

طراز المحافل في اخبار الاوائل

استصحبه العبد المفتقر الى الله الصمد
السيد خير الدين محمد
كان الله له

ثم انتقل الى سلك ملك الفقير
السيد سعد الله الشيروي
عفي عنه



ما ناي مصدر ناصباله

ط
٢٣

الضمير وهو حسبي
١٢ ١٤

الافعال التي يستعمل مصدر بالتاء ولازما الحرور ...
٢٦

كون الخطا المستعمل لم
الصواب كنادر
٥٦

في لفظ الاثنين للعلمين
٦٩

لعب الميسر واسما الاقداح
١٢٢

ما يتعلق بالخط
١٢٠
١٢٧

في كتابة المصحف
١٤٠

التسوا اذا كان بمعنى الالتماس تتعدى الى المفعولين
٥٨

وضع نوعي وشخصي
٢٧

الاشتقاق
٢٨

معاني الجوار
٣٠

نسبة الثلاثي
٣١

الحروف التقسيم والجملة المرددة المحمول
٣١

سود قائمة
يا اسودا يسبح في بركة
الوري حسنا واحسانا
سفت
كنت لخد الحسان خالا وقد
صرت لعين العين انسانا
قال الضرير ما اجود في هذه المقالة
في هذا المعنى
عاشقها سوداء مصقولة
سواد عيني صفة فيها
ما انصف البدر على تمه
ونوره الا بتجليها
لا حل ذا الازمان اوقاتها
مونجات ببابها

في حديث الابتداء

قوله بسم الله الرحمن الرحيم ابتدأ بكتابه بالتسمية اقتداء بكتاب الله العليم وامتثالا لقول رسوله الكريم
كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فذلك الشيء ابتر اي ناقص لا يعتبر لا يقال انه معارض
بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجزم وايضا مستلزم
للتسلسل لان الابتداء محمول على العرفي الممتد او احدهما على الحقيقي والاخر على الاضافي
او الباء للملابسة والمصاحبة كدخلت بثياب السفر او للآلة والاستعانة
نحو كتبت بالقلم وان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه لذلك ويقصد بالابتداء
ولا يجعل وسيلة الى ابتداء لغيره وان المراد بالابتداء ما يكون في وسع العبد
وربما يعترض بان الابتداء بالتسمية ليس الا ابتداء ببسم الله لان الباء ولفظة اسم
ليس شيء منهما اسما لله ويجاب بان اسم مضاف الى الله تعالى يراد به اسمه فقد ذكر
ههنا اسمه لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك بجميع اسمائه
واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤدي الى جعله مبتدأ فهي من تتمة ذكره
على الوجه المطلوب وجملة البسملة اسمية اي فقدا ابتدائي بسم الله وهو قول
البصريين وفعلية اي فقدا ابتدأ بسم الله وهو قول الكوفيين وهو المشهور
في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل متأخرا
ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر بسم الله اقرأ بسم الله احل بسم الله ارتحل
ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي والاسم عند البصريين سمو
بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على سمي وتكلمه على سميت لا وسمت وسيم
ووسمت وفيه خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة وكسرها والكسر اجود وسم وسم
بكسر السين وضمها وسمى كهدى والقياس الخطي فيه ان لا يحذف الفه في حال
الدرج كما لا يحذف في باسمك وكما لا يحذف في حال الابتداء في اللفظ الا انهم
اتبعوا في حذفها حكم الدرج في اللفظ لا حكم الابتداء في اللفظ فحذفوها في بسم الله

في جملة البسملة فعلية ام اسمية



في اشتقاق اسم

في الاختلافات في كلمة الله

لكثرة الاستعمال قال ابو البقاء لو قلت لاسم الله او باسم ربي اثبت الالف
واما الله هل هو لفظ عربي كما هو مذهب الاكثرين او عبراني او سرياني كما هو
مذهب طائفة وعلى الاول هل هو علم كما هو قول الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين
والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو من الاعلام الموضوعة
كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو منقول
كما هو مذهب قوم او مرتجل كما هو مذهب طائفة وعلى الثاني هل هو مشتق
كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق كما هو مذهب البعض واختيار الغزالي
وجم غفير من المحققين وعلى الثاني هل الاصل اخذ منه كما هو مذهب قوم او لا كما هو
مذهب بعض فهذه عدة وجوه ذكرها الشيخ اكمل الدين مع ما لها وما عليها
في شرح المشارق وشرح التفتازاني البزدوي وانا اورد منها فاصله اله

في الاشتقاق لفظة الله واعلاله

على ما اختاره القاضي فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام
للتعريف ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله على ما اختاره صاحب الكشاف
وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية فنقلت حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذا
الاصل تسامح لانه عند ادغامها يحتاج الى اسكانها ثم جعلت علما للذات
الواجب الوجود الخالق لكل شيء وقال العلماء انه اسم للمفهوم الواجب لذاته
والمستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا
على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي
لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة ولان المراد
بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه ومطلق
المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود
بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود
او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وبذا معنى قول صاحب الكشاف

في كون لفظة الله اسما للواجب الوجود

ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي الفرد الموجود الذي يعبد بالحق فان قيل
اذا كان علما لا يظهر فائدة حمل الاحد عليه كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى
قل هو الله احد حيث قال الضمير للشان والله احد جملة خبرية لانه يكون بمنزلة ان يقال
زيد احد ولا شك ان احدا في انه احد لا اثنان واما اذا اريد به المفهوم الكلي
فيكون مفيدا بمنزلة قولنا الواجب لذاته والمستحق للعبودية احد قلنا
يعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب والاستحقاق
العبادة او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون مثل زيد احد
وذكر في اشتقاقه وجوه ترتقي الى احد عشر على ما في التيسير فاكتفينا بالاشهر
فقيل انه من اله الرجل اذا تحير وسمي الباري تعالى به لان العقول تتحير في معرفته
وقيل من اله بالفتح الاهة اي عبد عبادة وقيل انه من وله الرجل اذا اشتد
شوقه ووجده وسمي به لكون كل مخلوق واليها نحوه الرحمن الرحيم قيل هما
بمعنى واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم ومنهم من فرق بينهما بان
الرحمن عام والرحيم خاص فالرحمن بمعنى الرزاق في الدنيا فيعم الكافر والمؤمن
وغيرهما من الحيوانات والرحيم بمعنى المعافي في الاخرة وهو للمؤمنين خاصة
ولذلك قيل في الدعا يا رحمن الدنيا يا رحيم الاخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى
والرحيم عام اللفظ وخاص المعنى لانه يقال لغير الله رحيم ولا يقال رحمن
واما رحمن اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنتهم ومعنى وصف الله بالرحمة
ومعناها العطف والحنو والعطف مجاز عن انعامه على عباده من قبيل ذكر الملزوم
وارادة اللازم لان واحدا من الملوك اذا عطف على رعيته من رعاياه انعم عليهم
واصابهم بمعروف وكذا تؤول الكيفيات النفسانية المنسوبة اليه تعالى في القران
كالغضب والحيا وغيرهما بحمل على نهاياتها **قوله** ان اوردي زهر
يحرج في رياض الكلام من الاكمام وانهى حبر تحاكي بنبان البيان ولسان
الاقلام اردي بتفصيل من راويت بالما بالكسر اردي ريا

وروي ايضا مثل رضي وارتويت وترويت كله بمعنى وهو ضد العطش
وهو ههنا كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة اذا رويت ظهر نضارتها
وزادت طراوتها وههنا فائدة جليلة لابد ان نبينها وهي ان المشاركة
المستفادة من تفسير افعل التفضيل مشاركة تحقيقية وقد يكون تقديرية وفرضية
اعتقادية وعليه قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا
وقوله عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم وابدلهم بي شرا
اي في اعتقادهم والا فليس فيه عليه السلام شر ومن هذا القبيل قولهم زيد
اعلم من الحمار وعمر افصح من الاشجار اي لو كان للحمار علم وللاشجار فصاحة
وفائدة هذا النمط التشريك في شيء معلوم الانتفا قطعا لان الغرض الزيادة
بعد ثبوت الاصل وقد يستعمل لبيان الكمال والزيادة في وصفه لمن
وان لم يكن الوصف الذي هو الاصل مشتركا وعليه قولهم الصيف احر
من الشتاء اي الصيف اكمل في حرارته من الشتاء في برودته وقد يقصد
تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد
المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد
الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد
وجود اصل الفعل في الغير وجوده الى كماله فيه على وجه الاختصاص فيحصل كمال
التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافعال الجارية في صفاته تعالى اذ المراد كماله واحديته
في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد
قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الي مما يدعونني اليه
وقول علي رضي الله عنه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله
كثير وقد يجرد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي ويؤول باسم الفاعل او الصفة المشبهة وذلك
مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن وهذا قياس
عند المبرد وسماع عند غيره وفيه ان صاحب الكشاف والايضاح وغيرهما

مطلب في اشتقاق لفظ الجلالة

مطلب في الفرق بين الرحمن والرحيم ومعناهما والتعميم والتخصيص بينهما

مطلب كلمة

مطلب في بيان احوال افعل التفضيل

مطلب في احوال افعل التفضيل

وردي

ذكره وانى تفسير قوله تعالى اسو الذين ان اسو بمعنى السى كقولهم الناقص والاشج
اعدلا بنى مروان مع الاضافه وقال ابن مالك وقد يستعمل افعل العارى
عن من مجردا عن التفضيل مأولا باسم الفاعل كقوله هو اعلم بكم وما ولا بالصفة
المشبهة كقوله تعالى وهو اهون عليه فاعلم ههنا بمعنى عالم اذ لا مشاركة لله تعالى
في علمه بذلك واهون بمعنى هين اذ لا تفاوت في نسبة المقدورات الى قدرته تعالى
وانه لا تفضيل بينه وبين التفضلية وقد يفصل بينهما بلو وفعله كخوهى احسن
لو انصفت من الشمس ولا تعدم عليه من فلا يقال عمرو من زيد افضل وما ورد من هذا
القبيل فهو من قبيل الاضمار والتقدير ولا باس باجتماع الاضافه ومن التفضلية
اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما يقال زيد افضل البصرة من كل فاضل
فالاضافة الى البصرة للتوضيح وحذف من في افعل شايع في الخبر دون الوصف لان الخبر
كما يجوز حذفه باسره لقيام الدلالة عليه يجوز حذف بعضه بطريق اولى وقد
يحذف المفضل عليه اما لاجل المفضل من نسبة اليه كما قال النعماني في قوله تعالى
لمثوبة من عند الله خير واما للتعميم قال ابن كمال باشا في قول الفرزدق بنى لنا
بيتا دعايمه اعز واطول اى من دعائم كل بيت قال ابن الرشيق في العمده
قال الطرماح يوما للفرزدق انت القائل ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا اعز من
ذا واطول من ذا واذن المؤذن فقال له الفرزدق يا لكع الا تسمع ما يقول
المؤذن الله اكبر من اى فانقطع الطرماح انقطاعا فاضحا وهذا انفتح ابا عجمه
بعض من ان مراد الفرزدق عزيز وطويل ولكنه بناه على افعل مثل احمر وسفض
وما بنا كلها بجعل لا زما لما في ذلك من الفحاحه في اللفظ للسن خلاف والظاهر
ان حذفه في الله اكبر للتفضيل والتعظيم والفرزدق في تجرد حذف المفضل عليه لنكته والزهر
بفتح الزاء والهاء جمع زهرة بفتح الزاء وسكون الهاء نور النبت بالفتح
والرياض جمع روضة وهى موضع فيه البقل والعشب اى الكلاء الرطب
وذنه الجبل والاصل رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها الكلام في اللغة

السماء

مطلب حكاية الفرزدق

يطلق على قسمي الدوال الاربع الخط والاشارة وما يفهم من حال الشي مجازا
وعلى التكلم والتكليم كذلك وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ
المركب افاد اولم يفد مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه
من انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا
هو مجاز في المعاني وهو احد المذهب وقيل حقيقة في المعاني مجاز
في تلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس
ما يتكلم به كلمة على حرف واحد كواو العطف واكثر من كلمة مهملا كان او لا
وعرفه بعض الاصوليين بانه المنتظم من الحروف المسموعة المميزة وقد يزاد
قيدان اخران فيقال المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد
وقال الرضي الكلام واللفظ والقول من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف
من حروف المعجم او المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن الكلام اشتهر لغة
في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول
فلا يقال لفظة الله كما يقال كلام الله وقوله والقول اشتهر في المفيد
وقال ابن الانباري ويطلق بمعنى اقبل ومال واستراح وغلب وبمعنى الرأي
والمذهب وبالمعنى المتصور في العقل وقال صاحب النهاية العرب يطلق
القول على غير الكلام باللسان وانشد وقالت له عينان سمعا وطاعة
اي اومات ومنه الحديث سبحان الذي تعطف بالعز وقال به اى احبه
واختصه بنفسه ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال فيقول قال بيده اى اخذه
وقال برجله اى ضرب بها او مشى وقال براسه اى اشار وقال بالماء
على يده اى قلب وقال بثوبه اى رفعه وقال ابن الحباز وحقيقة مصدريته
وعدمها فقال بعض هو مصدر تكلم وقال بعض هو اسم المصدر وليس بمصدر
وههنا فايدة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان الفرق بين المصدر وليس بمصدر
واسم المصدر ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه

موضوع على وجه الابهام ولذا اقتضى الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما في استعماله والمصدر موضوع
لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان لابد من تعلقه في الواقع
ولذا لا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما واما الفرق بين الفعل واسم الفعل فهو ان الفعل
موضوع لحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام في زمان معين
ونسبة تامة بينهما على وجه كونها مرآة لملاحظتهما وكل من هذه الامور جزء من مفهوم
الفعل ملحوظ فيه على وجه التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظة على وجه
الاجمال وتعلق الحدث بالمنسوب اليه على وجه الابهام معتبر في مفهومه ايضا
ولذا اقتضى الفاعل والمفعول وتعيينهما ولك ان تفرق بين المصدر واسم المصدر
بهذا الفرق وقال بعض المغاربة الفرق بين المصدر واسم المصدر ان المعنى الذي
يعبر عنه بالفعل الحقيقي ومبدأ الفعل الصناعي ان اعتبر فيه تلبس الفاعل به وصدوره منه
وتجدده فاللفظ الموضوع بازائه مقيدا بهذا القيد يسمى مصدرا وان لم تعتبر فيه
ذلك فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا عن هذا القيد المذكور كذا ذكره شهاب الدين
الطيبي في حواشي الكشاف وقيل المصدر عبارة عن فعل جارحة اللسان واسم
المصدر عبارة عما هو عبارة عن فعل جارحة اللسان وعليه الجمهور فظاهر كلام
ابن مالك انه لا فرق بينهما من جهة المعنى وقيل الفرق بين المصدر واسم المصدر
هو ان المصدر له معنى معقول نسبي لا يكون الخارج ظرفا لوجوده واسم المصدر له
ان المصدر معنى حاصل فمن قام به المصدر ليس بامر نسبي يكون الخارج ظرفا لوجوده
ويقال له الحاصل بالمصدر كذا في بعض حواشي الكشاف في سورة الزلزال فان قيل
قد صرح الرضي في بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد له من محل يقوم به ومن البين
ان العرض من قبيل ما يكون الخارج ظرفا لوجوده اجيب بعد تسليم كون كلامه حجة في مثله
ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا اشار اليه التفتازاني في التلويح وتفي ههنا
بحث وهو ان الحاصل بالمصدر فلا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالامكان
والامتناع فتأمل والكم والكمة الكاف وعا اللطم وعلى النور وغلافه

مطلب ابجي

مطلب لوبه

مطلب لغات

مطلب البنان والبيان

مطلب في اشتراط دلالة زيادة الحروف على زيادة المعنى

والجمع كمام والكمة والكمام والكاميم وابهى اسم تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطف الفائق
وفي فعله تلك لغات بهي وبهو وبها بالكسر والضم والفتح نقله ابن مالك
في كتابه المثلث والحبر وكذا الحبرات بكسر الحاء المهملة وفتح الباء جمع الحبرة على وزن
العنبة برد يمان بضم الباء وهو كساء اسود مربع تلبسه الاعراب والجمع برود
بفتح الراء واليمان منسوب الى اليمن والالف عوض من ياء النسبة فلا يجتمعان
نحاك تنسج والبنان اطراف الاصابع واحدته بنانة والمراد الاصابع
والبيان في الاصل مصدر بان بمعنى تبين وظهر او اسم من بين كالكلام
والسلام من كلم وسلم يطلق على اظهار الشيء وعلى ما به الاظهار وكذلك
التبيان وهو مصدر تين على الشذوذ اذ القياس فتح التاء ولم يجئ بالكسر
الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين التبيان بان التبيان يحتوي على
كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان اظهار مع دليل
وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي
او هو مشروط بعد كون البنائين مشتقين من اصل واحد باتحادهما
في النوع فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت
والجبلية مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن وربما اجاب
بان حذرا انما يكون ابلغ لالحاقه بالامور الجبلية فجاز ان يكون حاذر ابلغ منه
لدلالته على زيادة الحذر وان لم يدل على لزومه وثباته والمراد ههنا
المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والاسناد جمع سن **قوله**
حمد الله لما انعم الله تعالى عليه باضافة نفسه الناطقة المتحلية بالعلوم والمعارف
التي تاليف هذه الرسالة اثر من آثارها وفيض من انوارها وكان شكر المنعم
واجبا اردف التسمية بحمد الله اداء لحق شيء من ذلك والآن فالتوفيق
بالحمد والاقتداء عليه ايضا مما يقتضي شكرا وهلم جرا فلا تفي بحقه قوة
الحامد الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل

الاختياري مطلقا انعاما كان او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد حقيقة يقتضي حامدا
ومحمودا وهو ظاهر ويقتضي ايضا محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره
ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز
عن الشكر فان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة
وحمدت زيدا على حسنه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ
على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية
غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا كون الحسن غير اختياري اما الحسب
فلانه ما يعد المرء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه واباءه وهو اعم من ان يكون فعلا
اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات
لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم
انه حمد بل مدح كما قال في لباب التفاسير ان الحمد مختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله
كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات
الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات لما اختيارية كما ذكره بعض المحققين
ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا
ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية لانها يغني
عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستعمل فاعل الافعال
الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مبدأ للافعال الاختيارية
والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل
واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا
او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها الا انهم على التغليب
وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدأ القاء النفس في الحرب
والمهالك وعلى نفس الالقاء فيهما فيحمد على الثاني بلا تأويل وعلى الاول
بتأويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل

لا يجب

لا بد في مقام الحمد من خمسة اشياء الحامد والمحمود والمحمود عليه والمحمود به والمحمود له

لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون
طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون ثمراته وآثاره اختيارية
كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس
من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه غاية التلخيص في هذا المقام الذي زلت فيه اقدام
الاقوام **قوله** سبحانه علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا
من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته عنه
او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون
لتنزيه الله تعالى لفظ مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح
لازم الاضافة اليه بحيث لا تقطع عنها في اللغة الفصيحة وقول العلامة في
الكشاف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير منصرف
للالف والنون مع العلمية وزعم ابن الحاجب وموافقوه انه اذا استعمل
مضافا لا يكون علما بل اسم المصدر اذ الاعلام لا تضاف واذا افرد عن الاضافة
كان علما غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ
يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا
ثم استعمل عند كل تعجب من شيء فتارة تقصد به التنزيه البليغ اصالة
والتعجب تبعا كما في قوله سبحان الذي اسرى وتارة يقصد به التعجب
ويجعل التنزيه ذريعة له كما في قوله تعالى سبحانك هذا بهتان عظيم
اذ المقصود التعجب من عظم امر الافك وانتصابه بفعل مضمر متروك
اظهاره تقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده
ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها اليه اعداء الله تعالى
اي تبارك وتعاظم وههنا فائدة جليلة وهي انه اذا كتب اسم الله تعالى
اتبع بالتعظيم كعز وجل ونحوه ويحافظ على كتبه الصلوة والسلام على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا يسأم من تكراره وان لم يكن في الاصل ومن غفل عن ذلك

مطلب في كلمة سبحانه

مطلب في وجوب التعظيم عند كتابة اسم الله تعالى

لا بد ان ينتبه لها

هو لا يخلو من كراهية ويعلم منه ان تقطيع الاية للاحتجاج

حرم حطاعطيما و يصيبه بسانه كلما كتبه ايضا وكذا الرضي والترحم على الصحابة
والعلماء ويكره الاختصار على الصلوة دون السلام وبالعكس ويكره الرمز
بالصلوة والرضي في الكتابة بل يكتب ذلك بكماله واما تقطيع المصنفين الحديث
في الاحتجاجات فالي الجواز اقرب وقد فعله مالك والبخاري ومن لا يحصى
من الائمة وقال ابن الصلاح اشد كراهة التواتر التتابع من قولهم تواترت الكتب
اي جاءت بعضها اثر بعض من غير ان ينقطع وفي النعماء لغتان فتح النون
وضمها فان فتحت النون مددته كما في الرسالة وان ضممت قصرته وقلت
نعمى الزاخرة الكثيرة الترادف التتابع والالاء جمع الى بالفتح والكسر ومعناه الالاء
والنعماء مترادفان لغة وقيل الالاء هي النعم الظاهرة والنعماء الباطنة
المتوافر المتكثر من قولهم هم متوافرون اي هم كثيرون توفر وتوافر بمعنى
او التام من الوفور بمعنى التمام المتظافرة المتراكبة من ظفر بالظاء المهملة بظفر اذا
وثب قوله ثم الصلوة على نبيه محمد المبعوث من اشرف جراثيم الانام وثم
للترتيب مع التراخي وهو مختص بعطف المفرد على المفرد دون الجملة على الجملة
صرح به الامام المرزوقي وقد يجي ثم لمجرد الاستبعاد كقوله تعالى يعرفون نعمة الله
ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل لتفاوت البحثين
والكلام منزلة التراخي في الزمان فيستعمل له لفظه ثم ذكره في حاشية الضوء
وقد يجي للتنبيه على انه ينبغي ان يتاد السامع في تحقق ما تقدم حتى يحصل تفقه
وطمانينة ذكره في حواشي الكشاف وقد يجي فصيحة كما قيل في قول
المفتاح ثم يتفرع في حالة الموصول لافصاحها عن محذوف اي فيحصل
الايماء ثم يتفرع وقد يجي لمجرد الترقي كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود ههنا اظهار الترقي بذكر درجات
فضيلة الممدوح من سيادة للترتيب في الاخبار كما تقول للمغني ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس اعجب يراد ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب

نفعه وسيادة ابيه وسيادة جده فبدا بالاخص ثم الاخص وقد يجي ...

مطلب استعمالات ثم

وقد يجي

وقد يجي لمجرد استفتاح الكلام ذكره في شرح المشارق وقد يجي زائدة
اثبته الاخفش والكوفيون ولما كان كل سعادة دينية او دنيوية
عاجلة او اجلة واصلة الينا بوسيلة النبي عليه السلام وقد امر الله بتصلية
عليه حيث قال يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ في الصلوة
عليه الصلوة والسلام الصلوة لغة الدعاء وابقي عليه فيما صدر من الملائكة
والمومنين للمومنين واما الصلوة من الله على عباده فقيل هي
بمعنى الرحمة مرادا بها الانعام وقيل هي ايضا بمعنى الدعاء بمعنى يصلي
عليهم بدعوة ذاته لايصال الخير اليهم فصلوته على النبي عليه السلام تعظيم شأنه
في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته وفي الاخرة
بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته وقيل هي مشتركة بين الرحمة
من الله تعالى والدعاء من عباده والاستغفار من ملائكته وشرعا الافعال
المعلومة والاركان المخصوصة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة
ان الصلوة حقيقتها تحريك الصلوين سميت الاركان بها لتحريك
الصلوين فيها ثم سمي الدعاء صلوة تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه
فيكون في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا
واما ما قيل ان الله وملائكته يصلون على النبي محمول على ان المراد به معنى
مجازي اعم من المعنى الحقيقي وهو ايصال النفع والايصال واحد والاختلاف
في طريقه وقال بعض الافاضل الصلوة في الاصطلاح تطلق على عشرة من
معان وعند اهل المعرفة على اربعة معان واحال معرفتها الى التحقيق لا ...
الدعاء اذا استعمل بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضي ان يكون اسم كتاب
لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للمضرة كيف وقد قال النبي عليه السلام
اللهم صل على ال ابي اوفى فان قيل ان النبي عليه السلام مغفور ومعصوم
فما الفائدة في الصلوة عليه قلنا فيها فائدتان احديهما راجعة الى المصلي

مطلب معنى الصلوة على النبي عليه السلام لغة واصطلاحا

مطلب فائدة الصلوة على النبي عليه السلام

كما يدل عليها قوله عليه السلام من صلى علي مرة فقد صلى الله عليه عشر مرات الثانية بالصلوة
راجعة الى النبي صلى فان الدرجات غير متناهية فيزداد درجته عليه السلام. اعلم
ان الصلوة على غير الانبياء جائزة على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه قيل
كراهة تحريم وقيل تنزيه ولكن القياس يجوز ذلك على كل مؤمن لقوله تعالى
هو يصلي عليكم الاية وبدليل ما ذكر من قوله عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى
الا ان العلماء كرهوا افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك صار شعار الانبياء
ولانه يؤدي الى الاتهام بالرفض وقد يقال الصلوة بمعنى التعظيم لا يقال
لغيره صلى الله وبمعنى الدعاء يقال وان لصاحب الحق ان يتبرع حقه لمن يشاء
وبالجملة ان لفظ الصلوة في لسان السلف مخصوصة بالانبياء وان كان بمعنى الرحمة
والدعاء بالرحمة جائز لكل مسلم كما يقال قال الله عز وجل وان كان عزيزا جليلا
عند الله تعالى واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يفرد به غير الانبياء فلا يستعمل في الغائب
فلا يقال علي عليه السلام وسواء هذا في الاحياء والاموات هذا عند البعض
وعند البعض الاخر يجوز واما الحاضر فيخاطب ولكن تستحب الترضي للصحابة
والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار
وقيل هل يجوز عكسه ام لا وقال بعض العلماء لا يجوز لان الترضي مخصوص بالصحابة
وذكر الطيبي في تفسير سورة الاحزاب وما قاله البعض من العلماء من ان قوله
رض مخصوص بالصحابة ويقال في غيرهم رحمه الله فليس كذلك بل الصحيح الذي عليه
الجمهور استحبابه ودلائله اكثر من ان تحصى وذكر في المحيط والذخيرة ان عند
ذكر الصحابة لا يقال لهم رحمهم الله لان في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم فان احدا
لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه والغفران عند توهم العصيان ولكن
امرنا بتوقيرهم وتعظيمهم كما في فتاوى الصوفية ولهذا ذكر الائمة في كتبهم
عند ذكر الاساتذة والفقراء عند ذكر المشايخ من لتعظيمهم وتوقيرهم
واما اذا ذكر من اختلف في نبوته كلقمان وذي القرنين فقال بعض العلماء

ولا يقال النبي عز وجل

لا يجوز

لا يجوز الصلوة عليه الا بالتبعية بان يقال صلى الله على الانبياء وعليهم وسلم
وقال النووي لا باس بان يقال النبي لقمان او ذو القرنين صلى الله عليهم وسلم والاصح عندي
ان لا يجوز لانه ينزل مرتبة الانبياء ولم يثبت نبوتهما بعد حتى يجوز الصلوة
عليهما الصلوة. النبي فعيل بمعنى فاعل من النباء وهو الاخبار يقال نبأ
وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء والجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبيئ
على وزن نبيع ذكره الجوهري ونبي نص عليه سيبويه واقتضته القاعدة
او بمعنى مفعول او فاعل من النبوة بمعنى الرفع على معنى انه مشرف على سائر
الخلق او الارتفاع ومنه يقال تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي
وهو الطريق ومنه يقال الرسل عليهم السلام انبياء لكونهم طرق الهداية
اليه تعالى والنبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ ما اوحاه اليه وعلى هذا
لا يشتمل من اوحي اليه ما يحتاج اليه لكماله في نفسه من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل
في زيد بن عمرو بن نفيل اللهم الا ان يتكلف والرسول قد يستعمل مرادفا له
وقد يخص بمن هو صاحب كتاب او شريعة ذكره في شرح العقائد العضدية
وقيل الرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان
لم ينزل عليه كتاب ونزل عليه جبرائيل ع وامره بالتبليغ والنبي غير الرسول
من سمع صوتا او قيل له في المنام انك نبي فبلغ الدعوة واعطي المعجزة
او من لا كتاب معه ولا يرد لزوم كون احاد الناس نبيا لان المراد نبي
لا كتاب معه وفيه تامل نعم يلزم ان يكون من يحكم من الانبياء بدون كتاب
ولا متابعة من قبله خارجا عن النبي والرسول معا الا ان يبين ان لا
وجود لمثله ودونه خرط القتاد ولم نكتف بما قبل قوله ونزل عليه الى اخره
كما اكتفى القاضي في سورة الحج باشتراط الشريعة المجددة في الرسول لانه فسر صرح
في سورة مريم ان نبي ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعته مع ان اسماعيل عليه السلام
رسول بصريح النص وقد يراد للقدر المشترك وهو المرسل من عند الله تعالى

مطلب في اشتقاق لفظ النبي

مطلب في الفرق بين النبي والرسول

لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا وعليه ورد قوله عليه السلام الايمان
ان تؤمن بالله الحديث لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل
لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء والقصد اتصالهم
بقي ههنا شيء وهو ان الظاهر كلام الكشاف في سورة الحج مشعر بان الرسول مشروط
بكونه صاحب كتاب والنبي بعده وظاهر كلامه في سورة مريم مشعر بان النبي اعم
فان قيل ان عدد الرسل ثلثمائة وثلثة عشر وعدد الكتب مائة واربعة فالاربعة
منها الزبور لداود عليه السلام والتورية لموسى عليه السلام والانجيل لعيسى عليه السلام
وخمسون لشيث عليه السلام وثلثون لادريس عليه السلام وعشرة لابراهيم عليه السلام
والفرقان لمحمد عليه السلام والمائة منها عشرة لادم عليه السلام وخمسون لشيث عليه السلام
وثلثون لادريس عليه السلام وعشرة لابراهيم عليه السلام فلا يصح الاشتراط
اجيب بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول كتاب سواء نزل عليه اولا ويحتمل ان يكتفى بـ
نزول بعض الكتب كما في الفاتحة وبهذا يندفع عليه اعتراض علاء الدين الشهروردي
على صاحب الكشاف في شرح الارشادات ان كثيرا من الرسل كاسمعيل والياس ويونس
ولوط عليهم السلام لم يكونوا ذوي كتاب قال الثعلبي والمذكورون في القران
ثمانية وعشرون نبيا ومحمد معناه الوضعي اولا هو التبليغ في كونه محمودا
يقال حمد الرجل فهو محمد اذا كثرت خصاله المحمودة فالهم الله اهله عليه السلام لتسميته
لما علم من خصاله الجميلة ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة لتصريحهم بان العلم
ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله
تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز ان يكون في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم
الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام
كالمستحق للعبادة والا فتجويز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا
باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا
بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوايل الكشاف بان الاعلام

لا توصف

لا يوصف بها ويستدل بذلك على علميته واما ما ذكره في تفسير سورة ص حيث قال
في توجيه قراءة نصب تخاصم من قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار
انه صفة لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعا وانما هو مجرد قياس بالتعريف
المضاف كتعريف المضاف اليه عند الجمهور في رفع الابهام كما يرفع ذو اللام
مع انه القياس مع الفارق لان الاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم
بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف
من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستفاد فاقتصر على المعرف باللام او الموصول
الملحق بهما في النقل والاستعمال على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم
الاشارة ووصفه وقد صرحوا بامتناعه لخصوصه لما بين صفة المبهم معه من شدة
الاتصال وشبه الاتحاد ثم البدلية وان جوزها في قوله تعالى ذكر رحمة
ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة
وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس الشرف العلو الجراثيم جمع جرثومة
وهي الاصل الانام كل ما على الارض من دابة وقيل الجن والانس
وقال الامام الزبيدي الانام الخلق وتجوز الانيم وقال الامام الواحدي
قال الليث الانام ما على ظهر الارض من جميع الخلق وقيل اسم جمع بمعنى الاناسي
وههنا فايدة جليلة وهي الفرق بين اسم الجمع بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع الاول
ما يكون له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم والرهط
والثاني وان كان له مفرد من لفظه الا ان وضعه للاحاد من حيث هو احاد
بلا ملاحظة كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظ يصح ان يكون مفردا له والثالث
ما يكون موضوعا للاحاد المتكثرة باعتبار الواحد مفهوم من لفظ يصح ان يكون
مفردا له واسماء الجموع سماعية صرح به المحققون فلا وجه لقول الشريف في شرح
المفتاح ان الخواص اسم جمع لخاصة اذ لم ينقل به احد من علماء اللغة **قوله**
وعلى اله واصحابه ائمة الاعلام وازمة الاسلام ولما امر النبي عليه السلام

لقوله اذا صليتم علي فعمموا اخذ في الصلوة على آله واصحابه في الصحاح آل الرجل
اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب
ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد اعم من اهل البيت اعني الثاني
واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني
اعني معنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس ولا بمعنى اهل البيت
خاصة واما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم
لاجل التعظيم وههنا فائدة جليلة وهي ان عطف العام على الخاص وبالعكس
مختص بالواو ونص عليه ابن مالك في التسهيل والتفتازاني في حواشي الكشاف
عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الاية وغيرهما وحكى نص عليه ابن
هشام في المغني قال بعض الفضلاء آل النبي بنو هاشم وبنو المطلب هذا اختيار
الشافعي وقيل عترته واهل بيته وقيل امته جميع وهو قول مالك رحمه الله قالوا
ولا يستعمل مفردا غير مضاف الا نادرا كقوله نحن آل الله في بلدتنا لم نزل
آلا على عهد ارم والصحيح جواز اضافة الآل الى المضمر وقال جماعة من اهل العربية
لا تصح اضافته الا الى المظهر ويختص الآل بالاشراف دنيا او آخرة وبا
من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش
انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يقال اختصاصه بالاشراف يستلزم استعماله
بالتشريف وعدم تصغيره لانا نقول يكون قصده تحقير من له خطر وتقليله
على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة
واما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك
فقد نوقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به وقال المرزوقي
في شرح الحماسة ذكر البصريون ان الآل في معنى الاهل ولا فرق بينهما اعلم
ان في اصله وجوها اهل لان تصغيره اهيل قلبت الهاء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار آل وهذا قاعدة عند بعضهم وقيل ابدل الهاء همزة توصلا

مطلب في عطف العام على الخاص وعكسه

الى الالف

الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ في موضع آخر
وقلبها همزة متحقق كما في اصله ماه بدليل مياه وقلب الهمزة الفا شائع
او آل لان تصغيره اويل اعلاله مثل ماء او اول لان تصغيره اويل اعلاله ظاهر
و وول قلبت الواو همزة فصار اول ثم قلبت الواو الثانية الفا فصار آل
واال بسكون الهمزة الثانية اعلاله ظاهر والاعتماد على الاول والثالث الاصحاب
جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانما اراد صحب بالسكون اسم جمع كنهر
وانهار لا صاحب لان فاعلا لم يثبت جمعه على افعال كذا ذكر الشارح في حاشية
الكشاف وفي مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة
وصحاب وصحبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكر
في بعض الكتب ان الاصحاب جمع صاحب كالاطهار جمع طاهر كما لا وجه لقول
الشارح في المطول ان الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اللهم الا ان يقال
مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغي له وقد يقال هذا
الجمع ثابت بشهادة الائمة في اللغة صاحب القاموس حيث قال الطهر كنصر
وكرم فهو طاهر وطهير والجمع اطهار وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة
الشعراء ان اتباع جمع تابع كشاهد واشهاد وقال في الفائق الامجاد
جمع ماجد كشاهد واشهاد والميداني حيث قال في مجمع الامثال ان هذا
الجمع غريب في الكلام وهذا صريح في ثبوته فان القلة لا تنافي الصحة بل لا تنافي
الفصاحة ايضا انما المنافي لها الشذوذ والفرق واضح وقال الميداني
في فصل الجموع القياسية من كتابه المسمى بالسامي في الاسامي ان فاعلا يجمع
على الفاعلين والفعال والفعلة نحو كاتب وكاتبين وكتاب وكتبة
وعلى فعل وفعول نحو راكع وركع وركوع وعلى فعل نحو راكب وركب
وصاحب وصحب وعلى افعال نحو ناصر وانصار وصاحب واصحاب
والصحابة في الاصل مصدر اطلق على اصحابه عليه السلام لكنها اخص من الاصحاب

مطلب في جمعية الاصحاب

مطلب في تعريف الاصحاب

لكونها بتغليبه الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها
بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى
الرسول صلعم حقيقة او حكما فيدخل ابن ام مكتوم وقيل وطالت صحبته وقيل و
روى عنه الحديث وقيل اوراه الرسول عليه السلام وقيل من راى النبي صلعم
وقد ادرك الحلم واسلم وعقل امر الدين ولو ساعة ومن تثبت له
مجرد الرؤية للنبي صلعم كمن كان مع ابيه فراه النبي صلعم من بعد من الصحابة
عند ائمة الحديث وكذا من تخللت الردة بين صحبته وموته على الاسلام
عند من يقول الردة لا تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي عليه ابو حنيفة ومالك رحمهما الله
ان مجرد الردة محبط للعمل فالصحابي على قولهما من لقي النبي عليه السلام مسلما
ومات على الاسلام من غير تخلل ردة والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا
الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم مميز صحب النبي
عليه السلام ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار
فبعرف متجدد وقيل كان اهل الرواية عند وفاته عليه السلام وقيل
من راى ومن سمع منه عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا واما التابعي
فلم يشترط فيه ان يكون بالغا ولا ادراكه في زمانه عليه السلام ولا ان يكون له صحبة مع الصحابة
ولا ان يكون له رواية منهم بل عدم الصحبة به عليه السلام شرط وادراك الجاهلية
لا يقدح في كونه تابعيا اذا لم يكن له صحبة به عليه السلام بل التابعي
هو الذي راى الصحابي ولقيه وروى منه ولا يقال للواحد تابع وتابعي
الاعلام جمع علم وهو الراية والجبل والعلامة الازمة جمع زمام والمقصود
الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام
الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب
والايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر وبالقدر خيره
وشره وكل مؤمن مسلم لان معنى الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات

مطلب في تعريف التابعي

المقصود ...

الحقة

مطلب في ان الايمان والاسلام

واثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة

الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات
الحقة يظهر اثارها على صفحات الاعمال الصالحة دون العكس اذ رب شخص يرى
مسلما في الظاهر وهو غير منقاد ومعتقد وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان
فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي
فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم
والوصول وباقي البحث في الاصول المذكور **قوله** وبعد فيقول العبد الفقير
الى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني بيض الله غرة احواله واورق
اغصان اماله وهو من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا
وان كان في الاصل من الجهات الست لانه يستعير للزمان اذا كان مضافا اليه
فالتقدير بعد وقت الفراغ من حمد الله كذا قيل وفيه بحث لان اصحاب
اللغة قالوا هو من الظروف الزمانية التي لا تتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست
لبينوه سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد يعترض في مثله بانه شهادة
على النفي في غير محصور وبانه استقراء على النفي وبانه نقل على النفي والكل
غير مقبول للمقدمة القائلة ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود واجاب
بان هذه مقدمة ذكرت في المطالب العلمية ومعناها لا يدل دلالة قطعية
ففيما يكتفى بالظن لا تضر بنا المقدمة ذكره في بعض حواشي التلويح
وبان العالم بفن اذا علم منه الفحص والتفحص قبل منه النفي فيه ذكره في شرح
المنهاج للاسنوي وبان هذا ليس بشهادة نفي انما هو اخبار مبني
على الظن الغالب المستند الى الاستقراء ممن هو اهل لذلك ذكره في
حواشي جمع الجوامع وبانه لا يدعي العدم بل يمنع الوجود ذكره العبري
وبان هذا الكلام في مقابلة من يدعي الوجود والكثرة ذكره في حواشي الشريف
للمطول فتامل ثم هو اما ان يكون معطوفا على ما قبله عطف قصة على قصة لانه مع
ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه فاندفع ما قيل في الكتب

مطلب في تقرير كلمة وبعد الواقعة في ديباجة الكتب

والتحقيق ...

مطلب في وبعد

ان الواو جعلت عاطفة محضة لا عوضا يلزم عطف الاخبار على الانشاء لان الكلام السابق انشاء للحمد والصلوة والاحق اخبار واما الجواب بان الكلام السابق اخبار ويحصل منه انشاء للحمد لانه ثناء عليه بجهة التعظيم فلا يتاتى مثله فى الصلاة لانه لا يلزم من الاخبار بانه عليه السلام متعلق الصلاة ومستحق لها الصلوة اعنى الدعاء عليه من العامل فى الظرف بقول

وادخال الفاء على توهم اما اجراء للموهوم مجرى المحقق او لدفع توهم الاضافة او لكون بعد قائما مقام اما الشرطية واما ان يكون مفعولا عنه فصل الخطاب وهو نوع من الاقتضاب قريب من التخلص والواو مزيدة

~~تعويضا عن صوت اما وتزيينا للفظ وقد يقال كون الواو عوضا~~ يقتضى مناسبة بين الواو واما مقدرة والفاء من قرائنها ودلالة على مكانها وهى العاملة فى الظرف والواو مزيدة تعويضا عن صوت اما وتزيينا للفظ وقد يقال كون الواو عوضا يقتضى مناسبة بين الواو واما مصححة لتعويضها عنها ولا يجوز الجمع حينئذ بينها وبين اما وما وقع فى عبارة المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين فليس من الاقتضاب فى شئ بل ذلك فذلكة لما سبق وضبط اجمالى لبعد بيان تفصيلى بمنزلة ان يقال وبالجملة والواو فيه للعطف وفائدة اما تاكيد مضمون الكلام واستدعاء اصغاء السامع وتفصيل المجمل الواقع فى ذهنه لا يقال الفاء تكرار فى معنى البعدية لانا نقول كون هذه الفاء للتعقيب ممنوع ولو سلم ففيه تفصيل لما اجمل الغرة بالضم بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض ومعنى بيض الله غرة احواله اى كثر بياضها الامال جمع امل وهو الرجاء

قوله لما رايت لما ظرف بمعنى اذ وقيل بمعنى حين يستعمل استعمال الشرط يليه فعل لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره

وانما يكون

وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والوجه ما تقدم ورد ابن عصفور على مدعى الاسمية بجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع فى اليوم لا يكون امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا استقبالا ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته وكذا ههنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك وقال الشارح فى شرح الكشاف وليست كلمة لما للزمان المتضايق بل الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء فى يوم واحد او شهر واحد او سنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس الشرك والالحاد ولما ركب السلطان قمع اثار الشر والفساد ويكون جوابها فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا وماضيا مقرونا بالفاء وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اى الا عليها حافظ وعلى الماضى لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اى ما اسئلك الا فعلك فقول الجوهرى ان لما بمعنى الا غير معروف فى اللغة ليس على ما ينبغى ويكون فعلا نحو لم لما لموا وجارية اذا دخلت على المضارع مختصر التصريف الذى صنفه الامام الفاضل الكامل قدوة المحققين عز الملة والدين الزنجانى لانه مختصر ينطوى على مباحث شريفة ويحتوى على قواعد لطيفة سنح لى ان اشرح له شرحا جليلا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه المعانى نقابه ويستكشف مكنون غوامضه ويستخرج سر حلوه وحامضه مضيفا اليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكرى الفاتر ونظرى القاصر بعون الله القادر والمرجو ممن اطلع فيه على عثرة

ان بدا بالخشية فانه اول ما افرغته في قالب الترتيب والترصيف مختصرا
في هذا المختصر ما قراته في علم التصريف ومن الله الاستعانة واللام في الاضافة بمعنى في
اي مختصر في علم التصريف والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه ماخوذ من الخصر وهو المجمع فوق
الوركين ومنه المخصرة فان الجوهري ذكره في مادة خصر فيكون وزنه فعللا
قال الخليل الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ يقال صنف الشيء اذا جعله اصنافا
وميز بعضها من بعض ويقال صنفت الشجرة اذا اخرجت ورقها فمعنى
صنفه على الاول ميز وعلى الثاني اخرج والامام الذي يقتدى به ذكرا كان او انثى
ومنه قيل لخيط البناء امام وامام كل شيء قيمه والمصلح له والقران امام المسلمين
والنبي امام الامة والخليفة امام الرعية والجمع امام ايضا ذكره في القاموس
ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله
واجعلنا للمتقين اماما من ان الامام جمع آم كصائم وصيام
وامام واجعلنا للمتقين ائمة بحذف الاضافة اليه وكثر الجمع على ائمة والاصل
اءممة على وزن افعلة القدوة بضم القاف وكسرها الاسوة المقتدى به
والتحقيق اثبات الشيء بالدليل والدين لغة الطاعة والعادة بدليل قول
الفراء وغيره دين الرجل عادته والحساب كقوله تعالى ذلك الدين القيم
اي الحساب المستقيم وعرفا وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم
المحمود الى ما هو خير بالذات ويقال له اي لهذا الوضع الالهي من حيث انه
يطاع به دين ومن حيث انه يملى ويكتب ملة والاملال بمعنى الاملاء
وقيل من حيث انه يجتمع عليه ملة ومن حيث انه يظهره الشارع اياه شرع وشريعة
فالكل واحد بالذات متغاير بالاعتبار ثم الدين يقع على الحق والباطل
جميعا لانه عبارة عما يعتقد به سواء كان حقا او باطلا ولهذا يقال دين
اليهود والنصارى باطل ودين الاسلام حق والملة لا تضاف الى الله تعالى
ولا الى احاد امة النبي الذي هو صاحب ذلك الدين ولا تطلق على احاد الشرايع
بل على مجموع الشرايع بل على جملتها فلا يقال ملة الله ولا ملة زيد ويقال

مطلب في معنى التصنيف والامام وجمعه

مطلب في الدين والملة والشريعة

دين الله ودين زيد وقال الشارح في شرح تلخيص الجامع الدين الجزاء والطاعة
والله عند الطريق الثابت من النبي صلى الله عليه وسلم المعبر عنه بوضع الهي سائق الى الخيرات
الحقيقية والسعادة الابدية فيضاف الى الله تعالى لصدوره عنه والى النبي عليه السلام
لظهوره منه والى الامة لتدينهم وانقيادهم له والانطواء مطاوع طوى
يقال طواه يطوي طيا فانطوى وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال وقد يجعل
حرف الجر في امثاله من صلة معناه لا من صلة لفظه كما قيل في قول المفتاح
ثم تيرك الى غير معين لفظة الى صلة ما في الترك من معنى العدول لا صلة لفظه
وقال الامام الواحدي في شرح قول المتنبي له ايادي الي البيت يقول له احسان
الي والي من صلة معنى الايادي لا من صلة لفظها لانه يقال لك عندي يد ولا يقال
لك الي يد ولكن لما كان معنى الايادي الاحسان الي وصلها بالى وقال
علاء البهشتي في حاشية المطول وقد يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاملا في اللفظ
وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء وهذا من بديع القواعد
وقال البيضاوي في قوله تعالى الذين عاهدت منهم ومن لتضمين المعاهدة
معنى الاخذ فالمصير في امثال ذلك الى التقدير والتضمين ناش عن عدم الوقوف
لهذا النوع من التوسع وصاحب الكشاف مع كونه عالما بالوقوف على اسرار
كلام العرب ودقايق انواع الادب قال في تفسير قوله تعالى سال سائل
بعذاب واقع ضمن سال معنى دعا فعدي تعديته كانه قيل دعا داع
بعذاب واقع وتعديته بالباء باعتبار جانب المعنى لا باعتبار التضمين
لان السؤال مشتمل على معنى الدعاء فلا حاجة الى التضمين والبحث لغة
التفتيش والتفحص واصطلاحا هو اثبات المحمولات للموضوعات والشرف
العلو والاحتواء الجمع قال الجوهري حواه يحويه حيا اي جمعه واحتواه
مثله فاستعماله بعلى باعتبار تضمينه معنى الاشتمال اعلم
ان التضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل اخر بناسبه

مطلب مهم جدا في معنى الانطواء وتعديته بالاشتمال

مطلب في جعل بعض اجزاء المفهوم اللفظ عاملا في اللفظ

مطلب في تعريف البحث والتضمين وفائدته

وتدل عليه بذكر شيء من متعلقاته او حذفه وانما قلنا ذلك لدفع توهم الاختصاص
بالذكر كقولهم هيجني شوقا فان الاسناد لا ال فيه على ذلك بالحذف لا بالذكر
كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه
بذكر صلته اعني كلمة الى اي انهي حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين
حقهما فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعا قال صاحب الكشاف من شانهم
انهم يضمنون الفعل معنى فعل اخر فيجرونه مجراه فيقولون هيجني شوقا معدى
الى مفعولين وان كان هو يتعدى الى الثاني بالى يقال هيجه الى كذا لتضمينه معنى
ذكر وقال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قلت
اللفظ ان كان مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز وان كان
مستعملا في احدهما ولم يقصد به الاخر فلا تضمين قلت هو مستعمل في معناه
الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ محذوف او حرم اديدل على ذلك ما هو من متعلقاته
فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا كما قيل في قوله تعالى
ولتكبروا الله على ما هداكم كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة
بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كما مر او حالا كما قيل في قوله
يؤمنون بالغيب انه ضمن معنى الاعتراف اي يعترفون به مؤمنين فان قلت
اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل
انه متضمن اياه قلت لما كانت مناسبته للمعنى المذكور فكيف بمعونة ذكر صلته
قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه ومن ثمه كان جعله حالا وتبعا للمذكور اولى
من عكسه وقيل ذكر صلة المتروك تدل على انه المقصود ورد بانه انما يدل على انه
مراد في الجملة اذ لولاه لم يكن مرادا وربما يقال اريد بالمعنيين معا في التضمين
بلفظ واحد على انه كناية اذ يراد بها معناها الاصلي ليتوسل بفهمه الى ما هو المقصود
الحقيقي فلا حاجة الى تقدير الا لتصوير المعنى وابرازه وفيه ضعف لان المكني به
في الكناية قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل من المضمن والمضمن فيه

والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة
لكن قصد بتبعيته معنى اخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له
لفظ اخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل الحقيقة التي
قصد بمعناها الحقيقي معنى اخر يناسبه ويتبعه في الارادة وحينئذ يكون معنى
التضمين واضحا بلا تكلف كذا في حاشية الكشاف للشريف وعلم ايضا ان التضمين
وكذا الحذف والايصال وقد يسمى بهما النصب على نزع الخافض سماعي لا قياسي
حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه ونظيره ما ذكر الفقهاء
من ان ما ثبت على خلاف القياس عليه ذكره في التسهيل وشرح المنار
والقواعد جمع قاعدة هي والاصل والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جزئياته
وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول ليخرج
ما هو بالقوة الى الفعل واللطيفة الدقيقة من لطف الشيء اي دق وصغر
واللطف في العمل الرفق فيه ومن الله التوفيق والعصمة واللطافة تطلق
على اربعة معان رقة القوام وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا
وسرعة التاثر عن الملاقي والشفافية والكثافة تطلق على مقابلات
هذه المعاني والسنوح الظهور والتذليل التليين قال الجوهري الذل
بالكسر اللين وهو ضد الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض ذلول
والنقاب ما تستر المراة على وجهها والمكنون المستور من كننت الشيء اي سترته
والغامض من الكلام خلاف الواضح والسر ما يكتم والجهر مقابله كما ذكروا
وذكر البيضاوي ايضا وان كانا مصدرين في الاصل فقوله في تفسير سورة
الانعام وليس في السموات وفي الارض متعلق المصدر وهو السر والجهر
لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ليس على ما ينبغي على ما ذكره علاء الدين البسطامي
في شرح اللباب قال لان قولهم كل مصدر عند العمل مأول بان مع الفعل
ليس على الاطلاق بل قد يكون عاملا بدونه وقولهم لا يصح تقديم شيء

اذا كان مشهورا يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس ح

مطلب في ان التضمين والحذف والايصال سماعيان

صرح به في مغني اللبيب وحواشي شرح المفتاح ولكنهما لشيوعهما صارا كالقياسي ح

مطلب في معاني القاعدة والاصل والقانون واللطيفة واللطف والكثافة والسنوح والتذليل والنقاب والصعاب والمكنون والغامض والسر

مما في حيزه علة لانه في تاويل ان مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد يعمل بدون فيصح
التقديم فقول البيضاوي ايضا في تفسير سورة الرعد ان بما صبرتم
متعلق بعليكم لا بسلام فان الخبر فاصل البتة على ما ينبغي على ان صاحب
الكشف قد ذكر ان عليكم نظرا الى الاصل ليس باجنبي فجاز الفصل نعم قد ذكر
علاء الدين المذكور في شرحه للهداية ان الفصل بين المبتدا ومعموله بالخبر ممتنع
عند النحاة والحلو ضد المر والحامض من حمض الشيء من باب سهل نادر مثل
فاره وقياسه حميض وفريه مثل صغر فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره في مختصر
اللغة والاضافة الضم يقال اضفت اليه اي ضممت اليه والفايدة اسم
ما استفدته من علم او مال عثر عليه يعثر من باب نصر اي اطلع عليه والفكر بالكسر
اسم وبالفتح مصدر والفتور الضعف والنظر في المشهور مرادف للفكر
وقيل الفكر حركة النفس نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر
ملاحظة المعلومات الواقعة في ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر على حركة النفس
في المعقولات اي حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعد من خواص الانسان
ويقابله التخييل وهو حركتها في المحسوسات وعلى الحركة الاولى من الحركتين
وحدها والعون الظهير على الامر والجمع اعوان والمعونة الاعانة يقال ما عنده
معونة ولا معانة ولا عون قال الكسائي والمعون ايضا المعونة وقال الفراء
هو جمع معونة والقادر هو الذي يصح منه الفعل والترك واما الذي ان شاء
فعل وان لم يشا لم يفعل فهو المختار ولا يلزمه ان يكون قادرا لجواز ان يكون
مشية الفعل لازما لذاته وصحة الشرطية لا تقتضي وجود المقدم والرجاء
بالمد هو الطمع فيما يمكن حصوله ويرادفه الامل ويفرق بينه وبين الرجاء
بمعنى الخوف باستعمال الاول في الايجاب والنفي كقوله تعالى الاية ترجون
لله وقارا وبينه وبين التمني بانه في ممكن فحسب والتمني في ممكنة ومستحيلة
وقال بعضهم لا تختص الرجاء بمعنى الخوف بالنفي لقوله تعالى وارجوا اليوم الاخر

مطلب في تعريف الفكر والنظر

مطلب في معنى العون والرجاء والامل والتمني والترجي والطمع والتوقع

وترجون من الله ما لا يرجون والثاني في النفي فقط كما مر

وقال ابن الجزري الرجاء الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني ويتعارضان والتوقع
اقوى من الطمع ويستعمل في المتوقع فيه لعل وفي المطموع فيه عسى والعثرة الذلة
والدرء الدفع والحسنة والسيئة من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الاسماء في
الاستعمال من غير موصوف كالصالحة وهما تطلقان على كل ما يحمد ويذم والصالحة
من الاعمال ما سوغه بدليل العقل والكتاب والسنة اشارة الى مذهبه من ان
الحسن عنده ما حسنه العقل وتانيثها على تاويل الخصلة او الخلة وقيل جاز
كون تانيثها للنقل وافرغته من فرغ الماء بالكسر يفرغ فراغا مثل سمع سماعا
اي انصب وافرغته انا وفرغته اي صببته والقالب الة يصب فيها
الاجسام المذابة حتى يتشكل بشكله ويتقدر بقدره لا يكون ناقصا ولا زايدا
والمراد من الاستعارة التمثيلية انما هو القيد الاخير والترتيب في اللغة جعل
كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد
ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتاخر والترصيف من رصفت
الحجارة في البناء ارصفها رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض وقوله مختصرا
على لفظ اسم الفاعل حال من فاعل فرغته وما قراته مفعوله وكان عمر الشارح
يوم تاليف هذا الشرح ابن ستة عشر سنة وفي تلك السنة ولد السيد الشريف
الجرجاني ذكره في روضة ابن القاسم ومن مصنفاته المطول شرح التلخيص
في المعاني صنفه حين كان من الطلبة ولذا ذكره الاقرابي في شرح
الفصاح المعاني بقوله قال بعض الطلبة حيث نقل اعتراضاته في المطول
والمختصر الذي اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني
والارشاد في النحو وشرح الكافية فيه وشرح الشمسية في المنطق وشرح
العقائد والمقاصد وشرحه في الكلام وشرح البزدوي والتلويح
وحاشية مختصر ابن الحاجب في الاصول وشرح الغاية القصوى
في فقه مذهب الشافعي وشرح الفرائض السجاوندي وشرح الجامع الكبير

مطلب في معاني الافراغ والقالب والترتيب اللغوي والاصطلاحي والترصيف

مطلب في بيان مصنفات بعض المصنفات الشارح سعد الدين وتعلمه
١٦

الاطلاحي في فقه الحنفي وشرح الكشاف وهذا لغو تصنيفه والاستعانة
طلب المعونة وهي ضرورية وهي ما لا يتأتى الفعل دونه كاقتدار الفاعل
وتصوره وحصول آلة ومادة يفعل فيها وعند استجماعها
يوصف الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير ضرورية وهو تحصيل
ما يتيسر الفعل ويسهل كالراحلة في السفر للقادر على المشي او تقرب الفاعل
الى الفعل ويحثه عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف والزلفى
كذا والزلفة القربة والمنزلة ومنه قوله تعالى عندنا زلفى وهو اسم المصدر
كانه قال عندنا ازلافا والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير واصطلاحا
طرح البدن في العبودية وتعلق القلب بالربوبية في البداية والنهاية
وقيل التوكل تفويض الامر الى الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب
لكن لا يعول بتعليقه عليها بل يعول على عصمة الله كما قال عليه السلام قيدها
وتوكل على الله وامر الله تعالى بالمشاورة **قوله** وهو حسبي
ونعم الوكيل الحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف
النكرة لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية ذكره في الكشاف
يقال احسبه الشيء اذا كفاه قيل رد الشارح في بعض كتبه هذا العطف
بان الجملة الانشائية الثانية انشائية فلا يعطف على الاولى الاخبارية
ولا على حسبي باعتبار تضمنه معنى يحسبني لانه خبر ايضا واجيب بان المراد
بالجملة الاولى التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كافيه وبانه يجوز ان يعتبر
عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية
ورد بان حسبي لو كان انشاء لكان لانشاء معنى السبع والعبد
لا لقصد اثبات معنى الكفاية له تعالى وبان المعتبر في عطف القصة
على القصة ان يكون كل منهما جملا متعددة كما صرح به المحقق الشريف
في شرح المفتاح وحواشيه للمطول ويمكن ان يقال اظهار معنى التوكل
المقصود..

مطلب في معنى التوكل

مطلب في معنى حسب وعطف الانشاء على الاخبار وعطف القصة على القصة

الكفاية منه تعالى في بعضها اذا كان انشائا لكونه لانشاء معنى

وهو مقيد والعبد والخبر المقصود منه مثل هذا لا يبقى على الخبرية بل يصير انشاء
صرح به صاحب الكشاف فتامل والمتبادر من عبارة القصة وان كان كونها
زائدة على جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكشاف قال
ان القصة يجب ان يكون قصة معلومة ومعلوم ان القصة لا يجب ان يكون [illegible]
زائدة على جملة واحدة ذكره المدقق ابن كمال باشا في شرح المفتاح وما اعتبره
المحقق الشريف في مثال زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق جوابا عن الاعتراض بان ليس فيه عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخر
مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احدهما على الاخرى
من انه اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد
الدالة على سوء حاله لكنه فيما مثل به من الاية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو
العمدة فيهما فيفهم منه الباقي فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق
فما اسوء حاله وما احسن الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
فما احسن حاله وما ارجحه لا يخفى عليك امكان اعتباره فيما نحن فيه على
تقدير لزوم التعدد وقد اجاب المحقق الشريف عن اصل الرد بانه يجوز ان يقدر
مبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف عليه اي وهو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالاولى
وبانه لا حاجة الى اعتبار تضمين معنى يحسبني لان الجمل التي لها محل من الاعراب
واقعة موقع المفردات فيجوز عطفها على المفردات وعكسه ولحسن ان روعي
في التضمين نكتة وبانه يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب
ويدل عليه قطعا قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذه الواو
من الحكاية لا من المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه
وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل وليس هذا مختصا بما بعد القول
لحسن قولنا زيد ابوه صالح وما افسقه ورد عليه بانه يحتمل ان يكون الواو
في الاية من المحكي بتقدير المبتدأ في المعطوف وعطفه على الخبر المقدم وبان حسن المثال المذكور

بدون التقدير ممنوع وبعد تقدير المبتدأ في المعطوف يكون اخبارا كالمعطوف عليه وبانه
يجوز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله
وقالوا نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز
عطف الانشاء على الاخبار وبان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية
الواقعة خبرا لم يكن عطف ما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة
نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد
الذي متعلقه جملة انشائية واجيب عن الاول والثالث بان هذه الحجة الزامية
قصد بها تبكيت الشارح وبان التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر
محل تأمل وقد يجاب عن الاول بان تقدير المبتدأ على الوجه المذكور تأويل بعيد
اذ المشهور تقدير المخصوص مؤخرا كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب وبان بعد التأويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس
كون المقدر لفظه قلنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة فلو عطفت الجملة المذكورة
على حسبنا مع ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده لكان تكلفا مثله او
بحسب المعنى اذ لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى كاف فيهم والاخبار بانهم
قالوا نعم الوكيل هو مناسبة معتد بها يحسن بها العطف وهذا البعد موجود
في تقدير المبتدأ ايضا لان المعنى حينئذ وهو مقول في حقه نعم الوكيل وهذا مؤدى قولهم
وقلنا نعم الوكيل وعن الثاني بان الجواز كاف في الغرض ولا يفيد منع الحسن
فتأمل وعن الرابع بان مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية لظاهر الكفاية
في توجيه التركيب الذي رده الشارح فتأمل وليس مقصود الشارح رد مثل
هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف في قوله تعالى يا ليتنا
نرد ولا نكذب بآيات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء بما يقتضيه المقام
وانما مقصوده الاعتراض على صاحب التلخيص وتحقيق لوجه العطف وتبيين
لطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد على الشارح ان رد هذا التركيب مطلقا

غير مستقيم

غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال الله تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير
لكن قيل الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قبح في التركيب
وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون الواو في قوله ونعم الوكيل اعتراضية
او حالية اي مقولا في حقه نعم الوكيل لكن قيل في وقوعه في لغو
الكلام مذهب ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له الفرق
بين الواو الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يكون القصد في الاعتراضية
الى تقييد الحكم ولا يعتبر الاختصاص معنى بما قبله واشار صاحب الكشاف الى ان الحالية
قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها
لكن ليست بهذه المرتبة وبقي ههنا فائدة مهمة وهي وجه تخصيص تقدير القول
في تأويل الانشائيات بالاخباريات وذلك كونه من قبيل الخطاب العام فكما
ان الخطاب يقتضي ان يستعمل في الامر الخطير الذي من حقه ان لا يختص به احد دون احد
كذلك من فخامته ينبغي ان يقول لاجله كل من يتأتى منه القول فعلم من هذا ان العدول
من الاخباري الى الانشائي انما يكون في امر ذي هول فنحو قولك زيد اضربه انما يقال
في حقه اذا كان مستحقا للضرب والهوان فكل من رآه يقول لصاحبه في حقه
اضربه لاستحقاقه له **قوله** وها انا اشرع في المقصود بعون الملك
المعبود وفيه ادخال ها التنبيه على ضمير المرفوع المنفصل مع ان خبره ليس
اسم اشارة وقد صرح ابن هشام في مغني اللبيب وحواشيه على التسهيل
بعدم جوازه والملك هو المتصرف بالامر والنهي في المأمورين من الملك والمالك
هو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف يشاء من الملك والملك بضم الميم التصرف
في ذوي العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بغير العقلاء ذكره في شرح المشارق
وقال الطيبي نقلا عن الراغب هو بالضم ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم فكل ملك
بالضم ملك بالكسر وليس كذلك العكس والعبادة اسم لفعل مخصوص من المكلف الادمي
بفعله تعظيما لله تعالى واختيارا للعمل على الهوى وفي الكشاف هي اقصى غاية

مطلب مهم في الفرق بين الواو الاعتراضية والحالية

وفي وجه تخصيص تقدير القول في تأويل الانشائيات بالاخباريات

مطلب في معنى الملك والملك

مطلب العبادة تعريف

الخضوع والتذلل ووجهه بعض المحققين بان الخضوع حدود أو نهايات ولفظ الغاية
شاملة لها لكونه اسم جنس مضافا فيصح اضافته اليها كانه قيل اقصى غايات وقيل فعل
يؤتى به تعظيما لامر الله او ترك فعل ومن قال فعل يأتي به المكلف على خلاف هوى نفسه
تعظيما لامر ربه ففيه ان العبادة غير مختصة بالمكلف وانه ترك احد قسمي العبادة
وهو ترك فعل وانها غير مشروطة بان يكون على خلاف هوى النفس والا يلزم ان لا يكون
من ساس نفسه وجعلها منقادة لامر ربه بحيث لا تهوى غير رضاه عابدا نعم
ذلك غالب فيها لكن المعتبر فيما ذكر في الحدود الاطراد وفيه نظر وقال الراغب
العبودية اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل وقيل العبادة
لها ثلث درجات الاولى ان يعبد الله طمعا في الثواب وهربا من العقاب
وهو المسمى بالعبادة والثانية ان يعبد الله تعالى لاجل ان يتشرف بعبادته
او بقبول تكاليفه او بالانتساب اليه وهذه اعلى من الاولى لكنها غير خالصة وهو
المسمى بالعبودية والثالثة ان يعبد الله لكونه الها وخالقا ولكونه عبدا له
والالهية توجب الهيبة والعزة وهي توجب الخضوع والذلة وهذا اعلى الدرجات
وهو المستحق بان يسمى العبودة فالعبادة لعوام المؤمنين والعبودية لخواص
من الموقنين والعبودة لخاص الخاص من المقربين وقيل العبادة لمن له علم اليقين
والعبودية لمن له حق اليقين كذا في شرح المشكاة للطيبي قوله
فاقول لما كان من الواجب على كل طالب لشيء ان يتصور ذلك الشيء اولا ليكون على بصيرة في طلبه وقد جرت
عادتهم بتصدير كتبهم بالمقدمة وهي في المشهور عبارة عن ثلثة امور ماهية
ذلك العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه وقد يكتفى بالاولين والمصنف لم يتعرض لهما
وحاصل توجيه الشارح انه وان لم يتعرض لهما ظاهرا لكنه تعرض لهما في ضمنه تنبيها عليهما فانه
يعلم من تفسير لفظ التعريف غاية بذلك العلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم مستلزمة
الى معرفة بالرسم فابتداؤه بتفسير لفظ التعريف كانه ابتداء بماهية العلم
وبيان الحاجة ولم يلتفت الشارح الى ان فيه اشارة الى موضوعه حيث ذكر الاشياء.

مطلب في الفرق بين العبادة والعبودة والعبودية

لمن له عين اليقين والعبودة م

مطلب في بيان ما يعبر عنه بالمقدمة وتعريف الغاية

وهنا توجيهات اخر منها ما قيل اراد بالتعريف علم الاشتقاق فعرفه بالغاية
كما تعرف الحكمة بغايتها ويقال الحكمة استكمال النفس الناطقة اه وانما فعله بناء
على التناخي من العلمين وبجريته ومنها ان المراد بالتعريف هو علم الصرف
كما هو الظاهر لكن على تقدير مضاف اي التعريف معرفة احوال التحويل اه
وهو ايضا تعريف بالغاية ومنها عرف العلم بما هو كثير الوقوع في ذلك العلم
اهتماما بشانه كما يقال النحو عرفه والتصرف كلمة الادب فان قيل ظاهر قوله
من الواجب يدل على ان المراد بالتصور التصور بوجه ما لكن قوله ليكون على بصيرة
في طلبه يدل قوله ليمكن الشروع يدل على انه اريد به التصور بوجه مخصوص قلنا
يمكن ان يقال المراد بالواجب العرفي المستحسن على ما دل عليه من التبعيضية لان الواجب
العقلي الذي لا يمكن الشروع بدونه التصور بوجه ما والتصديق بالغاية اصلا
او المراد بالبصيرة البصيرة التي لا يمكن الشروع بدونها ومن يجاب ان تصوراه
قدمت للاهتمام فان قيل يفهم من تعلق امكان الشروع بالتصور بوجه ما كونه
وقد قالوا الوجوب يكون بالذات وبالغير وكذا الامتناع واما الامكان
فلا يكون الا ذاتيا قلنا المراد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف عادة
لا الذاتي فيصح توقفه على الغير وكذا المراد بالامتناع في استعمالات الادباء
ما هو في مقابلة التحقق والوجود قوله على بصيرة في طلبه البصيرة في القلب
ما يستبصر به الانسان كما ان البصر في العين ما يبصر به وقيل البصيرة نور القلب
كما ان البصر نور العين قوله وان يتصور غايته اراد بتصور الغاية
التصديق بها لان تصورها ليس من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب عليه امر ترتبا
ذاتيا يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث
ترتبه عليه فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها فان كان
له مدخل في اقدام الفاعل على الفعل يسمى غرضا بالقياس اليه وعلة غائية
وحكمة ومصلحة بالقياس الى الغير وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطاء

مطلب في البصر والبصيرة

مطلب في الفرق بين الغاية والغرض

في اعتقادها وهو ذا كان مما يتشوقه الكل طبعا يسمى منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة
على غاية الفعل ونهايته مطلقا ولا شك ان الغاية اعم من الغرض لان الغاية
بمعنى نهاية الفعل وطرفه تعم الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض
فانه يختص بالاختيارية ولهذا يقال افعال الله معللة بالحكم والمصالح والغاية
والمنفعة ولا يقال معللة بالاغراض وقد يقال الامر المترتب على الفعل يسمى
غاية ونهاية باعتبار انه طرف الفعل وفائدة اذا كان نافعا للفاعل او غيره
وحكمة ومصلحة اذا كان مشتملا على نوع اتقان وصلاح وهذه كلها تعم
الاختيارية وغيرها لكن الاخيرتين لا تتمشيان في الغير الاختيارية الا اذا كان
فيه الايجاب باشياء علم اتقاني كافعال الله على اصل الحكيم دون الافعال
الطبيعية والاجبارية وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والغرض
وقد تخالفهما ففيها وبين العلة الغائية والغرض عموم من وجه وقد تستعمل
الغاية بمعنى العلة الغائية وقد يكون بمعنى الفائدة وقد تستعمل الغرض بمعنى
الباعث سواء تصور ترتبه او لا بان يكون حامل الفعل فقط متقدم الوجود
عليه **قوله** لانه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب اي المصنف
بتعريف التصريف الضمير ان رجع الى تصور الغاية فلا شيء وان رجع الى الغاية
فالتذكير باعتبار الخبر واما قول القاضي في تفسير قوله تعالى فلما راى الشمس
بازغة قال هذا ربي هذا اكبر ان تذكير المبتدا بالنظر الى الخبر ففيه تامل اذ لا يقتضي
تانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة
الى ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولذا يقال مؤنث لفظي ويمكن
ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ عليه يلاحظ ذلك المسمى في ضمن
ذلك اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ونظيره
كثير واما ما يقال من ان تانيث الغاية ليس بحقيقي كتانيث الرحمة والمغفرة
والنكرة والمعرفة فخارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الضمير بين ان يكون

المؤنث

مطلب في رجوع الضمير الى المؤنث

المؤنث حقيقيا او غير حقيقي الا انه يقال انه اذا اعتبر كون التاء من نفس الكلمة لم يجعل مثله
مؤنثا لفظيا **قوله** على وجه يتضمن فائدة اي معرفة غاية حيث كان المعاني
مقصودة لا تحصل الا بها **قوله** متعرضا لمعناه اللغوي اي ذاكرا له
بقوله في اللغة التغيير **قوله** اشعارا بالمناسبة بين المعنيين والشعور
ادراك بغير استثبات وهو اول مراتب العلوم وكانه ادراك متزلزل
ولذلك لا يطلق في حق الله وقيل الشعور من الشعر ومنه الشعار وهو
ما يلي الجسد من الثياب وشعرت كذا قد يؤخذ من الشعر ويعبر به عن اللمس
ومنه استعمل المشاعر للحواس فاذا قيل فلان لا يشعر فذلك ابلغ في الذم
من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان حس اللمس اعم من حس البصر والسمع ذكره في شرح
التبيان واعلم ان تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات
لا يصح ان يراعى هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات الا ان الغالب
فيها رعاية المناسبات واعتبار المرجحات **قوله** فقال مخاطبا الفاء قد يفيد
كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمون
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان وهو التعقيب الذكري ومن هذا القبيل
عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال على ارادة النداء التصحيح
الفاء مع ان القول تفصيل النداء وههنا فائدة وهي ان الفاء قد يكون
بمعنى ثم وبمعنى الى وللاعتراض وللاستئناف وللتعليل وللتفصيل
وزائدة **قوله** بالخطاب العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع
بالوضع العام لكل معين من نوع ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار
او موضوع لمعنى كلي لكن بشرط استعماله في جزئيات المعنية فالخطاب
اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين لان عموم الخطاب
عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لا عن ارادة مفهوم كلي شامل لهم
ولهذا كان اصل الخطاب وحقه ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر

مطلب في الشعور والشعار

مطلب في معاني الفاء

ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ورجليه
ومسح راسه وقد يقال في مثله المراد
بالفعل المجمل ارادته قال الشارح في
شرح الكشاف والعجب ان صاحب الكشاف
حمل قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال صح

مطلب في وضع ضمير الخطاب وشرحه

وقد يترك الى غيره ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كقوله تعالى
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقوله عليه السلام بشر المشائين
الى المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيمة وقول الشاعر اذا انت اكرمت
الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا ومثله كثير فلا يراد مخاطب بعينه
بل كل من يتاتي منه الرؤية وكل من تتاتي منه البشارة وكل من يتاتي منه الاكرام
فله مدخل في هذا الخطاب ثم ان كون العموم على سبيل البدل انما هو اذا كان ضمير
المخاطب واحدا او مثنى واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين
ان يعم المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القران ولا في كلام العرب العرباء
خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر **قوله** اعلم ان التصريف وهو تفعيل
من الصرف للمبالغة والتكثير في اللغة التغيير ذكر في بعض حواشي الكشاف ان اعلم
خطاب عام من المتكلم لنفسه بطريق التجريد كانه جرد من نفسه شخصا وخاطبه فان قيل
هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق اخر كالسكاكي
والزمخشري ومن تبعهما قلنا نعم اذ لا منافاة بينهما كما اشار اليه السابع
في شرح الكشاف والكرماني في شرح البخاري وقد يقال مبنى التجريد على مغايرة
المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار
الالتفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة
غير ما يستحقه بحسب الظاهر ثم ان القوم اذا اعتنوا بامر واهتموا بشانه
يقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه من القول
كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فينتبه السامع له ويصغي اليه ويحضر قلبه وفهمه
ويقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام وفي معناه حرف التنبيه فاذا ازداد
الاعتناء يوردون ويضمون اليه الفاء تقريرا وتثبيتا يعني اذا تقرر هذا وجب
عليك علمه فاعلم ذلك وليكن على بال منك او فتامل او فاعرفه فانه دقيق
والعلم يقال لادراك الكلي او المركب والمعرفة للجزئي او البسيط ولهذا يقال

مطلب في بيان كلمة اعلم وفائدة ادخاله على الكلام

مطلب في الفرق بين العلم والمعرفة

عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير
من الادراكين لشيء واحد تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك
ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف
فان قيل قوله عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله
ينافيه اجيب بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم او من علي رضي
بان الباء بمعنى اللام مجازا لا صلة العلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله
عليه السلام من اخلص لله اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه
على لسانه واما قولهم العلماء ثلثة عالم بالله وعالم باحكام الله وعالم
بايام الله فلا يجري فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك **قوله** صرفت الشيء يقول
اي غيرته يعني ان التصريف معنيين لغوي اعلم ان الكلام قد يفسر بما ذا
كما يفسر باي لكن فالفرق بينهما انه اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى
ضمير المتكلم باي ضممت تاء الضمير تقول استكتمته سري اي سالته كتمان سري
بضم تاء سالته لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه واذا فسرتها باذا فتحت التاء
وقلت اذا سالته كتمانه لانك تخاطبه اي تقول ذلك اذا قلت ذلك القول كذا قيل
في شروح الكشاف السر فيه ان اي مفسرة فينبغي ان يطابق ما بعدها ما قبلها
والاول مضموم فالثاني مثله ويكون في صدر الكلام تقول على الخطاب
ويقال على البناء للمفعول وان اتى بكلمة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء
قال الفاضل مولانا خسرو وحينئذ لا يستقيم ان يكون صدر الكلام على لفظ
يقال الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب وقال العلامة الرازي في شرح الكشاف
يقال الفينة ولا الفينة اذا استقبلته غير مستقيم لان يقال غائب
فالصواب تقول واعترض عليه ان اراد لعدم الاستقامة فوت المناسبة
فالتعبير عنه بغير مستقيم وان اراد عدم صحة المعنى فممنوع لان يقال لازم

اعتبارين خ

مطلب في الفرق بين ما فسر باي وبين ما فسر باذا واستعمال يقال ونقول

تقول وكل موضع تصح فيه وضع الملزوم تصح فيه وضع اللازم واجيب فاله بان العلاقة
صحيح باعتبارين اما الاول فلان المراد بالاستقامة ليس ما معناه الحقيقي وهو
ضد الاعوجاج بل الاستقامة مجاز عن المناسبة بعلاقة المشابهة في تناسب
الاجزاء والحسن فعدم الاستقامة مجاز عن عدم المناسبة واما الثاني فلان
لفظ تقال ليس بلازم لتقول بل هما متباينان وان كان المراد ان معناه لازم
لمعناه فقوله كل موضع تصح فيه وضع الملزوم تصح فيه وضع اللازم ممنوع
لانه تصح ان يقال كل انسان ناطق ولا تصح كل حيوان ناطق وقد يجاب عن
اعتراض العلاقة بمنع لزوم المناسبة ثم بتسليمه وجعل قوله استقبلت بعيد قوله
تقال التفاتا على مذهبهم لم يشترط سبق التعبير بطريق اخر كالزمخشري
والسكاكي ومن تبعهما وهو ظاهر وعلى مذهب الجمهور ايضا بدليل ما ذكره بعض المحققين
من شرح المفتاح من ان مثل انا الذي سمتني امي حيدرة ومثل بل انتم قوم تجهلون
مما سلف فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب من باب الالتفات فتأمل
فيه ليظهر لك ما فيه فان قيل قد نص الادباء على ان جمع المفسر والمفسر باطل وههنا
قد جمعا حيث قال صرفت الشيء اي غيرته قلنا بطلان الجمع فيما لم ينشأ الابهام
في المفسر الا من حذفه واما المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فيجوز
الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد كذا ذكره الشريف في حواشي
الوافية وابنه في الرشاد شرح الارشاد **قوله** وهو ما وضعه له
واضع لغة العرب اي المعنى اللغوي ما وضع واضع لغة العرب لفظ التعريف
مع انه بالعرض العام اشبه كما صرح به بعض المحققين اما لانه في الكلام
على محاورة المتقدمين واما لانه من ذكر العام وارادة الخاص وقد تعارف
كلمة ما من الالفاظ العامة فلا يصدق التعريف على البعض بل على الكل
كما قال ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية

مطلب في بطلان اجتماع المفسر والمفسر

مطلب في كون كلمة ما عامة في استعمالها

لذا كان المعنى اللغوي ودش عرف الصناعي وقيل استعمال الكلمة في العرضية

يتحقق

لم يتحقق لان الشرط ان يكون جميع ما في البطن غلاما لكونه ما عامة لا يقال يعلى
هذا يفهم من قوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن وجوب قراءة جميع ما تيسر كذلك
لانا نقول بناء الامر على التيسر دل على ان المراد ما تيسر بصفة الانفراد
لانه عند الاجتماع ينقلب متعسرا والجواب ان عموم ما ليس بلازم فلا يرد
شيء احتلفوا في واضع لغة العرب فذهب المحققون كابي الحسن الاشعري
الى ان الواضع هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف وذهب
الاخرون الى ان واضعها هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم
من ذهب الى التوزيع وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الاخر
وقيل اول من تكلم بالعربية اسمعيل بن ابرهيم الهاما من الله تعالى
قوله واللغة الالفاظ الموضوعة قال صاحب القاموس هي اصوات
يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الرازي في شرح الكشاف اللغة اللفظ الموضوع
لا يقال لام التعريف يبطل الجمعية فهذا الجمع والمفرد سواء لانا نقول هذا
عند امتناع الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الامرين ممنوع ولو
سلم فاستواء هذا الجمع والمفرد ممنوع لما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد
وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد غايته
انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذا لم يكن
للاستغراق والعهد اذا كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع
الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض ونص عليه المحقق الشهير بابن كمال باشا
في اوائل شرح الهداية لما قالوا في مسئلة الخلع والاقرار والوصية
في قولها اخلعني على ما في يدي من الدراهم وقوله لفلان علي من الدراهم
وقوله اوصيت لفلان من الدراهم فانه ينصرف الى ثلثة دراهم
في هذه الصور الثلاث لانها اقل الجمع قلنا ما ذكر في الاصول
من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون في موضع النفي

وليس

ومن لذوات من يعقل عامة قطعا ان كانت
شرطية او استفهامية لا موصولة او موصوفة
وما كمن لكنه لصفات من يعقل وذوات غيرهم
مرقات الحنفية

مطلب في الاختلافات في واضع اللغة

مطلب في تعريف اللغة

[illegible]

والاثبات نص عليه في الهداية والنهاية والمبسوط في كتاب الشهادة وكذلك
انه يقول اللفظ في الاصل مصدر فيحتمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا
في قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وفي قوله تعالى كانتا رتقا
لم يجمع السمع ولم يثن رتقا وان كان بمعنى مرتوقين لكونه في الاصل مصدر
قوله من لغي بالكسر يلغى بالفتح لغى على وزن فعل بفتح الفاء والعين
لان مصدر باب علم اذا كان لازما يجيء على فعل غالبا كفرح فرحا
واذا كان متعديا يجيء على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو علم علما وفعل بفتح الفاء
وسكون العين نحو جهل جهلا وان شئت حقيقة الحال فتتبع الاقوال واصل لغى
مصدر لغو او لغي فاعل اعلال عصا ورحى **قوله** اذا لهج بالكلام اي تلفظ به
والمراد بالكلام ههنا الالفاظ اعم من ان يكون متضمنا لكلمتين او غيره وفي
البديع للاصفهاني اللغة في اللغة التلفظ بما لا يعني يقال لغي يلغو لغة اذا تكلم بما لم
وفي فتوح الغيب وفي الاصطلاح معرفة افراد الكلم وكيفية اوضاعها واللهجة
بسكون الهاء اللسان وقد تحرك فيقال فلان فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة
لغة لان الانسان يلهج بها **قوله** واصلها لغي او لغو والهاء عوض وجمعها
لغى بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم سمعت لغاتهم بفتح التاء لانها
شبهها بالتاء التي يوقف عليها هاء والنسبة اليها لغوي والاصل بفتحها (ولا تقل)
كذا في الصحاح **قوله** مثل برة وبرى وصناعي وهي هاء وضعه له اهل
من الصنعة البرة حلقة تجعل في لحم انف البعير وقال الاصمعي تجعل في احد جانبي
المنخرين قال وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار
وقرط وخلخال واشباهها برة قال ابو علي واصل البرة بروة وجمعت
على برى مثل قرية وقرى وقال ابن القطاع اصلها بروة بالضم
نحو خصلة وخصل وغرفة وغرف واذا عرفت هذا فمراد النحرير بقوله مثل
برة وبرى انه مثله وزنا لا اصلا **قوله** واليه اشار بقوله وفي الصناعة

مطلب في مصدر باب علم وكلمة لغى

مطلب في تسمية الالفاظ لغة

جعل

جعل المعنى الصناعي للتصريف مشارا اليه مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره
وعلو رتبته عرفا لانهم يقولون للعظما قد اشرتم الى كذا مع انه صرح به على ان استعمال
الاشارة في الصريح اذا لم يقع في مقابلته كثير ولفظ اشار ان استعمل بعلى
يكون المراد الاشارة بالراي وان استعمل بالى يكون المراد الاشارة باليد
ففي استعماله ههنا بالى تنزيل للمعقول بمنزلة المحسوس تنبيها على قوة
ظهوره وكمال انكشافه **قوله** وفي الصناعة بكسر الصاد حرفة الصانع
وقيل هي اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى المزاولة والصناعة بالفتح
عمله والصناعة قد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال الموضوعات على وجه
البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان واما اطلقت عليها لانها
المطلوبة من العلوم العملية **قوله** وهي العلم الحاصل من التمرن على العمل
مرن على الشيء يمرن بالفتح في الماضي والضم في الغابر مرونا ومرانة
تعوده واستمر عليه وقيل الصناعة في عرف الخاصة علم متعلق بكيفية العمل
الخياطة اولا كعلم الطب والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة
وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة سواء كان
حصوله بمزاولة العمل اولا **قوله** والمراد ههنا صناعة التصريف من الاضافة
البيانية كشجرة الاراك ان اريد بالتصريف علم التصريف واللامية ان اريد به التحويل
المخصوص **قوله** في الاصطلاح اشارة الى ان المراد بالصناعة الاصطلاح
فان قيل فلم لم يقل في الاصطلاح قلنا لانه يستعمل غالبا في العلم الذي
يحصل معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة في الذي يحصل معلوماته
بتتبع كلام العرب ومعلومات هذا العلم يحصل بالتتبع ثم هو لغة
الاتفاق وعرفا اتفاق طائفة على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضعه الاول وقيل
هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة **قوله** تحويل الاصل الواحد اي تغييره
فاعل بمعنى المتوحد وقد يطلق على الواحد الذي هو مبدا العدد والفرق بين

مطلب في الفرق بين الاشارة بعلى وبينها بالى

مطلب في الصناعة

الصناعة بفتح الصاد يستعمل في المحسوسات وبالكسر في المعاني وقيل الصناعة بكسر الصاد

ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل

مطلب في معنى التمرن

مطلب في الفرق بين الصناعة والاصطلاح وتعريفه لغة واصطلاحا

مطلب في الفرق بين الواحد والاحد

الواحد والاحد ان الواحد اسم لمن لا يشاركه شيء في صفاته والاحد اسم لمن لا يشاركه شيء
في ذاته واصل احد وحد حذفت الواو وابدلت منها الهمزة والاصل
الواحد جعل ماخذ للمعاني المختلفة والمراد منه المصدر عند البصريين والفعل عند
الكوفيين وانما سمي اصلا لان اصل الشيء ما يبتني عليه ذلك الشيء والاشياء
المأخوذة مبنية عليه وواحدا لان العلة حقها ان تكون واحدة بالنسبة
الى المعلول **قوله** والاصل ما يبتني عليه الشيء والمراد ههنا المصدر اما على
صيغة المجهول لانه يجيء متعديا قال في الصحاح ابتنى دارا وبنى بمعنى واما
على صيغة المعلوم لانه بنى عليه فابتنى ولو قيد بقوله من حيث يبتني عليه
لكان اولى اذ رب اصل يكون مبنيا على غيره ثم الابتناء شامل للحسي
كابتناء السقف على الجدار واغصان الشجر على دوحته وللعقلي كابتناء
الافعال على المصادر والحكم على دليله والاحكام على القواعد الكلية
والمعلولات على عللها فان قلت ابتناء الشيء على الشيء اضافة بينهما
وهو امر عقلي قطعا قلت المراد بالابتناء الحسي كون الشيئين محسوسين
وعرفه الامام في المحصول بالمحتاج اليه ورد بانه لا يطرد لعدم صدقه على
العلة الفاعلية والصورية والغائية والشرط والواجب مع اشتراط
الطرد في مطلق التعريف لا سيما الاسمي فان كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ
بما هو اعم من مفهوماتها وقد صرح المحققون بان التعريفات الناقصة يجوز
ان يكون تمييزه عن شيء معين ويكتفى بما يفيد الامتياز عنه ورد
بان الامام ممن يشترط المساواة كما صرح به في شرح الاشارات والمذكور
في كتب اللغة انما هو التعريف اللفظي لا الاسمي عالما **قوله** الى الامثلة
وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد
واما الشواهد فهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها
من القرآن والحديث وكلام من يوثق بعربيته فهي اخص من الامثلة

مطلب في معنى الاصل والابتناء والحسي والعقلي

تعريف اللفظي والاسمي

مطلب في الفرق بين الشاهد والمثال

والمراد

والمراد بها ههنا الابنية المخزنة **قوله** وهي الكلم باعتبار الهيئات
التي تعرض لها الكلم جنس الكلمة كما ذهب اليه الجمهور وحقه ان يقع على القليل
والكثير كالتمر لكن غلب على الكثير ولم يقع الا على ما فوق الاثنين لا جمع
كما ذهب اليه صاحب الصحاح والمصباح واللباب والكلمة في لغة العرب
على جزء من الكلام اسما او فعلا او حرفا وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى المعاني
المجموعة وعلى القصيدة والجمل واستبعد الرضي اشتقاق الكلمة من الكلم
بمعنى الجرح واراد بالكلم المشتقات افعالا كانت او اسما لا الجوامد والحروف
بطريق ذكر العام وارادة الخاص وفيه انه لا يجوز اذ العام لا يدل
على الخاص باحدى الدلالات الثلث ذكره في مفتاح المفتاح وحاشية
تفسير القاضي وفيه انه يجوز مع القرينة للدلالة معها ذكره في حاشية المطول
لعلاء الدين وفيه حينئذ لا يبقى عاما وقال الشارح في المطول اذا اطلق
لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس
من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت
رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع
في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الانسان حيوان ناطق ثم قال وهذا بحث يشتبه على كثير من
المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص
ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه
عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين
ما يقع عليه باعتبار الخارج ثم المراد بالكلم حروف الكلم اذ الكلم انما يكون كلما
بعد عروض الهيئة وسماها كلما باعتبار ما يؤل اليه او باعتبار التجريد
كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا او الحروف مع الهيئة

مطلب في كون الكلم جنس الكلمة وفيما يطلق عليه الكلمة

مطلب في الفرق بين اطلاق العام على الخاص باعتبار عمومه وبينه باعتبار خصوصه

وذكر المثنى بعدها تنصيص للتأكيد كما في قولهم العلم صنعة فإنه لم يعتبر في الصنعة ما قام بالغير
من الحركات والسكنات أراد بهما جنس المثنى والقليل والكثير والواو
بمعنى أو بمعنى مع لئلا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر في تشخص الصيغة تشخص الحركات وكذلك
فيختلف الصيغة بالتشخص باختلاف أشخاص الحركات كاختلافها في ضرب
مثلا مع اتحادهما بالنوع والمعتبر في نوعها نوع الحركات فيختلف الصيغة بالنوع
باختلاف أنواع الحركات كاختلافها في ضرب وضرب وتقديم بعض الحروف
على بعض وتأخيره عنه مختلف باختلاف الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما
من المشتقات المعاني جمع معنى عبارة التقديم والتأخير في مفهوم الهيئة للاحتراز
عن اختلاف ~~الهيئات~~ هيئة ضرب إذا صدر عن كاتبه أشخاص دفعة على وجه
يصير لفظا واحدا فإنها ليست صيغة اصطلاحا وإن كانت تلك الهيئة حاصلة
للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه بأنهما لو كانا معتبرين في مفهوم الهيئة
لكان تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة
بالنوع كما أن اختلاف الحركة كذلك فيلزم أن يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع
لصيغة ربض وليس كذلك وأجيب بأن المعتبر في مفهوم نوع الصيغة
نوع التقديم والتأخير لا شخصهما والمتقدم والمؤخر ههنا لا يختلف باختلاف
نوع التقديم والتأخير ~~ونوع الحركات~~ إن اختلف شخصهما وبقي ههنا شيء وهو
أن صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة فعل مع أن الهيئة الحاصلة لهما باعتبار نوع
التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكنات متحدة إلا أن يمنع اختلاف
الصيغة بالنوع فيهما ثم كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر لأنك
إذا قدمت شيئا على شيء فقد أخرت المتقدم عليه من المتقدم وينفصل
أحدهما عن الآخر بالقصد دون التحقق فكأنه اعتبر القصد أو ذكره تأكيدا
كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وهو في الأصل مصدر ميمي
من العناية نقل إلى معنى المفعول المعنى لكن لأن يعتبر مصدرا للمعلوم والمجهول وضع

موضع



موضع المفعول كما وضع لفظ موضع ملفوظ وضرب الأمير موضع مضروب الأمير
وإن يعتبر اسم مكان على مفعل وأن يعتبر اسم مفعول مخفف معنى بالتشديد
والمجد وإني منع كونه اسم مفعول بناء على أنه ليس بمشدد وهو ليس بقوي
وأما مناقشة جمال الدين الأقسرائي بأن صحة إطلاق المصدر على المفعول
إنما سمعت في غير الميمي من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه وما في
شرح اللب للسيد عبد الله من أن المعهود في هذا استعمال المصدر لغير المجرد
بالتاء فليس بشيء لأن المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها
من العرب لا سماع شخصها وقال جمال الدين الأقسرائي لا نحول المعنى المصدر بمبنى
الفعل للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة لمولانا المحقق الفناري أن صيغ المصادر
إنما يستعمل إما في أصل النسبة ويسمى مصدرا وإما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق
معنوية كانت أو حسية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر
وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام
أو للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم
وباعتبارهما تسامح أهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم
وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر
وإلا لكان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل
بالمصدر ~~استعمال الشيء في المعنى الحاصل من المصدر~~ استعمال الشيء في لازم معناه
وهو ما يرد من اللفظ أي التصريف كتحويل المصدر إلى الأمثلة
مختلفة وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على ما لم يستفد من اللفظ اعلم أن اللفظ
إذا وضع بإزاء شيء فذلك الشيء من حيث يدل عليه اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث
يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن حيث كونه الموضوع له
اسما يسمى مسمى والمسمى أعم من المعنى في الاستعمال لتناوله الأفراد والمعنى
قد يختص ببعض المفهوم مثلا يقال للكل من زيد وبكر وعمرو مسمى للفظ الرجل

ولا يقال انه معناه والمدلول قد يتم المسمى لتناوله المدلول التضمني والالتزامي
دون المسمى ثم وصف المعاني بالمقصودة مع ان المعنى هو المقصود اما للتجريد
في الاول والتخصيص في الثاني للتأكيد لاجل حصول معان مقصودة
هو في الاصل مصدر اجل شرا اذا جناه ثم استعمل في تعليل الجنايات
كقولهم من جراك فعلته اي من اجل جرتك اي جنيتك ثم اتسع فيه فاستعمل في
كل تعليل لا يحصل تلك المعاني الا بها اي بهذه الامثلة اي لا يحصل
افادة تلك المعاني اذ تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة فكان الظاهر
ان يقال لا يستفاد الا بها ليدل على ما ذكر ثم انه لا يخفى ان هذا الحصر ادعائي لا حقيقي
فلا يرد انه يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد لا من خطابي
على وجه لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عنه
الى معنى يناسب المقام نبه على ذلك صاحب الكشف حسن جلبي في شرح قول
صاحب الكشاف على الجم الغفير من الناس في تفسير قوله تعالى واني فضلتكم على
العالمين اراد انه مسلوب الدلالة عن معناه الاصلي الى المبالغة في الكثرة
والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام لا المعنى الذي وضع له
وان كان قد يلاحظ لا لانه مقصود بل للانتقال منه الى ما هو المقصود وبذلك
يندفع الشكوك والاوهام عن الآيات والاحاديث النبوية المتضمنة للمبالغة لا من
خطابي يناسب المقام كقوله يجعلون اصابعهم في اذانهم فان ما يجعل في
الاذن رؤوس الاصابع وذكر الاصابع مبالغة فلا تجوز في لفظ الاصابع
والالفاظ للمبالغة كما يفوت اذا كان لفظ العدل مجازا عن العادل
في قولك رجل عدل وكقوله عليه السلام فانها نصف العلم في قوله تعلموا
الفرائض الحديث فان المراد المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى واني فضلتكم
على العالمين وفي هذا تنبيه على ان هذا العلم محتاج اليه مثلا
الضرب هو الاصل الواحد فتحويله الى ضرب ويضرب وغيرهما يحصل المعنى

المقصود لان حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها كلها اذا كان مقصودا
على حصول الابنية المعاني المقصودة التي احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم
محتاجا اليه من الضرب الحادث في الزمان الماضي اشارة الى ان
دلالة الفعل على الزمان ليس بمجرد اقتران الحدث اعني مصدر الفعل بالزمان
بل معناه ان مصدر الفعل حادث في هذا الزمان ولا يرد مثل علم الله
ويعلم الله تعالى من الافعال المستعملة في حق الله تعالى لان الحدوث هناك
راجع الى التعلق وهو حادث او الحال او غيرهما هو التصريف
في الاصطلاح تقديمه لتقدمه في الوجود او لتبادر الفهم اليه عند الاطلاق
او لميله الى رجحان كون المضارع حقيقة فيه كما اشير اليه في بحث المضارع
والمناسبة بينهما ظاهرة اي بين التصريف بمعنى التغيير والتحويل
لان في التحويل تغييرا والتغيير قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكره والظاهر ان التعرض
للمعنى اللغوي اشعار للمناسبة بين المعنيين المراد بالتصريف
ههنا غير علم التصريف لان الظاهر ان المص قصد تعريف لفظ التصريف لغة
واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف علم التصريف تسهيلا للمتعلم ولا يرد ان
التعريف ليس بجامع لخروج المسائل التي لا تتعلق بتحويل الاصل الواحد
ولا مانع للزوم كون المصدر المعين كالضرب مثلا تعريفا لصدق التعريف
عليه وهو باطل لامتناع كون تحويل مجرد عن الكل وقيل انما قال والمراد بالتصريف ههنا
غير علم التصريف نظرا الى ان قولنا تحويل الاصل الواحد الخ لا يحمل على علم
بالمواطاة لان العلم من قبيل الانفعال والتحويل من مقولة الفعل والتعريف
ينبغي ان يحمل على المعرف وفيه بحث لان تقدير التعريف علم بتحويل الاصل
الواحد الخ ولما لم يكن تعريف علم من العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر في التعريف
عليه تعويلا على فهم القابلين الذي هو معرفة احوال الابنية
وهذا في الحقيقة تعريف لعلم الاشتقاق دون علم التصريف المتداولة

في ما بينهم قال بعض الفضلاء في تعريف علم التصريف علم باصول يعرف بها احوال
ابنية الكلم التي ليست باعراب لكن الحد جامعاً اذ يخرج حينئذ عنه بعض احكام الادغام نحو ضرب
بكر وانما قيدنا بالبعض لان بعضها داخل في الابنية وهو الادغام
في كلمة واحدة نحو شد يشد واذا كان في كلمتين فحينئذ يكون داخلا في الاحوال
لانه حال يطرأ على الكلم من كلمة لغوي ويخرج ايضا بعض احكام التقاء الساكنين
مثل اضرب الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض الاخر داخل في الابنية
وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية الكلم لا الى احوالها
نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف في انطلق ويخرج ايضا احكام الوقف
لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد واشباههما
بالسكون او بالروم او بالاشمام ليست راجعا الى بناء الكلمة واورد على
الحد ان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكر ثم لكن اخل به من وجه اخر
لانه خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من استناد المعرفة الى المضاف استنادها
الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم من التصريف وهي منه وجوابه ان
ان اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا باس بخروجها اذ هي من مباحث
اللغة وليست من مباحث التصريف وان اريد ما يطرأ على الكلمات من الهيئات
والاحوال فمن نفس ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هي ابنية الكلم هكذا
ذكروه ولكن التحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ
باعتبار وزنها وحركاتها وسكونها الموضوعة هي لها باعتبار كونها
مادة للكلمة وبالاحوال الابنية العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض كما ذكره
بعض الفضلاء في تعريفه واذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال
لينطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليست
منه فانه انما هو علم بقواعد يعرف بها احوال الابنية اي الماضي والمضارع
والامر الى غير ذلك فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية بهذا التفصيل
لا الى نفس الابنية

التي ليست باعراب وانما قال احوال ابنية الكلم

والاضافة فيه كما في قولهم شجر اراك قوله احوال ابنية الكلم

لطيف

لطيف فانظر فيه ليظهر لك ما فيه **قوله** واختار التحويل على التغيير قيل الفرق
بين التحويل والتغيير ان التغيير لا يكون الا متعديا يقال غيرت الشيء فتغير والتحويل
يكون لازما ومتعديا وقيل التحويل يستعمل في الذوات والتغيير في
الصفات وقيل التحويل اخص من التغيير كما في الشرح **قوله** قال في المغرب
هو بالغين المعجمة كتاب في اللغة للمطرزي المعتزلي صاحب المصباح
في النحو واكثر تعلقه باللغة الفقهية وله كتاب في اللغة ايضا منه اطول منه
مسماه بالمعرب بالعين المهملة تحمل بيان بعض اللغات اليه **قوله**
الى موضع اخر وهو في اصل الوضع افعل التفضيل بشهادة الصرف
نحو اخر اخران اخرون اخرى اخريان اخريات واخر بمعنى اخر في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير فمعنى جاءني زيد ورجل اخر رجل غير زيد
ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار
اخر ولا امرأة اخرى فاذا قيل جاءني زيد واخر نفهم منه ان المراد
رجل اخر بخلاف جاءني زيد وغيره ويستعمل اخريات واواخر
في المعنى الاول مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في
اخريات الناس اي في الجماعة المتاخرة فلما خرج اخر وسائر تصاريفه
عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني
من واللام والاضافة فان قيل اخر في قوله تعالى فعدة من ايام
اخر جمع اخرى لانه لليوم واخر لم يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى
فما وجهه قلنا لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث لما بين
من التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات
العقل فكان اخر اخرى فيجمع على اخر كذا في الاقليد **قوله**
وقال في الصحاح التحويل التنقل الواقع في الصحاح بفتح الصاد
اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صح صحة فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري

مطلب في الفرق بين التحويل والتغيير

مطلب في بيان لفظ اخر

على السنة الاكثرين بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسميته الكتاب
ولا يستند اليه الا ان ثبت روايته عن مصنفه وهو اسماعيل ابو نصر بن حماد الجوهري
تلقته الائمة بالقبول ولابن بري عليه حواشي مفيدة توفي سنة بضع وتسعين
وثلثمائة قال ياقوت في معجم الادباء كان من فاراب وهي من بلاد الترك
وكان اذكى العالم اخذ عن خاله ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي
ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان
فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرم جهده فاقام بنيسابور مدة يبرز
في اللغة وتعليم الكتابة وحسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة وانظاره قال
القفطي مات مترديا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفتين
وشدهما كالجناحين وقال اريد ان اطير ووقع من علو فهلك قال
وقيل انه كان لم يبيض الصحاح بقيت غير مبيضة فبيضها تلميذه يقال له
ابراهيم بن صالح فغلط في اشياء كذا في شرح المغني للشمني **قوله**
وحول ايضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى وكلمة ايضا لا تستعمل الا مع الشيئين
بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين نحو جاءني ايضا مقتصرا عليه لفظا
او تقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء
نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال شيء من ذلك ثم هو مفعول مطلق حذف
عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها وصاحبها **واعلم**
انه قد تستعمل الفعل الواحد في موضع متعديا بنفسه وفي الاخر لازما
ومثل هذا كثير في كلام العرب يرتقي الى مائة وستين مثل افاد
وانار وامر واوسع واقبل واوحش واحصن واظلم واثقل واخبر
واجلى واحوج فاطلب البواقي في الدستور من كتب اللغة **قوله**
والاسم منه الحول قال الازهري الحول مصدر كالصغر ويجوز ان يكون الاسم
والمصدر على وزن واحد كالسيل ولكن ائمة التفسير قالوا انه في الاية مصدر

كذا في جامع

كذا في جامع اللغة **قوله** ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب الى ضرب ونضرب وغيرهما
ولا يوجد حالة عن النقل والنقل يستلزم التغيير ضرورة استلزام الخاص العام
فيكون التحويل اولى من التغيير لانه لو استعمل التغيير بدل التحويل لذهب الوهم الى
ان تغيير الضرب الى ضرب وغيره قد يكون خاليا عن النقل لانه اعم منه فينبغي
ان يوجد في مادة لا توجد فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم **قوله** لانه احق
من التصريف اي بمعنى التغيير والتغيير بالاحق ممنوع فيه بحث لانهم قالوا
التفسير على قسمين تفسير اسمي وتفسير حقيقي والاول يكون للماهية الاعتبارية
والثاني للماهية الحقيقية ولا يشترط فيه الطرد والعكس بالتعميم ويفهم منه قطعا
جواز التفسير بالاعم فان قيل فينبغي ان لا يجوز تفسير التصريف اصطلاحا بالتحويل
لعين ما ذكرتم قلنا ليس التفسير الاصطلاحي بلفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده وبهما يستويان
يظهر بالتأمل **قوله** ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع عرض عليه بان
العلل مباينة للمعلول فلا يعرف بها وبان مادة الشيء وصورته لا بد وان يكونا
داخلتين فيه والاصل الواحد وهيئته ليسا كذلك بالنسبة الى التصريف لانه
على ما عرفه هو الفعل المخصوص وهو التحويل وليس للفعل مادة وصورة واجيب
بان ليس المراد من التعريف بالعلل الاربع ان يكون هي بانفسها معرفة بل المراد
انه يوخذ للمعلول بالقياس الى العلل محمولات اي ما يصح ان يحمل عليه لان الحمل (من المعلول)
لا يتحقق بجملة من المعرف والمعرف فيعرف بها ورد عليه بان هذا هو الحق
لو كان التعريف بتلك المحمولات لكن التعريف الواقع ليس بالماخوذات من العلل
المحمولة على المعرف وقد يقال ليس المراد انه يوخذ في كل تعريف محمول اوجد
فيه اشارة الى العلل اذ مجموع الامور من تتمة التحويل ولوازمه بالتصريف وقع فيه
التحويل اعني الابنية والصيغ لظهر المادة والصورة للاصل وهيئته
وقد اجيب عن الاعتراض الاول بان المعرف مجموع العلل لا كل واحدة منها
فيجوز ان يكون المجموع محمولا وان لم يكن كل واحدة على حدة كذلك وبان كون

بالقياس الى العلل محمولات بل المراد انه يوخذ في كل تعريف [illegible]

المعرف محمولا انما هو في بعض الماهيات الحقيقية المعرفة بحسب الحقيقة ما في الكل فلا
كالمعجون والبيت ورد عليه بان العلل ان اخذت مجموعة يكون علة تامة
وان اخذت بحالها فهما يكون علة ناقصة وكل منهما لكونه مغايرا للمعلول بحسب الذات
لا يحمل عليه وبان المعرف على ما قيل كما يجب ان يكون محمولا كذلك اجزاء المعرف
يجب ان يكون محمولا على المشهور وبانه مخالف لما هو المشهور من الجمهور من ان المعرف
يجب ان يكون مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتاخرين او متصادقا
في الجملة كما هو مذهب المتقدمين وكون الفاعل هو المحمول والغاية هو حصول
المعاني المقصودة تحقيقي وكون الاصل الواحد هي المادة والنحو بل هي الصورة على سبيل
التشبيه لان الغرض لا مادة له ولا صورة له وقد يناقش فيه بالمنع ثم ترك
التاء في اربع علامة للتانيث واثباته قيل للتذكير ذكره في شرح اللباب
وهو يخالف ما ذكروه في دفع سؤال الانعكاس في لحاق علامة التانيث
من الثلثة الى العشرة بالمذكر دون المؤنث من ان المعدود المذكر جمع فيكون مؤنثا
فيلزم لحاق التاء بعدده واذا لحقه لم يلحق المؤنث للفرق بينهما فهذا صريح في
ان التاء للتانيث وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ولا هم ينصرون
انث ثلثة ذا النفس على تاويل الشخص واعلم ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جميعه
اولا والاول الجنس والفصل والثاني الصورة والمادة وغير الداخل اما ان يكون
المعلول منه او لاجله او لا منه ولا لاجله والاول الفاعل والثاني الغاية
والثالث اما ان يكون المعلول حالا فيه قائما به اولا والاول الموضوع والمحل
والثاني اما ان يكون المعلول موقوفا على وجوده او عدمه او كليهما والاول
الشرائط والالات والثاني ارتفاع الموانع والثالث المعدات **قوله**
ويدل بالالتزام على الفاعل يريد به الالتزام العرفي المعتبر عند اهل العربية لا العقلي
حتى يرد تمكن تعقل البحور مع الذهول عن الفاعل **قوله**
وحصول المعاني متاخر اي الغاية كالجلوس على السرير على ما قالوا فيه ان الجلوس

العلة التامة والثاني اما ان يكون
واخلا في المعلول اولا والاول
اما ان يكون من الاجزاء
الذهنية اولا والاول
صح

لحصول المعاني

لحصول المعاني متاخر فلا يكون علة الا انه يقال المراد تصورها **قوله** المحول
هو الواضع ام غيره فان قيل الظاهر ان ام متصلة ولا تقع قبلها الا همزة
الاستفهام في الاكثر تبقى بمعنى الاستفهام او صارت بمعنى التسوية وهل في الاقل
ويليها احد المستويين والاخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها اسما مفردا
كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان فعلا او حرفا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان جملة
اسمية او فعلية كان ما يلي الهمزة كذلك وههنا ليس كذلك قلنا تقييد الهمزة
في المعطوف عليه والمبتدا في المعطوف ان عطف على الجملة والا فلا على ان الرضي
قال تجوز المخالفة بين ما ولي الهمزة وام في نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد
عندك ام في الدار ولقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه
لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا من وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل
على قول الشارح في المطول بل هي واقعة ام لانه قد تقرر في النحو
امتناع ان يؤتى لهل بمعادل واجيب انه من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم
في تراكيبهم **قوله** قلت الظاهر انه كلام يصلح لذلك قيل وكذا الهيئة
التركيبية في المركبات فانك ترى الظاهر انها ليست بموضوعة بناء
على انها لو كانت موضوعة لمعنى لما كان تركيب المفردات بمجرد ارادة
من يركبها بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه بخصوصه كما في المفردات
لكنه ليس كذلك فانا نركب تركيبات مختلفة ولا نعرف ان الواضع وضعها او
لا بل ربما نجزم بانه لم يضع هذا التركيب المخصوص والجواب بانا لا نسلم الملازمة
وانما تصح اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص وليس كذلك
بل هي موضوعة بالنوع الا يرى ان هيئات تراكيب المفردات تختلف
باختلاف اللغات فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية
دون العربية فلولا اعتبار الواضع قواعد في تاليف المفردات في كل لغة
لجاز تاليفها في جميع اللغات على اي وجه يراد واذا كان وضع الهيئات نوعيا

كان لارادة المتكلم مدخل في خصوصيات التراكيب اذ له ان يطبق ما الف من المفردات
على قاعدة وان يطبقها على قاعدة لغوي لكن لما لم يكن ذلك التأليف مفوضا
اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية القواعد العربية **قوله** في العرف وهو خاص
ان الطايفة مخصوصة وعام ان الطايفة غير مخصوصة والعادة وهي ما يستقر
في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند الطبايع السليمة تشملهما وقد يفرق
بينهما باستعمال العادة في الافعال والعرف في الاقوال ثم العرف على نوعين
لفظي كالدابة يقيد لفظها بالفرس وعملي اي العرف من حيث الاستعمال لا من حيث اللفظ
كاللحم فانه لا يقيد لفظها بالماكول مع انه بحسب الاستعمال مخصوص والمتبادر منه
عند الاطلاق بالعرف العام كما ان المتبادر من الوجود الوجود الخارجي **قوله**
في التحقيق هو رجع الشيء الى محض التحقق والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه
شيء من المساهلة والاخذ بالظاهر وربما اشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة **قوله**
هو الواضع وههنا فائدة جليلة وهي ان الوضع اما شخصي ان اعتبر الخصوص
في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا وحينئذ اما ان يكون الوضع والموضوع له
خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه كعامة النكرات
او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كليا ويلاحظ جزئياته
ويعين بهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة واحدة لكل واحد من تلك
الجزئيات كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال
والحروف وبعض الظروف كاين وحيث وغيرهما مما تضمن معنى الحرف
فاطلاقها على تلك الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا تطلق على ذلك المعنى
الكلي اذ لم يوضع له وبهذا الوجه امكن تعدد معاني لفظ واحد من غير اشتراك
وتعدد اوضاع ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص وقع في حيص
وبيص وقال ان الضماير واسماء الاشارات موضوعات لمعان كلية الا ان الواضع شرط
ان لا يستعمل الا في جزئيات تلك الكليات ولو صح ما قاله لكانت مجازات ابدا

وفيه تحقيق نوعي

ويعين اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور معنى كليا ثم

وهو مجازات

وهو مجازات لا حقايق لها اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت لها من المفهومات
الكلية ولو كانت كذلك لما اختلفت ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة
ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة
واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول واما نوعي ان اعتبر العموم
في جانب اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون
بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل
الحكم بان كل اسم اخره الف وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين
من مدلول ما الحق باخره من العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات
فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك
المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بل اكثر الحقائق من هذا القبيل
كالمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون
دلالته على المعنى بالهيئة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك
المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم
منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع
جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان دلالته عليه وفهمه منه عند قيام
القرينة بحالهما ومثله مجاز لتجاوزه المعنى الاصلي ثم الوضع النوعي ثلثة
انواع كالشخصي الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع له كوضع اعلام
اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الطارية
على تراكيب **ف ع ل** فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة
هي بها وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلي هو ما يطرء على تركيب **ف ع ل**
فوضع كل منها وضعا نوعيا في ضمن ذلك العنوان على الجنس ما يوزن به من
الصيغ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه

انما هو
لابنا في الوضع النوعي لان العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ وخصوص الوضع
باعتبار الوضع لان مقابله عموم الوضع وكلا شبهة ان ذلك العموم ليس باعتبار
ملاحظة المعنى حين الوضع على وجه العموم والثاني وضع عام مع عموم الموضوع له
كوضع عامة المشتقات والثالث وضع عام مع خصوص الموضوع كوضع عامة
الافعال فانها موضوعة بالنوع لملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة
جزئية من النسب التامة فالموضوع له تلك النسبة الجزئية الملحوظة بتلك العنوان الكلي
فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ
للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين
او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع الماخوذ في تعريف
الحقيقة والمجاز ويشمل التخصيصي والقسم الاول من النوعي المذكور اولا **فاعلم ذلك**
فانه ينفعك في مواضع **قوله** اي اشتق الامثلة منه الاشتقاق في اللغة
اخذ شق الشيء فهو متعد وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار
العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تاخذ اللفظ ما يناسبه في التركيب
فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه باعتبار العلم فهو ان تجد
اي تعلم بين اللفظين تناسبا في اللفظ اي في تركيب حروفه الاصول والمعنى
وله ثلثة انواع صغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو جبذ
من الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق
واذا اطلق يتبادر منه الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق قيل كما يكون
في الاحداث قد يكون في الاعيان كما في استنوق وتحجر واستحجر وتجوهر
وتجسم وهو على خلاف القياس سيما في الثلاثي المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة
على وزن شكس شكاسة اذا تانق في رعية الابل واحسن القيام بمصالحها
واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منه والمئنة مفعلة من ان التاكيدية
غير مشتقة من لفظها والمراد انه موضع لان يؤكد بان كذا قال صاحب الكشاف

وقال

(حاشية) مطلب الاشتقاق ثلثة

(حاشية) فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن
الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله
فاحتجنا الى تحديده باعتبار العلم وان
اعتبرناه من حيث نحتاج اخذنا
الى عمله عرفناه باعتبار العمل

(حاشية) ... ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون النسبة ...

وقال اكمل الدين في شرح المشارق لو قيل انها اشتقت من لفظها لعد اجعلت
اسماء الكان قولا واعترض عليه من وجوه الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق
لا يجوز من الحروف والثاني انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان بحرف لفظ
في لفظ للدلالة على اشتماله على معناه وهو متحقق فيما نحن فيه والثالث
ان اهل العربية قالوا التسويف مشتق من سوف وهو حرف اجماعا
واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق
بعض البصريين على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق بعضهم على ان اصله
الفعل ولا قايل بكون الحرف اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه
كونه ماخوذا منه ومثله قول بعض اهل العربية المضارع مشتق من الماضي
وفيه بحث لانه يقتضي عدم جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل
قوله واقرب الى الضبط قرب قد يجيء من باب حسن فيكون لازما فلا يستعمل
الا بمن بمعنى الى وقد اطرد استعمالهم افعل التفضيل من قرب بالى لئلا يتوهم
في اول الوهلة التباس من الصلة بمن التفضيلية او تعلق حرفي جر بمعنى
واحد بعامل واحد حيث لا يقبح الابدال عند وجودها مثل مررت
بزيد بعمرو ومع ذلك وذلك باطل وقوله تعالى اقرب للتقوى اللام
فيه للاختصاص يعني غناء صلة القرب وهي من في الفعل والى في افعل
التفضيل المستعمل بمن لدفع الالتباس ذكره التفتازاني في حواشي الكشاف
نعم يخدشه الوجه الثاني قوله كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا لهم وقولهم
وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم التعلق ثابت فيهما اللهم
الا ان يقال ان ما ذكر نكتة والنكتة لا تطرد واستعماله بالى في
حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم للاطراد ووجه الصحة
في الاول تعلق الظرف الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ذكره
صاحب الكشاف وهكذا اعتبر امثاله مثل قولك اكلت من بستانك

(حاشية) متعد بالنفس علم فيكون
ومن جهة فلا يقترن بالتعبير

(حاشية) عند عدم التفضيلية

من العنف **قوله** والعمدة وهي بضم العين ما يعتمد عليه **قوله** واحب ما خوذ
من جاب القلادة اذا قطعت سمي الجواب جوابا لقطعه كلام القائل **قوله**
وتاخر الفعل عن نفس المصدر هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال
اذا سلمتم كون الفعل متقدما في الاعلال يلزم ان يكون مشتقا منه والا لزم
كون الفعل متاخرا فاجاب بقوله وتاخر الفعل الخ **قوله** فتامل
ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم من ملاحظة الذات والوصف ليس بحجة
علينا بل هي حجة لنا اذ نحن نقول على طريق القياس كما انه اصل في الاعلال
بالاتفاق فليكن هو ايضا اصلا فيما نحن فيه اختلاف وعلى هذا لا يرد علينا
الاعتداد والتعدد اذ ليس فيهما جهة اختلاف والكلام فيما فيه جهة
اتفاق وجهة اختلاف فنقيس المختلف فيه على المتفق عليه فامر المحقق بالتامل
في ان هذا القياس مع الفارق وان جعل احدهما اصلا في محل والاخر
في محل اخر اولى رعاية للتعادل **قوله** واعلم ان المراد بالمصدر
المصدر المجرد يعني ان المراد بكون الفعل مشتقا من المصدر ان الفعل من المصدر
المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل وفي التعليل بقوله لموافقته
اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالحروف
والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر
الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان ولو سلم
فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بهان المزيد فيه
لان حروفه مساوية لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد
فيه مشتق من المصدر المجرد فالموافقة اللفظية منتفية فلو قيل ان المراد
الموافقة في اصل الحروف وحينئذ يستقيم قلنا ان اصل حروف الاكرام
مثلا هو بعينه الكرم فيكون بالحقيقة الكرم موافقا للكرم وهو باطل
وبالجملة المعنى الثاني اولى بالارادة من المعنى الاول وان اورد عليه

هذه المناقشة فتامل لا يقال ذكر في بعض شروح العروض ان الفعل المزيد مشتق
من المصدر المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل من المجرد
لانا نقول بانهما واحد لان اشتقاق المصدر المزيد فيه من المصدر المجرد لاشتقاق
فعل من كل مصدر وقيل ان استعمل الثلاثي على معنى المزيد وزيادة تشتق
من المزيد كالقدير من التقدير والوجه من المواجهة والبرج من التبرج بمعنى الظهور
واليم من التيمم كذا في حواشي الكشاف وذكر في حاشية تفسير القاضي لمولانا خسرو
قيل لفظة من اتصالية كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون
من موسى اي هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من اصل واحد من خطا صاحب
الهداية في قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا من المتشعبة
والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان فصاعدا
معنى واحدا وفي هذا لا توقف بان يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة
صاحب الكشاف في اشتقاق اليم من التيمم لان الناس يقصدونه للاستشفاء
واشتقاق البرج من التبرج والجن من الاجتناب لاستتارهم من العيون
وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المتشعبة
اشهر واقرب الى الفهم من الثلاثي كما في المضاعف مع الاضمار فيصح ذكر الاشتقاق
لايضاح معناه وان لم يكن المتشعبة اصلا له وحاصله ان الاشتقاق
ههنا ليس على مصطلح اهل الصرف وصاحب الهداية ليس بمخترع
في اطلاق الاشتقاق على المعنى المذكور بل مقلد لامام العربية تابع له
ومن وفق وقال ذلك في الاشتقاق الصغير واما في الاشتقاق الكبير
وهو ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى فهو جائز فقد اخطا
في الفرق بين الاشتقاقين من عند نفسه ولا نقل فيه عن ائمة العربية
وغلط في تفسير الاشتقاق الكبير فان ما ذكره انما يكفي في الاشتقاق
الاكبر وفي الكبير لا يكفي التناسب في اللفظ والمعنى بل لا بد من الاشتراك

الفعل المزيد من المصدر المجرد وقيل لا قاعدة كلية مقتضية لوجوب اشتقاق صح

في الحروف الاصول بلا ترتيب اشار اليه الشريف في شرح الكشاف وذكره ابن الكمال باشا في حواشي الهداية **قوله** والكل يشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة قال الشريف الجرجاني في شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب يشتق من ضرب انه مشتق من مصدره واما احيانا وصيغة الماضي لتنبيهها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا تعتبر فيه **قوله** ويجوز الجواز قد يستعمل بمعنى الامكان الذاتي وقد يستعمل بمعنى الاحتمال العقلي وقد وصى الشيخ في الشفاء بالمحافظة على التمييز بينهما وقال الى انه نشاء من عدم التمييز خلل كثير وفي حاشية التلويح للقرمي الجواز يطلق على خمسة معان احدها مباح والثاني ما لا يمتنع شرعا مباحا كان او واجبا او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا او راجحا او متساوي الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبي والخامس ما شك فيه شرعا او عقلا والمشكوك ما بمعنى استواء الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من هذه المعاني هو الاباحة ويجوز ان يكون وجه اختياره الاخذ بمذهب ابي جعفر فانه جمع بين قولين قال ان بعض الامثلة يشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابي علي وغيرهما وقول من قال انه يشتق من المصدر **قوله** ونحو ذلك يجوز جره على ان يكون معطوفا على المثنى ويكون حينئذ من قبيل المجرور والمنادى ويراد به مثل تحويل الاسم المذكر الى المؤنث ويجوز نصبه على ان يكون معطوفا على تحويل الاسم ويراد به تحويل المعلوم الى المجهول والغايب الى المتكلم والمخاطب **قوله** وهذا اقرب اي التوجيه الثاني اقرب الى التحقيق الاول لان مذهب الكوفي غير ملتفت اليه **قوله** اوان ان يرجع في الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة ورجع يكون متعديا من باب قطع ومصدره يجي رجعا ولازما ومصدره يجي رجوعا ورجعى **قوله** في بيان تقسيمه التقسيم ضم الى مفهوم

[illegible]

كلي قيود مخصصة تجامعه اما متقابلة او غير متقابلة ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فلا بد ان يكون مشتركا بين اقسامه بخلاف الترديد فانه لا يستلزم اشتراكا كما في المنفصلات وقد يجري في الجزئيات الحقيقية كما في الحمليات الشبيهة بها كقولك زيد اما ان يكون قايما او قاعدا وههنا فايدة وهي ان الترديد الانفصالي لا يشتبه بالتقسيم لانه وارد من القضايا بحسب صدقها وتحققها في نفس الامر وكذا لا يشتبه به الترديد الحملي اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي وبكلي مسور اما ان تعلق بكلي غير مسور فانه يشتبه به لا يرى ان العدد اما زوج واما فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق انه اذا قصد به الحملية كان بالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين على ما صدق عليه مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور ولو سورت لم يخرج عن كونها حملية شبيهة بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة واذا قصد الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانقسامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم فهما قضية طبيعية على قياس ما عرف في المعرف والتعريف الحقيقي الكاسب للتصور واما التعريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور ثم الترديد لا يكون الا بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق او الحجر وقد يقال قد يقع الترديد بين المعاني الغير المحتملة لفائدة سد باب كلام الخصم لئلا يكون له مجال الى قسم وان كان ذلك بعيدا في الواقع وعند العقل ثم الفعل بكسر الفاء قال الشريف في حواشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر حقيقي بل الحاصل من المعنى المصدري وقال الشارح في المطول ويستعمل الفعل بكسر الفاء للفظ والحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا واجيب بان هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث هو مدلول المصدر وهو الفعل

وانما المراد الضرب مثلا فتدبر فان قلت على اي شيء عطف قوله ثم الفعل
قلت على محل اسم ان فان قلت العطف على محل اسم ان المفتوحة غير جائز
سواء كان قبل مضي الخبر او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان كانت
مفتوحة لفظا لوقوعها موقع مفعولي اعلم على الاصح ويجوز ان يكون عطفا
على متوهم اي الاسم اما ثلاثي او رباعي ثم الفعل وهذا سائغ شائع
قوله اما ثلاثي او رباعي وهما بضم الثاء الاولى والراء شاذان
لانهما منسوبان الى ثلاثة واربعة والقياس ان يقال ثَلاثي وأَربعي بفتح
الثاء الاولى وقيل انهما منسوبان الى ثلاث ورباع اللذين لا تكرر فيهما
على ما هو مذهب سيبويه ولو بني الامر على مذهب غير سيبويه فهما مجازان
من قبيل الاستعمال في جزء المعنى الا انه تكلف وهكذا الخماسي والسداسي وغيرهما
قوله حروفه الاصلية ثلثة او اربعة فيه اشارة الى رد ما يقال يجوز
ان يكون الفعل ثنائيا كحص وبع وامثالهما لان الحروف الاصلية فيهما
ثلاثة **قوله** اذ لم يبن منه الخماسي ولا الثنائي اما الثنائي فلان
الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلثة احرف حرف يبتدأ بها وحرف يوقف
عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به
متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا كرهوا موازنتهما ففصلوا
بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما
كان يلزم التنافي مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط
من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي لعدم وجوب شيء من الحركة والسكون
عليه واما الخماسي فلكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير
منه بدليل اسكان ما قبله والخماسي فيه كالسداسي في الاسم وهو مرفوض
كما سيجيء وكلمة اذ لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف تعليل
كاللام منهم ابن هشام وقيل ظرف زمان استعمل للتعليل من قوة الكلام

لان اللفظ

لام اللفظ ولا معنى للظرفية ههنا واما كلمتا حيث وحين فاستعملتا لمجرد التعليل
بواسطة وقوعهما موقع اذ **قوله** بشهادة التتبع والاستقراء
تقول قروت البلاد قروا وقريتها واستقريتها اذا تتبعتها
تخرج من ارض الى ارض كذا في الصحاح فالاستقراء عطف للتتبع وان كان
بالواو قليلا لان الواو تقتضي المغايرة وهو عين المفسر واما بالفاء فقيل
لا يجوز وقيل يجوز ذكره في حواشي الكشاف **قوله** ولم يمنع الخماسي في
الاسم اي جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا
لخروجه عن الاعتدال ولئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا
ان يكون على ثلثة احرف **قوله** واما ما كان فاما النصب على انه خبر كان
بمضمر بيان وما زايدة وفاعله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال انه هو
منصوب بمضمر يفسره الظاهر **قوله** لانا نقول الفعل الذي هو مورد
القسمة اعم فان قيل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات
فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه
ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه
بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام ويراد من حيث هو مع قطع النظر
عما في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
عدم ارادته الا في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام انما يصح في الموجودات
الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد
من افراده مع انه يوجد في الذهن مجردا عن خصوصيات الافراد
واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام يتحقق
هناك في ضمن الخاص تارة ويتجرد عنه اخرى وفيه بحث لان
تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون الا في
ضمن الخاص وليس علما به وتحققه في الذهن انما هو حصوله فيه

بصورته التي هي علم به وكذا الحال في العام الذهني فان له تحققا في نفسه وليس علما به فهذا
بالنسبة اليه كالوجود الخارجي بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته
التي هي علم به وهذا بالقياس اليه كالوجود الذهني للموجودات الخارجية
فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا له تحققان تحقق هو حصوله بنفسه ولا يكون
في ضمن فرد من افراده وتحقق هو حصول بصورته وذلك قد يكون مجردا
عن خصوصيات الافراد الا ان كلا حصولي الذهني لما كان في الذهن اشتبه احدهما بالآخر
قوله فان المراد به مطلق الفعل لا ايقاع ذكر في بعض شروح المنار ان بين مطلق
الامر والامر المطلق فرقا واضحا فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر
والثاني عن الامر الخالي عن القرينة وبينهما بون بعيد فكذا مطلق الفعل والفعل
المطلق لانا نقول هذا الفرق لا يطرد ذكره في شرح المغني **قوله** لانه اما ان يكون
باقيا الضمير في لانه راجع الى كل واحد وصحة الحمل اما بتقدير مضاف في الثاني على ما هو
الاولى كما قال صاحب المغني اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول
الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى اي اما ذو ان يكون او في الاول
اي حال كونه كل واحد واما بتاويلان مع الفعل بالمصدر والمصدر بالوصف اي
كما صرحوا في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى وقوله تعالى ثم يعودون
لما قالوا حيث قالوا ان التقدير ما كان افتراء بمعنى مفترى وان المعنى ثم يعودون
للقول بمعنى المقول فيهن بلفظ الظهار وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة
في الباب الثاني من مغني اللبيب وابن البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تنكحوا
الاية بالنكاح حيث قال ما مصدرية على ارادة المفعول من المصدر وصاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون حيث قال اي امركم بمعنى ما مور كم
على ان ما مصدرية ولكن قال التفتازاني جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول
اي المامور بمعنى المامور به قليل جدا واما كثير في صيغة المصدر وكلام ابي البقاء
حيث قال في قوله تعالى حتى ينفقوا مما تحبون يكون عند ابي البقاء على كون ما

مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول يقتضي عدم تجويز ذلك الغير الى على
وكذا قول بعض شراح المغني ان الباب في اصله ليس بقياسي وانه في المصادر
الحقيقية لانه من باب الاختصار واما الفعل المصدر بان فيتاول قلما عدل
عن صريح المصدر الى الفعل بما علم ان ليس الاختصار مطلوبا وفيه نظر وقال
ابو حيان في تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والصحيح ان ذلك لا يجوز ورد عليه
في الحواشي السعدية لتفسير القاضي بان هذه دعوى شرح النقاة خلافها
وقال في بعض شروح الكشاف ذكر المحققون من النحاة ان ما هو في حكم شيء
لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الاقليد في بحث اللام
كي امتناع وقوع المصدر خبرا عن الجثة لعدم كونه دالا على فاعل وزمان
والفعل المصدر بان يدل عليهما فيجوز الاخبار به وان لم يجز بالمصدر
مع ان الفعل المصدر بان في حكم المصدر والقوة معتبرة عندهم فان قيل
قوله او لا تقديره او لا يكون ففيه حذف المعطوف وابقاء العاطف
وهو باطل صرح به في مغني اللبيب ونظيره قولهم تفعل هذا ام لا اصله
ام لا تفعل قلنا المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة حذف المعطوف وما له
من متعلق ان كان لا جزؤه والمحذوف ههنا جزؤه لا نفسه فلا يرد عليه
من مثل قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان وقول الشاعر عيرنجبا
الحواجب والعيونا وقول الآخر علفتها تبنا وماء باردا وقولهم تنبيه
بد رهم فصاعدا لان المحذوف في الجميع هو المعطوف بدون المتعلق
قوله وكل واحد منها اما سالم او غير سالم قال البهشتي في شرحه
لقائل ان يقول لو قال كل واحد منهما اما سالم او غير سالم وكل واحد منهما
اما مجرد او مزيد فيه لكان اولى لان تحقق المزيد فيه سالما او غير سالم
متوقف على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه على اصله وزيادة
الشيء على الاصل فرع وجود الاصل وفيه نظر فتامل **قوله** والامثلة

الثامن نحو

نصر وعد اكرم اه وهذا كقول السكاكي وهي المضمرات لا علام المبهمات اه ولا بد من الواو
لجامعة ولهذا اتي بها ابن الحاجب حيث قال وهي المضمرات والاعلام وصاحب
اللب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال افعال القلوب حسبت وظننت
اه لانهم صرحوا فيما كان المبتدا متعددا حقيقة والخبر متعدد لفظا نحو يدك
يد بز تجي ولفري لا عدا نها غايفة بان حلم هذا القسم الا يجوز ترك العطف فيه
البتة لان المبتدا في تقدير الفك والفصل اي احدى يديك كذا والاخرى
كذا وقال الرضي ونحوهما عالم والاخر جاهل وقال الشريف في حاشية عليه مراده
تصوير الفك لانه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قولهم هم عالم
وجاهل اي بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقول المحقق الشريف ترك العاطف
من الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب المجتمعة خبر واحد للاقسام كانه قبيل اقسام
المعرف بهذه الاشياء وقوله اما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد
المبتدا حقيقة وحكما وجب الواو من الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المص لان اشعار
العاطف باستقلال كل خبر على حدة فاظهر الايدي ان ترك الواو في حلو حامض
اولى من ذاته الذي جوزه ابو علي ليس على ما ينبغي على انه صرح في تعليقاته
على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في حلو حامض ان ضمير المبتدا
ليس في شيء منهما والا لزم التناقض بل في المجموع من حيث هو مجموع و
ان اردت ان تعبر عن ذلك المجموع بلفظ واحد قلت مز فانهم اعتبروا المتعدد صورة
المتحد حكما والفرق بالواو وعدمه لا يجد نفعا له لان الواو على تاكد امر
الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشية شرح العضد حيث قال وفي مجيء الصفات
مكدا مسرودة اشعار باستقلال كان تقديم الخبر على قوله وفي مجيء اه
ظاهر في الحصر وما قاله المحقق ابن الهمام انه لا اشعار في الواو باستقلال
كل خبر على حدة ولذلك اثر واكله او عليها عند العضد الى الاشعار المذكور
على ما اعترف به الشريف حيث قال في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح

لابد فيه من الواو لان المبتدا
متفكك في التقدير اي
احدهما عالم والاخر
جاهل نخ

واختار

واختار او على الواو اشعارا بان كل واحد من المسائلين كاف في التنبيه على ما ذكر
فلا يخفى ما فيه وقد صرحوا بان كلام العطف وتركه يحتمل كلا من الاستقلال
وعدمه والتعيين الى القراين ولهذه النكتة وبملاحظتها صح القول تارة
بان العطف مشعر بالاستقلال ولفري بان تركه مشعر بعدم الاستقلال
وما قيل من ان الوجه ان يجعل ما ذكر من قبيل حذف واو العطف على نمط
قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة وهو معطوف على وجوه يومئذ خاشعة
وقولك اشتريت من الموضع الفلاني الى دار عمرو والى دار خالد بحذف الواو
فقد رد بان حذف حرف العطف بابه الشعر بل قيل انه غير ثابت و
الايات التي تدل ظاهرها على ذلك تحتمل وجها اخر كما فعله ابن هشام
في مغني اللبيب وما حكى ابو زيد من اكلت خبزا لحما تمرا وما حكى ابو الحسن اعطه
درهما درهمين ثلثة فقد قيل على بدل الاضراب ذكره في المغني ولك العدول
الاستدلال بما ذكر تمسك بالظاهر المفيد للظن الكافي في مباحث الالفاظ
فلا يقدح فيه الاحتمال البعيد على ما قاله الشريف في موضع من شرح المفتاح
وقال في موضع اخر منه والدليل الظاهر يكتفي به في مباحث الالفاظ
وقال علاء الدين في حاشيته والتمسك بالاولى والارجح يكفي في مباحث
الالفاظ سيما في التنزيل وان حذف العاطف شايع سايغ في مقام
التعديد والشارح ايضا جوزه في التلويح وقال الكرماني
في شرح البخاري قد جوز بعض النحاة حذف العاطف اذا قام قرينة عليه
وفي جامع الشروح للبردوي حذف العاطف طريقة جايزة عند صاحب
التيسير وقال الدماميني ان حذف العاطف ليس بمقيس ممنوع **قوله**
من حروف العلة فان قيل قد صرح الادباء ان جمع الكثرة تبنا والملفوق
العشرة لا الى نهاية بلا قرينة وما دونه الى الثلثة بالقرينة وهي العدد
والحروف جمع كثرة المطلقة على ما دونه بلا قرينة قلنا جمع الكثرة تطلق

الاحتمالات البعيدة نخ

على ما دونه الى الثلاثة من غير قرينة لما قال صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمعي القلة
والكثرة في الاطلاق على العشرة الى الثلاثة من غير قرينة واما الفرق في الاطلاق على
ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة
دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يريدون به
ان لا يصح اطلاقه على الثلاثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل
جمع للقلة كان او للكثرة ثلثة وقد اجمعوا ان العشرة داخلة في القلة فقول
ابن كمال باشا في شرح التنقيح جمع الكثرة يراد به كل عدد فوق تسعة وقول
صاحب الترجيح قولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل
ما اوزان جمع القلة والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع مصحح مذكرا كان
او مؤنثا وافعل وافعال وافعلة وفعلة من المكسر وزاد الفراء
فعلة ولبعضهم افعلاء والكوفيون فعلاء بضم الفاء وكسرها والكثرة ما عداها
وظاهر كلام اللباب مشعر بان جمعي التصحيح للقلة مطلقا سواء كان معرفا
او منكرا والمذكور في كتب القوم انهما انما يكونان للقلة اذا كانا نكرتين
واما المعرف باللام فقال بعض النحاة الجمعان مشتركان بين القلة والكثرة
وذكر بعض المحققين من النحاة ان الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
ثم المذكور في كتب القوم انه قد يستعار احدهما للاخر من استعمال القليل
في الكثير وعكسه وبقي ههنا فائدة نفيسة وهي انه اذا لم يات للاسم
الا بناء القلة كارجل في الرجل او بناء الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك
بين القلة والكثرة ولكن يقول الجمع المضاف قد يكون للجنس فيشمل القليل
والكثير وللعهد لان الاضافة كاللام في كونها للجنس والعهد والاستغراق
صرح به الشريف في بحث تعريف المسند من حواشي المطول فاندفع به اعتراض
بعض الفضلاء على العلامة البيضاوي في قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها
في السماء بجواز ان يريد فروعها على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق

اول خ

من الاضافة

من الاضافة بان مثل غلام زيد لا يستغرق **قوله** ويعني في صناعة التصريف
قال ابن العربي في شرح المصابيح اكثر استعمال لفظ العناية في ارادة المعاني من الالفاظ
يقال فلان يعني بما يتكلم به المعنى ومثله الارادة انما قال هكذا لان السالم
في صناعة النحو ما ليس في لغته حرف علة ويظهر اثر الخلاف في نحو زيد
فانه سالم عند النحويين وغير سالم عند الصرفيين منهم المصنف لان الصحيح
ما سلمت اصوله منها ايضا كما ذكره المص ههنا وعند بعض الصرفيين
لا فرق بينهما ومنهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم عندهم ما ليس في اصوله
حرف علة وتضعيف وهمزة كما ذكره صاحب المراح قال صاحب القمرية
انما قال يعني ولم يقل اعني مع انه مفيد للمقصود لانه يفهم منه الخلاف
ايضا بين اهل الصرف ثم قال وفيه نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف
معتبرا وليس كذلك اقول نص ابن كمال باشا في غير موضع من كتبه
ان المفهوم معتبر في الروايات والقيود والخلاف انما هو في
النصوص وصدر الشريعة في باب المهر بانه لا خلاف في ان التخصيص
بالذكر في الروايات يدل على نفي الحكم عما عداه وقال في شرح الاخسيكتي
نقل شيخنا عن شيخه ان التخصيص يدل على نفي ما عداه في العقليات وفي
متفاهم الناس وفي الروايات وقال في شرح المنار للعيني قالوا
التخصيص في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه وصرح في العناية
وغاية البيان في فصل الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص يدل على النفي
بالاتفاق وكذا صرح صاحب المفتاح في صنعة الاستتباع فان قيل
لم اعتبر المفهوم في غير النصوص دونها قلنا لان التخصيص لو لم يكن للنفي
لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول فانه اوتي جوامع الكلم
فلعله قصد فائدة لم ندركها الا يرى ان الخلف قد يستفيد من كلامه
احكاما لم يبلغ اليها السلف بخلاف الرواية فانه قلما يقع التفاوت

ثم السالم اخص من الصحيح مطلقا عند بعض الصرفيين صح

عليه السلام

فيه ثم القائلون بالمفهوم عرفوه بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم
اثباتا ونفيا وشرطوا له ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه من المنطوق
في الحكم ولا مساواته للمنطوق في الحكم حتى لو ظهر اولويته او مساواته
يثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة نص او قياس والا يخرج المنطوق
مخرج العادة ولا يكون للكشف والمدح او الذم او التاكيد ولا يكون
المنطوق لسؤال او حادثة ولا لتقدير جهالة او خوف او غير ذلك
ما يقتضي تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة
غير نفي الحكم عن المسكوت عنه وقسموه الى مفهوم اللقب وهو نفي الحكم
عما لم يتناوله الاسم الجنس والعلم منعه الجمهور وقال به ابو بكر الدقاق
وبعض الحنابلة والاشعرية والى مفهوم الصفة والمراد النعت بل كل قيد
في الذات نحو سائمة الغنم ولي الواجد وظرفي الزمان والمكان وغيرهما
قال به الشافعي ومالك واحمد والاشعري والى مفهوم الشرط وهو اقوى
من مفهوم الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى وبعض
من لا يقول به كالكرخي وابي الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة وابن سريج
من الشافعية والى مفهوم الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل
يختص به ولذا قال به كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من لم يقل به كالقاضي
ابي بكر وعبد الجبار قال صاحب البديع هو عندنا من قبيل الاشارة
لا المفهوم ولعل هذا هو المحمل لكلام التلويح في بحث المعارضة والترجيح
ان مفهوم الغاية متفق عليه والى مفهوم الاستثناء فانه يفيد
حكما للمستثنى مخالفا لحكم المستثنى منه عند جمهور القائلين به واكثر منكري
المفهوم والى مفهوم انما ذهب القاضي ابو بكر والغزالي وجماعة
من الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر وان احتمل التاكيد والى مفهوم العدد
والمذهبان اي القول بمفهوم العدد والقول بنفيه مرويان عن الشافعي

كما اشار اليه

كما اشار اليه صاحب الهداية البهائي في خيابات الحج والى مفهوم الحصر ويراد به
عرفا النفي عن الغير ويحصل بتصرف في التركيب كتقديم ما حقه التاخير
من متعلقات الفعل والفاعل المعنوي والخبر وتعريف المسند والمسند اليه او بعض
انواعه وبهذا يعرف المبتدأ بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان صفة او اسم
جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب المفهوم سواء كان علما او غيره مثل
العالم زيد والرجل بكر والكرم في العرب وصديقي خالد ولا خلاف في ذلك
بين علماء المعاني تمسكا باستعمال الفصحاء ولا في عكسه ايضا مثل زيد العالم حتى قال
صاحب المفتاح المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد
الا ان اعتبار ائمة الاصول لما غاير اعتبارهم فانهم يبحثون عن احوال التركيب
من حيث افادتها خواص تختلف باختلاف المقامات والاعتبارات
لم يختاروا ما اختاروه وان اختاره بعض **قوله** والالف يعني الحرف
الهوائي الممتنع الابتداء لعدم قبول الحركة وابن جني يرى ان اسمه لا وانه الحرف
الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول
اسمه كما فعل في اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ
بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتعاضدا وان قول
المعلمين لام الف خطأ لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض
بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط ثم اعترض
على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخط
مختلف تكتبان في الطريق لام الف واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة
لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة **قوله** نحو قل وبع وامثال ذلك
لا يقال يذكر مثل هذا اذا قصد التعميم فلا حاجة الى قوله وامثال ذلك لانا نقول
مثل ذلك للاشارة الى تكثير الامثلة اسلوب شائع قال المحقق ابن كمال باشا وسائر
شراح المفتاح في قوله نحو الجمع بين اداتي التمثيل اشارة الى كثرة الامثلة

ومن هذا القبيل قول صاحب التوضيح كالعين مثلا فلا وجه لما قاله المحقق كمال باشا كانه غافل
عن ان الكاف للتمثيل وقد قيل فايدة لفظة مثلا في مثله تاكيد ارادة
التمثيل فان الكاف في مثله قد يكون مقحما كما قيل في قولهم المخيف الملك كالنار
قوله وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة كضفادي وثعالي
اصلهما ضفادع وثعالب جمع ضفدع وثعلب وسادي وثالي
في سادس وثالث قوله واشار بقوله تقابل الى تميز حروف الاصول
ليس المراد من قوله الى تميز حروف الاصول ان معرفة الزايد والاصلي موقوفة
على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بها موقوفة
على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول لزم الدور بل المراد
انه اذا علم الاصول والزوايد بطريق من الطرق مثل ان يقال الحرف الاصلي
ما ثبت في ساير تصاريف الكلمة باسرها لفظا كبقاء حروف الضرب
في متصرفاتها او تقديرا كالعين في قلت وبعت والزايد ما سقط في بعضها
ولم يعتبر لا لفظا ولا تقديرا كواو قعود في قعد ثم اريد تعليم المتعلمين والاطلاع
على الاصلي والزايد وجب ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة
الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك فهو زايد قوله
لكن ينبغي ان يستثنى الزايد في مختصر الصحاح قولهم ينبغي لك ان تفعل كذا انفعال
المطاوعة لفعل بغاه فانبغى وفي شرح الكشاف للطيبي روي عن صاحب الكشاف
انه قال في كتاب سيبويه كل فعل فيه علاج ياتي مطاوعه على الانفعال
كضرب وكسر وقلب وما ليس فيه علاج كعدم وفقد لا ياتي في مطاوعه
الانفعال البتة وقال البيضاوي معنى وما ينبغي له وما يتسهل له
وقال ابن الحاجب ما ينبغي بمعنى لا تستقيم عقلا كقوله تعالى وما ينبغي للرحمن
ان يتخذ ولدا ذكره الطيبي في عد علم ما فيه علاج نظر وقد يراد من لفظ
ينبغي يجب كما يراد من لفظ لا ينبغي لا يحل ذكره في فتح القدير وحواشي التلويح

ثم

ثم ان الاستثناء مشتق من ثنيت فلانا عن الامر اذا صرفته عنه والمستثنى مصروف
عن المستثنى منه او مشتق من ثنيت الشيء اذا ضاعفته فسمي الاستثناء استثناء
لانه مضاعف الاول بالثاني فان كان مثبتا كان مضاعفا بالنفي وان كان منفيا
كان مضاعفا بالاثبات وفي الاصطلاح اخراج الشيء من الشيء بالا واخواتها
بمعنى قوله يستثنى الزايد ان يخرج الزايد المكرر بتضعيف كالراء في كرم
والحرف الالحاق كالثاني في جلبب من حروف الاصول لان المزيد لهما حكم حكم الاصلي في
التعبير وليس باصلي اما في التضعيف فللتنبيه على انهم ارادوا تكرير ما قبلها
وما قبلها فقصد والتثنية بوزنها بما قبلها على ان عنايتهم بالثاني كهي بالاول
فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن الاول واما في الالحاق فلان غرضهم
بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب موزونها في ذلك الباب اصل
كدحرج في باب فعلل مثلا فارادوا في الزنة ان ينبهوا على ذلك الغرض
وانما ترك الاستثناء لشهرته وقيدنا الزايد بالمكرر لان الزايد للالحاق
الغير المكرر لا يقابل بالفاء ولا بغيره لكن تركه لظهوره قوله والى ان
الميزان هو الفاء والعين واللام وانما فك تركيبه ليمكن جعله وزنا للمتحركات
بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن قوله لانه اعم الافعال
يحتمل معنيين احدهما انه لا اعم منه كاعم الاشياء بمعنى انه لا اعم منه
وان كان له مساويا والثاني اعم من الجميع وهو الظاهر فقول الراغب جعل لفظ
عام في الافعال كلها وهو اعم من فعل ينافي كلا معنييه لانه يقال زاد نفي
اعميته فعل وفيه بعد لا يخفى قوله لخفته اي لخفة فعل لان الفاء
حرف رخو يجري فيه النفس حال خروجه عن مخرجه بخلاف الجيم فانه حرف شديد
يحتبس فيه النفس عند خروجه قوله ولمجيء جعل بمعنى اخر اعلم ان جعل
يجيء في لغة العرب لمعان بمعنى الخلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق
وبمعنى التصيير كقولك جعلت ثوبا اسود اي صيرته اسود وبمعنى التسمية

كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي سموهم وبمعنى اخذ
وشرع كقولك جعلت الشي اي اخذته وشرعته وبمعنى اوجب كقولهم
جعلت للعامل كذا وكذا اي اوجبت وبمعنى القى كجعلت بعض متاعي على بعض وبمعنى
كقوله تعالى وجعلنا معه اخاه هارون وزيرا وبمعنى قال كقوله تعالى وجعلوا
لله اندادا وبمعنى بين كقوله تعالى انا جعلناه قرانا وبمعنى احداث شي من شي
وتكوينه منه كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم بالشي على
الشي حقا كقوله تعالى وجاعلوه من المرسلين او باطلا كقوله تعالى وجعلوا
لله البنات وبعضهم يدرج بعض هذه المعاني في بعض **قوله** ولما فيه
من حروف الشفة والوسط والحلق وهي المخارج الكلية والا فلكل حرف
مخرج مخالف لمخرج الاخر والالحاق اياه اعلم ان بدا وجه تستقل لاختصاص
فعل للوزن ولا ثانيه بتمول غيره اياه لكن ذا الطلب لهذا الوجه مرجح
على نحو علم جعل الوجه الاخر مرجحا كعكسه على نحو جعل واما اذا الطلب المرجح
على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل
من باب فتح وعمل من باب علم **قوله** اما الثلاثي المجرد فكلمة اما حرف
شرط وتفصيل مجمل وتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها
لا يقال قد استغني عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم لانا نقول
هو ضرورة لقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ولا يقال قد حذفت
في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم لانا نقول
الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول
فتبعه الفاء في الحذف ورب شي يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج
عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح
على الصحيح وقال بعضهم ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة
اصلا وان الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم

ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء الى المقول وما بينهما اعتراض
واما التفصيل فغالب حالها وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد
القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول
نحو قوله تعالى فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة
منه وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو قوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء تاويله اي
واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك
والراسخون في العلم يقولون امنا يقولون امنا به كل من عند ربنا
وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون قيل والصحيح انه لا يلزم
ذكر المتعدد لا لفظا ولا تقديرا لصحة ان يقال اما انا فقد فعلت
كذا فسكت ولو رد وها في اوائل الكتب وقد يأتي للتفصيل ما في
نفس المتكلم من المجمل واما ما في دوافع الاسولة والتوهمات المقدرة
فتفصيل المجمل السامع لا المتكلم والكلام ذكره علاء السلطان في شرح
اللباب وقد يأتي لغير التفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد
فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فايدة اما في الكلام
ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فان قصدت توكيد ذلك
وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد
فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شي فزيد ذاهب ومن التفسير
مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط **قوله**
وينافيه التمثيل اه اجيب عنه بان قد ليس في بعض النسخ فكانه
من الناسخ وبان المراد مجرد التمثيل بما فيه حرف الحلق مع قطع النظر
عن سلامته وعدمها فلا منافاة وفيه شي لعدم انحصار حرف الحلق فيه
قوله لم نفهم الا بعد ابدال الساكن لان الحرف المنطوق به اما معتمد

على حركته كما بكر او على حركة مجاورة كلميم عمرو او على لين قبله تجري مجرى الحركة كما دابة وصاد خويصة فمتى فقد من الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم جوز الابتداء بالساكن على ما هو مختار السكاكي لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشي على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي معه والا لامكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بالحرف الذي يليه بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء بالساكن لكن قال الشريف في حواشي الكشاف والحق جوازه ومن قال بامتناعه لا يسمع منه الا حكاية غلسانه واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن لم يدعم لا سيما في لغة الخوارزم لانه غير واقع في لغة العرب **قوله** لئلا يلزم التقاء الساكنين قيل هذا لا يخلو عن دور فالاولى لا يستلزم سكونه اختلاط الابنية **قوله** وهذه جارية ان يقال في كل اسم او فعل على فعل بكسر العين كون العين حرف حلق وعند انتفاء هذا الشرط يجري الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة العين لعدم كونها حرف حلق يقال علم علم علم و لا يقال علم بكسرتين كذلك يقال كتف كتف كتف ولا يقال كتف بكسرتين وكل اسم على فعل مما عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه وفتحه كشهر وشهر ونهر ونهر وشعر وشعر ونحر ونحر الا في مثل نحو فانه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى اعلال لانه فتحرك على سكونه **قوله** فان كان ماضيه على فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل فان قيل قد قدح الادباء ان الكونه للتعليق من تغيره في الاستقبال لا يكون كل من جملتيه الا فعلية استقبالية وههنا ليس كذلك قلنا نعم

في النطق بعد الصمت لا الاخذ صح

العجم

كسر العين وعينه حرف حلق شرط لجريان الفاء الاربع في كل ما كان على فعل صح

لكن

لكن قد يخالف ذلك لفظا لنكتة كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب او لكون ما هو للوقوع كالواقع او للتفاؤل او لاظهار الرغبة في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على الخلاف المتكلم فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر اباه تصوره فربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وانما قلنا لفظا لان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية وفعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه فنصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام ولكن قد يستعمل ان في غير الاستعمال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان اذ قد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى المضي مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل لقوة دلالة كان على المضي المتمحضة له لانه يحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي وكذا اذا جي بان في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا تذكر حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كقول ابي العلا فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال الظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال ثم كون هذا الواو للحال مذهب الزمخشري وعليه الجمهور وقال ابن الجني انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهي تتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى وقد يجي بعد تمام الكلام **قوله** اي عانه علم ان هذا اللفظ في هذه المعاني اما بالاشتراك اللفظي واما بان يكون في الاعانة حقيقة

معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك صح

وفي الاصابة والرزق مجازا فان نصرة الغيث في الارض يلزمها اصابته اياها
وتحريك قواها النامية واحداث نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال
الرزق اياه وحفظه له فارادة اللزوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاريد
اللازم فيهما **قوله** ونصر الغيث الارض الغيث المطر وغاث الغيث الارض
اصابها وربما سمي النبات والسحاب غيثا **قوله** وضرب مثلا
كذا اي بين قال البيضاوي وضرب المثل اعمالها من ضرب الخاتم واصله وقع شيء
على آخر وقال الراغب الضرب ايقاع شيء على آخر ولتصور اختلاف الضرب
خولف بين تفاسيره كضرب الشيء باليد والعصا والسيف ونحوها
وضرب الدراهم اعتبارا لضربه بالمطرقة والضرب في الارض الذهاب فيها وهو
ضربها بالارجل وضرب الخيمة بضرب اوتادها بالمطرقة وتشبيها بضرب الخيمة
قال الله تعالى ضربت عليهم الذلة اي التحفتهم الذلة التحاف الخيمة وقال المطرزي
في المغرب قال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث اي يأخذ منه شيئا بحكم ماله من الثلث
فلا وجه لما قيل الاشبه ان يكون في الدق واللبن حقيقة وفي السير مجازا
والحقيقة محتمل احتمالا مرجوحا والمثل في الاصل بمعنى النظير يقال مثل ومثل
ومثيل كشبه وشبه وشبيه وقال الراغب النظير اخص من المثل واصله
المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما الى صاحبه فيباريه وقال الليثي المثل اعم
الالفاظ الموضوعة لمشابهة لان الند يقال لما يشاركه في الجوهر فقط والشبه
فيما يشاركه في الكيفية فقط والمساوي فيما يشاركه في الكمية فقط والشكل
فيما يشاركه في العدد والمساحة فقط والمثل عام في جميع ذلك ثم نقل في العرف
الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يسيروا ولم يجعلوا ذلك القول
مثلا الا اذا اختص بنوع من الغرابة ولذا لم يغيروه عما ورد عليه قال الميداني
يجتمع في المثل اربعة لا تجتمع في غيره من الكلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى
وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة ثم استعير للصفة وللحال

في الرفا والبنين خ

اذا كان

اذا كانت عجيبة الشان وفيها غرابة وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل له
ورفع الحجاب عنه وابرازه في صورة المشاهد المحسوس ليساعد فيه الوهم
العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة
من الوهم لان من طبعه ميل الحس والامتناع عن ادراك المعاني الكلية فاذا
تمثل المعنى العقلي بصورة محسوسة اذعن له وانقاد وقبل المراد
ولهذا كثر التمثيل في كلام البلغاء والحكماء والانبياء وفشي في الكتب الالهية
قوله اذا كان عين فعله ولامه فان قلت لم لم يعتبروا وجود حرف
الحلق في الفاء قلت لان الفاء يكون ساكنا في المضارع نحو امر يأمر فلا يلزم
الثقل ولان الساكن كانه الميت فلم يعد له غير الاصل **قوله** ونحت
ينحت بالفتح في الماضي والكسر في الغابر ونحت المهملة اذا رفع صوته بالبكاء ونحت
البعير ايضا ينحت نحاتا اذا اخذه السعال ويحتمل ان يكون حب بالباء اذا ابرا
وهو ايضا من باب ضرب وقطع ايضا على ما نقله الازهري **قوله**
وجاء يجي ويجوز ايضا مجيئا وجئة كصيحة وجيئة كشيعة وهي ايضا على ما في
القاموس وعلى ما في المختصر هي اسم لا غير وفي المصباح ويستعمل جاء لازما
ومتعديا بنفسه وبالباء تقول جئت شيئا حسنا اذا فعلته وجئت
زيدا اذا اتيته اليه وجئت زيدا اذا اتيت اليه وجئت به اذا احضرته
وقد يقال جئت اليه على معنى ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل
وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يجي جاء بمعنى تقرير الشيء على صفة
نحو قوله ما جاءت حاجتك قيل هذه الكلمة اول ما اشتهرت من قول الخوارج
لابن عباس رضي الله عنه حين اتاهم من قبل علي كرم الله وجهه يستدعي منهم الرجوع الى الحق واجيز
تعديته الى غير هذا المثل فقيل ومنه قولهم جاء البر قفيزين ومنع وجعل
قفيزين حالا وذهن الصفة **قوله** ومتى انتفى الشرط كلمة متى من ظروف
الزمانية المتضمنة للشرط المجازية للفعل وقد يكون جزاء والفعل الواقع بعده

بان ليس المقصود الاخبار عن البر
بالمجي نفسه حال كونه متصفا
بهذه الصفة بل حصوله على
صح

مستعملا
مبتدأ على تنزيله منزلة المفيد كقول صاحب الهداية متى تبصر مستعملا اي صيرورته
في اي زمان وقد تجيء بمعنى من كقولهم اخرجها متى كمه اي من كمه وبمعنى في كقولهم
وضعته متى كمي اي في كمي وبمعنى وسط **قوله** اي حروف الحلق ستة وقيل سبعة
وهو مذهب سيبويه وابي الحسن ستة منها ما ذكر والواحدة الهمزة الالف لكن لم
يعتد بها لعدم اصالتها اي غير الحرف والاسم الغير المتمكن على ان الالف والهمزة
حرف واحد عند المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابو علي ابن سينا في رسالته
في مخارج الحروف وصفاتها وهو ان المخرج الاول هو الجوف وهو اسفل الحلق
ويخرج منه ثلاثة احرف الالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة
المكسور ما قبلها وتسمى هذه الحروف حروف المد واللين والهوائية والجوفية
وقال المكي وزاد غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها من الصدر وهو متصل بالجوف
قلت الصواب اختصاص هذه الحروف الثلاثة بالجوف دون الهمزة لانها اصوات
لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة **قوله** لان مخرجها اقصى
الحلق وانما سميت هذه الحروف حلقية لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو
المكان الذي ينشأ منه ذلك الحرف والحرف صوت معتمد على مقطع محقق
او مقدر وتحقيقها لان وضعا وعرفه ابن سينا بانه هيئة عارضة للصوت
بها يمتاز صوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع قيل
ولو كان مثل غنة الصوت مما تسمع كما اشار اليه الشارح في شرح المقاصد
انتقض به تعريف الحرف وقيل الحرف لا العارض ولا المعروض بل مجموعهما
وهذا انسب بمباحث العلوم العربية والصوت قيل له هيئة وانيته غنية عن البيان
وبعضهم عرفوه منهم من قال انه جسم خاص من الاجسام ومنهم من قال
انه اصطكاك اجسام صلبة ومنهم من قال القرع والقلع ومنهم من قال
تموج الهواء والكل منظور فيه اذ لا شيء منها بمسموع وكل صوت مسموع
وذكر الجعبري الصوت هواء متموج من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء

هو كيفية

هو كيفية تحدث في الهواء بسبب تموج ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم
وسكون بعد سكون بسبب القرع الذي هو الامساك العنيف والقلع الذي
هو الانفصال العنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وقول
القسطلاني في لطائف الاشارات ان الصوت هو الحاصل من دفع الرئة
الهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيتموج فيصدم الهواء الساكن فيحدث الصوت
من قرع الهواء المندفع عن الرئة تعريف الصوت الخارج من الفم على راي الحكماء
وقال بعضهم والذي عليه اهل الحق ان الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى
من غير تاثير لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر الحوادث ومعرفة المخرج
بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر اين ينتهي الصوت فحيث انتهى
الصوت فثم مخرجه الا ترى انك تقول اب وتسكت فتجد الشفتين قد انطبقت احدهما
على الاخرى **قوله** والبواقي على هذا الترتيب انما جمع باقية بناء على ما قيل من ان
حروف الهجاء والحروف المعنونة نحو في وعلى واشباههما كلها مؤنثات سماعية
واما جمع باقي بناء على كون الحروف باعتبار التانيث بالتاويل باللفظة او الكلمة على ما قيل
وعدم التاويل والمحققون من الادباء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول
يجمع على فواعل قياسا مطردا وسر ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى
المؤنث فيمن يعقل وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية وفواعل في
فاعل صفة لمذكر ما لا يعقل كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ وشوامخ مطردة
نص عليه سيبويه وغلط كثير من المتاخرين فحكم على هذا بالشذوذ فلا وجه لما قال
الشارح في التلويح من ان العوارض جمع عارض على انه جعل اسما واما
فوارس فلانه شيء مالك في الهوالك فجرى على الاصل لانه قد يجيء في الاصل
ما لا يجيء في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر ومن هنا تبين
فساد ما قيل وشذ فوارس وهوالك ونواكس في جمع فارس وناكس
وهالك على تاويل فرقة ذكره ابن كمال باشا في شرح الهداية ثم في الترتيب
خلاف الشرح حيث قدم الحاء المهملة على العين المهملة والمكي حيث قدم الهاء

لا يجري في المؤنث فلم يختص فيه اللبس واما ابل
فانما جاء في النسك تعالى صح

المعجمة على العين المعجمة **قوله** ثم استشعر اعتراضا الى قوله فاجاب اي الاعتراض
واومى اليه بتصريح الجواب فهم قولهما استشعر فلان خوفه اي اضمرها والجواب استعمل
في السؤال فاطلاق السؤال على الاعتراض صريحا او كناية باعتبار ان فيه معنى الاستفسار
قوله اي بابي شاذ مخالف للقياس اي سواء كان وجوده قليلا او كثيرا
لانهم قالوا المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة
وجوده وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي
يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا
لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى الثبوت فتامل فان قيل
كيف كان ابى يابى شاذا مخالفا للقياس وقد قال في المطول ان ابى يابى
وعور وشحذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك ليست من المخالفة في شيء
لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناه فكانه قال القياس كذا وكذا
الا في هذه الصورة ثم اجيب بان كون هذه الامثلة من الشواذ المخالفة للقياس بالنظر
الى القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة تحت القانون المتاخر
فتدبر واعلم كما ان عند الفقهاء قياسا واستحسانا كذلك عند البلغاء قياس
واستحسان فجميع ما جاء على فعل الاصل على موجب الاستحسان **قوله** وهو واقع اي في فصيح
الكلام فان قيل قد صرح في الباب الثامن في القاعدة الثامنة من مغني اللبيب
ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة مفردة كما لا يضاف اليها كل واي لا يقال اللام للاستغراق
فيفيد العموم لانا نقول لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد ذلك على انه قد تقرر
ان ما يضاف اليه افعل التفضيل يجب كون اللام للجنس فقط فعلى تقدير تحقق الكناية
تقصى لقوله اقوى الذريعة جعل اللام للاستغراق ليس بصحيح ولا يقال
ايضا اللام زائد فكان مضافا الى نكرة مفردة لانا نقول فيه بعد لا يخفى
اجيب بان المضاف محذوف والتقدير يصح افراد الكلام كما في قولهم زيد
احسنه اي احسن اعضاء لكن قوله كما لا يضاف اليها كل واي ينتقض بقوله تعالى
كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل وبقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه

ولقوله

وبقوله عليه السلام كل ذلك لم يكن في حديث ذي اليدين وبقول الشاعر قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وايضا ينتقض بتلك الامثلة قولهم كل ان دخلت على
المعرفة اوجبت عموم اجزائها اذ المراد في كل منها الافراد وبحديث ابي موسى
قالوا يا رسول الله اي الاسلام افضل وحديث عبد الله بن عمرو بن عاص اي الاسلام
خير وبقولهم اي بغداد اطيب وقد يجاب عن الانتقاض الثاني بمنع كلية
هذا القول واجاب تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي عن الاية والحديث الاول
ان اللام فيهما للجنس والمعرف الجنسي في المعنى كالنكرة وهذا جواب عن اشكال
اسم التفضيل ايضا لولا عدم سماع زيد افضل الرجل والجواب عن الحديث الثاني
والشعر ان اسماء الاشارة والضماير على ما في حواشي شرح العضد حكمها حكم ما اشار
اليها ومرجعها في العموم والخصوص فالمشار اليه ههنا متعدد وكذا المرجع اليه لكون
تنوين ذنبا للتكثير او العموم بقرينة المقام او لانه اسم جنس يقع على القليل والكثير
كذا ذكره السيرافي وقال في فصول البدايع مرادهم ان الكل اذا دخله على المعرفة
يوجب العموم الافرادي في اجزائها بتقدير خبر منكر والمعنى في قولهم كل الرمان
ماكول كل جزء من اجزاء الرمان ماكول والجواب عن اي هو الجواب عن افعل
اي اي ذوي الاسلام واي خصاله واي دورها وبقي ههنا بحث وهو ان فصاحة
الكلام خلوصه عن ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
ولا شك ان هذا المعنى مما لا يقبل التشكيك والتفاوت بالزيادة والنقصان
كالعدم والطلوع والغروب فلا يتصور فيه افعل التفضيل الزايد في الفصاحة
مع المشاركة ويمكن ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ ولا خفاء في تفاوت
البلاغة بالزيادة والنقصان وبحمله على التجريد عن المعنى التفضيلي وتاويله
بالوصف كما يدل عليه قوله في الجواب في كلام فصيح وهذا جواب عن اشكال الاضافة
ايضا ولكن ذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة
ومن مع كونه سماعيا يجب النقل فيه عن ائمة اللغة عند غير المبرد على ما صرح به
الرضي فان قيل على تقدير التجريد ما فايدة صيغة التفضيل قلنا فايدتها

المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينفع جدا قوله للقياس اي للقانون المستنبط
من تتبع كلام البلغاء قوله دون الاستعمال اي دون وضع الواضع لقال انه
اللفظ مستعمل اي موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل اي غير موضوع بازاء
المعنى فالمراد به الوضع من قبيل اطلاق الملزوم وارادة اللازم كذا قيل اعلم
ان معنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط
منه قليلا ومنه تدوين الكتب لانه ادناء البعض من البعض ودونك هذا
اي خذه من ادنى مكان ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد
دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم
ولا خفاء في انه سقط بالاتساع المذكور قيد التفاوت والانحطاط على ما صرح به
الشريف وقيل بمعنى قدام في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله تعالى وادعوا شهداءكم
من دون الله ان دون يستعمل بمعنى قدام الشيء ومن بين يديه مستعار من معناه الحقيقي
الذي يناسبه من ادنى مكان من الشيء يأباه كلام صاحب الكشاف في الاساس
حيث ذكر فيه مجيء دون قدام ولم يعده من المجاز لان دابه في الكتاب المذكور
تفصيل المعاني المجازية عن المعاني الحقيقية بتصديرها بقوله ومن المجاز وتجيء بمعنى بعد وبمعنى
عند وفي القاموس هو فوق ونقيضه وبمعنى الشريف والخسيس وبمعنى الامر
والوعيد وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير قوله وقسم مخالف للاستعمال وبمعنى القرب
دون القياس لا يقال كيف يكون قسما من الشاذ وهو عندهم ما خالف القياس
كما يشير اليه تقريره السابق حتى يصير ثلثة اقسام لانا نقول الشاذ يطلق
كثيرا على النادر ايضا ثم معنى مخالفة الاستعمال قلته وذكر المشاكلة على سبيل المثال
وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وصحبته ضده على ما ذكره الشارح
في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك لتبسط انها لم تجعد الشهادة
عنه وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا والثاني نحو قوله تعالى صبغة الله ومن احسن
هو مصدر مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس

والاصل

والاصل في ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر
يسمونه بالمعمودية ويقولون انه تطهير لهم فنعبر عن الايمان بالله بصبغة الله كلمة
لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول
من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر ولا يلزم ان يكون المشاكلة بالنظر الى
السابق فان السكاكي صرح بالمشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم لا
لا شك ان المشاكلة من قبيل المجاز والعلاقة فيها التقارن في الخيال كما حققه
في فصول البدائع لا الوقوع في الصحبة كما هو المشهور لان العلاقة مصححة للاستعمال
الذي به الوقوع في الصحبة ومقدمة عليها فقول الشارح في شرح الكشاف
ان المشاكلة ليست بحقيقة ووجه المجاز ليس بظاهر ولذا قال الزمخشري هو فن
بديع من كلامهم وطراز عجيب ليس على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح التبيان
انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المعتبرة من الطبخ والخياطة وقوله
ولولا الذهاب الى القول بانها ليست من المجاز لم يكن التفصي مما عيب على ابي تمام
في قوله لا تسقني ماء الملام البيت وقوله وهذا لا ينافي التقسيم الحاصر في قولهم
اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة او في غيره وهو مجاز او كناية
لان ذلك باعتبار اللفظ المدلول وهنا بمجرد لفظ المصاحب وموافقته
اياه من غير نظر الى المعنى وان افادته افادة لا بالقصد الاول ولو اتفق المعنى
المجازي في بعض الصور كما في جزاء سيئة سيئة فان الثانية وان كانت مسببة
عن الاولى لكن غير منظور الى كونها مسببة في هذا الباب والاصطلاح ان يكون سببية
الاولى علاقة المجاز لانها قرينة في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال ابن مالك
في شرح التسهيل والمشاكلة مهمة في كلامهم حتى حملهم الاهتمام بها على اخراج الشيء
عن اصله وقال الزمخشري في تفسير سورة المؤمن فقد غير واكثر من كلامهم
من قوانينه لاجل الازدواج كقوله عليه السلام غير خزايا ولا ندامى وحقه

والقياس الحوائل لانها جمع حائل
وقولهم لاتيه الغدايا والعشايا

نادين لانه جمع نادم وقوله عليه السلام الا انوطها الحبالى والحبالى والقياس الغدوات
وقولهم عندي ما ساءه وناءه اراد واناءه لانه لا يتعدى وقولهم هناني
الطعام ومراني وانما هو امراني وقول الزمخشري في ديباجة الكشاف عماة
وغناة والقياس عمي وعمون وقوله عليه السلام اتركوا الترك ما تركوكم
ودعوا الحبشة ما ودعوكم فانه عليه السلام لا يستعمل ماضي يدع فقول صاحب
المغرب في قول الفقهاء بينة اليسار تترجح على بينة الاعسار ان العبارة
خطأ محض ليس بشيء وقد يقال بمعنى مخالفة الاستعمال مخالفة وضع الواضع
بمعنى انه خلاف ما ثبت من الواضع فلا ما شاكله حينئذ لا يقال
ابى يابى وقد يقال ان ابى بمعنى امتنع وهو فرع منع فلما كان لام اصل
ما كان بمعناه حرف حلق فكان فيه حرف حلق ويقال ابى يابى مقلوب ابى
يبائى فكان عينه حرف حلق في الاصل المقلوب عنه وهو ليس بقوي
سلمنا انها من حروف الحلق على ما ذهب اليه الشاطبي
والسكاكي وسيبويه والجوهري لكن الشاطبي جعل الالف بعد الهمزة
والهاء كالخليل وسيبويه وجعلها السكاكي بينهما قيل ومعنى جعله اياها
من مخرج الهمزة ان مبداها مبدا الحلق ثم تمتد وتمر على الكل ويبقى فيه
ان تسليمه هذا ينافي جعله من الحروف ستة فيما سبق الا ان يقال
انه ان رجع الى المذهبين او ذهب الى ما ذهب اليه المحققون من ان الالف
والهمزة حرف واحد او عدما يفتح العين لاجله كما ذكره لا يجب
ان يكون الفتح لاجلها للزوم الدور والدور توقف الشي على ما يتوقف عليه
من جهة واحدة اما بمرتبة ويسمى دورا مصرحا او بمراتب ويسمى دورا مضمرا
والمجاز بردي انه راجع الى دفع الدور بان يقول كانهم لما علموا ان اليا
تقلب الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ يكون فتحها حينئذ
مع حرف الحلق ... واما قلى يقلى فلغة بني عامر والفصيح الكسر في المضارع

من باب ضرب كذا صحح بعض من تصدى لتحشية هذا الكتاب وقد وقع في عامة
الكتب انه من باب علم يعلم وعده بعضهم من لغات طي وليس بصحيح
والصحيح انه عامرية كما ذهب اليه ابن الحاجب ذكر صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرا
الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة ابى يابى وذكر
في اخر حم الاحقاف انه قرا فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح اليا
وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك ثم في وصف الكلمة بالفصاحة نظر
اذ الفصاحة لا تطلق الا على معان مخصوصة لا توصف بتلك المعاني
الا المفرد والكلام والمتكلم اللهم الا ان يحمل على المعنى اللغوي وهو الظهور
او يقال الموصوف هو المفرد او المتكلم والاسناد الى الكلمة اسناد
الى السبب واما ركن يركن وعده صاحب الكشاف من الشواذ
وان كان ماضيه على وزن فعل بكسر العين قال الخوارزمي في شرح
المفصل هذه الابواب الثلثة اي الاول والثاني والرابع دعائم الابواب
لا سيما فعل يفعل بفتح العين في الاول والكسر في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل
عليك فعل ولم تدر من اي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل
الابواب كلها وقال ابن جني باب المتعدي كما ان يجي يفعل بكسر العين
وباب اللازم ان يجي يفعل بضم العين وقد يجي هذا في هذا وهذا في هذا
الا ما شذ استثنا مفرغ والمستثنى منه محذوف وتقديره
يجي مضارع فعل بكسر العين على وزن يفعل بفتح العين في جميع المواضع
الا ما شذ وسماه النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبله
لانه غير مشتغل بالمستثنى منه فعمل في المستثنى ويكون الا لغوا في اللفظ
لا في المعنى وقيل المستثنى بحسب الظاهر فارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه
اذ هو محذوف فهو لهم المستثنى مفرغ على الظاهر اذ الفراغ وصف له

ويجي الاستثناء المفرغ في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه والاكثر ان يكون
في الفضلات وقد يقع في غير الفضلة نحو تحرك فكه الاسفل الا التمساح
قال الشارح في شرح المفتاح لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل
ما جاءني رجل الا كريم واعترض عليه الدماميني في شرح المغني بان نفي الخلاف
في هذه المسئلة سهو اقول مراد الشارح نفي الخلاف المعتد به فالسهو في مقالته
لا في حق حالته واعلم انه يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي
اما اسمية كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه وهذا من قبيل التفريغ باعتبار الصفة
ولا فرق بين ان يكون الوصف بالمفرد او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة
كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قايم وهي في الاصل صفة واذا وقعت
بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة
ويجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد كذا قيل وفيه نظر
لانه صرح علاء الدين البسطامي في حواشي شرح المفتاح للشارح في لا جرم
انه نا ان اثرنا بدل من ضمير لا جرم وقال ويجوز ابدال الجملة من المفرد ثم قال
صرح العلامة ببدليته لا ينفصل من شعبته وجوز الرضي وصاحب الكشاف
والمغني كون الجملة الاستفهامية بدلا عن المفرد واما فعلية وهي اما خبر مبتدأ
نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال
نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد
والواو نحو ما اتيته الا اتاني لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا
لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه الجمل الحالية لا يقارن مضمونه بمضمون عامله
الا على تاويل العزم والتقدير وجعل المعزوم عليه المجزوم كانه لو اقع الحاصل
وقد يقال اذا وقع ماض بعد الا شرط معه قد نحو ما الناس الا قد عبروا
او ماض اخر سابق منفي نحو ما انعمت عليه الا شكرا او مضارع منفي كقوله
وما ياتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي نحو انشدك الله او نشدتك الله

الا فعلت

دخول الواو فيها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز

عند المضغ

الا فعلت وهو وان كان فعلا صورة الا انه مأول باسم والمعنى ما اطلب منك
شيئا الا فعلك فكلمة انشد تدل على الطلب ووجه التعدية الى اثنين انهم ضمنوه
معنى ذكرت او لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا نشدتك بالله والله فقالوا
دعوته بزيد وزيدا فان قيل المذكور مثبت فما وجه معنى النفي قلنا هو من باب
تضمين المثبت معنى النفي ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين هم
لفروجهم حافظون انه يتضمن حافظون معنى النفي اي غير حافظون وذكر صاحب الكشف
في مثل والله لولا علي لهلك عمر هالكا انه ضمن لهلك معنى النفي كانه قيل لما هلك عمر
الا هالكا وقد توجه بان الانقص معنى النفي الذي يضمنه القسم لانك اذا
حلفت غيرك بالله فقد ضيقت الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت
ما اطلب منك الا فعلك وبقي ههنا فائدة وهي ان الا قد يكون حرف عطف عند
الكوفيين بمنزلة الا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي
بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير فيوصف بها
وبتاليها جمع منكر او شبهه والمراد بشبه الجمع المنكر الجمع المعرف بلام الجنس
والمفرد الغير المختص بواحد ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف
جمعا او شبهه وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة بعد الاستثناء
بان يكون تابعة لجمع منكور غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها وقد يكون
عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء
وابو عبيدة وقد تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وابن مالك
قوله واما فضل الفضل اعلم ان معناه الفضيلة والزيادة لا من الفضيلة
والغلبة في الفضل لان الثاني ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في المضارع وبعضهم جعله
من الشواذ كصاحب المراح وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال لها فضل
قوله رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها لانه لما اختير للماضي
والمضارع حركة لا تحصل الا بضم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها بها

على ما قلنا نخ

والضمة لها مزيد اختصاص باللزوم بالنسبة الى غيرها كالفعل اللازم بالنسبة الى فاعله والمفعول
الذى لم يسم فاعله ناسب لما وضع هذا الباب له وهى الصفات اللازمة للزوم ما هو فى
الحقيقة الضم المفارق فاختير فى اللفظ ايضا الضم للتناسب **قوله** ويكون
لافعال الطبايع اى الصادرة عن الطبيعة وهى القوة الموجودة فى الشئ التى لا شعور لها
بما يصدر عنها ويكون الصادر منها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد قيل الطبع
فى اللغة السجية اى الخلقة التى جبل عليها الانسان وهى فى الاصل مصدر والطبيعة
والطباع بالكسر مثله وقال بعض الافاضل ان الطبع قوة النفس تحكم بالاحكام
من غير فكر ونظر قريب منه فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فالطبع
اعم مطلقا من الطبيعة اذ الطبع فى الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها
شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك عند من جعلها غير شاعرة والاحجار
والمراد بمبدأ الحركة الصورة النوعية والنفوس على ما حقق فى الحكمة والطبيعة
ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التى يكون مبدأ الحركة الهابطة
من غير شعور كذا قال الامام فى شرح الاشارات وقال الشريف الجرجانى قد
اطلقوا فى الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا الطباع
اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شئ والطبيعة قد تخص
بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو اولا وبالذات من غير ارادة ثم ليس
المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك بل المراد به
كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغى ان يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى
الطبيعة اذ لا يتخلف ذلك قال عماد الدين الكاشى الكرم كيفية نفسانية
تقتضى ايصال النفع الى الغير بالمال او الغير كالعفو وقال السيد عبد الله
الكرم نقيض اللؤم وهو جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو
شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو عفو
وقيل الكرم بمعنى الجود والبر وهو ايثار الغير بالخير بالبذل والعفو ويكون

الملمس نخ

ذلك

ذلك ملكة للنفوس الذكية بملاحظة لطفه وحسنه عقلا وشرعا وتعودها فيعد من
الكيفيات النفسانية الخلقية واراد بقوله ونحوها الصغر والكبر المراد بهما ليس عظم
الهيكل وقصره اذ الصغير قد يكون اعظم هيكلا من الكبير بل المراد التغاير الظاهرى
الذى يعرض للشئ صادرا عن الطبيعة بالنماء والتوقف ولم يجعلهما من الافعال
الطبيعة لاختلافهما باختلاف الاحوال والاوقات **قوله** ولا يكون الا لازما
اعلم ان ابواب الثلاثى كلها يكون متعديا ولازما الا هذا الباب فانه لازم لا غير
وعليك التنبيه للامثلة فى موارد الاستعمال **قوله** وشذ رحبتك
الدار والاصل رحبت بك الدار فحذفوا الباء اختصارا لكثرة استعماله فيكون
غير متعد فى الحقيقة فانك لو قلت فى شرفت كذا لا يكون متعديا فشذوذه
من جهة استعماله على صورة المتعدى اذ هو ملتبس وقد يقال يمكن ان يكون التعدية
لتضمنه معنى وسع قال الخليل قول نصر بن سيار رحبكم الدخول فى طاعة الكرمانى
اى وسعكم شاذ ولم يجئ فى الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره واما المعتل
فقد اختلفوا فيه قال الكسائى فى اصل قلته قولته وقال سيبويه لا يجوز ذلك
لانه متعد وقد قيل المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ فى الصحيح
فعل بضم العين متعديا **قوله** واما الرباعى المجرد اعلم ان ابواب الرباعى
كلها سواء كان مجردا او مزيدا بزيادة حرف على الثلاثى المجرد ملحقا كان او
موازنا يكون متعديا ولازما وكن على التبصر فى موارده وفعلل قد يصاغ
من الرباعى لعمل مسماه كقرمص القرموص اذا حفره ولحكاية المسمى كعقرب الشئ
اذا لواه كالعقرب ولجعله فى شئ كفلفل الطعام وعصفر الثوب وللاصابة
مسماه كعرقبه اذا اصاب عرقوبه وللاصابة بمسماه كعرجنه اذا اصابه بعرجون
وللاظهار مسماه كعسلجت الشجرة اذا اخرجت عساليجها وللاختصار للحكاية
كبسمل وحسبل وسبحل وحمدل وجعفل وهيلل وحوقل اذا قال لا اله الا الله
ولا حول ولا قوة الا بالله اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وحسبى الله وسبحان الله

شرفت بكذا

والحمد لله وجعلني فداك ذكره في شرح التسهيل **قوله** لانه ليس في الكلام اربع حركات
فان قيل هذا منقوض بنحو هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط بالعين المهملة المضمومة
وهو قطيع من الغنم قلنا الاصل هدابد وعلابط فحذف الالف للتخفيف **قوله** ويلحق
اي بالرباعي المجرد نحو جورب تقول جوربته فتجورب اي البسته الجورب فلبسه والجورب
معرب والجمع الجواربة والهاء للعجمة ويقال الجوارب ايضا وجلبب اي البس الجلباب
وهي الملحفة وبيطر اي عمل البيطرة من البطر وهو الشق وبيقر يقال بيقر الرجل
اي اقام بالمصر وترك قومه بالبادية والبيقرة اسراع تطاطي الرجل راسه
وهرول الهرولة ضرب من العدو وهو بين المشي والعدو وكذا في الصحاح
وشريف والشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع
تقول شريفت الزرع اذا قطعت شريافه فان قلت لم لم يحكم على اخراج
بانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا
يقال اخرج اخراجا قلت لان الاعتبار بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع
صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا
برقاشا وقحطابا وعربادا بل برقشة وقحطبة وعربدة يقال برقشت
الشيء اذا نقشته بالوان مختلفة وقحطبه اي صرعه ورجل معربد يوذي نديمه
في سكره والعربدة سوء الخلق ولان الشرط ان يوافق المصادر اجمع
ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاول ولان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية
لا للالحاق وانه له في تصرفاته اللفظية واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال
ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا له في عدد الحروف
وفي الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال
في غير الاخر وجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصلي في الملحق به
فيعامل معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون
الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ثم الالحاق قد يكون في الفعل كما هو المراد

ههنا ولذا قال ودليل الالحاق اتحاد المصدرين وقد يكون في الاسم ومعنى
الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل اي
الملحق به وان كان ثمة حرف زائد فلا بد من المماثلة في الملحق والمجرد
التوافق في الحركات والسكنات ولذا حكموا على اقعنسس بانه ملحق
باحرنجم ولم يحكموا على استخرج بانه ملحق باحرنجم مع انه موافق له في
الحركات والسكنات لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية
والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع النون
الزائدة في الاصل اما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل والملحق به
بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موقعها والفرق بين
الاصل والملحق ان الملحق يجب فيه ان يكون فيما زيد للالحاق وزن الملحق به مثلا
يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب
اقعنسس وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج و
دحرج على هذا القياس وبين الملحق والمتشعبة ان زيادة الحرف في المتشعبة
لقصد زيادة معنى وفي الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ ليعامل
معاملته لا لزيادة معنى **قوله** ودليل الالحاق اتحاد المصدرين
اي الحاق الفعل على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه كما قال ابو
شامة في قوله بدأت ببسم الله في النظم ان الاصل في نظمي وقال صاحب
الكشاف في وعلم ادم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وجوز في قوله تعالى
تجري من تحتها الانهار كون اللام بدلا من الاضافة وقال في المغني والمعروف
من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب في كون اللام بدلا من الاضافة وهذا
مذهب الكوفية على ما في شرحي الكشاف والمفتاح للشريف وبعض البصرية
وكثير من المتاخرين ايضا على ما في المغني وقيد ابن مالك جواز هذا بغير الصلة
او مغنيا عن الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما هو مذهب البصرية

ومنعه ايضا حيث قال والمعنى
فان الجحيم ماواه وليس اللام
بدلا من الاضافة

وهو الصواب قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان دليل الالحاق وجهان الاول ان
حرف الالحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة لسبب ذلك الحرف لذلك
المعنى والثاني موافقة المصدر ثم قال واعتمد الزمخشري على الوجه الثاني
لكن الوجه الاول هو التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني
مختص بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر **قوله** لئلا يلزم
بد وعليه مثل الاستحجاج الا انه تعالى كلامنا في الفعل **قوله** واعلم
ان الحروف التي تزاد الخ اعلم ان زيادة الحروف في كلام العرب قد يكون
لافادة معنى زايد كهمزة النصر وللتعويض كتاء زنادقة وللتفخيم المعنى كميم
زرقم وللمد كالف حمار وواو عمود وياء قضيب وللالحاق كباء
جلبب ولامكان التلفظ كهمزة الوصل **قوله** حروف سألتمونيها
اعلم ان الحروف الزوائد التي يجمعها قول الشاعر يا اوس هل نمت لم يأتنا
سهو فقال اليوم تنساه . او سألتمونيها او اتاه سليمون او اتاه سليمان
او النست مولها او امان وتسهيل او قوله هويت السمان فشيبنني
وقد كنت قدما هويت السمان حكي ان جار الله العلامة سئل عن الزوايد فقال في جوابه
واتاه سليمان فقال الاخفش ما معنى هذا ان كان المحبب لسليمان لهذا السؤال
قال سألتمونيها فقال نعم ولم نفهم معناه قال هويت السمان فقال لا اسأل
عن السمان حتى اجبتني عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم
تنساه فغضب الاخفش وقال بما اجبت فنسيت فلم نفهم معناهما ايضا ولهذا
سمي اخفش وحكي ايضا ان ابا العباس المبرد سال ابا عثمان المازني عن الزوايد
فانشده هويت السمان البيت فقال له الجواب رحمك الله فقال قد اجبتك
مرتين يعني هويت السمان في المصراعين وليس المراد من كونها زوائد انها تكون
زائدة ابدا لانها قد يكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سال ونام
بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها **قوله**

عن الزوائد فقال هويت السمان
ثم مرة ثانية فقال سألتمونيها
ثم مرة ثالثة فقال اليوم
تنساه فانظر
الى فطنته وحكى
ايضا ان
الاخفش
سال سيبويه
منه

الاقي يريد

الاقي يريد الالحاق الذي هو على وجه تكرير الحرف نحو قردد واما زيادة الالحاق
لا على وجه التكرير فلا يكون الا حروف سألتمونيها لكنه ترك القيد لظهوره
قوله اي حرف كان الخ ثم انه بمعنى وجد ووقع وثبت وجد قال
علاء الدين البسطامي في حاشية المطول على وفق ما في كشف الكشاف في تم
وان كان ذو عسرة الاية قد تقرر ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث
دون الاشخاص وقال الحسن الفناري والحق انه يدخل على الذوات اذا بينه نكتة وجد
ولذا ذكر في شرح اللب للسيد عبد الله وغيره ان كان في الاية تامة
الاول اصله اوأل على وزن افعل على ما هو مذهب البصريين مهموز الاوسط
قلبت الهمزة واوا على غير القياس وادغمت ليدل اول منك وجمعه على
اوايل اوأول من اول فقلبت همزته واوا وادغمت او وول على وزن
فوعل كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى همزة ولم يجمع على اواول
للاستثقال قالوا هو كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه
الاول الاولان الاولون الاوايل الاولى الاوليان الاوليات الاول
وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو الاول وهو الاول ولا يمكن لفظ
اول اشتقاق شيء مستعمل على القول الصحيح ولا مما استعمل منه فعل
كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما
تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم
اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره
وانما تظهر وصفيته اول بسبب دلالة المشتق وهو السبق فصار مثل رجل
اسد اي جري فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا
نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا اذ هي دليل على انه ليس اسما
كافكل وابدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين
مع الجر لخفاء وصفيته كما تقول على من احمده اولا باديا ويقال ما تركت له

اولا واخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما اولا لظرف
الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول واي اول
اوقات غدونا وما ذكر تبين لك في درة الغواص حيث قال ويقولون ابدأ به
اولا والصواب ان يقال ابدأ به اول بالضم كما في قول الشاعر المذكور وانما بني اول
ههنا لانه مراد فيه الاضافة اذ تقدير الكلام ابدأ به اول الناس فلما اقتطع عن الاضافة
بني كما بنيت الغايات التي هي قبل وبعد ونظائرهما ومعنى تسميته من الاسماء بالغايات
انها جعلت غاية في النطق بعد ما كانت مضافة ولهذه العلة استوجبت ان تبنى
لان اخرها حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الا مبنيا
وانما بنيت على الضم لانها في حالة الاضافة تعرب بالنصب والجر فخصت عند البناء
بالضم الذي خالف حركتي اعرابها ليعلم به انها مبنية لا معربة على ان اول
اذا اعرب لا ينصرف لانه على وزن افعل فهو صفة ولهذا قالوا كان ذلك عاما
اول ما رأيته مذ اول من امس ولم يسمع صرفه الا قولهم ما تركت له اولا ولا اخرا
فجعلوه في هذا الكلام اسم جنس واخرجوه عن حكم الصفة واجروا هذا الكلام بمعنى ما تركت له
قديما ولا حديثا انتهى واعلم ان المخطي مخطئ **قوله** افعل ومصدره تخطئ
افعالا الا في آذى فان مصدره اذى واذاة واذية ولا تقل ايذاء كذا في القاموس
نعم قد جاء في مصنفات الثقات لفظ الايذاء والاعتذار بانه من قبيل الملاقات المستعملين
وما هالها بهم في استعمالاتهم كاستعمال قط في المضارع المنفي وام المتصلة مع هل
وادخال اللام على غير والجمع بين النفي والاستثناء والنفي نحو ما زيد الا قائم
لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال خارج عن القانون ليس بعربي اصلا
ليس بوجه بل الوجه ان يقال استعمال الثقات بمنزلة نقلهم وروايتهم على ما ذكره
صاحب الكشاف حين استشهد بشعر ابي تمام في مجيء اظلم متعديا ونظيره ما ذكره
الشارح في شرح الكشاف في قوله تعالى والمطلقات يتربصن على وفق ما ذكره
علاء الدين البسطامي في حاشية شرح المفتاح للسعدي من ان الوكادة بمعنى التاكيد

لا توجد

بل يمكن ان يكون هذا ... القصص ... بل استعمال الائمة

لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب وليست من لغة العرب الا من المصر
نقه في اللغة فكفى استعماله وما ذكره علاء الدين هذا في شرح لباب الاعراب
حيث قال قال الرضي ويقع كافة مضافة غير حال في كلام من لا يوثق بعربيتهم
ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعملها مضافة في المفصل حيث قال
قال الرضي ويقع كافة مضافة غير حال في كلام من لا يوثق بعربيته لانشائه كتابا في
الاعراب محيط بكافة الابواب واستعملها مصدرا في الكشاف حيث فسر قوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا يوثق بعربيته خطأ من الوجه
ان استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة روايتهم وما ذكره علاء الدين في حاشية الهداية
حيث قال في الديباجة واخلفهم من اخلفته زيدا بمعنى جعلت زيدا خليفة له
لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان حسن الظن بالمصنف
وحده ثم قال ونظيره الكم حيث استعمله صاحب الكشاف متعديا مع انه
في كتب اللغة لازم ثم قال على وفق ما قاله التفتازاني في الكم ان استعمال
الثقات الالفاظ في المعاني يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم وما ذكره صاحب النهاية
في الفرائد العاصمي في شرح الهداية من ان الانابة بمعنى جعل الغير نائبا عن نفسه
لم يوجد في الكتب المتداولة بل هي مستعملة فيها بمعنى الرجوع وغير هذا
اخذ بعضهم مستعملها في ذلك المعنى في الكشاف في سورة الروم وغيرها
وكفى به حجة في اللغة نعم ذكر في الصحاح ومجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة
ان التوكيد بالواو افصح وذكر في الاساس انبته مثابي ومستنبته
قوله بزيادة الهمزة قال الرضي في شرح الشافية اعلم ان المزيد فيه
لغير الالحاق لابد لزيادته من معنى لانها اذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في
الالحاق ولا لمعنى كانت عبثا فاذا قيل مثلا ان اقال بمعنى قال فذلك منهم
تسامح في العبارة وذلك نحو ما يقال ان الباء في كفى بالله ومن في
ما من اله زائدتان لما لم يفيدا في الكلام فائدة زائدة سوى المعنى الحاصل وتاكيده

هذا

فكذا لابد في الهمزة في افادة المبالغة ثم قال والاغلب ان تجيء هذه الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي وقد جاء مما لم يات منه ذلك نحو الحم واستحجر وجلد وقرد واستحجر المكان واستنوق الجمل ونحو ذلك **قوله** وهو للتعدية غالبا وهي ان يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا لاصل الفعل في المعنى وبيانه انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا باضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا نحو جبت باسم وصيرته المفعول مفعولا لهذا الفعل كقولك خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجا وقيل ان تجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى الفعل ليتناول مثل فسقته لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ولو قال وهو غالبا لجعل الشيء ذا اصله لكان اعم لانه يدخل فيه ما كان ذا اصله جامدا نحو انجى قدح اي جعلها ذات نجاء وهو اللب اذ واحدي جعله ذا حدي واذهبه اي جعله ذا ذهب وقد يجعل افعل لجعل الشيء نفس اصله وان كان جامدا نحو اهديت الشيء اي جعلته هدية وهذا كله في شرح الرضي للشافية **قوله** اغد البعير والغدد وهي التي في اللحم اي في جميع اللحوم والواحد غدة وغدة البعير طاعون ومن افعل الذي للصيرورة احصد الزرع اي قارب وقت حصوله والفرق بينه وبين ما ذكره ان الشيء لم يحصل فيه بعد بل قارب حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله الا ترى انك تقول اصرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم ان افعل هذا للحينونة وكذا اجرب وانحز واحال والام واراب واجذ والشر وافطر كذا في المفصل **قوله** ولوجود الشيء على صفة معناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اي وجدته بخيلا وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا واما قولهم افحمتك اي وجدته مفحما فكان افعل فيه منقول عن نفس فعل كقولك في التعجب ما اعطاك للدينار **قوله** وللسلب كون همزة افعل للسلب والازالة سماعي **قوله**

فاعلا لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل الاصل
صح

قوله نحو اعجمت

قوله نحو اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته اي ابهامه بنقط ما ينقط ويهمل ما يهمل قال الجوهري العجم النقط بالسواد وغيره مثل التاء عليها نقطتان تقول اعجمت الحروف وعجمته مشددا ولا تقول عجمته مخففا ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط من حروف ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وناس يجعلون المعجم مصدرا بمعنى الاعجام كالمدخل اي من شان هذه الحروف ان تعجم اي تنقط ونقل الازهري عن الليث ان الحروف المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية اي لا بيان لها وان كانت اصلا للكلم كلها واما كتاب معجم فمعناه منقوط للتبيين عجمته فيكون الهمزة للسلب وقيل حقيقة اعجمت الحرف ازلت عجمته بنقطة فالمعنى حروف الاعجام اي ازالة العجمة وقال الحسن الغفاري جوز ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة **قوله** نحو شغلته قال بعضهم شغل واشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغي ان يراد بالزيادة عدم افادة الهمزة معنى زائدا على معنى المجرد ويكون النقل حينئذ الى الافعال المجرد توسع البناء ويمكن ان يراد بالزيادة المبالغة بان يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل اذ اللغة لا تثبت بالقياس **قوله** وللتعريض وهو ان تجعل المفعول الثلاثي معرضا لان يكون مفعولا لاصل الحدث سواء صار مفعولا له اولا نحو اقبلته اي عرضته لان يقبر مقبولا قبل اولا واسقيته اي جعلت له ماء وسقيا شرب اولم يشرب واقبرته اي جعلت له قبرا قبر اولا وابعت الفرس اي عرضته للبيع وجعلته منتسبا اليه قال الشيخ المطهري العرض التقدم والتعريض تقديم احد لامر اي ادخاله وايقاعه فيه ولغير ذلك لكونه للتمكين نحو اقبرته اي جعلت له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا يقبر فيه وكذا اذا احفرته وللتمكن من الشيء نحو احفرته النهر اي مكنته من حفره ولاتيان الفاعل اي المجيئة الى مكان اصله كايمن واجبل اي اتى الى اليمن والجبل وللتكثير كابعد

سائر الامم سنان

اي كثر البعد وكذلك البن الرجل واسحم والحم واثمر ويحمل اي المفعول على اصله
كاكذبته اي حملته على الكذب وللدعاله اي التكلم بما يدل على الدعا النافع كاشفيته
اي دعوت له بالشفاء ولحصول السؤال كاستنجدني فانجدته بالدال المهملة
اي سالني الاعانة فاعنته وللاعانة كاحلبت فلانا وارعيته واقريته
وابغيته واطلبته ولعوبته اي اعنته على الحلب وعلى الرعي وعلى قرى الاضياف
وعلى مبتغاه وعلى مطلوبه وعلى حرب عداه ولمطاوع فعل كفطرته فافطر وبشرته
فابشر وهو قليل ذكره الرضي في شرح الشافية ولمطاوع فعل بالتشديد كفارت الناقة
على حوار غيره فالارت ونسعت الريح السحاب فانسع وسبقت البعير فاسبق
اذا استوقفته بجذب زمامه فوقف وكببت الرجل فاكب ذكره ابن مالك
في شرح التسهيل ومما ذكره يظهر ما فيما سيجي في اكب من صاحب الكشاف ولاتيان
الفاعل بالموصوف بما صلة نحو اكرم الرجل اي اتى باولاد كرام ولمعنى فعل بالتخفيف
كابكر وبكر واقلت البيع وقلته واخزنه وخزنه وحب فلان فلانا واحبه وشغل الامر
واشغله ذكره في شرح التسهيل وذكر الشارح التفتازاني المثال الاخير مما يجي
للزيادة في المعنى وقد ذكر نام الرضي انه لا بد من الزيادة من معنى وان لم يكن
الا التاكيد وفرق الرضي بين اسرع وابطا وثلاثيتهما بان سرع وبطؤ ابلغ لانهما
كانا غريزتين كصغر وكبر وقال الجوهري ان سرع في الاصل متعد ولمعنى استفعل
نحو اعظمته واستعظمته ولمعنى الدخول في مكان نحو انجد واغار اي دخل في النجد
والغور ولمعنى وصول الى عدد وهو صلة كاعشرت الدراهم واثلثت واربعت
واخمست واسدست واسبعت واثمنت واتسعت وامات والفت
اذا بلغت عشرة وثلاثين واربعين وخمسين وستين وسبعين وثمانين
وتسعين ومائة والفا ولاغنائه عن ثلاثي لكانقل واعنق بمعنى سار سيرا سريعا
واقسم بمعنى حلف وافلح بمعنى فاز **قوله** واعلم انه قد ينقل اه

اني

حيث قال الامام

اني بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره العلامة في المحاكمات
متعرضا على الامام احترز الشيخ بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم في قوله الجسم الطبيعي
قد يعرض له الانفصال والالتحام كما في الافلاك من ان قد انما يدل على بعض
الاوقات لا على بعض الاحكام فليس مدلول الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال
في بعض الاوقات فالانفصال لبعض الاجسام مردود في نفسه ومناف لما ذكره
في شرح المطالع حيث قال احترز بلفظة قد المفيدة لجزئية الحكم في قوله لا بعض
الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه عن الامور الثلثة فان بعض الاخص منها
لا يكون اعم منها ثم المحقق ان لفظة قد لا تدل الا ظاهرا على بعض الافراد لكنها ليست
مخصوصة ببعض الاوقات بل قد يكون لبعض الافراد ايضا وربما يلزم منه جزئية
الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون انسانا فتامل **قوله** نحو اكب واعرض
قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى افمن يمشي مكبا الاية انه يجعل اكب مطاوع
فاكب من الغريب ونحوه قشعت الريح السحاب فاقشع وليس شيء كذلك ولا شيء
من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا الا حملة كتاب سيبويه وانما اكب من باب انقض
والام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب اذا دخل
في القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع **قوله** قال الزوزني
ولا ثالث لهما فيما سمعنا قال القرطبي في شرح صحيح مسلم ما ملخصه لم يات في لسان العرب
فعل ثلاثيه متعد ورباعيه لازم الا كلمات قليلة نحو كببته فاكب وقشعت الريح
الغيم فاقشع ونسلت ريش الطائر فانسل ونزفت البئر فانزفت وبريت
الناقة فابرت وسبقت البعير فاسبق وذكرها صاحب الدين المنظوم
في التعدية واللزوم قلعه الله فاقلع والكرماني في شرح صحيح البخاري حجبه
فاحجم وابن التمجيد في شرح انوار التنزيل لغير القاضي انقض والام
من هذا القبيل ايضا ثم الظاهر ان الظرف لكما اعني لهما متعلق بالمنفي وهو غير مستقيم

والا لنون كما في لا خيرا من زيد فالوجه مثله باذ هب اليه البغداديون من انه لما شابه المضاف انتزع عنه التنوين لاجل المشابهة فالحاصل من مذهبهم ان ما جعله القوم سببا لوجوب التنوين جعله هؤلاء سببا لانتزاع التنوين قيل وهذا القول اقرب الى الصواب من ان يقال هذا الظرف خبر وظرف مستقر لا لغو وكذا الكلام في قولهم ولا بد منه ولا دافع لعذابه ولا مقتضى للعدول عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة على هذا النمط **قوله** عند سيبويه هو لفظ فارسي اصله سيب ويه معناه بالعربي رائحة التفاح لقب بذلك لذكائه وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانهما تفاحتان وقيل لانه كان فتى عجيبا يعتاد شم التفاح وقيل للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه مولى لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر وكان اعلم الناس بالنحو وقد برز على شيخه الخليل ابن احمد وكان الكندي يقول كان النحو اوحى اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدمه ومن تأخره وهو ابن بضع وعشرين توفي استاذه الشيخ الجليل الخليل ابن احمد البصري فقام مقامه سند درسه باتفاق اصحاب درسه لما راوه افضلهم بعد الامتحان وكان احسن الكتاب في علم الاعراب قال السيرافي لم يسبقه بمثله من قبله ولا لحقه من بعده اذ اقبل في العربية ذكر في الكتاب يراد به كتابه توفي في سنة احدى وستين ومائة وقيل بمدينة ساوه سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلاثون سنة وقيل بشيراز دفن بها داخل المدينة في محلة يعرف بمحلة الباهليين قريبة من باب البلدة وفي مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه وجهان اكثرهما البناء على الكسر والثاني ان يعرب بغير الصرف اعراب بعلبك ذكره في ادوات الميداني والايضاح ... او في الفاعل نحو موتت الابل قيل كثرة الفاعل والمفعول تستلزم كثرة الفعل وكثرة الفاعل لا تستلزم كثرة المفعول قال الجاربردي موتت الشاة

ثمانين ومائة بقرية يقال لها البيضاء من قرى شيراز وقيل

العلاوه

واحد حطا

واحد حطا لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس ثم مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا بخلاف قولك قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال فان قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل واما بكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح وفيه ما مر من استلزام كثرة الفاعل كثرة الفعل وذكر في شرح الشافية للمصنف ان الفعل ان كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت وطوفت وقد يكون في الفاعل نحو موتت الابل وذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني في مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد بعض الشارحين ان المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جماعة حتى لو كان واحدا وغلق مرات لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا على سبيل المجاز وهذا يخالف ظاهر ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال التضعيف للتكثير يكون في المتعدي نحو جرحت وقطعت ولا يكون في اللازم الا نادرا نحو مات المال وموتت اذا كثر فيه ذلك وحينئذ لا يجعله متعديا كيلا يلزم الجمع بين معنيي التضعيف وذلك غير جائز كما في الكشاف وتفسير القاضي من قوله تعالى نزلنا يدل على نزول القرآن منجما في اوقات مختلفة ليس بذلك لان مبناه على كونه للتكثير ولا مجال ههنا اذ لا معنى للتعدية فيه وانث الفعل لان الابل مؤنثة لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم كذا في الصحاح ومراده اللزوم عند الاسناد الى الضمير واما عند الاسناد الى الظاهر فلا لزوم كما تقرر في النحو **قوله** وللتعدية اعلم انه قد ينقل الفعل المتعدي الى مفعولين الى فعل بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذب وصدق يقال كذبني الحديث وصدقني الخبر وهما من الغرائب ذكره الكرماني في شرح صحيح البخاري **قوله** ولغير ذلك

كلونه للصيرورة كعجزته اي صيرته عاجزا وللدعاء له كبركته اي دعوت له بالبركة
وعليه كعقرته اي دعوت عليه بالعقر اي الهلاك ولاتيان الفاعل الى مكان
اصله كيمّن اي اتي الي اليمن ولنسبة الشيء الى اصله كتممته اي نسبته الى تميم ولتصيير
فاعله كاصله كقوّس اي صار كالقوس ولتصيير فاعله ذا اصله كورّق الشجر اي صار
ذا ورق وللجنونه كظهّر اي جاء وقت الظهر وللحمل كحفّظ الكتاب اي حمله على الحفظ
وللعمل المكرر في مهلة اي كوجوده شيئا فشيئا كدرّجته الى كذا وبمعنى فعل كقلص
وقلّص وقصر وقصّر وذال وذيّل وبمعنى صيرورة فاعله اصله كعجّزت المرأة وثيّبت
اي صارت عجوزا وثيّبا وبمعنى تفعّل كولّي عنه وتولّى اذا اعرض عنه وبيّن الشيخ
بمعنى تبيّن وفكّر الامر بمعنى تفكّر وللاغناء عن فعل كجرّب وقدّم وتقدّم وقدّم بمعنى تقدّم
وودّع القتال اذا تركه وعيّره بالشيء اذا عابه وعوّل عليه اذا اعتمد عليه
وللتوجه كشرّق وغرّب وكوّف ولجعل الشيء بمعنى ما صنع منه كعدّلته
وامّرته اذا جعلته عدلا واميرا ولاختصار الحكاية كقوله امّن وايّه واقف
وسوّف وسبّح وهلّل وكبّر وحمّد اذا قال امين ويا ايها واف وسوف وسبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله ذكره في شرح التسهيل ثم ان مصدر فعّل قد يجيء
على وزن تفعيل وعلى فعّال مثل كذّاب وعلى تفعلة مثل توصية وهو قياس في الناقص
وعلى مفعّل مثل ومزّقناهم كل ممزّق وعلى فعال مثل سلام وكلام واذان
ووداع وصلوة والصحيح ان هذه اسماء للمصادر كسبحان **قوله** نحو قاتل مقاتلة
وقتالا قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اهل اليمن في قيتال
ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان
الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس الزمخشري حيث جعل الياء اشباعا
على كسرة الفاء **قوله** وهو ان ينسب على ان يكون بين اثنين فصاعدا
يعني ان وضع فاعل لنسبة مصدر فعله الثلاثي الى الفاعل متعلقا لغيره صريحا
مع نسبته الى ذلك الغير متعلقا بالاول ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمرا

فانه

فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو
متعلقا بزيد ولاجل تعلقه بغيره جاء غير المتعدي اذا نقل الى فاعل متعديا
نحو كارمته فان اصله لازم وقد تعدى والمتعدي الى مفعول واحد
ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايرا
للفاعل وهو المشارك يكون متعديا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فان مفعول
جذب وهو الثوب مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة
احتيج الى مفعول اخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين واما ان صلح
مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي بمفعوله كما في شاتمت زيدا
وذكر في بعض شروح الكشاف في باب المفاعلة معنى اخر كثير الاستعمال
وهو ان يكون من احد الطرفين فعل ومن الطرف الاخر ما يقابله بناء على جعل ما يقابله
قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان الحاصل من احدهما البيع والاخر الشرى
ومنه المضاربة والمزارعة وغير ذلك وهذا القسم من كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ
حتى قيل لا منع دعوى ان باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم
والقسم المشهور **وقوله** فصاعدا حال وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة
داخلة في العامل المضمر كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن
صاعدا اي زايدا والتقدير ههنا فيذهب او فيزيد العدد صاعدا فلا وجه
لما في شرح المراح لانه كما ان الفاء لا يناسب المقام لان المراد تعيين
ما فوق الاثنين بالاثنين في الحكم المذكور واداته الواو وهذا اللفظ لا يتغير
سواء كان حالا من مذكر او مؤنث ثم ان مثل هذه الحال لا يكون مقترنا بالفاء
كذلك يكون مصدرا ثم كقولك قرات كل يوم جزءا من القران فصاعدا
وثم زائدا اي ذهب القراءة زايدا اي كانت كل يوم في الزيادة ضارب
~~زيد عمرا اعلم انهم لا يكتفون ولا عمرو~~ وقيل نحو ان يكون مصدرا نحو قم قائما
اي فصعد الثمن صاعدا اي صعودا **قوله** ضارب زيد عمرا اعلم انهم

وضع ؛

اسم للتسبيح ؛

لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق بالف التنوين في عمرو دون عمر لانه غير منصرف
لا يدخله الف التنوين ولا في عمر واحد عمور الاسنان وهو ما بينهما من اللحم
ولا في العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولا في مثل قول الشاعر ناعدم العمر
من النسير با حرس ابوابا على قصورها ولا في عمرو كعلم ايضا اذا كان قافية لان
الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يجوز ان يقع عمر فلا يفضي الى اللبس
ولا اذا كان مصغرا لان لفظهما حينئذ واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان
مضافا الى مضمر لان للضمير المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو
قوله وبمعنى فعل اي لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت
بمعنى نسبة السفر الى المسافر وليس فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعناه
فيمثل به كما في شغلته واشغلته كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل
لكن نقل الجوهري سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر وانا سافر وقوم سفر
مثل صاحب وصحب وقول الشايع سافر وسفر على نقله واما يحج على ان فاعله
فاعل لان الزنة يعني اصلها للمقابلة والمبارزة والفعل متى غولب فيه فاعله
جاء ابلغ واحكم منه اذا زاوله وحده من غير مغالب لزيادة قوة الداعي اليه ولا مبارز
نحو فلان يخاشي الله اي يخشاه خشية عظيمة ولغير ذلك لكونه لاتيان الفاعل الى
مكان اصله نحو يامن اي اتى الى اليمن وبمعنى تفاعل نحو تادع وسارع
وتجاوز وجاوز وللاغناء عن افعل نحو وارثيت الشيء بمعنى اخفيته وعن فعل
نحو بارك الله فيك **قوله** وللتكلف معناه ان تتعاطى ذلك الفعل لتحصيل
له بمعاناته كتحلم اذ معناه استعمل الحلم وكلف نفسه اياه ليحصل **قوله**
وللاتخاذ الف على المراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول اصل الفعل **قوله**
نحو تهجد اي جانب الهجود اي النوم بالليل وفي الصحاح هجد وتهجد
اي نام بالليل وتهجد اي سهر وهي من الاضداد ومنه قيل لصلوة الليل التهجد
قوله مرة بعد مرة قال علاء الدين الشهرودي المشهودي في السنة القوم

اي التشهير لمصنفك

انه مرة

انه مرة نصب على الظرف اي ساعة مسماة بهذا الاسم ثم قال وكثيرا كان يخالج قلبي
ان هذا غير ملائم في جميع موارد هذه الكلمة وقد ظفرت بنص من قبل الامام المرزوقي
انه نصب على الحال اي مفصلا بالتفصيل ورد بانه مع انه لا معنى له مخالف لما عليه
القوم لانه اما ظرف او مصدر ولا ثالث يشهد لك كتبهم ومن هذا القبيل قولهم
بوبته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا وفهمت الكتاب
حرفا حرفا اي مفصلا بهذا التفصيل المعين وينبغي ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بطريق
العطف بالفاء او ثم كقولهم دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مرتبين
بهذا الترتيب المعين وقال الدماميني في قولهم علمته النحو بابا بابا لم تزل الطلبة
يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب على انه صفة للاول
ثم قال يريد على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل باب وقال هذا لا يشمل
الباب الاخير وقدره بعضهم ببعد اي بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول
والمقصود دخول الابواب كلها وقد يقدر بمفارق لباب بمعنى انه منفصل عنه
غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شيء من الابواب والمنقول
عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه تاكيد للاول بمعنى مرتبا فان قيل فلم التزم
ذكر الثاني مع انه مؤكد قلت لان ذكره اشارة الى المعنى الذي يفيده بالاول
ورب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض قال الفاضل الشريف في قول صاحب المفتاح
على ما يطلعك على جميع ذلك استينافيا انه نصب على المصدرية اي اطلاعا
متدرجا والشايع الفاضل جوز الحالية ايضا هناك وقال علاء الدين البسطامي
في حواشي المطول في قوله ثم تتزايد قليلا قليلا انه نصب على المصدرية اي تزايدا
متدرجا في العلة وفي كلام النحاة ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف اي قليلا
ثم قليلا وقد قالوا في قوله تعالى دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك
صفا صفا اي دكا بعد دك وصفا خلف صف وفي الكواشي فهو اما حال
او مصدر اي تتزايد حال كونه قليلا ثم تتزايد حال كونه قليلا او تزايدا قليلا ثم قليلا

لمصدر
المصدر وهذا المعنى هو الملايم في جميع
موارد هذه الكلمة وقد يكرر لا لفصل شيء
ويقال مرة مرة قيل الثاني تاكيد للاول
وقيل المجموع نصب على

ثم قال والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه مقصود في جميع المواقع وانه بمعنى
متكثرا اي تزايد متكثرا متعاقبا واحدا بعد واحد فالتعاقب والبعدية مستفاد
من معنى التكثير لا من العاطف المحذوف فان قيل فليحمل من باب كم عاقل عاقل
وجاهل جاهل وفي الحديث كانت كاجر حجه وعمرة تامة تامة حيث وصف الشيء بنفسه
للتنبيه على تناهيه في ذلك قلنا ولا باس لكن على تقدير ان يكون المنصوب مصدرا
لا حالا واما قولهم كل فرد فرد فقيل من التاكيد اللفظي وقيل من وصف الشيء
بنفسه قصدا الى الكمال لانه من قبيل حذف العاطف دون المعطوف على ما قال ابو علي
في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد الآية اي وقلت وحكى
ابو زيد اكلت سمكا لبنا ولبنا العدم حسنه ههنا وقيل المراد كل واحد فرد لا غير
وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر
ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل ان يحمل
على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة **قوله** وللطلب نحو تكبر اي طلب
ان يكون كبيرا ولغير ذلك كالتشبه اي تشبه الفاعل بالمتصف باصله كتنهج فلان اي
تشبه بالمهاجرين وفي الحديث هاجروا ولا تهجروا والدعاء كترحمه اي دعاه
بالرحمة والانقلاب الى اصله كتحجر الطين اي صار حجرا وسؤال اصله
كتعطى اي سال العطاء والصيرورة كتمول اي صار ذا مال ومطاوعة
افعل كاعقدته فتعقد وفعل كصاده وتصيد ويجيء بمعنى تفاعل نحو تعهد
بمعنى تعاهد وبمعنى فعل نحو تقسمه بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وللتلبس
بمسمى ما اشتق منه كتقمص وتازر وتدرع وتعمم اي لبس قميصا وازارا
ودرعا وعمامة وللعمل فيما اشتق منه كتضحى وتسحر وتعشى وللاغناء
عن المجرد كتكلم وتصدى ثم مصدر تفعل قد يجيء على فعلة كطيرة مصدر تطير
وخيرة مصدر تخير ولا ثالث لهما ذكره في شرح المشارق وذكر القيصري
التصريف للسيد عبد الله وفي تفسير القاضي ان المتحير متفيعل لا متفعل والا لكان

منبوذا

مستحوذا لانه من الحوز وذكر سعد الدين التفتازاني في شرح الكشاف في تفسير سورة الانفال
جعل في المفصل تديّر من باب التفعّل ثم اعترض بان حقه تدوّر لانه واوي بل هو
تفيعل فاذعن له ثم قال وذكر الامام المرزوقي ان تديّر تفعّل نظرا الى
شيوع الحين بالياء ديار بالياء ثم قال وعلى هذا يجوز ان يكون تحيّز تفعّل نظرا
الى شيوع الحيز بالياء فلهذا لم يجئ تدوّر ولا تحوّز **قوله** وهو لما يصدر
من اثنين فصاعدا فان قيل صدور الفعل من الجانبين لا يتحقق في بعض المواضع
كالتباعد اخلاق لانه الاكثر غير داخل في الاقل قلنا ان قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل
كما في قوله تعالى وواعدنا موسى وفي قولهم عالج الطبيب المريض **قوله**
وان كان تفاعل من فاعل المتعدي عرف وصف فاعل باللام يعني المتعدي باعتبار
تاويله بهذا اللفظ على ما هو راي السيد افضل المحققين مع امثاله وقال السيد كل لفظ
وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار اسما علما موضوعا لنفس ذلك اللفظ الموضوع
اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور في كلام كذا فعل ماض ومن الواقعة في غيره ذا
حرف جر ورده السيد افضل المحققين بانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة
اذا اريد نفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة اذا اريد بها انفسها في اجراء
حكم المعرفة عليها بلا فرق ثم قال ودعوى وضع المهملات مما لا يلتفت اليه
لكن قد التفت اليه واطنب فيه علاء الدين الشهرودي في حواشي المفتاح واما قول
الشيخ في التلويح قوله رمضان لغو ورمضان الثاني بتنكير الوصف مادة
وتعريفه لغوي مبني على انه علم اذا قصد به معين ومنكر اذا قصد به مبهم مثل
مررت بزيد الفاضل وزيد لغو كتوجيه لغو ربما يعتبر في الموارد **قوله**
مع ان الغير قال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم ادخال اللام على غير
ثم علل بانه لا يعرف باللام التعريف كما لا يعرف بالاضافة فلا فائدة في ادخالها
وفيه نظر وقال صاحب الهادي لا يجوز ادخال اللام على غير لانه لا بد لها من الاضافة
والمضاف اليه مانه كهو ذا ومنوي في حكم الثابت ولا يجوز تثنيته ولا جمعه ايضا فافهم قال

بلام

اي اشهر بمصنفك

... الكلمة غير

وعلى هذا اي وان كان من فاعل المتعدي
الى مفعول واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربنا
وقال بعضهم الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث
المعنى وان اشتركا في صدور الفعل عن اثنين
ان البادي بالفعل في فاعل معلوم انه الفاعل
وفي تفاعل غير معلوم ولذلك يقال ضارب زيد
عمرا او زيد عمرا ولا يقال ذلك في
تضارب فتفهم

نص عليها سيبويه وقال علاء الدين البسطامي في حواشي المطول قد صرحوا بان غير وان لم
يصر معرفة بالاضافة الى المعرفة الا انه يعد ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصلا ثم قال
واستمر عادة الشائع على مؤاخذته وذكر في بعض الحواشي ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ
غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد
ايضا في كلام العرب العرباء في عبارات بعض العلماء المصنفين فكانهم جعلوه
بمعنى المتغاير **قوله** وللتكلف نحو تجاهل اي اظهر الجهل ونحو ذلك لكونه لمطاوعة
فعل كنفقت الدراهم فتنافقت وفعل ككشف الشيء فتكاشف وبمعنى
تفعّل نحو تعاهد وتعهد وتذاءبت الريح وتذأبت وبمعنى افعل نحو تخاطئ
واخطأ وتساقط واسقط وبمعنى فعل نحو توانيت وونيت وللاغناء
عن المجرد كتثاءب وتمارى **قوله** نحو اسفقت الباب ومنه اقحمته فانقحم
واوكاته فانكاء وافردته فانفرد واغلقته فانغلق ونحو ان يكون
انسفق وانغلق على لغة من قال سفقت وغلقت فانهما مقولان ومنقولان
ذكره في شرح التسهيل وقد يشارك انفعل المجرد كانطفات النار
وطفيت وقد يغني عنه كانطلق بمعنى ذهب وقد يغني عن افعل كانحجز
اذا اتى الحجاز وقد يغني عنه افتعل فيما فاؤه لام كلويت الشيء فالتوى
او راء كردعه فارتدع او واو كوصلته فاتصل او نون كنقلته فانتقل
او ميم كملأته فامتلأ وقد يشاركه فيما ليس فاؤه شيئا منها كشويت اللحم
فانشوى واشتوى وفصلته فانفصل وافتصل وقد يغني افتعل عن انفعل
فيما فاؤه ليس شيئا منها كغررته فاغتر وبللته فابتل وكفيته فاكتفى
قوله ولا يبنى الا مما فيه علاج وتاثير يعني لا يبنى الا من افعال الجوارح
المعلومة للحس البصري ولهذا قال في المفصل قولهم انعدم خطاء
وفي شرح التسهيل وكذا قولهم كل شيء لا ينعصر وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
انعدم ليس بجيد وفي كشف البزدوي والانعدام وان كان من الالفاظ المحدثة

افعل كانفقت ظ

فان اهل اللغة لم يجوزوا عدمته بمعنى لم اجده وحقيقته تعود الى قولك فاته وليس
مطاوع الا انه لما شاع استعماله في الكتب صار استعماله اولى من غيره لانه اقرب
الى الفهم ولهذا قيل الخطأ المستعمل اولى من الصواب النادر وفي الشرح الاكملي
للهداية في باب سجدة التلاوة الخطأ المستعمل خير من الصواب النادر عند الفقهاء
وفي المضمرات شرح القدوري في كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارف في العادة
صح للمتكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل ان قصد تفهيم العامة لانه ابلغ
في تحصيل المقصود وقد فعل ذلك محمد في موضع لا يظن به انه اشتبه عليه
قولهم واما قلته فانقال فلكون تحريك اللسان من الظاهر وانما جاز نحو علمته فتعلم وان
لم يكن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعّل لان تفعّل يجيء للعمل المكرر فيكسب
جعله كالمحسوس وانما جاز غممته فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة
فجاز ان يجيء مطاوعه في غير العلاج **قوله** وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع
ونحوه ربطته فارتبط على ما في بعض شروح المفتاح حيث قال ان الثقات يستعملون
الارتباط بمعنى المطاوعة وهو المعنى المناسب الذي لا تكلف فيه في اكثر
مواضع استعماله وقد نص الثقات على ان استعمال الثقات بمنزلة نقلهم وروايتهم
ومن قال انه بمعنى متعد ربط على ما في الصحاح حيث قال ربطته وارتبطته بمعنى
فيحتاج الى التكلف حمله بمصدر المجهول في تلك المواضع **قوله** وللزيادة المبالغة
في المعنى نحو اكتسب معنى الكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان وقيل فعل
لجر نفع او دفع ضر ولهذا لا يوصف به الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة
والاعتمال فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه
تنبيه على لطف الله على خلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم
يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال الزمخشري
لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله
اعمل واجد فجعل لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال وقال صاحب الفوائد خص الكسب بالخير والاكتساب

بالشر تنبيها على ان الكسب ما يفعله الانسان ويجوز ان يتعدى الى غيره والاكتساب ما يفعله
لنفسه كالاتخاذ والاقتطاع فلا يتعدى الى غيره اي خبر متجاوز عنه وسير مقصور عليه
وقال سيبويه وابن الحاجب كسبت معناه صبت واكتسبت معناه التصرف
في تحصيل ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه ومن ثمه قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت تنبيها على ان الثواب يا دني ملابسة للمثاب عليه والعقاب انما يكون
بعد المعاقب عليه وظهوره ذكره في شرح التبيان **قوله** وبمعنى تفاعل
نحو احتصموا اي تخاصموا ولغير ذلك كلكونه لمطاوعة افعل كا حفظته فاحتفظ وللقبول
فاعله اصله كانتصح اي قبل النصيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم فاجتمعوا وبمعنى
استفعل كارتاح واستراح واعتصم واستعصم وبمعنى المجرد كقعد واقتعد
وقرب واقترب وللاغناء عنه كاستلم الحجر والتحى الرجل وللفعل الفاعل بنفسه
كارتعد من الحمى وارتعش واستاك وامتشط واكتحل وللتخير كانتخب واصطفى
وانتقى ذكره في شرح التسهيل **قوله** اي حمر فيه نظر لانه لا يستعمل مجرده وان استعمل
مصدره وصفته المشبهة والظاهر انه الحاق من الناسخ **قوله** واختص بالالوان
والعيوب وقد يكون لغير لون ولا عيب كانهار الليل اذا انتصف ومثل ابهاد
اشعار الراس اي انبرق شعره والاكثر ان يقصد عروض المعنى في احمار ولزومه في احمر
وقد يكون الامر بالعكس فمن قصد اللزوم في الاول قوله تعالى في وصف الجنتين
مدهامتان وممن قصد العروض في الثاني قولك اصفر وجهه وجلا واحمر خجلا
قوله الا ان المبالغة فيه ازيد قال الجوهري احمر واحمار بمعنى وهو
للمبالغة والتكثير وقد يجي للصيرورة كاحلولى الشي اذا صار حلوا واخفوقف
النجم اذا صار اخفا اي صار منحنيا ويجي بمعنى استفعل في الدالة على الطاء
شي بمعنى ما صيغ منه كقوله واحلولى دما اي وجدها حلوة فاستعمل
احلولى استعمال استحلى واستعماله بمعنى صار حلوا اشهر ومنه في حلاب
الدنيا ولا تحلولي بهم فتنفتهم اي لا تصير لهم حلوة ويجي للمطاوعة فعل كقولهم
ثنيته فاثنوني ويجي بمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا واخلولق ان يفعل

التصرف

كانقض الحائط وشرطه ما يصاغ منه
ان لا يكون مضاعف العين ولا معتل
اللام وشذ قولهم ارعوى مطاوع رعوته
بمعنى كففته من اوجه احدها انه معتل
اللام والثاني انه لغير لون ولا عيب
والثالث انه مطاوع والمطاوعة في
هذا النوع نادرة
وحكمه حكم احمر
وقد يكون لغير لون ولا عيب صح

كذا

كذا اذا كان بذلك خليقا اي حقيقا **قوله** وهو اي سين الاستقبال الان
همزته للوصل والتاء مشتركة بينه وبين تفعل وتفاعل وتفعلل **قوله** لطلب الفعل
معناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل المشتق هو منه وذلك قد يكون صريحا
نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد يكون بتقدير ولا يكون ذلك الا في
غير ذوي العقول سواء كان حيوانا او غيره نحو استخرجت الوتد فليس ههنا
طلب الا انه جعل التحيل لقصد اخراجه نازلا منزلة الطلبة **قوله** ولاصابة الشي
على صفة وقد يكون لعده على صفة وهو في خلاف ذلك كاستصعبه واستعظمه
واستكبره واستقله واستقبحه واستحسنه وغير ذلك ومنه استقصره
اي عده مقصرا وقد يكون لجعل مفعوله متصفا باصله كاستهامه اي جعله
هائما **قوله** ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر قال ابو سعيد ومثل هذا يحفظ
ولا يقاس عليه وقد قيل ان احكام الابواب كلها موكولة الى السماع ولغير
ذلك كلكونه للحينونة كاستحفر النهر اي حان له ان يحفر وللسلب كاستعتبته اي
ازلت عتابه وللنسبة كاستنسر البغاث اي انتسب الى النسر وقيل هذا
من تحول الفاعل الى اصل الفعل اي تحول الى صفة النسر وللعمل المكرر في مهلة
كاستدرجته وللوجود على الحالة السابقة كاستهزلته اي وجدته مهزولا
وللتعدية كاستذلله وللمطاوعة فعل كوسعته فاستوسع وافعل كاقره
واستقر واحكم فاستحكم واكان فاستكان وبمعنى افعل كاستيقن
وايقن واستعجله واعجله واهل واستهل وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر
واستعاد وتعود واستبدل وتبدل وبمعنى افتعل كاستعذر
واعتذر واستراب وارتاب واستراح وارتاح وللاغناء عن المجرد كاستحيا
واستاثر واستبدل وعن فعل كاسترجع اي قال انا لله وانا اليه راجعون
فالاصل فيه رجع كامن اذا قال امين وسبح اذا قال سبحان الله ومن الجائي
على استفعل وهو مغن عن فعل قولهم استعان اذا حلق عانته فالاصل فيه عون

واستصغره

وللاستسلام

ذكره في شرح التسهيل وللاستسلام كاستقتل اي استسلم للقتل وذكره السابق في شرح الكشاف
وبقي ههنا فائدة وهي ما ذكره في بعض شروح الكشاف من ان قاعدة التعريف
انه توخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثي المجرد وقد يوخذ استفعل من افعل وهو
ان كان متعديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين يصير متعديا الى مفعولين
كاسترضع واستنجح يقال ارضعت المرأة الطفل واسترضعتها اياه وانجح اسد
حاجته واستنجحته اياها قوله اي كثر عشبها العشب والكلأ والخلا والحشيش
اسماء للنبات لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والخلا مختصان بالرطب
والكلأ بهمزة مقصورة وزنا كالجبل يقع على كليهما وقيل الكلأ ايضا مختص
ايضا بالرطب لا انه ما يتأخر نباته ويقال والعشب ما يتقدم نباته ويكثر
قوله وهو للمبالغة اي للمبالغة افعل وفعل كاعشوشب الارض كثر كلأها
واخشوشن الشيء اشتد خشونته قيل هذا الباب لازم ابدا وقد جاء فيه لفظان
متعديان نحو احلولته اي استحليته واعروريته اي ركبته عريانا قوله
وافعول نحو اجلوذ يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا بالجيم والذال المعجمة دام مع السرعة
وهو من سير الابل وفي الحديث اجلوذ المطر اي امتد وقت تأخيره فعنلس
وهو خروج الصدر ودخول الظهر قوله اي خلف قصده من هذا القول
اثبات الاقعنساس بمعنى التأخر والرجوع بالظهر قوله قال ابو عمرو
سألت الاصمعي عنه قال اكمل الدين في التقرير السؤال اذا كان بمعنى الالتماس
يتعدى الى مفعولين بنفسه وان كان بمعنى الاستفسار يتعدى الى الاول بنفسه
والى الثاني بعن وقال شرف الدين الطيبي في شرح المشكاة في قوله عليه السلام
بالمسؤول عنها باعلم من السائل كما يقال سألت عن زيد المسألة يقال سألته
عن المسألة وفيه ايضا عن الراغب السؤال ضربان جدلي وتعلمي وحق الاول
ان يطابقه الجواب من غير زيادة ونقصان وحق الثاني ان يتحرى المجيب الاصوب
كالطبيب الرفيق يتوخى ما فيه شفاء العليل طلبه ام لا وقد زاد عليه السلام

قول

في جواب سؤال عن ماء البحر حيث قال الطهور ماؤه والحل ميتته وفي فتح الباري شرح
البخاري وما وقع في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب يجب ان يكون مطابقا
للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون مفيدا للحكم
المسؤول عنه كذا قال ابن دقيق العيد وفي التلويح معنى المطابقة هو كشف عن السؤال
وبيان حكمه وان حصل مع الزيادة لا المساواة في العموم والخصوص وتحديثه
ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة يس حيث قال اذا كان الكلام مساقا لغرض
من الاغراض جعل سياقه له وتوجهه اليه كان ما سواه مرفوضا ومطروحا ونظيره
قولكم الحكم للسلطان اليوم بالحق فلذا رفضت ذكر المحكوم له وعليه وما ذكره
في تفسير حم السجدة حيث قال وجب ان يجرد الكلام لما سيق له من الغرض ولا يوصل به
ما يخل غرضا لغيره الا ترى انك تقول وقد رأيت لباسا طويلا على امرأة قصيرة جئت
بما هو لكنة وفضول قول لان الكلام لم يقع في ذكورة اللابس وانوثته وانما وقع في
غرض وراءهما هو تنافر حالتي اللباس واللابس وقال القاضي في تفسير
سورة طه قوله تعالى قد جئناك باية من ربك وانما وحد الاية ومعه اتيان لان المراد
اثبات الدعوى لا بيان تعدد الحجة وكذلك قوله قد جئتكم ببينة من ربكم
وفي شرح المشكاة قال نجم الدين الكبري يجوز للرجل ان يسأل عما هو عالم به للتعجب
وفي حاشية تفسير القاضي للفاضل زكريا عن شرف الدين الطيبي الطلب والسؤال
والاستخبار والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة مترتبة بعضها على بعض
فالطلب اعمها لانه يقال فيما تسأله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال
لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال
في الاستعطاء فيقال سألته كذا وفي الاستخبار فيقال سألته عن كذا
والاستخبار استدعاء الخبر وهو اخص من السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس
والاستفهام طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار فان قوله تعالى أأنت قلت
للناس استخبار وليس باستفهام فكل استفهام استخبار ولا عكس والاستعلام

والغرض المسوق اليه قولك بالحق

لطلب العلم وهو حصر الاستفهام اذ ليس كلما نفهم نعلم بل قد نظن ونخمن فكل استعلام
استفهام ولا عكس وابو عمرو هو زبان بن العلاء المازني احد شيوخ القراء
والاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي وكان من رواة العربية
اسد الشعر والغريب المعاني تلميذ خلف الاحمر وابي عمرو بن العلاء وكان الرشيد
يسميه سلطان الشعر وقال له بعض الاعراب وقد راه يكتب كل شئ ما انت
الا الحفظة تكتب لفظ اللفظة **قوله** فقال هكذا تصوير الاقتباس وقوله
نقدم بطنه ولقر صدره تفصيل للتصوير **قوله** والالف قال ابن الحاجب
في شرح المفصل هذا تجوز لانها عند المحققين انما الحقت ياء فقلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل الالحاق بالمسحي **قوله** ولا وجه لنظمها
في سلك ما تقدم النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك فذكر السلك بعده بل ضمير
البابين المشبهين بالدر اما بالحمل على التجريد في الاول اعني النظم او التنصيص في
الثاني اعني السلك والضمير وفيه استعارة مكنية بان شبه البابان في النفس
بالدر وثبت النظم الموضوع للمشبه على المشبه والسلك الخيط وتشبيه
ما تقدم بالدر استعارة بالكناية واثبات السلك له استعارة تخييلية وفي الاصطلاح
تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل
وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول
انسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق
على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ **قوله** وكذا تفعل وتفاعل وليست
الالف للالحاق لان الالف لا تقع حشوا بل اصلا على ما قيل لا في الاسم ولا في الفعل
لكن ابن الحاجب للالحاق قيد ذلك اي عدم وقوعها للالحاق حشوا بالاسم
وكذا التاء لان الالحاق لا يكون في اول الكلمة وتضعيف العين لا يكون للالحاق
كذا ذكره في شرح الهادي ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق ههنا سهو تامل
قوله والمعلوم الفرق بين ذلك هذا من قبيل قوله تعالى مذبذبين بين ذلك

والمغني

والمغني بين الفريقين فلابد ان من يقتضي الاشتراك فلا تدخل الا على مثنى
او مجموع لان المراد بهما ما يعم المثنى والمجموع صريحا او معنى ونظيره قوله تعالى
لا نفرق بين احد من رسله لان احدا يستعمل بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه
في قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وتفسيرهم اياه في قوله تعالى
يا نساء النبي لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم
جريانها في كل نكرة منفية يدل ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق
النفي كما توهمه البعض فظاهر كلام الصحاح انه يجب وضع اللغة لانه قال هو
اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
وقيل مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان
يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ويبقى ههنا شي وهو
ان ابن... ذكر في بحث ومن التلويح ان احدا اذا كان همزته اصلية
لا يستعمل في الايجاب اصلا وذكر في تقديم المسند اليه من المطول وفي
شرح ديباجة الكشاف وفي تفسير قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم انه
لا يستعمل في الايجاب الا مع كل ومثله قوله تعالى يزجي سحابا ثم يؤلف
بينه وتذكير ضمير السحاب وهو جمع لان الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده
بالتاء كشجر وسحاب ونخل ونبات يجوز ان يذكر ويؤنث واما قول
امرئ القيس بين الدخول فحومل على ان الفاء بمعنى الواو وعلى التقدير
بين اجزاء الدخول على ان الاصمعي قال الصواب روايته بالواو وقول
الاخر بين الجوى الى الصفا فمؤول بين اجزاء الجوى المنتهية الى الصفا ومثل هذا
يؤول ما وقع في عبارات المصنفين من هذا القبيل وقال في درة الغواص في اوهام الخواص
ومن اوهامهم قولهم المال بين زيد وبين عمرو والصواب ان يقال بين
زيد وعمرو كما قال تعالى من بين فرث ودم وقال شرف الدين الطيبي في شرح الكشاف
ولا تفاوت بينهما وانما ذكر بين مع المضمر واجب ومع الظاهر جائز **قوله**

ويلحق به نحو تجلبب وقد علمت معنى الالحاق في الرباعي المجرد وبمعنى العلم
ان حقيقة الالحاق في ملحقات تدحرج بغير التاء لانها للمطاوعة كما كانت
كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة لكن في تحقق الالحاق
بتمكن اشكال ولذا قال في شرح الهادي انه شاذ من قبيل الغلط على توهم
الميم اصلا وقيل كانهم استثقلوا سقوط الاسم اعني المسكين كما يستثقلون
من المجمل نحو بسمل وحوقل وهيلل وحمدل وجعفل وحسبل وسبحل وجعلف
وطلبق ودمعز اي قال بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله والحمد لله
وحي على الصلوة وحسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك واطال الله بقاك
وادام عزك وهذا شبه شان النحت في النسب فانهم يأخذون اسمين فينحتون
منهما لفظا واحدا فينسبون اليه كقولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في نسبة حضرموت
وعبد القيس وعبد الشمس قال بعض اهل اللغة في مثلها انه لغة مولدة واكثر اهل
اللغة نقلها ولم يقل انها مولدة قوله وتمسكن بزيادة الميم للالحاق
في الاول لم يعهد في كلامهم الا في تمسكن وتمدرع وتمندل وتمنطق اي لبس
المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين او لبس الدرع ومسح بيده المنديل
ولبس المنطقة قوله وجمعت الابل فاحرنجمت نبه به على ان هذا الباب للمطاوعة
فعلل وعليه ان ينبه على ان تفعلل مطاوع فعلل الا ان يقال ترك
لظهوره او لانه قد يكون بناء مقتضيا نحو تسهوك بمعنى هلك لا يقال
سهوكته فتسهوك لعدم سهوك في كلامهم قوله ولا يجوز الادغام والاعلال
في الملحق اي لا يجوز فيه الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الاخر لانه
في الاخر جائز ولا يبطل به الالحاق لكونه في محل التغيير كذا قالوا قوله
تنبيه وهو في اللغة مصدر من نبهته الشيء اذا وقفته عليه او نبهت فلانا
من نومه اي ايقظته وفي الاصطلاح اشارة الى شيء غفل عنه المخاطب
وقيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال وقيل ما لو جرد النظر الى الابحاث

السابقة يعلم الابحاث الاتية وانما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان
في حكمه كما في البديهيات وانما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كما لبديهي
وما تعلق به علم سابقا في حكمه وهو خبر مبتدأ محذوف وقيل لا محل له من
الاعراب لانه بمنزلة البياض بين المسئلتين قال صاحب الغمرية لو قال المصنف فرع
بدل تنبيه لكان اصوب واولى لان تجريد النظر الى الابحاث السابقة
يستلزم معرفة المتعدي البتة وفيه نظر قوله الفعل اما متعد وغير متعد علم ان الافعال
مطلقا باعتبار المعنى على نوعين متعد ولازم وكل منهما على قسمين متعد
بالوضع الشخصي ومتعد بالوضع النوعي واللازم كذلك والشخصي المتعدي
واللازم لا يتوقف على غير الوضع بخلاف النوعي منهما اذ هما يحتاجان الى الاسباب
الوجودية او العدمية قوله وهو الفعل الذي يتعدى من الفاعل
اي يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدي ما يدل على معنى يتجاوز الذهن
عن تصوره وعن تصور محل صدور ذلك المعنى اعني الفاعل الى المفعول به
وبهذا سقط ما قيل ان المتبادر من ظاهر ذلك التفسير ان المتعدي ما يدل
على معنى ينتقل من الفاعل الى شيء آخر وينفك عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا
ان يعبروا عن معنى التعدي والتجاوز يعبرون عنه بالانفصال عن الشيء الى الغير
كما هو مصرح في بعض المواضع ويدل عليه قوله في صدد تفسير اللازم وعدم
انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لان الضرب مثلا في قولنا ضرب زيد عمرا
لم ينتقل من زيد الى عمرو والا لكان عمرو ضاربا وزيد غير ضارب كذا سقط
الاعتراض بنحو ما ضربت زيدا فتامل قوله فالد ود الى معناه اللغوي
وقد يقال ان المتعدي علم فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وهذا الجواب كاف
لكل كلام على هذا المنهاج قوله لان المتعدي وغيره سيان سيان
تثنية سي وهو كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو ويستغنى
بتثنيته عن الاضافة كما استغنى عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلان

واستغنوا بتثنية عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان في السعة نحو اجتمع القوم
والامير في السوق اجتماعا عاليا تاديب زيد والاولى في التمثيل ان يقول نحو ذهبت زيدا
ذهابا يوم الجمعة خلفك مرافقة لك وعمرا لان الاصل في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول
المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه
الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال الشارح في المطول وقال القطب
العالي تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى واختار السكاكي تاخير المفعول المطلق
عن المكان ثم المفاعيل في المشهور هي هذه الخمسة وزاد السيرافي مفعولا سادسا
سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك
لصح ان يقال مفعول عليه واليه بل لكان المفاعيل سبعة عشر واسقط الزجاج
المفعول معه والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا وكل من المفعول به
وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن بحرف الجر وغير صريح اذا كان به والمفعول المطلق
لا يكون الا صريحا والمفعول معه لا يكون الا غير صريح قال الحاج بابا يطلق المفعول به
الغير الصريح على كل مجرور بغير في واللام وقال علاء الدين البسطامي والحق
ان كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة في الاصطلاح ثم
الضمير في به وفيه ومعه وله يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي
فاذا لم يكونا تعود الى الموصوف المذكور او المقدر ولا يعترض
بنحو ما ضربت زيدا اي لا يعترض على التعريف بنحو ما ضربت زيدا فان ضربت
متعد وليس متجاوزا الى المفعول لان التجاوز منفي لانا نقول كون ضرب متجاوزا
الى المفعول في بعض المواضع كاف في كونه متعديا وهذا الجواب غير مرضي
لانه يستلزم ان يكون الفعل في صورة النفي غير متجاوز فلهذا اعقبه بجواب ثان
وهو قوله وان اريد لفظ الفاعل والمفعول اي ان اريد بنصب المفعول به
كما قال بعضهم المتعدي ما نصب المفعول فهذا مدفوع بلا خفاء لان لفظ زيدا
منصوب بالمفعولية مطلقا وذكر لفظ الفاعل مجرد استطراد اذ لا دخل له

بهذا المعنى

قد تجاوز من الفاعل الى المفعول
كما اجيب في تعريف الفاعل و
المفعول به ان عدم الضرب
صح

بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول تسليمي والثاني منعي ولا يمكن ان يجاب بان النفي الضرب
مسند الى زيد وعدم الضرب كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور
بخلاف اسناده وايقاعه فليفهم ويسمى ايضا التسمية عندهم يطلق على
تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء
ومنه يقال يسمى زيد انسانا اي يطلق عليه لفظ الانسان وعلى ذكر الشيء باسمه يقال
سميت فلانا باسمه اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم الاجمالي الحاصل
في الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف
الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به الثاني
والاضافة بيانية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه ان المستعمل فيه هو ما يكون
الغرض الاصلي في طلب دلالة اللفظ عليه ويقصد تفهيمه بخصوصه للمخاطب فاذا لم يكن
اللفظ مفيدا الخصوصية يجب نصب قرينة دالة عليها والمطلق عليه هو ما وقع عليه
اللفظ وصار الحكم متعلقا به بحسب الواقع من غير اشتراط تفهيمه للمخاطب وان صار
مفهوما بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق بمعنى الحمل لوقوعه على المفعول به
والمراد به من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون
تعلق ذلك الشيء لا الامر الحسي فلا يرد ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله
وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وتعالى محلا
للوقايع وانه لا يصدق على الافعال التي ليست بواقعة على مفاعيلها
حسا نحو علمت زيدا واردته وعلى نحو ما ضربت زيدا على ان وجه التسمية
والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد والانعكاس واما غير متعد
قال الزنجاني في شرحه اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ان ترده
الى باب انفعل وافتعل او افعل او تفعل او تفعلل ان كان رباعيا وفيه نظر اما اولا
فلان افتعل مشترك بين اللازم والمتعدي واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدي
المنقول الى افعل حتى صار بسبب نقله اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم

بالاستقراء كحمر إلى أحمر وعور إلى أعور فتأمل   هو الحسن أي تناسب الأعضاء
بحسب الخلقة   بل يثبت أنه لم يرد به أن كل لازم يثبت ويستمر في الفاعل
لأن كثيراً من اللوازم متجدد الوجود بل المراد ثبوت هذا اللازم المخصوص واستمراره في الفاعل
وتسميته هذا القسم مطلقاً باللازم بالنظر إلى أنه لا يتجاوز منه إلى المفعول به سواء استمر أو لم يستمر
وعدم انفكاكه عطف على لزومه على وجه التفسير لدفع إيهام ذلك
الاستمرار في الفاعل في كل لازم ولما ذكر في القول الآتي   لزومه على الفاعل
كلمة على لتضمنه معنى القصر اعترض في بعض شروح الكشاف على قوله الباء لازمة للظرفية
والمجاز بأن الباء ليست بلازمة لهما بل ملزومة لهما لوجودهما بدونها وأجاب الشريف
بأن هذا من قبيل قولهم لزم فلان بيته إذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره ومنه قولهم أم لازمة
لهمزة الاستفهام فاندفع اعتراض شراح الكافية عليها بأن أم ليست بلازمة لها
بل بالعكس وبعضهم أن المراد باللزوم معناه اللغوي أعني عدم الانفكاك من قولهم لزم
الدائن المديون إذا لم يفارقه أي معناه الاصطلاحي أن عرف بامتناع الانفكاك
لاباقتضاء شيء لغيره فقول الشارح وعدم انفكاكه عنه إشارة إلى ما ذكره دفعاً
لما يرد على ظاهر عبارته وفي حاشية التلويح قيل اللزوم لا يكون إلا كلياً وقيل لزوم الكلية
فيه عرف أهل المعقول والأدباء يطلقون اللزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص
والتخصيص لازم للتقديم غالباً يعني أنه لازم لزوماً جزئياً أكثرياً ذكره شراحه
وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعدياً اه قال نجم الدين الرضي اعلم أنه
قيل في بعض الأفعال أنه متعد بنفسه مرة ومرة لازم متعد بحرف الجر وذلك إذا
تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالباً نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك
وشكرت لك والذي أرى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقاً إذ معناه مع اللام معناه
من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى فهو بلا لام متعد إجماعاً فكذا مع اللام
فهي زائدة كما في ردف لكم فالحاصل أن تعدية الفعل إن كانت بنفسها قليلة
كما قسمت أسماء مختصة بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي إلى الأمكنة
وأما إلى غيرها فيبقى نحو دخلت في الأمر فهو لازم حذف منه حرف الجر وإن كان بحرف الجر

قليله

اللزوم في عرف أهل المعقول الكلية وفي عرف أهل الأدب يطلق على الجزئي

قليلة فهو متعد والحرف زائد كما في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم ويمكن أن يقال فيما
تعدى تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر وهو المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم
للمبالغة ثم وصل بحرف كما وصل يجرح إلى عراقيبها بفي في قول الشاعر يجرح في عراقيبها
ووصل هزي إلى بجذع بالباء في قوله تعالى وهزي إليك بجذع النخلة
ووصل أصلح لي ذريتي بفي في قوله تعالى وأصلح لي في ذريتي ذكره الطيبي
في شرح الكشاف والتبيان ووصل حذو إلى المفعول الأول في قول الشاعر
تحذي بها وفي قول المفتاح محذواً به بالباء ذكره الشراح وإن لم يرتض الشريف
وقال إنه من باب التضمين   وذلك عندي عند تساوي استعمال الفعل
بدون الحرف والفعل معه وفي كون شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له
كذلك نظر لأن الجوهري قال في الصحاح في كل وهو باللام أفصح ثم إن شكر لا يتعدى
إلا إلى مفعول واحد على ما صرح به الإمام المرزوقي وصاحب الأساس والصحاح
والقاموس والمجمل والديوان والإقناع والمغرب فلا وجه لما جوزه الشارح
والشريف في شرحيهما للمفتاح في قول الشاعر شكرت عمر إن تراخت منيتي أيادي
لم تمنن وإن هي جلت من كون أيادي مفعولاً ثانياً لأشكر اللهم إلا أن يحمل على
المسامحة بأن يعتبر الحذف والإيصال ويطلق المفعول مسامحة أو يعتبر التضمين
مطردة يجوز الرفع على معنى مطرد زيادتها ويجوز النصب على أن يكون
مفعولاً مطلقاً أي زيادة مطردة قوله والتعدية واللزوم بحسب المعنى
قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا يتميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق
فإن الفعلين قد يتحدان معنى وأحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به
ونسيته وذهلت عنه ووجبته ورغبت به وأردته وهممت به وخفته
وأشفقت منه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه وتجنبته
وأعرضت عنه وإنما يتميز بأن يتصل به كاف الضمير أو ياؤه أو ياؤه باطراد
وبأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وجبته وأردته ورجوته

تساوي الاستعمالين

فهو مصدوق ومحبوب ومراد ومرجو وبهذا علم ان قال متعد لاطراد نحو قلته فهو مقول
ولو قصد هذا الامران من ذهلت ورغبت وطمعت واعرضت لم يستغن عن حرف
كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه واعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب فيه
ومطموع فيه ومعروض عنه فلا يتأتى لك صوغ المفعول تاما بل بانضمام اي مفتقر الى حرف
الجر فيعلم بذلك لزومه وقال الرضي اذا كان علم بمعنى عرف لا يتوهم ان بين علمت
وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت وعرفت ان زيدا قايم
واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو
موكول الى اعتبار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر
وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في آلات التعدي او في عدد المفاعيل
لا يوجب اختلافا في المعنى فالفعل الواحد يعدونه تارة ويقصرونه اخرى ويجعلون الافعال
مترادفة وان اختلف متعلقاتها ويجعلون علم وان تعدى الى مفعولين مرادفا
لعرف المتعدي الى واحد وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة يوسف
ومن دابهم حمل النظير على النظير وحمل النقيض على النقيض كالاعتماد يتعدى بعلى تعدي
بالباء لان وثق يتعدى به وهو نظيره فلا حاجة الى تضمين معنى الوثوق
كما قال الشريف في حواشي المفتاح لعله الاعتماد بالقراين وكالزيادة كما يتعدى بعلى
بعن لان نقص يتعدى به وهو ضده ذكره ابن كمال باشا في الصحاح ليكن
عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر
فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول
وتعديه الى قوله وبالهمزة اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى احد عشر
الثلثة التي ذكرت والرابع استفعل مع ما يزيد عليه من التاء والهمزة نحو خرج الشيء
واستخرجته والف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته والسادس التضمين كتضمين فعل
معنى فعل اخر متعد كتضمينهم رحب معنى وسع وطلع معنى بلغ وفرق معنى خاف
وسفه معنى امتهن او اهلك حتى قالوا فرقت زيدا وسفه نفسه والسابع صوغه

تعدى ه

على فعلت وافعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم
والثامن اسقاط الهمزة كما كب الرجل وكببته انا وانزحت البير ونزحتها انا
والتاسع البناء على افعوعل مرادا به المبالغة نحو اجلولى الشيء واجلوليته والعاشر تكرير
اللام كما قيل صعر خده وصعررته والحادي عشر اسقاط الجار توسعا نحو قوله
تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح واعجلتم امر ربكم اي عن امره
واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه مختص
بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي في
الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه
اسم لما هو مستطرق ذكره في المغني وليس المراد ان هذه باعتبار انفسها
توجب ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى التصيير بها لانها تكون
للتصيير وغيره والتي للتصيير هي التي تكون للتعدية فسقط ما قيل ان بتضعيف
العين وبالهمزة يصير الفعل متعديا اذا لم يكن بمعنى صار فالتقييد لازم
قال ابن هشام في المغني النقل بالتضعيف سماعي في القاصر وفي المتعدي
الى اثنين وزعم الحريري انه يجوز في المتعدي الى اثنين ان ينقل بالتضعيف
الى ثلثة ولا يشهد له سماع ولا قياس والظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا
وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والنقل بالهمزة كله سماعي وقيل
وقيل في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي
في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه بتضعيف العين فسر تضعيف
العين بالنقل الى باب التفعيل لان التضعيف في تفعل ليس من اسباب
التعدية بنقله الى باب الافعال فسر الهمزة به لانها في غير
هذا الباب ليست من اسباب التعدية وتعديه بحرف الجر
والحروف التي يتعدى بها الفعل سبعة الباء وهي اصل في تعدية
جميع الافعال اللازمة واللام وفي ومن وعن والى وعلى وهذه السبعة

...اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضوع منازع فيه بل هو ح

...الى واحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي م

تسمع ولا يقاس عليها كذا في زبدة التصريف **قوله** ولا يتغير شيء من حروف الجر
معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اي اذا قصد بها التعدية التي عند الصرفيين
وهي تغيير الفعل واحداث معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد فان معناه جعلته
ذاهبا وصيرته ذاهبا لا التعدية التي عند النحاة وهي ايصال معاني الافعال
الى الاسماء اما اذا لم يقصد فلا تغيير نحو مررت به فان معناه مع الباء كمعناه لا معها
وذلك لان معنى مررت بزيد مررت بمكان يقرب منه زيد على ما صرحوا به ومرورك
لم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز الذهاب في ذهبت بزيد ولان الباء فيه ليست
بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه فلا تكون للتعدية
لان الباء التي للتعدية ينبغي ان تكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة على المذهبين نعم يقال
لمثل هذا انه متعد بحرف الفلاني لكن لا يقع عليه اسم المتعدي اذا اطلق
بل يقال هو لازم ولا خلاف عندهم ان باب فعُل كله لازم مع ان قرب وبعد منه
يتعدى الى المفعول بحرف الجر فان قيل اذا اختص الباء بالتغيير مع قصد التعدية
العرفية لا يصح هذه التعدية بغيرها من الحروف فلا يصح ما نقل قبيل هذا من زبدة
التصريف قلنا يمكن ان يكون المراد من التعدية هناك التعدية النحوية لكن جميع
حروف الجر مشتركة في هذه التعدية كما صرح به السيد عبد الله في شرح اللب
قوله نحو ذهبت بزيد اورد مثالين لان الاول من الثلاثي
والثاني من المزيد فيه **قوله** مصاحبة الفاعل اي في الاتصاف بالحدث يعني
ان معنى ذهبت بزيد اذهبته وذهبت معه واعترض عليه بقوله تعالى
ذهب الله بسمعهم حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجيب بان له ان يقول
المصاحبة محمولة على الامكان **قوله** قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة
فرق صاحب الكشاف بين ذهبت به واذهبته بان الباء فيه بمعنى
الاستصحاب والاستمساك وقال الطيبي ذهب الى هذا الفرق المبرد و
ذكر الحريري في درة الغواص وقال صاحب المثل السائر كل من ذهب بشيء

فقد

فقد اذهبه وليس كل من اذهب شيئا ذهب لان ذهب يفهم منه استصحابه معه وامساكه
عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس كذلك اذهبه وقال صاحب الفلك
الدائر وفيه نظر لان كلا اللفظين يدلان على معنى واحد وهو التعدية
فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند التعدية بالهمزة والجواب ان اللفظين
وان اشتركا في التعدية لكنهما غير مشتركين في تادية معنى واحد والنزاع
ليس الا فيه لان الهمزة هنا للازالة والباء للمصاحبة وصاحب المعلى
لا ينظر الى الفرق بينهما واستعمال كل في مقامه لا الى التعدية نفسها
فان البحث عنها وظيفة النحو **قوله** ولا حصر لتعدية حرف الجر اي لا حصر لحرف
الجر عند تعديته فعلا واحدا بحذف المحصور عليه ولا حصر بحرف الجر عند تعديته
فعلا على واحد بحذف على من المحصور عليه والاظهر ان يقول ولا حصر لحرف الجر
عند التعدية على واحد تأمل **قوله** حروف كثير وصف الجمع بالكثير
للتاكيد لنفي المجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد به الواحد مجازا كقوله تعالى
يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب به النبي عليه السلام وقول صاحب
الهداية في الديباجة رسلا وانبياء اراد محمدا عليه السلام لكن جمعه تعظيما
له واجلالا لقدره صرح به اكمل الدين وهذا اي تاكيد الكلام بما يقطع احتمال
المجاز يسمى في الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره صاحب العناية
في اول البيع من ان المحتاج الى القرينة المجاز لا دافع المجاز ولم يقل بالتاء
لان الفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع
كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال انا رسول رب العالمين
وقال الشاعر ان العواذل لسن لي بامير يريد الامراء ذكره الطيبي
والجوهري او لانه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق والصليل و
الزئير ذكره الزمخشري في الكشاف والشريف في شرح المفتاح
وعلاء الدين البسطامي في شرح الهداية او لانه صفة لمقدر لفظه مفرد مذكر

ومعناه جمع كجمع وحذف ولصيرورته في عداد الاسماء ذكره التفتازاني والشريف
في شرح الكشاف او لانه وبل الموصوف بالمذكر كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى وبث منهما رجالا كثيرا وذكر كثيرا اتباعا وبل رجالا بالجمع اي جمعا كثيرا
او لان الصفة انما تتبع موصوفها في التانيث اذا كان فعلا له اما اذا كانت
بسببه فلا ذكره في شرح المنظومة لكن يخدشه التزامهم المشاكلة اللفظية بين
الصفة والموصوف فتامل **قوله** اذا كان بمعنى واحد قالوا لا يجوز تعلق حرفي
جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصح الابدال بلا اتباع اي من غير عطف ولهذا ذهب
صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة ان الظرفين لم يتعلقا بفعل
واحد بل تعلق الاول بالمطلق والثاني بالمقيد كما قالوا في اكلت من بستانك
من العنب نعم ينبغي ان يحترز مهما امكن عن بشاعة التكرار الظاهري ولهذا
قال في حواشي التلويح الفرع شاع في عرف المتشرعة بالاحكام الفقهية بدل في
الاحكام وان كان بمعناه وفي المفتاح من غير ارادة التعريض بلفظي المثل والغير
على السائلين بدل بالسائلين وان كانت الباء الاولى للاستعانة والثانية
صلة للفعل حيث يقال عرض كذا **قوله** ولا يتعدى كل فعل بالهمزة ولهذا رد
على الاخفش في قياس اظن واحسب واخال واعلم على اعلم واري ذكره الرضي في
شرح الشافية **قوله** فان النقل من المجرد الى بعض ابواب المنشعبة موكول الى السماع
يشير الى ان النقل الى بعضها ليس كذلك كما قيل ان باب الاستفعال والمفاعلة
عند بناء المغالبة وما هو من الالوان والعيوب نقله الى افعل والى فعال قياسي
او يريد الجميع والكل اما المجيء بمعنى الجميع على ما صرح به في النجم الوهاج وبمعنى الكل
على ما صرح به في شرح اللباب حيث قال وبعض قد يجيء بمعنى كل واليه ذهب
جماعة من النحاة في قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم
واما لكون الاضافة للاستغراق او لفظ البعض صلة اي زائدة كما ذهب اليه
بعض اهل التفسير في الاية ذكره في شرح اللباب قال الرضي في شرح الشافية

اي الاكل المبتدا من البستان ابتدائي من العنب ح

بالبعض ح

وليست

وليست هذه الزيادات قياسا مطردا بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال
اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين **قوله** ولا ذهبت خالدا
بكرا مقتضى القياس الاقتصار على خالد على ما هو في بعض النسخ **قوله** كذا قال
بعض المحققين وهو نجم الدين الرضي في شرح الكافية **قوله** والحق انه
لابتداء الظاهر انه اعتراض على قول بعض المحققين ولا يتغير شيء من حروف الجر اه
وكان الشارح فهم من قوله في بعض المواضع ان الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير معنى
الفعل وتارة لم تغير فاعترض عليه بانه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه الصرفيون
من تغيير معناه والحق ان مراد ذلك البعض انه لا يتغير شيء من حروف الجر معنى الفعل
الا الباء في بعض المواضع اي اذا كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم يكن للتعدية
نحو مررت بزيد فلا يتغير كما قررناه من قبل الا ان عدم تغييرها عند كونها للتعدية
وعلى هذا لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدرا او اسم فاعل وصفة مشبهة
فعلى الاول يطلق على الوجود في الاعيان مطلقا وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة
الحكم وما يشتمل على الحكم للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الثاني والثالث
يطلق على الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم المطابق
للواقع وعلى الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها
على الحكم المذكور ويقابله على الوجهين الاخيرين الباطل وعلى الوجه الاول
البطلان وقال القاضي الحق الثابت الذي لا يسوغ انكاره يعم الاعيان الثابتة
والافعال الصائبة والاقوال الصادقة وقال الطيبي ويستعمل بمعنى الواجب
واللازم والجدير والطيب والملك **قوله** لما مر يقال مر عليه وبه مرا
اي اجتاز كذا قال الجوهري ثم قال ومر يمر مرا ومرورا ذهب وذهب عليه
انه فرق بين المرور والذهاب فان الثاني لا ينتظم المجيء بخلاف الاول
الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بالاخص والاعم **قوله** بخلاف
مررت به وقد مر وجه خلافه آنفا فتذكر **قوله** نعم يصح ان يقال في كل جار

بالعطف الحق

ومجروراه وحينئذ تصحيح ان يقال في مررت بزيد ان مررت متعد الى المفعول لكن
باعتبار هذا المتعدي الذي نحن فيه لان المتعدي الذي نحن فيه بمعنى ان يتعدى
الفعل من الفاعل الى المفعول اي يتعدى من الفاعل ويتجاوز الى المفعول به وهذا
منتف في مررت بزيد بل التعدي الذي وجد فيه كون عمله متعديا من الفاعل
الى المفعول مع الواسطة وهذا غير مبحوث عنه واعلم ان الفعل الواحد يتعدى بعدة
حروف على قدر معنى المراد منه قال بعضهم كان المعاني ممكنة فيه وحروف الجر تظهرها
فاذا اردت ان تبين الغاية قلت خرجت من الدار وان اردت ان تبين حالة
قلت خرجت على الدابة وان اردت المصاحبة قلت خرجت بسلاحي **قوله** على ان
في قوله ولا يغير شيء من حروف الجر نظرا لان المتعدي الذي بحث عنه لا بد فيه
من تغيير الحرف معناه اي حرف كان لان التعدي بحسب المعنى **قوله** فصل
ذكر الاندلسي في المحصل ان الفصل هو الحجز بين الشيئين ومنه فصل الربيع لانه
يحجز بين الشتاء والصيف فكان ينبغي ان يوصل ببين فيقال فصل بين كذا
وكذا الا ان المصنفين يجردونه مجرى الباب فيصلونه بفي فيقولون فصل
في كذا كما يقولون باب في كذا وهو خبر مبتدا محذوف وفي امثلة بدل من وفصل
او مبتدا مخصص بالتنوين لكونه للوحدة نص عليه الشارح في المطول حيث قال
او خال التنوين في الابيات سور الجزئية وبالصفة المقدرة اي فصل عظيم
لجلالته على قيل او لما جوزه المتقدمون من تنكير المبتدا بناء على حصول الفائدة
كما صرح الشارح في المطول حيث قال والحق ما ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتدا
اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام
السطح ولو كتب الفصل الساكنة جزءه في امثلة ولو لم يوصل بفي جاز ان يضاف
الى ما بعده وحينئذ اما خبر مبتدا محذوف ومبتدا خبره او يقرأ على الوقف
قوله لان الزمان الماضي قبل زمان المستقبل والحال قد يعترض فيقال
ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان اخر

مطلب يتعدى الفعل بعدة

وان اردت المجاوزة قلت خرجت عن الدار

محذوف وما بعده المضاف اليه وان لا يضاف وجه انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف

هو ظرف

هو ظرف له وهكذا يدقق في امثال قولهم تقدم الزمان الماضي وسيأتي الزمان المستقبل
والجواب انها مناقشة واهية لان اهل اللغة يفهم من تلك العبارات ما هو المقصود
بها ولا يخطر ببالهم شيء مما ذكر واما التدقيق فيها فيستفاد من علوم الاخر
يلاحظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبنية على الظواهر كذا في حاشية المطول
وقد قيل لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء
ظرفا لنفسه او ثبوت زمان اخر للزمان ورد عليه بان هذا انما يتم لو لم يكن قبل
لازم الظرفية وقد ذكر الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير
المتصرفة وهي الظروف اللازمة للظرفية بمعنى واحد وهو ما لم يستعمل الا منصوبا
بتقدير في او مجرورا بمن وقال الرضي ومن الداخلة على الظروف الغير المتصرفة اكثر ما هي بمعنى
في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وفيه نظر وقال الفاضل
في شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون
هذه الظرفية بطريق استعمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان من اجزاء الزمان الذي
قبل زمانك ماض وقال الشريف في شرح المفتاح هذه العبارات تنبيهية
يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعباراتها فلا يتجه شيء مما ذكر ثم قال على
انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة ثم قال وقد تبين في علوم
اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض
بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات **قوله** واشتق نعوت
حصل هو الضمير في قوله ما
على حصل في قوله ما منه يعود الى ما حصل هو بالزيادة وهو عبارة عن المستقبل
قيل في قوله واشتق نظر لان المضارع لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل
على اكثر مما دل عليه الماضي لكنه ليس كذلك والجواب ان المراد من الاشتقاق
ههنا الاشتقاق اللغوي والاشتراك في الاصطلاحي **قوله** اما الماضي
ويسمى ايضا غابرا لانه من الغبور وهو من المصادر الاضداد يطلق على الماضي والمضارع
قوله فان قيل هذا الحد غير جامع اي غير مطرد والاطراد التلازم في الثبوت

وهو عبارة عن الماضي وهو في قوله هو منه يعود الى ما حصل

اي كلما صدق الحد صدق المحدود وغير مانع اي غير منعكس والانعكاس التلازم
في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود وقد يعترض عليه بنحو خلق الله الزمان لان خلق
ههنا لا يدل على الزمان والا لاحتاج الزمان الى الزمان وهو محال واجابوا عنه بانا قالوا
انا لا نعقل فعلا الا في زمان فقلنا خلق الله الزمان فنزلناه منزلة ما هو في الزمان واجريناه
مجرى ما نعقل وان كان في الحقيقة في غير زمان **قوله** وان اريد المطلق اي الماضي
مطلقا اعم من ان يكون جامدا او غيره **قوله** وكذا الكلام في صيغ العقود يعني ان
صيغ العقود في الاصل اخبارات عن الماضي نقلها ووضعها الشارع للانشاء
في الحال ولكن لوحظ فيها جهة الاخبارية اللغوية كالقاب هي اعلام حقيقة لكن ربما
يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر الى الاصل ولهذا خص بها الالفاظ التي كانت هي اخبارات
عن الماضي تستدعي سبق المخبر به ليكون الكلام صحيحا حكمة وعقلا فصار الوجود
حقا لها بمقتضى الحكمة وبما قررنا اندفع ما اورده الشارح على التوضيح من الانظار
الاربعة **قوله** ولو قال اي لو اقتصر على قوله ما كان اول متحرك منه
قوله لان المراد بها التقسيم على ما ذهب اليه ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبرى
ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال او تاتي للتفريق المجرد عن الشك والابهام
والتخيير ثم قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود و
ليس مجيء الواو في التقسيم اجود يقتضي ان او لا تاتي له وغيره عدل عن العبارتين
فعبر بالتفصيل **قوله** لو ضم الابتداء بالساكن علة لتحرك اول المتحرك
في مثل نصر وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين لتحرك اول المتحرك في مثل افتعل وقوله
وكون الفتح اخف علة لتحرك اول المتحرك فيهما بالفتح **قوله** سواء كان مبنيا
سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء
بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعني كان في تاويل المفرد مبتدا
كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
والتقدير كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا للمفعول سيان وسواء للاثنين والجمع

على الصحيح ذكره حسن الغناري وفي الصحاح يقال هما في هذا الامر سواء وان شئت
سواءان وهم سواء واسواء وسواسية مثل ثمانية على غير قياس وذكر بعض
شروح الهداية ان سواسية لا يستعمل الا في الشر والجملة اما استيناف او حال بلا واو
واعتراض وبقي ههنا شيء وهو ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد
لا بين احده وصاحب المغني خطأ الفقهاء في قولهم سواء كان كذا وكذا والجوهري
في قوله سواء علي قمت او قعدت ثم قال والصواب العطف بام ولم يدر ان كلا
لاحد المتعدد فالصواب الواو بدل ام واو بمعنى الواو وكون ام او او بمعنى الواو
غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب وابقاء او وام على معناهما حاصله
ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة
على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا
او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان
ان والهمزة تستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم واو وام لاحد المتعدد
والتقدير مثلا ان كان مبنيا للفاعل او المفعول فالامران سواء والشبهة
انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا لانه **قوله** والكلي قد يراد
ايضاحه اعلم ان التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجاب عن المعنى الممثل له وابرازه
في صورة المحسوس ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف
انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبع الوهم الميل الى المحسوسات
وحب المحاكاة ولذلك شاعت الامثال **قوله** كما تقدم اي في اول
الكتاب في شرح قوله ثم الفعل اما ثلاثي واما رباعي بقوله ولكونه اثقل من الاسم
لدلالته على الحدث والزمان والفاعل **قوله** وقد تحذف الواو في الندرة
كقوله فلو ان الاطبا كان تمامه وكان مع الاطباء الشفاء المعنى ظاهر
والاستشهاد انه حذف ضمير الجمع من كان الاولى وبقي النون مضموما اجتزاء
بالضمة دليلا على الواو والاصل فلو ان الاطباء كانوا حولي ويروى وكان مع الاطباء الاساة

والاساة جمع آس مثل ام وراماة وهو الطبيب علم انه يجوز في الشعر وما اشبهه من الكلام
المسجوع ما لا يجوز في الكلام الغير المسجوع من رد فرع الى الاصل او تشبيه غير جائز بجائز
اضطر الى ذلك او لا يضطر لانه موضع قد الفت الضرائر وانواعها منحصرة في الزيادة
والنقصان والتقديم والتاخير والابدال والحذف على غير القياس في احد عشر حرفا
الهمزة والالف والواو والياء والنون والحا والخاء والباء والفاء والطاء
ذكره ابن عصفور في المقرب **قوله** لان الميم شفوية قال الجاربردي
من قال لام شفة ها وهو المختار لقولهم شفيهة وشفاهي بالضم اي عظيم الشفة
قال شفهية ومن قال لامها واو لقولهم في الجمع شفوات ورجل اشفى اذا كان
لا تنضم شفتاه قال شفوية **قوله** وبهذا ثبات ساقالوا ما ذكره
الصرفيون من التعليلات بيان ثبات ساو من قبيل حمل النظير على النظير لا قياس
فقهي والا فاصل الدليل هو الاستعمال صرح به في ايضاح
المفصل وغيره فلا يرد عليهم انه قياس في اللغة **قوله** لا غير حكى
صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير
بعد ليس ولو كان مكانها غير ما من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز
مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام في مغني اللبيب وحكم بان
قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه
على ذلك شارحو كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غيره واستشهد
ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل على جوازه بشعر وهو ثقة
لا يستشهد الا بشاعر عربي **قوله** فالفهم الذكي قال الجوهري الذكاء بالمد
حدة القلب وقال ابن كمال باشا في شرح المفتاح الذكاء في الاصل
التوقد ومعناه اللغوي المجازي سرعة الانتقال من المبادي الى
المطالب وقال الشارح في المطول الذكاء شدة قوة النفس
معدة لاكتساب الاراء بحسب اللغة وفي الاصطلاح قد يستعمل في الفطانة

يقال

يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون به المبالغة في فطانته فانه يقع
ما قاله من ان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لانه مقابله ويسمى
تلك القوة الذهن وجودتها تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير فطنة
وقيل الفطنة والفطانة التنبه للشيء بقصد تعرفه وقد يستعمل كثيرا
في الرموز والاشارات وفي الاساس ومن المجاز هو من اهل الذهن
وهو القوة في العقل والمسكة وقد ذهن ذهنا فطن وفيه التنصيص على
ان الفطنة ليست معنى لغويا للذهن كما قال الشارح في شرح المفتاح
حيث قال ومعناه في اللغة الفطنة اي الفهم والحفظ ثم انه لم يصب في
زيادة **قوله** والحفظ لانه غير معتبر في مفهوم الفطنة وفي حاشية
شرح المطالع لعلاء الدين القرحه على القوة المدركة للاشيا وهذه
القوة تسمى ذهنا وجودتها اعني تهيؤها لتصور ما يرد عليها
فطنة وذكر في شرح المفتاح الذهن قوة للنفس على اكتساب العلوم
وتطلق على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وذكر الامام في شرح
الاشارات ان استعداد النفس الى اكتساب العلوم يسمى ذهنا
وجودة ذلك الاستعداد يسمى فهما فقوله فالفهم الذكي اما على
ارادة الفاهم من الفهم او على المجاز العقلي **قوله** اي الهمزات اعلم
ان الهمزات التي في اول الكلمة نوعان همزات قطع وهمزات وصل وتطلق
عليها الفات وصل والفات قطع اما حقيقة الاشتراك على ما قيل
واما مجاز لكونها على صورتها في بعض المواضع او لكونهما متحدين ذاتا
والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح
فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح اذا سكنت صار هواء
وكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت
صارت الفا **قوله** قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة

نهما ط

وشبهوهما بالريح والهواء

فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة وبهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله لهم رفعة
مات الحروف ثمانية وعشرون ولا يفطن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم
المخفايا فما ظنك بالجلايا **قوله** لانها لا تسقط في الدرج فينقطع بالتلفظ بها
ما قبلها مما بعدها تقول الحمد فهمزة الحمد لما ثبتت حجزت بين الراء والحاء
فقطعت احديهما عن الاخرى ولهذا سميت همزة قطع او لقطعه عن السقوط
قوله تعتبر اه اشارة الى قول المعلل لا تعتبر حركات الالفات جواب سؤال
مقدر تقديره انتم قلتم ان المبني للفاعل ما كان اول متحرك منه مفتوحا وهذا
لا يصح في مثل افتعل لان اوله همزة وصل وهي مكسورة فاجاب بقوله
ولا تعتبر حركات الالفات في الاوائل **قوله** وتسقط في الدرج الى اخره
فانها تثبت فيها الوصل لحن الا في الضرورة كقولهم كل تسرجا وز الاثنين
شاع **٭** كل علم ليس في القرطاس ضاع **٭** ذهب ابن مالك الى ان الضرورة
الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو مذهب الكوفيين اشار اليه
العبد الله في بحث المنادي ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا
تقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التركيب
والاتيان بالاساليب المختلفة فلا تتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم
عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر
سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا **قوله** على سبيل الاستطراد وهو ان يكون
المتكلم في صدد فن من الكلام فيسنح له فن آخر يناسبه خارج عما هو بصدده
كما اذا كنت في وصف زيد بانه رجل شانه كذا وكذا ثم سنح لك حديث
من شان عمرو فتقول وعلى ذكر عمرو فانه رجل من شانه كيت كيت ثم ترجع
الى كلامك الاول **قوله** قيل خارجي وهو منسوب الى فئة خارجة
على علي رضي الله عنه قريب من اثني عشر الف رجل من عسكره زاعمين
ان عليا رضه كفر حين ترك حكم الله واخذ بحكم الحكمين ابي موسى الاشعري

١٦ ممدوحة اي لا مكروهة للشاعر ١٢

من جانب علي رضه وعمرو بن العاص من جانب معاوية رضه فهؤلاء هم الخوارج الذين
تفرقوا في البلاد وزعموا ان من اذنب ذنبا فقد كفر وهم خمسة عشر فرقة
ويقال لهم محكمية لانكارهم تحكيم المذكورين ولقولهم لا حكم الا لله ما حكم الحكمان
وحرورية ايضا لنزولهم بحروراء وهو موضع وشراة لقولهم شرينا انفسنا
في الله اي بعناها بثواب الله ومارقة لمروقهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج
في الجزيرة وعمان وموصل وحضرموت ونواحي المغرب والذين صنفوا لهم
الكتب عبد الله بن زيد ومحمد بن حرب ويحيى بن كامل وسعيد بن هارون
ويجوز ان يكون اليا للمبالغة كالدواري والاحمري والاوحدي
قوله او لغير ذلك كالاقتصار والايجاز في الكلام بحذف الفاعل
واقامة المفعول مقامه وعلم المخاطب بالفاعل فيكون في تركه تعويل على
شهادة العقل وفي ذكره تعويل على شهادة اللفظ فتركه احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة
على شهادة اللفظ واشاعة الفاعل بفعله بحيث لا يتصور صدور
الفعل الا عنه فترك ذكره احالة على حكم الفعل وابهام الفاعل تركه خوفا
على الفاعل او خوفا منه باسناده اليه وضيق المقام عن اطالة الكلام كضجرة
وسآمة او فوت فرصة ومحافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه
ذلك واختيار المخاطب وتيسر الانكار لدى الحاجة ووفق التلطيه
وما المال والاهلون الا ودايع **٭** ولا بد يوما ان ترد الودايع فانه اقام
المفعول وهو الودايع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب
لما في المصراع الاول وكقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته **قوله**
وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل وهو الكسائي
فيما اذا تنازع الفعلان واقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول
واعملت الاول والاخفش في غيره وقد يقال معنى قوله ما لم يسم فاعله
بعد بنائه للمفعول فلا ينتقض بنحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي

ونحو اسمع بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وحذفه من ابصر لانه لا يتغير صيغته ولا يكون مبنية للمفعول **قوله** وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان همزة الوصل همزة ابن وابنم وابنة وامرأة واثنين واثنتين واسم واست وايم وايمن الله وهمزة الماضي والمصدر والامر للخماسي والسداسي وهمزة امر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وما عدا ذلك همزة قطع فقول الزمخشري في الكشاف الاسماء العشرة وفي المفصل احد عشر لعدم اعتداده بايم لانه منقوص ايمن او ابنم لانه مزيد ابن والاول اولى لان المنقوص قد يوزن بوزن اصله فيقال ايم افعل كايمن فكانه هو بخلاف المزيد اذ لا يوزن ابنم بوزن ابن اصلا قال ابو طاهر النحوي الابن اذا وقع صفة بين علمين مفردين او لقبين او كنيتين وهو غير مثنى ولا مؤنث ولا مصغر فان تنوين الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن واذا نسبت الابن الى اللقب قد غلب على اسم ابيه وصناعة مشهورة قد عرف بها كقولك جاءني زيد بن القاضي ومحمد بن الامير حذفت الالف لان ذلك يقوم مقام اسم الاب وتكتب هند ابنة فلان بالالف والهاء واذا اسقطت الالف كتب هند بنت فلان بالتاء واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الفه كتب بالالف لانه حل محل ما يبتدأ به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدأ باول السطر بعده فكره ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا كذا في كشف المحتاج في شرح المنهاج وقيل ثبوت تنوين ما قبل الابن في اللفظ والف ابن في الخط مثلا زمان وكذا حذفهما وعند سيبويه حذف تنوين موصوف ابن وابنة لحصول اربعة اشياء كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين وكونه صفة ووقوعه بين العلمين فان اختل واحد من هذه ثبت التنوين لفظا والالف خطا **قوله** وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد فيه بحث

سيبويه

كلمة عليه

في العلمين من العلمين

لان قوله

لان قوله لانها من اللوازم لا تصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقرير الشارح ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول به ومن الافعال اللازمة لا يوجد لها مفاعيل بها فلا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا او زمانا او مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما قال الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يسند الى غير المفعول به كما ذكرنا **قوله** ابدا في المختصر الابد الدهر والجمع اباد كامال واءبود كفلوس وايضا الدائم وفي لباب التفاسير الابد الدهر المستقبل غير المتناهي وجمعه ما ذكره وابيد من قولهم لا افعل ابد الابدين وفي حاشية تفسير ابن التمجيد قيل الابد دوام الشيء في الماضي ليس بثبت فانه في الاستعمال الدوام الاستقبالي وبقي ههنا فائدة مهمة وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد والدهر والليل مقرونة بالالف واللام كما اذا قيل كان ذلك الابد والدهر لا يصلح ان يراد به غير التعميم الا في قصد المبالغة مجازا كما تقول اهل الدنيا واتما اراد ناس منهم وان اسماء الشهور كرمضان وشوال اذا لم يضف اليها الشهر يلزم التعميم وان اضيف احتمل التعميم والتبعيض كقوله عليه السلام من صام رمضان الحديث وقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران الاية وقال الامام ابن الخروف اسماء الايام كجمعة وسبت كاسماء الشهور ان اضيف اليها اليوم احتمل التعميم والتبعيض **قوله** فليس بشيء يعني ليس بشيء يصح وجوده وهذا مبالغة عظيمة لان المحال والمعدوم يقع عليهما اسم الشيء فاذا نفي اطلاق اسم الشيء عليه فقد بولغ في ترك الاعتداد به الى حد ليس بعده حد وهذا كقولهم اقل من لا شيء قال الشارح في شرح الكشاف ولا شيء جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف الجر عليه وليس لا بمعنى غير وقال في موضع اخر لا هذه بمعنى غير حرف او اسم ظهر اعرابه فيما بعده

القاضي

في الماضي والسرمد ودوام الشيء في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا لدوام الشيء

والنهار

وعن الزمخشري انها زايدة وهو مجرور بمن والمعنى فلان في حال الاشيا
كاقل شي او غير زايدة اي اقل من الشي بمعنى انه لا يلتفت اليه وقال بعضهم اذا
دخل الجار على النافية منع منها بناء المنفي بعدها لتعذر تقديره من بعدها
اذ لا يجوز بلا من شي ويجوز الفتح نظرا الى لا ولا ذكر له في الكتب المشهورة وقال
في مغني اللبيب عن الكوفيين انها اسم وما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم
يراها حرفا ويسميها زايدة لفظا لا معنى وقال ابو علي قد بني الاسم بلا
قوله والاصل قصد اسكن الصاد وابدل اي الصاد بالزاي وكل صاد وقعت
قبل الدال يجوز ان يشمها رايحة الزاي اذا تحركت وان تقلبها زايا محضا اذا سكنت
وبعضهم يقول من قصد له بالقاف اي من اعطي قصدا اي قليلا وكلام العرب
بالفاء منقلبة قوله وحكى قطرب العقرب لطاير ولقب محمد بن مستنير النحوي
قوله وجا نحو جن وشل والشلل فساد في اليد يقال شلت يده اذا صارت
ذا علة قال سيبويه اذا اردت نسبتهما اليه تعالى لكان افعل نحو اجنه الله واشله
قيل وفي التمثيل به نظر لانه يستعمل مبنيا للفاعل ايضا يقال شلت يد
يشل بالكسر في الماضي وجا الفتح في الغابر وفيه ان التمثيل بشل بالسين المهملة
قوله وفيد عده مما بني للمفعول ابدا مخالف لما قال صاحب الكشاف
حيث قال فاد يفيد فيدا ويفود فودا وكذا عده وعك منه مخالف للصحاح
حيث قال وعك الحمى من باب وعد فهو موعوك والوعك مغث الحمى
قوله مبنية للمفعول ابدا وكذا للعرب احرف لا يتكلمون بها الا على سبيل المفعول به
وان كانت بمعنى الفاعل مثل زهي الرجل وعني بالامر ونتجت الناقة والشاة
واشباهها وحكى ابن دريد زها يزهو زهوا اي تكبر غير مجهول ذكره
في الصحاح قوله للعلم بفاعليها في غالب العادة اه هذا التعليل
يفيد بناء هذه الافعال للمفعول غالبا لا ابدا والاولى ان يقال انتعادا
بعدم الاختيار الا ان يقال ما ذكر حكمة لا علة قوله مالي اوله احدى

الزوايد الاربع اعترض عليه بنحو فانه صدق عليه التعريف وليس بمضارع واجيب
عنه بان المراد بالفعل الماضي فمعنى التعريف فعل ماض زيد في اوله احدى
الزوايد الاربع واعترض عليه ايضا بتجويز يزيد ويشكر اسما واجيب بان كلا
منهما فعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل الى الاسمية وبان المراد ما يكون احدى الزوايد
لقصد المضارع قوله والنون التي يكون له مع غيره صورة تعظيما كقوله تعالى
ونريد ان نمن ومثاله نحوانا وزيد نفعل واما حقيقة كالمثال الثاني و
اعتبار لان هذه الصفة انما يستعملها المتكلم لنفسه في الغالب لان له اتباعا
يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها وحده تنزيلا لنفسه منزلة الجماعة مجازا
قوله اذا كان معه غيره وقع قبله السطر وبعده بصحفة مع غيره
فان كان تابعا فالاول يوافق قال وان لفظه مع لا تدخل الا على المتبوع
فلا يقال جاء الامير مع الوزير بل يقال جاء الوزير مع الامير والثاني يخالفه
كقوله تعالى ان الله معنا وان كان متبوعا انعكس الامر الا ان يوزع بالاعتبار
او يقال قد يقصد بها مجرد المصاحبة كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح
اعلم ان مع اسم بدليل التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية سيبويه
ذهبت من معه وقراة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه لغة تميم
وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه وتسميتها حينئذ باقية وقول النحاس حينئذ حرف
بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها حينئذ معان ثلثة
احدها موضوع الاجتماع ولذا يخبر بها عن الذوات نحو الله معكم والثاني
زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراة وحكاية
سيبويه السابقان ومفردة فتنون وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به
وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت
جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جاءا معا
فالوقت واحد وقال الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو هما

في الدار معا او في الزمان نحو ولدا معا او في المعنى كالمتضايفين نحو الاخ والاب معا
او في الشرف والرتبة نحو هما في العلو معا ويقتضي معنى النصرة وان المضاف اليه للفظ
مع هو المنصور نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا اي ناصرنا الله **قوله**
ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم لعدهم المعظم كالجماعة قال في المطول ولم يجئ
ذلك للغايب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين قيل
اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر وقد جاء في القرآن للواحد كما قال تعالى
فنادته الملائكة ان المنادى كان جبرائيل عليه السلام وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى
باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام
فيه والمراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن العظيم
بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن
المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الجهر
وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو
في بعض المواضع قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت
انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه
كندائهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف
والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع للتعظيم رسول الله
واستشهد الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر
القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم
والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح وفي قوله تعالى على خوف من فرعون
وملائهم ان الضمير لفرعون وجمعه على ما هو المعتاد في ضمير العظماء فقد وقع كلا
الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على
ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزمخشري في موقع الاستشهاد من كلام
القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ وذكر صاحب العناية في شرح

ديباجة الهداية انه اراد بقوله رسلا وانبياء محمدا عليه السلام جمعه تعظيما له واجلالا
لقدره وذكر الدماميني في شرح المغني ربما خوطبت المرأة الواحدة
بخطاب الجماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل
عن الافراد والتانيث والتذكير ليبعد عن الضمير لها بمرتبتين ومنه قوله تعالى
حكاية عن موسى عليه السلام فقال لاهله امكثوا واما ذكره القاضي في تفسير سورة
النساء حيث قال في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم الضمير للرسول وجمعه للتعظيم
فليس بشيء اذ لم يقرأ به ههنا في شيء من القراءات **قوله** واعترض بانه يستعمل في الله
وليس بغائب قيل فيه نظر لان الالفاظ موضوعة لما يطلق اسم الغائب
ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية
على ان المتكلم يقول في باب اثبات الصفات تثبت السمع والبصر له قياسا
للغائب على الشاهد فقد اطلقوه ولا بعد فيه اذ المراد الغائب عن حواسنا
ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه وفيه نظر **قوله** واجيب بان المراد
اللفظ اه اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق
عليه غائب وكون الله تعالى غيرها ليس بمجال لان المتكلم والخطاب والغيبة
بالنسبة الينا وفيه نظر واعلم ان الامام فخر الدين الرازي ذكر في شرح اسماء الله
تعالى ان مذهب اصحابنا وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ان
معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن
او لم يرد وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختار الشيخ الغزالي ان الاسماء موقوفة
على الاذن واما الصفات فغير موقوفة فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب
عليه وعلى غير مذهبهم يطلق كذا قيل وههنا فائدة مهمة قال في شرح العقائد
واذا ورد الشرع باطلاق اسم على الله تعالى بلغة فهو اذن باطلاقه بما يرادفه
من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلازم معناه ثم قال وفيه نظر اي في الاخير
لان كل اسم ورد به الشرع له لوازم كثيرة كالخالق مثلا ومن لوازم معناه

انها توقيفية ص

مفهوم خالق الخنازير والشرور ونحو ذلك مما يوهم شيئا ولو بالنظر الى الظاهر ذكره في (والشياطين)
بعض حواشيه ولا شك ان الايهام المذكور قد يكون في المرادف ايضا فتعميم المنظر
اولى كما عمم بعضهم فلا يطلق السخي ولا الطبيب ولا العارف ولا الفقيه ولا العاقل
ولا الفطن الى غير ذلك من الاسماء التي فيها نوع ايهام مما لا يصح في حقه تعالى
على ما ذهب اليه القاضي ابو بكر من اصحابنا وقد يقال لا بد مع نفي الايهام
من الاشعار بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف وفي شرح المقاصد اطلاق
اهل كل لغة اسما مختصا بلغتهم على الله تعالى كقولهم خداى وتكرى شايع وذايع
من غير نكير وكان اجماعا والمراد بورود الشرع وروده كتاب او سنة متواترة
او اجماع واختلفوا فيما ورد به خبر واحد فاجازه طائفة لانه من باب العمل دون افعال
اللسان وذلك جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون لرجوعه الى اعتقاد ما يجوز ويستحيل
على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل
ذكره في شرح مسلم وقد تقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة الى الله تعالى
لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تعالى وان الاطلاقات الضمنية غير معتبرة قطعا وممنوعة
شرعا وقد جاء تبارك الله ولا يقال الله متبارك والله يدعو الى دار السلام ولا يقال الله
داع فتاب الله عليه ولا يقال الله تائب ومثله في الكتاب والسنة كثير وان هذا
لا يختص باسم الله تعالى بل بالنسبة الى الانبياء عليهم السلام ايضا كذلك ذكره
في شرح البزدوي لعلاء الدين وقال بعض شراح المشارق في حديث ان الله
رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق الرفيق عليه تعالى اسما ولا يقال في الدعاء
يا رفيق لانه لم يوجد في ذلك نقل ولا يفهم من الحديث جوازه لانه ذكره على وجه
الاخبار لا الاسمية وقال في بعض حواشي المطول في قول جامي في مدح النبي عليه السلام
بعينين وحاجبين من تحت حاجب انج كشش النون من خط كاتب تجوز
ان يراد كاتب الازل على منوال نقاش الازل لانه ليس بطريق التصريح ولا يلتفت
في مثل ذلك الى ما هو لازم ضمنا لانه ليس بمحذور وليشهد بذلك الايات

والاحاديث

مطلب اسماء الله توقيفي

والاحاديث وقال الرازي في التفسير الكبير وقد ورد وعلم آدم الاسماء كلها ولا يجوز
معلم وورد يحبهم ولا يجوز عندي يا محب وقال الطيبي في شرح التبيان
ما ورد في شرح السنة عن النبي عليه السلام في جواب من قال اني طبيب انت رفيق
والله الطبيب ليس بانكار منه عليه السلام في تسميته تعالى بالطبيب لوقوعه مقابلا
لقوله طبيب مشاكلة وطباقا في الجواب على السؤال كقوله تعالى تعلم ما في نفسي
ولا اعلم ما في نفسك قال صاحب الكشاف سلك بالكلام طريق المشاكلة
وبينه فقيل في نفسك لقوله في نفسي وقال في شرح المقاصد قد وجدنا
من الاوصاف ما يمتنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ والمنشئ
والحارث والزارع والرامي لانه في صحة الاجراء على الاطلاق لا يكفي مجرد وقوعها
في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخلو
عن نوع تعظيم ورعاية وقال في النجم الوهاج وفي اطلاق اسم الصانع على الله نظر
اذ لم يرد به اذن في الكتاب والسنة واجاب عنه بان البيهقي رواه في الاسماء
والصفات وصاحب كتاب الحجة الى بيان المحجة ومعناه المركب المهيئ قال الله تعالى
صنع الله الذي اتقن كل شيء وقال عليه السلام ان الله صنع كل صانع وصنعته
وفيه نظر **قوله** لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها واما بابعاضها اعني
الحركات الثلث اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها فتكون باعتبار جريانها
مجرى النفس الثاني ولاستيناس المسامع بها مستلزمة للخفة المجابرة للثقل الناشي
عن الزيادة ومعنى كون الحركات ابعاضا هو ان الواو ضمة ومد ومدة الضمة
ضمة فالواو اذن حاصلة من ضمتين وكذلك الالف فتحة ومد ومدة الفتحة فتحة
فيكون الالف حاصلة من فتحتين وكذلك الياء كسرة ومد ومدة الكسرة كسرة
فحصولها من كسرتين **قوله** لا سيما لا لمعنى الجنس وسي مثل
وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع بعدها
اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل من ما وهي

مطلب

نكرة غير موصوفة او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة
او صفة ان جعلت موصوفة والجار في العلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة
صرح به الرضي او منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان ما نكرة لانه يتعين
التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين وقيل انه منصوب على انه تشبيه بالمفعول به
وقال صاحب الغرة لا اعرف للنصب وجها وانما قاسوه على قوله ولا سيما
يوما بدارة جلجل ويوما ههنا منصوب على الظرفية وقيل ليس بظرف بل هو منصوب
على التشبيه بالمفعول فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى
التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي
عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة
وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى وقد يخفف
الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال الا سوا مقام لا سيما والواو التي
تدخل عليها في بعض المواضع عارضية ذكره الرضي وقيل حالية وفي مغني اللبيب
وتشديد يائه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء
في هذا البيت فهو مخطئ وقال البلبانى في شرح تلخيص الجامع الكبير ومولانا خسرو
في حاشية القاضي وابن الهمام وقوام الدين الاتقاني في فتح القدير
وغاية البيان واستعماله بلا لا لا نظير له في كلام العرب ثم عدها
من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولوية بالحكم
المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي فاندفع اعتراض صاحب المبسوط
في الشرح الكبير على عده من كلمات الاستثناء وقد يحذف ما بعد لا سيما
وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه
مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا
راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعدها للحال
وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب

وعدم مجي

وعدم مجيء الواو قبلها حينئذ كثير والمجيء اكثر قوله لمشابهتها حروف اللين
من جهة الخفاء والغنة الاولى ذكر المد اللين والمد اذ يستلزم وجوده وجود
اللين من غير عكس وسميت حروف اللين لانها تخرج بلين من غير كلفة وخشونة
على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت ولان واذا ضاق
انضغط فيه الصوت وصلب والخفاء الهمس وهو ضد الجهر قال مكي في الرعاية الغنة
نون ساكنة خفيفة تخرج من الخيشوم تابعة للنون الساكنة ولو تنوينا والميم الساكنة
وانها حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيه والحق انها ليست بحرف بل هي صفة
شبيهة بصوت الغزالة اذا ضاع ولدها محلها النون ولو تنوينا والميم اذا سكنت
اولم تظهر والخيشوم مخرج محلها فقول الجزري في مقدمته وغنة مخرجها الخيشوم اراد به محل
غنة مخرجها او وغنة مخرج محلها بتقدير المضاف لا انها صفة والا ذكرها
في الصفات ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضها النون المخفاة فان مخرجها من الخيشوم
وهي حرف بخلاف الغنة مع ان منهم من يسمي النون الساكنة المخفاة قبل حروف
الاخفاء غنة مع القول بحرفيتها كالجاربردي فانه عدها من الحروف المتفرعة
فيمكن حمل الغنة في المقدمة على النون المخفاة نفسها بلا تكلف والخيشوم خرق
الانف المنجذب الى داخل الفم ذكره في التمهيد وقيل اقصى الانف ولاجل هذه
المشابهة حذفوا النون من لم يكن وقيل لمشابهتها اياها في امتداد
الصوت وقيل حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ذكره في بعض حواشي القاضي
فان وصلت بساكن ردت نونها كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولا يجيز
سيبويه سقوط النون عند ملاقاة ساكن وقد اجازه يونس وهو قليل
ذكره في شرح الالفية قوله لان المضارعة في اللغة المشابهة واصل المضارعة
تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخلتان
اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان
كذا في شرح المفصل لابن يعيش قوله في الحركات والسكنات لما قال

في الحركات بلفظ الجمع لوجودها في كل منها قال والسكنات للمشاكلة او باعتبار الافراد
او الالف واللام يخرجها عن معنى الجمعية **قوله** والمطلق الاسم في وقوعه مشتركا
اي بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوي وهو الابهام
فيكون المعنى في كونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال
الافراد على ما اشار اليه بقوله كما ان رجلا اه **قوله** وتخصيصه بالسين
وسوف وانما عرف السين بلام العهد اشارة الى سين الاستقبال لانه يجي لمعان اخر
كالطلب والتحول والاصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقف
بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس ويسمى سين الكسكسة ولم يعرف سوف لانه لا يجي
الا للاستقبال فصار علما لهذا الحرف فلا يعرف وقولهم فلان يقتات السوف
اي يعيش بالاماني ليس بوارد لانه ليس علما لسوف الدال على الاستقبال وينفرد
سوف عن السين بدخول اللام نحو ولسوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملغى
كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فقول صاحب المختصر
ولا الفصل بينها وبين الفعل ليس بذاك **قوله** ولهذه المشابهة
التامة اعرب الخ ولا يلزم تسمية الماضي مضارعا بوجود وجود المشابهة التامة
فيه كما بين في شرح الزينية لان اعتبار التناسب لترجيح الاسم على غيره
حال الوضع فلا يصح نقضه بوجوده في غير المسمى لكن يلزم اعرابه على ما يقتضي فالاولى
فيها اتيان ما ليس في الماضي وهو ان للمضارع معاني تتعاقب على صيغته بتعاقب
العوامل وهي كونه مامورا به وعلة ومعطوفا ومستانفا كما ان للاسم معاني
تتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة كما ذكره ابن
مالك في شرح التسهيل **قوله** من بين سائر الافعال قيل ان السائر بمعنى
الجميع واستعماله بمعنى الباقي غلط في لغة العرب وفي الكشف على وفق التلميح
انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط
لا يقبل ما تفرد به الجوهري وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه مما تفرد به

وردنا انه لم ينفرد بل التبريزي والجواليقي وغيرهما نقلوا ذلك وقال الحريري في درة الغواص
في اوهام الخواص ومن اوهامهم الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون سائر بمعنى
الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي وقال النووي سائر بمعنى الجميع لغة صحيحة
وقد استعمله الغزالي بمعنى الجميع في مواضع كثيرة ذكره في مزيل الخفاء عن الفاظ
الشفاء وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي
وقال صاحب الكشاف في الفائق انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع
من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه والحق ان كلا
من المعنيين ثابت لغة ذكره في حواشي التلويح قال ابن دريد
سائر الشيء معظمه وجله والاستغراقية كقولهم جاء سائر بني فلان اي جلهم
وكذلك سائر المال اي معظمه وقال ابو علي وابن ولاد السائر لما كثر والبقية
لما قل ولهذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره ولا تقول
بقيته وقال ابن بري من جعل سائرا من سار يسير يجوز ان يقول لقيت سائر
القوم اي الجماعة التي يسير فيها كذا في تهذيب اللغة **قوله** والحاكم في ذلك
اه يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا تعيين
له مقدار مخصوص فانه يقال يأكل ويمشي ويحج ويكتب القران ويجاهد الكفار ويعبد
كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير الزمان منها وهذا على مذهب المتكلمين
القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من آنات موهومة لا من اجزاء موجودة
فالآن عندهم جزء موهوم للموهوم لغير هو الزمان واما عند الحكماء القائلين
بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم هو الآن عرض حال في الزمان لا جزء
منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض حال موجود حال في زمان موجود ثم ان
ما ذكره الشارح يوهم من تفسير الحال بالمستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة
الى الامور الآتية الا ان يقول الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها
وقوع في الحال وقد يقال ان الحاكم في ان الحال هي ما قاله هو العرف والا فلا وجود

هذا الاسم

في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا مضى اخر جزء من الماضي لحقه اول جزء من المستقبل
من غير ان يعتبر بينهما شيء يسمى حالا قوله والمراد به يترقب وجوده اه اي المراد بالاستقبال
الزمان الذي يترقب وجود المستقبل فيه فيلزم ان يكون الشيء ظرفا
لنفسه ويكون للزمان زمان اخر هو ظرف له فان حمل يترقب بمعنى الحال كان
كل من الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الاخر وهكذا يدق في امثال قولهم
يترقب على الحال سياتي الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا في قوله وجوده
بعد زمانك سواء حمل يترقب على الاستقبال وعلى الحال وايضا على تقدير
حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور اخر لان كون الترقب في الاستقبال
يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد زمانك
يقتضي حصول الزمان بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين
وخروج الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما
ولك ان تقول في الشق الاول من الاعتراض الاول ان كون الترقب في المستقبل
لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين او يجوز ان يترقب في
الزمان المستقبل نفس وجود الزمان لا في زمان وجوابه مر في اول الفصل
قوله بفعل الان وهو مبني على الفتح دائما وفي الاصل آن على وزن فال
معناه حان ثم جعلوا اسما لزمان التكلم وعرف بالالف واللام تنبيها على
تعينه وتقيده بزمان التكلم فبقي على ما كان عليه من الفتحة وقد ينقل الفعل
الى اسماء الاجناس وهو قليل وعليه قوله عليه السلام ان الله نهاكم عن قيل
وقال ومن هذا القبيل قوله عليه السلام وهو الان الذي ذكره الله تعالى
في القران في قوله كلا بل ران فلا يندفع ما قيل ان اراد به المصدر فالرين وان اراد به
حكاية الفعل فالفعل لا يحكى بالالف واللام قوله لان اي لان الفعل يستقبل
الوقوع في الزمان الاتي قوله ان الزمان يستقبله اي الفعل وقيل كان
الفاعل مستقبل على ايقاع الفعل والفعل مستقبل قوله وتوجيه الاول لا يخلو

وجوده الخ ربما يعترض فيقال ان كلمة يترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب صح

الترقب انتظار جملة

لا يخلو عن كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه قوله والصحيح انه مشترك بينهما
اه اعترض بعضهم ان الفعل في عرفهم ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة
فيلزم من هذا ان لا يكون مشتركا بين الحال والاستقبال ثم قال رحمه الله لمن كشف
المقال ويمكن ان يقال ان المضارع يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلثية
لوجود الواحد في الاثنين والمراد الاقتران لا بقيد فقط ولانه مقترن بحسب
كل وضع بواحد تامل قوله هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال اه اي مضى هذا
او خذ هذا والامر هذا او هذا كما ذكر وهو من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص
لانه يدل على الخروج من كلام الى كلام مع نوع ارتباط فيه لان الواو بعده للحال
والتبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيها كما ذهب اليه ابن جني وكثير من المحققين
لانه من اقوى امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز
فالمجاز راجح كما قرر في اصول الفقه قوله والقياس المناسب ان يكون لهما
صيغة خاصة قد يقال انهم خصصوا الماضي بفعل والمستقبل بافعل فتعين
ان يكون المضارع للحال قوله احتص بزمان الاستقبال ويخلص
للاستقبال ايضا بنون التاكيد ولا للنهي لانها للطلب والطلب في الاستقبال
ولا للنفي فانها للاستقبال ايضا عند بعضهم وعن الاخفش ان صلاحية
الحال باقية وان دخله لا كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله وما لي لا ارى
الهدهد وما لي لا اعبد والدعاء اي اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون للاستقبال
لان الدعاء في الاستقبال ولام الامر لانها للطلب ايضا وحروف النواصب
للمضارع لانها ايضا للاستقبال واعماله في الظرف المستقبل فانه
اذا عمل صار مستقبلا لكونه معموله الواقع هو فيه مستقبلا وما عدا
اذ اي اعماله في ما عدا اذ من ادوات الشرط واسناده الى متوقع
وانتصابه طلبا ووعدا ومصاحبته اداة ترج او اشفاق ولو المصدرية
والاسئلة في شرح التسهيل وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة ولو الشرطية

غالبا وبان وربما وقد في بعض المواضع **قوله** وستماحر في تنفيس الاحسن فسين
حرفي استقبال لانه اوضح ثم قال الزمخشري في قوله تعالى اولئك
سيرحمهم الله انها مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترض عليه
بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب
المستفاد اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجيب بانها موضوعة
للدلالة على الوقوع مع التاخر فاذا كان المقام ليس مقام التاخير لكونه بشارة
تمحضت لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب وقال
في موضع اخر منه زعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه
افادت انه واقع لا محالة ثم قال ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه ان
دخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه
وقد اومى الى ذلك في فسيكفيكهم الله فقال معنى السين ان ذلك كائن
لا محالة وان تاخر الى حين وصرح في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله
بان السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد
الوعيد اذا قلت سانتقم منك وقال الشارح في شرح الكشاف
ان السين بمقابلة لن في النفي في الاثبات ولذا قد يتمحض للتاكيد من غير قصد الى معنى
الاستقبال وقال ابن التمجيد انها موضوعة للاستقبال مع الدلالة
على تحقيق ما دخلت هي عليه قال الخليل انه سيفعل جواب لن يفعل
كما ان ليفعلن جواب لا يفعل وقال صاحب المغني قال بعضهم في قوله تعالى
ستجدون اخرين للاستمرار لا الاستقبال مثل سيقول السفهاء
وانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم ولكن دخلته استعارا
باستمرار الاستقبال ثم قال وهذا الذي قاله لا يعرفه النحاة وما استند اليه
من انها نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به الزمخشري حيث قال فائدة
الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للمكروه اشد والعلم به قبل

بالاستمرار لا الاستقبال نخ

استند نخ

وقوعه

وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع والقاضي حيث قال فائدة تقديم
الاخبار توطين النفس واعداد الجواب ولو سلم فالاستمرار انما استفيد
من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل يريد ان ذلك دابه
والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل
وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل ظاهرا لكنه قد يستعمل في الماضي
ايضا كالرجل يعمل عملا فيطعن بعض اعدائه فيقول انا اعلم انهم اذا ذكروه
مرة فسيذكرونه مرات لغيرهم فصح على هذا التاويل ان يقال سيقول السفهاء
من الناس من ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا ذلك نزلت الآية
قوله يقال لقفته اي وسعته هذا غير مستقيم لان يقال غائب فلا يلايم
الخطاب فالصواب تقول كذا في شرح الكشاف وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا
قوله وسوف اكثر تنفيسا على ما قاله البصريون قيل هذا دعوى مجردة عن
دليل ومردود ايضا لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل
عن معنى واحد ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا
عظيما وقوله تعالى فسيدخلهم في رحمة منه واجاب بعض الافاضل بان القول
وعندي ان هذا ليس دعوى مجردة وما اورده من التمسك لا يدل
على انهما بمعنى واحد فتدبر تعقله **قوله** وقد يخفف بحذف الفاء
حكى الكشاف عن بعض الحجازيين سَوْ يفعل وحكى صاحب المحكم سَيْ وحكى الكوفيون
سَفْ بسكون الفاء وفتحها وحكاية سي غريبة وهذه الثلثة متفرعة من سوف
اتفاقا وقال الكوفيون السين ايضا ولهذا سمي سين سوف **قوله**
واذا دخله لام الابتداء اختص بزمان الحال هذا ما ذهب اليه الكوفيون
وابو علي وقال ابن مالك انها ليست مخلصة للحال لمجيئها في الاستقبال
ونقل بعضهم عن سيبويه انها توجد مع المستقبل قليلا وتخلص للحال ايضا
بالان والساعة على الاكثر وجوز بعضهم بقاء المقرون بالان وما في معناه

اذا

السكاكي نخ

كالساعة مستقبلا المصاحبة لام الدال على الاستقبال كقوله تعالى فالان باشروهن
ويخلص ليفعلن بنفيه بليس وما وان عند الاكثر وهذه اللام تدخل على الماضي
الجامد وعلى الماضي المتصرف المجرد من قد منعه الجمهور وجوزه جماعة وعلى
الماضي المقرون خبر المبتدا المقدم وعلى خبره المؤخر جوزه جماعة وظاهر القرآن
يشعر بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها قال الله تعالى انا اليكم لمرسلون ومثله
كثير والمذكور في تفسير القاضي امتناع العمل صرح به في قوله تعالى اذا ما مت
لسوف اخرج حيا وبمثله صرح ابن مالك ومنعه مطلقا وتبعه جماعة
كثيرة وفي كلام الكل اضطراب حيث سلم في هذه الاية عدم عمل ما بعد
الحرف الذي له صدر الكلام فيما قبله وان كان ظرفا واجاز مثله في موضع وكذا
في كلام مغني اللبيب حيث جزم في هذه الاية في موضع بان الظرف لا اخرج
وان ذلك من توسعهم في الظروف وفي موضع بان التوسع في الظروف بالتقديم
في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا خاص بالشعر ذكره الدماميني وجوزه
صاحب الكواشي في قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير ونص عليه جمهور
المتاخرين وهو المختار عنه شارح اللباب **قوله** وفي التنزيل اني
ليحزنني قيل اللام في الاية ليست للحال لان الذهاب ليس بموجود فيها
اجيب بانها حكاية حال وبان اللام يجوز ان يكون للتاكيد وبان
المضاف محذوف والتقدير قصد ان تذهبوا به وقال ابن هشام وتقدير
ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان
ان تذهبوا على تقديره منصوب فاندفع ما اورد بالآية على قول البيضاوي
في تفسير قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع
والحزن على الواقع واما في قوله تعالى ولسوف يعطيك الاية قيل لام الابتداء
لا تدخل الا على الجملة الاسمية فما الوجه في دخولها على الفعل اجيب بان صدر
الجملة محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف يعطيك الاية

نص عليه الاخفش والجمهور على خلافه وعلى الماضي المقرون بقد جوزه الجمهور وانكره جماعة

وانكره جماعة

وقد

وقد استضعف بان اللام للتاكيد وهو باب الاطناب فلا يليق معه الحذف قال ابن الخباز
في شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية لاباب ان
وهو قول صاحب الكشاف فانه صرح في تفسير هذه الاية ان لام الابتداء
لا تدخل الا على المبتدا والخبر وقال ان المبتدا محذوف مقدر اي ولانت سوف
يعطيك وقال ابن الحاجب ان اللام في ذلك لام التوكيد وليست لام الابتداء
وقول بعضهم انها لام الابتداء مقدر بعدها او ان الابتداء فاسد من جهات احديها ان اللام
مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام
بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتدا في نحو لسوف يقوم زيد يصير
التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم
اضمار لا يحتاج اليه الكلام وقال صاحب المغني في الوجهين الاخيرين نظر لان
تكرر الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين قدروا مبتدا بعد الواو في نحو
قمت واصك وجهه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام
في نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى
فكذلك ههنا واما الاول فقد قال جماعة في ان هذان لساحران التقدير
لهما ساحران فحذف المبتدا وبقيت اللام ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم
زيد ثم قال ويضعف قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما
تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال
والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ولا يجوز
جعل اللام للقسم كما جعل الكسائي لانها لا تدخل على المضارع الا مؤكدا
كذا قال صاحب الكشاف وهذا وهم بل تارة يجب اللام ويمتنع النون وذلك
مع التنفيس كالاية ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لا اقسم وانما قدر البصريون

...مع الابتدا كقد مع

ههنا مبتدأ لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقيم الا على الجملة الاسمية وتارة تمنعان
وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله لأنهم تفتؤ وتارة تجيبان وذلك فيما بقي نحو تالله
لأكيدن اصنامكم كذا في المغني قوله وكسر غير الياء اه اعلم انه يكسر حروف المضارعة
كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد ومكسور الهمزة
كما في السداسي وبعض الخماسي لتدل كسرتها على كسرة عين الماضي او همزته
وفي بعضها وهي لغة بني عامر لا تكسر الياء فيهما الا اذا كان بعدها ياء اخرى
قوله ولا ينطبق التعريف على ذلك اي لغة من يكسر حرف المضارعة ويمكن
ان يجاب عنه بانه من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ بل انما يحد
نظرا الى اللغة الفصيحة لا الى غيرها قوله ويمكن الجواب بان الهاء والسين زائدتان
تأمل قال المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة فاورد عليه اهراق وذكر
ابن الحاجب في بعض كتبه انه لا جواب عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل
الهمزة في اهراق توهم انها فاء فادخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح
انه يقال هرق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اي صبه واصله اراق يريق اراقة
وفيه لغة اخرى وهي اهرق الماء يهرق اهراقا على افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا
من الهمزة الهاء ثم الزمت فصارت كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف
على الهاء وتركت الهاء عوضا من حذفهم العين لان اصل اهرق اريق
وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يهريق اهرياقا فهو مهريق والشيء مهراق ومهراق
ايضا بالتحريك هذا والمذكور في الشرح هو هذا وذكر ابو البقاء انهم
انما زادوا السين في اسطاع يسطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير
لان اصلها اطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت التاء فليست زيادة
السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء
فمضارعه يسطيع بالفتح قوله ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ
كما لا يجب ان يدخل في حدود الفقهاء الاستحسانيات قوله ونحو خشم وقتل اه

جواب

جواب دخل مقدر توجيهه ظاهر ويجوز في الخاء والقاف الفتح بنقل حركة الصاد والتاء الاولين
الى الخاء والقاف والكسر بحذف حركتهما وتحريكهما بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك
بالكسر وهذا الوجه اولى من الاول لان في الاول التباسا بماضي التفعيل
قوله وههنا موضع بحث يعني بعد الجواب عنهما بانهما على اربعة
احرف تقديرا وعنها بانها على خمسة احرف تقديرا في كلام المصنف لان قوله
الا ما كان ماضيه على اربعة احرف لا يدل على ان عليها لفظا او تقديرا قوله
وقد يستعمل لفظ الاثنين اه قال الجوهري ان العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ
الاثنين لغرض المبالغة والتوكيد وقال الشاعر فان تزجراني يا ابن عفان
انزجر وان تدعاني احم عرضا ممنعا اي ان تمنعني وتنهني يا ابن عفان امتنع
وان تتركني احفظ عرضا معززا وانشد الكسائي فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع
اصوله واجتز شيحا ويروى واجدز يعني قلت لصاحبي لا تمكث بنزع اصول
الكلأ فتحبس بل اقطع الكلأ دون اصوله واستئصالها فانه خاطب الواحد بلفظ الاثنين
في قوله تزجراني وتدعاني وتحبسانا والعلة فيه على ما في حواشي المطول ان اقل
اعوان الرجل في ماله واهله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل
على ما الف من خطابه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة ق العرب
اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلي وصاحبي
قفا واسعدا حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين والبصريون ينكرون هذا
اللزوم للالتباس وذهب المبرد في مثل قفا في قول الشاعر قفا نبك
من ذكرى الى ان تثنية الفعل اعني قف والفائدة للتاكيد والمعنى قف قف وقد
وجهه الجاربردي في شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثاني ثم اتي بفاعله
وفاعل الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وذكره
الزجاج وقال انه خطاب لصاحبيه في الواقع وقد يقال اراد قفن با
بالنون فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون

خاطب بح

هذا في الوقف فان قيل قد صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد
اصلا وصرح في الحواشي ايضا ان المثنى مطلق نص في مدلوله لا يطلق على
غيره لا حقيقة ولا مجازا قلنا منع ذلك مستند بقول الشاعر فجعلن مدفع
عاقلين اياميا وجعلن امعز رامتين شمائلا حيث اطلق عاقلين ورامتين
على جبل عاقل ورامة وجبل الفرا وقوله تعالى ولمن خاف مقام ربه
جنتان من هذا القبيل وبقوله عليه السلام اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما
فان يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالاخر ماموم واحد وقد بين له
بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله تعالى
القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما ذكر في التفاسير
وقوله تعالى نسيا حوتهما اذ الناسي صاحب موسى عليه السلام ذكره في شرح
الوقاية نعم قوله اذ لا يخرج الا من البحر المالح يخدشه قوله تعالى ومن كل تاكلون
لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرر
وان كان فوق الاثنين كما صرح به في قوله تعالى فارجع البصر كرتين
قلما يوجد كلمة ما في قلما وكذا في طالما وجالما كافة للفعل عن طلب الفاعل في
التركيب وان فهم منه ما هو الفاعل وغيره ولذلك كتبت موصولة وقال
الشريف في حاشية ديباجة شرح المفتاح ويجوز ان يكون ما كافة كما تكف
فانها كما تكف ان عن العمل تكف عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر وانما قلت
بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل
لا عن فاعل والفعل هنا يتعلق بحسب المعنى الى مصدر جال ودار طال
الجولان والدوران ويجوز ان يكون مصدرية والمصدر فاعل طال
وعلى التقدير الاول تكتب موصولة لانها من تتمة الفعل وعلى الثاني
تكتب مفصولة وقال ابو المكارم في شرح مختصر الوقاية واستمرار كتبها
متصلة بالفعل يرد احتمال المصدرية وقال ابن كمال باشا في حاشيته

واو لجعلها مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان تكتب مفصولة

شرح

شرح المفتاح هي كافة عن طلب الفاعل لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفي على الشريف
حيث قال تكف الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر اه وكانه غافل عن اطلاق الفاعل
على الفاعل النحوي ايضا على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ويجوز الفصل بينهما
وبين الفعل قال الكميت قد طالما يا ال مروان الثم ويعبر بقلما عن النفي
كما يعبر بالاكثر عن الكل وهي طريقة مسلوكة **قوله** الضميران اعلم انه
يقع قبل الجملة ضمير غائب يفسرها ويسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة اذا
كان مؤنثا ويعود الى ما في الذهن من شان وقصة ويختار تانيثه اذا كان
فيها مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة فانها لا تعمى الابصار لقصد المطابقة
لا لرجوعه اليه ولم يسمع نحو هي الامير بني غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس
يقتضي جوازه فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قوله تعالى ان تلكم الجنة
ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة وكذا قول صاحب التلخيص وهي زيد
عالم ليس كما ينبغي وله خواص منها لا يكون الا غائبا ولا يفسر الا بجملة ولا يكون
في الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل
منه ويقع مبتدا او ما اصله المبتدا ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم
خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي ويستمر حذفه مع ان المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه
ويكون المفسر محل من الاعراب بخلاف سائر المفسرات ولا يستعمل الا في امر
يراد منه التعظيم والتفخيم ولا يجوز اظهار الشان والقصة **قوله** ما ولا النافيتان
والفرق بينهما انهما اذا دخلا الاسماء فما لنفي المعارف كثيرا قليلا مع تكرير لا
واذا دخلا الافعال فما لنفي الحال عند الجمهور واعترض عليهم ابن مالك
بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي واجيب بان شرط
كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولا لنفي الاستقبال عند الاكثر وخالفهم
ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة
الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال **قوله** سمع عن العرب الجزم بلا

ضمير الشان

والنكرات صح

النافية مجاز ثم ذكر الحال وارادة المحل والسماع في اصطلاح اهل الحديث اذا تعدى
بعن يكون قارى الحديث الشيخ وبعلى اذا قرا احد على الشيخ وسمع غيره فيقول
الشيخ سمع فلان على ذكره في شرح التبيان واختلف في تعدي سمع الى مفعولين
فجوزه الفارسي ولكن لا بد ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا
فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز والصحيح تعديته الى واحد ذكره في التنقيح
شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول سمعت من زيد ما قاله الا انه اريد
تخصيص سماع القول بمن سمع منه فاوقع الفعل عليه وحذف المسموع ووصف المتكلم
الموقع عليه الفعل بما سمع منه او جعل حالا منه فسد الوصف او الحال مسده فاستغنى
عن ذكره حقيقة وحكما فلا وجه للمصير الى التقدير وان ذكره الشارح في شرح الكشاف
حيث قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل الا باضمار او مجاز ولما ذكره
فيه حيث قال وان الاوفق بالمعنى فيما جعل وصفا او حالا ان يجعل بدلا بتاويل
الفعل بالمصدر بطريق التجريد على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال ولذا
اثر الوصفية والحال لانه حينئذ يفوت المعنى اعني تخصيص سماع القول بمن سمع منه
وهو ثمرة المجاز الذي ذكر المسموع منه مقام المسموع ونكتته لا ما ذكره البيضاوي
من انها المبالغة لانها لا يناسب اكثر المواضع وهذا التجوز شايع لا بد له من وجه ينتظم
المواضع كلها لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا سيق الكلام مساقه
ولذا لم يلتفت اليه في الكشاف وقد جوز البدلية الشريف في شرح المفتاح بالتاويل
المذكور ولا لما ذكره البيضاوي في تفسير قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم
سمعت زيدا قوله بتقدير
حيث قال ويذكر ثاني مفعولي سمع وانما صح ان يقال سمعت منه ذكره
الشريف وابن كمال باشا ولكن ان يصحح البدلية **قوله** نحو جئتك لا يكن على
حجة قال الرضي ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي **قوله** يدخل على الفعل
المضارع الجازم هو لم ولما اه علم ان الجزم هو القطع وسميت من الحروف جوازم
لقطعها من الفعل حركته او بعض حروفه اما جزم لم ولما فلاختصاصهما بالفعل

وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه
وغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعيين الجزم ليكون الاثر على وفق
المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال لجريانهما
مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجة عن حقيقته وقال بعضهم
لم ولما يدخلان الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان وقالوا
كان لما في الاصل لم زيدت عليها ما النافية للتاكيد ففارقت بذلك لم من وجوه
احدها انها لا تقترن باداة الشرط فلا تقول ان لما اضرب ومن لما يضرب
والثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال ومنع الاندلسي معنى الاستمرار فيها
وقال هي مثل لم في احتمال الاستمرار وعدمه ورجح الرضي الاستمرار ولامتداد النفي
بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب فلا تقول قمت فلما تقم لان معناه
وما قمت الى الان والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ومنعه ابن
مالك وقال هو غالب لا لازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته قاله ابن
هشام وقيده الرضي بالاغلب كقد في الايجاب قال صاحب الكشاف
في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء
قد امنوا فيما بعد والخامس ان منفي لما جائز الحذف في الاختيار لدليل
لدليل واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي على سبيل التقرير ومعنى
التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه واما لا في النهي واللام في الامر فلانهما
يشبهان لان الشرطية في النقل واما ان الشرطية فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا
في لم ولما **قوله** والاسماء التي تضمنت معناها وهي غير ظروف كمن
وما ومهما واي وظروف بعضها تستعمل مع ما وعدمها كاين في المكان ومتى
للزمان وبعضها لا تستعمل الا مع ما نحو اذ وحيث وبعضها لا تستعمل مع ما
نحو اني والجزم بكيفما قول بعض النحاة وباذا وايان لغة ضعيفة وفي الشرح الكبير
للكافية والحق انه يجب المجازاة باذ مع ما وعدمها وانما تضمنت هذه الاسماء

معنى الايجاز والاختصار لانهم احتاجوا الى ان يقولوا ان تضرب زيدا اضربه وان تضرب
عمرا اضربه الى ان يطول الكلام فاتوا باسم شامل للجميع والمراد بالسببية في الشرط اعم
من ان يكون عقلية وخارجية او جعلية عبارته عرفية ولو بوجه من الوجوه وان يكون
لنفس الجزا او للاخبار او الاعلام به وما كان منها ظروفا فمحلها النصب بالفعل بعدها
وما كان غير ظروف فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء
والخبر فعل الشرط او فعل الجزاء او مجموعهما **قوله** والصحيح الاول ذكره في المغني
والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل من يأت فاني آتيك ربما يرجح الثالث على الثاني
وقد يكون الجر نحو بمن تمرر امرر واما اي فمعرب يقع مبتدأ مثل ايهم يأتيني
اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب
وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمرر امرر ومحل اي نصب على الحال
او الظرف **قوله** فيحذف حركة الواحد حكي عن ابن السراج انه شبه الجوازم بالدواء
والحركة بالفضلة التي يخرجها الدواء فكما ان الدواء صادف فضلة في الجسم اخرجها
والا فمن نفس الجسم فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وجدت حركة حذفتها
والا فمن نفس الفعل كما في الناقص **قوله** لان النون في هذه الامثلة علامة الرفع
فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب
الفعل جزئية الحكمية كما اشار اليه بقوله وكان اولى بهذه اه اذ الفاعل كالجزء فاذا
كان ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزء لزم ان يكون
محل التقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو جهتين كالنعامة
فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل بينه كونه جزء
قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام
الفصيح نثره ونظمه **قوله** كالواو في جمع المذكر قيل فيه نظر لان الواو
هذه قد تحذف في نحو اغزن وارمن فلا تثبت على كل حال واجيب بان ضم
ما قبلها دال عليها وكانها لم تحذف ولك ان تقول الكاف للتشبيه لا عموم لها

كلفظة

كلفظة نحو بخلاف لفظة مثل فانها توجبه روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال اقول ايماني
كايمان جبرائيل ولا اقول مثل ايمانه لاقتضائه العموم ذكره في الهداية لابن همام
وقال القشيري في قوله عليه السلام من توضأ نحو وضوئي نحو لفظة لا يقتضي العموم
بخلاف لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل
ما يقول اه ان لفظة مثل لا تقتضي المساواة من كل وجه وفي شرح المنار
لابن الملك لو قذف رجل رجلا بالزنا فقال آخر هو كما قلت يحد الآخر
لان كاف التشبيه يوجب العموم في محل يقبله كما قال علي رض في حق اهل الذمة
دماؤهم كدمائنا وفي شرح البديع للاصفهاني الحديث بهذه العبارة
لم يصح **قوله** كما في بعلبك وهو اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج
ثم جعل علما للصنم الذي يعبده اهل هذه البلدة وهو مصنوع من ياقوتة
حمراء وبين يديه اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس النبي عليه السلام
وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امراة
يعبدونها من دون الله تعالى والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة ببكة
لكسرها اعناق الجبابرة والدق ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها شقت
من الفردوس **قوله** وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر
كقول الشاعر لم تهجو ولم تدعو وقوله الم يأتيك وقوله كان لم ترى
وسيجيء معنى الابيات تماما **قوله** وجاء ايضا مفصولا بينها وبين
المجزوم كقول الشاعر فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى
اهل من الوحش تؤهل المغاني جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي
المفازة التي لا نبات بها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو الاثر
والوحش خلاف الانس والمعنى صارت منازل الحبيبة قفرا اثرها كان لم تؤهل
ولم تونس سوى اهل من الوحش مغانيها اسم اضحت وقفارا خبرها ورسومها
فاعل قفارا لان قفارا اما وان لم يشتق وكذا كل جامد يعمل اذا اول بمشتق كقولهم

رجلان نحو

زبيد ابوه اي مجتري ابوه كذا ذكره ابن مالك في التسهيل وجوزوا ان يكون بدل اشتمال
من مغايتها وكان لم اه خبر بعد خبر لا صحت والاستشهاد انه فصل بين لم و
مجزومها وهو توهل **قوله** وحاء حذف المجزوم بعدها كقول الشاعر واحفظ
وديعتك التي جعلت وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت
وان لم اي وان لم تصل اي احفظ وديعتك التي جعلت وديعة عندك يوم
التباعد سواء وصلت ولم والاعازب بالعين المهملة والزاي المعجمة والراء المهملة
بمعنى التباعد **قوله** وهو ان ولن وكي واذن قال الفراء اصل لن لا فابدل الالف
نونا وقال الخليل لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه
لا اصل له اذ لا معنى المصدرية ما بعده ولا منع عن تقدم معموله عليه بخلاف ما في حيز
ان والخليل يقول لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ
هو وضع مستانف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى
افادة النفي المؤكد وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضمار ان وليس
بجيد وفي كي اختلاف قال الكوفيون انه ناصب بنفسه وقال الاخفش انه حرف جر
بمعنى اللام والنصب بعده باضمار ان وليس بجيد وقال اكثر البصريين
انه ناصب للفعل تارة وحرف جر لغوي فهو اذن مشترك قيل هو الاقرب
الى الحق واصل اذن قيل اذا ان فخفف وقيل اذ الظرفية والنون عوض عن المضاف
اليه وقال بعضهم انه ناصب باضمار ان وليس بجيد **قوله** لكونها بها
لان اي في المصدرية والمصدرية **قوله** فيبتدئ من الضمة فتحة اعلم ان الضمة
والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا يشترط كونها اعرابية او بنائية
بخلاف المجردة عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما الكوفيون
فيطلقون القاب البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها
لانهم كثيرا يطلقونها على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما في قوله فان قيل اه وقوله

او الغين المعجمة

مطلب حروف الناصب صح

والضم

والضم والفتح اه من عدم الورود وعدم استقامة الحصر ثم اعلم ان الابدال والتبديل
اذا استعملا بالباء لا تدخل الباء الا على المتروك فاذا قيل ابدل او تبدل الخبيث
بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكر الاول في السراج الوهاج وسراج
الوجيز للمحلي والثاني في حاشية تفسير الفاضل لابن التمجيد والتبديل مثلهما على ما ذكر في
الينابيع وشرح الكشاف للسابع وشرح مختصر الوقاية لابي المكارم وعلى ما ذكره ابن التمجيد
لا تدخل الباء فيه الا على الماخوذ وفي استعمال الخلاف على العكس وقال المحلي في قول
الوجيز ابدال ما كان غريبا واضح ادخل الباء على الماخوذ موافقة للاستعمال العرفي
وان كان خلاف المعروف لغة وقال الدميري في قول المنهاج ولو بدل ضادا بظاء
لم يصح صوابه العكس لان الباء تدخل على المتروك ثم قال وحكى الواحدي عن ثعلب عن الفراء
في قوله تعالى بدلناهم جلودا غيرها بدل على صحة عبارة المصنف ويشهد لذلك قول
الطفيل بن عمرو لما وصل واسلم في وصف النبي عليه السلام وبدل الطالعي نحسي بسعدي
وقال السابع في شرح الكشاف وللتبديل استعمال الفرد بعدي الى مفعولين
بنفسه نحو اولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا
المعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما بدل ما كان لهما خيرا منه ولفظ بعدي الى
مفعولين بنفسه والى المذهوب به المبدل منه بالباء ومنه قوله تعالى وبدلناهم
بجنتيهم جنتين ولفظ الى يعدى مفعول واحد مثل بدلت الشيء اي غيرته ومنه فمن بدله
بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين الاية ويناسبه ما ذكره الدميري في الفرق
بين التبديل والابدال ان دفع الشيء ووضع غيره مكانه **قوله** ويسقط النونات
لانها علامة الرفع هذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات
دليل الاعراب المقدر قبل من الحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف
بل بالحركة والسكون المقدرين وقال الفارسي ان الافعال معربة ولا حرف
اعراب اما النون فلسقوطها للعامل واما الحروف فلان كلا منها فاعل واما اللام
فلستغلها بحركة ما بعدها وليست فيها عنده شيء مقدر وهو مما يتعجب مع

من ان التبديل عبارة عن تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال ... صح

وليس نحو

واثبات النون مع النصب لغة قليلة جاءت في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المشارق
قوله لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء معناه ان المضارع لما اشبه الاسم
اعرب بالرفع والنصب وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء قوله ومعنى لن نفي الفعل مع التاكيد قال ابن مالك
قول الزمخشري في انموذجه لن لتابيد النفي ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل
ان لا يرى الله تعالى جعلنا الله تعالى من اهل الرؤية وقال الامام الحديثي الزمخشري
من العدول وشهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده انه
لا يرى الله تعالى بثبوت ان لن لتابيد النفي قوله لانه الاصل في
البناء اي السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب الحركة فضده
يكون بالسكون ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة اليها ولا حاجة الى الحركة
في المبني اذ لا يدل على معنى قوله وفتحها لغة وهي لغة سليم بالتصغير قبيلة
من العرب وهذا كفتح لام الجر في بعض اللغات وقال ابن مالك ان عكلا ينفتحونها
عکلائ
لكن بشرط ان يكون داخلة على الفعل كو احسنت الى لاكافيك قوله
جاز سكونها وهي لغة قريش وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما
بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع ما بعدهما
وحرف المضارع ككلمة على وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسرة
واما ثم محمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما قوله وقرئ فلتفرحوا بالتاء
خطابا وفي بعض الكتب خص بالنبي عليه السلام من القراء مع ان جميع القراءات
كذلك لانه يراد قراءة يعقوب وسند روايته الى النبي عليه السلام ولم
يقرأ ان اختيار نفسه لانه على خلاف قياس مشهور في العربية وباقي القراء
يقرأون من اختيار انفسهم بالياء لانه على قياس العربية ولما كان النبي عليه السلام
مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر وقد يقال
معنى ان قراءة رسول الله عليه السلام انها عادته قبل العرضة الاخيرة والا فكل القراءات

قراءة

قراءة وقيل كل واحد من السبع المتواترة نسب الى واحد من الائمة لاشتهاره بها و
تفرده فيها باحكام خاصة في الاداء واما غيرها فاذا ظهر فيه امر الرواية
ولم يشتهر بها احد نسب الى النبي عليه السلام ولا يلزم من ذلك اعتياده وهذا
هو الصحيح ذكره الشريف في شرح الكشاف قوله وفي الحديث قوموا
فلاصلي لكم وفي التنزيل ولنحمل خطاياكم فان قلت قد قدح ابو حنيفة بخلاف هذا
حيث قال في تصريفه غير انه لا ياتي الوجهان للمتكلم في المعروف الامر والنهي
قلت معنى كلامه انه لا يجيء من غير تاويل لئلا يلزم اتحاد الامر والمامور والناهي
والمنهي والا فوروده في الاستعمال كثير لا يكاد الفصيح انكاره مثل قولهم فلنشرع وفلنخب
وفلنرجع وغير ذلك فلهذا اختار الشريف قول السكاكي فلنعينهما لقوله اي
اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا لتعيينهما اشارة
الى صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين
على من هو بصدد المذكور وقال ابن مالك في الشواهد روي فلاصلي بحذف الياء
وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي
والفعل بعدها منصوب بان مضمرة وان والفعل في تاويل المصدر مجرور واللام
ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لاصلي لكم ويجوز
على مذهب الاخفش كون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء لام امر
وامر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ومن رواية من اثبت الياء
ساكنة يحتمل كون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفا وهو لغة مشهورة ولام امر واثبت
الياء في الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح قوله مع التنصيص قال صاحب الكشف
في شرح الكشاف يقال نص به ونص عليه واصله ان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع
البالغ ومنه منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب والسنة والى ما لا يحتمل
الا معنى لغو ومعنى الرفع في الاول ظاهر وفي الثاني اخذ لازم النص وهو الظهور ثم
عدي بالباء وبعلى فرقا بينه وبين المنقول عنه وجاز ان يكون تعديته بالباء

المصاف بفتح الميم وتشديد الفا جمع مصف

لتضمينه معنى الاعلام ولعلى لتضمينه معنى الاطلاع ونحوه والتنصيص مبالغة فيه
قوله كقوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم بفتح الميم وتشديد الفاء (المصاف)
جمع مصف وهو الموقف في الحرب قال الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل معترضا
على ابن مالك في تعقبه قواعد النحو بما جاء في الحديث مما خالفها لم تعهد لاحد
من ائمة العربية لا من البصريين ولا من الكوفيين الاستشهاد بما ورد في كتب
الاحاديث على المسائل العربية وسر ذلك ان الحديث غير متحقق كونه بلفظ (الحديث)
النبي عليه السلام فانه لم يدون الا في القرن الثاني وكانت الرواة يروون
بالمعنى وفيهم الاعجمي والمولد ومن يحسن العربية فدخل في الكثير الحديث اللحن كثير
ثم دون على حسب ما سمع من الرواة وقد يقال فتح هذا الباب يؤدي الى الاختلال
لان الائمة نالوا بعض الاحكام الفقهية بلفظ الحديث الا يرى انهم قالوا قالوا في
قالوا
جواب اختياري اختيار نفسي فهي طالق على خلاف القياس لحديث عائشة رض عنها
لا بل اختار الله ورسوله كثير وقد يستدل على عدم اخلال كثرة التكرار وتتابع (ومثله)
الاضافات بالفصاحة بقوله عليه السلام ان الكريم ابن الكريم ابن الكريم (ابن الكريم) قوله كقول
كل نفس
محمد تفد نفسك الى الفرة المراد بالفداء الدعاء والنفس ذات الشي وحقيقته ثم قيل
للروح لانه نفس الحي وللقلب لانه محل الروح او متعلقه وللدم لان قوامها به
وللماء لفرط حاجتها اليه وللراي في قولهم فلان يؤامر نفسه لانه ينبعث عنها
او شبه ذاتا تامر به وتشير عليه وللنجد في قولهم نكثة النفس فيذكر ونه
لانهم يريدون به الانسان والتبال بفتح التاء (الفساد) يقال تبله الحب بالكسر اي اسقمه
البيت خ
وافسده والهلاك يقال تبلهم الزهر عمدا اي اهلكهم وفي البيت التبال الوبال
ابدل الواو تاء ومنع المبرد حذف اللام وبقاء عملها حتى في الشعر وقال
في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل نعم الله بك
لكنه حذف الياء اكتفاء بالكسرة يعني يا محمد كل النفوس فدا لنفسك حين خوف
من فساد في شي الاعراب محمد منادى مضموم حذف حرف ندائه اي يا محمد ولقد

تعز فاعل

فعل فاعله كل نفس ومفعوله نفسك واذا ومازائد ومن متعلقه بخفت وتبالا مفعول (ظرف)
خفت وفاعله التبال قوله واجاز الفراء وفي مغني اللبيب وهذا الذي منعه
المبرد في الشعر اجازه الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادي
الذين امنوا يقيموا الصلوة اي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية
وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبر كقوله قلت لبواب لديه
حموها خ
دارها تيذن فاني حموها وجارها اي لتاذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة
قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول ايذن انتهى قيل وهذا
تخلص من ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك
لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلاف ما في
نحو قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع والجمهور على ان
الجزم في الاية مثله في قولك ايتني اكرمك وقد اختلف في ذلك
على ثلثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان
الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي
والفارسي انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر
كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه
والثالث للجمهور انه شرط مقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول
لان الحذف والتضمن وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمن
تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف
اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني لان نايب الشي يؤدي معناه والطلب
لا يؤدي الشرط وابطل ابن مالك بالاية ان يكون الجزم في جواب شرط
مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف واحد من المقول له عن الامتثال
ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال
لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقيموا اكثرهم ثم حذف المضاف وانيب

عنه لمضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين
بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مومن مخلص قاله الرسول عليه السلام أقم
اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر
لا في جواب قل ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل
نحو ائتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم
ولا يجوز ان يتوافقا فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا
مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء **قوله** والشرط لا يلزم
ان يكون علة تامة جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا كان يقيموا جواب الامر فيكون مجزوما
بان مقدرة ويكون التقدير قل لعبادي فانك ان تقل لهم يقيموا الصلوة فيقع قولك
يقيموا جزاء الشرط وهو غير جائز لان الشرط ينبغي ان يكون علة للجزاء كما ان الاتيان علة للاكرام
والظاهر ان القول ليس علة لاقامة الصلوة لجواز توقفها على شيء اخر كالتوضي والتوجه
القبلة وستر العورة وغيرها فاجاب بقوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء
بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء اخر والمذكور في الاصول
ان كلمة ان قد غلبت في السببية فدلت على ترتب الثاني على الاول وانها تستعمل
في الشرط الذي هو جزء من العلة التامة فيتعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر
من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مرتب على الضرب الاول يحصل عقيب ما
بعد حصوله الا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله
بعد حصوله كما يقتضيه معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الاية ففيه
اشارة الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله تعالى والايمان ان يكونوا
بحيث تترتب امتثالهم على مجرد امره عليه السلام ومن لم يدرك هذه النكتة
اختار اضمار الجازم واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولي لك ليقيموا
ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير الجر في جواب
من قال كيف اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف

الصلوة

فان اضمار

في ان اضمار الجار ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وقد يجاب ايضا بان الجزم على التشبيه
بالجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب **قوله** لان امر المخاطب اكثر
استعمالا لان الغايب لبعده عنك اذا اردت ان تامره امرت من تؤدي
اليه انك تامره نحو قولك يا زيد قل لعمرو قم ولا يحتاج امر الحاضر الى مثل ذلك
فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج في امر الغايب اليه ولا يلزم من امر الحاضر امر الغايب
كذا في شرح المفصل **قوله** وهي التي يطلب بها ترك الفعل اعلم ان العلماء
اختلفوا في النهي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس هو عدم الفعل
كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا
للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا بل المطلوب به هو كف النفس عن الفعل
وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور
للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعله
فيستمر عدمه ثم النهي يستعمل لمعان وهي التحريم والكراهية والتنزيه والتحقير وبيان
العاقبة والياس والشفقة وهذه الامثلة مذكورة في الاصول **قوله**
واسناد النهي اليها مجاز يعني مجازا عقليا لتجاوزه عن مكانه الاصلي بحكم العقل
ويسمى مجازا حكميا واسناديا وان كان يقع في الاضافة والايقاع لتعلقه بالحكم اما ظاهرا
او مقدرا ولان الحكم اشرف ومجازا في الاثبات وان كان يقع في النفي
لان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح او لان
النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه وكما سمى مجازا
باعتبار الاشرف او باعتبار ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ويقابله
المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد بمعنى ما ينسب الى الوضع مطلقا فيعم اللغوي
العرفي والاصطلاحي وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر في الاصول ان اللغة يبطل
لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول لغوي على انه قد قيل ذكر في التلويح ان الكتاب
في اللغة اسم للمكتوب والظاهر انه منقول اليه من معنى الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب

والشرعي والاصطلاحي وبمعنى ما ينسب
الى الوضع الغير الشرعي فيعم

كما صرح به صاحب فصول البدايع
حيث قال الكتاب لغة الكتابة

ثم غلب في عرف الشرع على القرآن ثم المجاز العقلي على تعريف السكاكي هو الكلام المفاد به خلاف
ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وعلى تعريف
صاحب التلخيص هو اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ملابس له غير ما هو له بتأول كقولهم عيشة
راضية وسيل مفعم وجد جده ونهاره صائم ونهر جار وبنى الامير المدينة
وضربه التاديب ونحو رجل عدل وقولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف
بالمصدر مجاز عقلي وان لم يكن عند صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو الكتاب
الحكيم والاسلوب الحكيم مما وصف بوصف محدثه وصاحبه والضلال البعيد والعذاب الاليم
مما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل الغرم افعال فاعله ونحو قوله تعالى شقاق
بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا
اعجبني انبات الربيع وجرى الانهار وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين
وقولنا نومت ليلته واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية
والايقاعية وكذا قوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا مما جعل الفاعل
المجازي تمييزا والمجاز العقلي قد يدل عليه صريحا وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم
سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية
اليها فافهم والتمس ولا تقصر المجاز العقلي على ما تفهم من ظاهر كلام السكاكي وصاحب
التلخيص وليكن هذا على ذكر منك فانها فوائد نفيسة **قوله** وقد جاء
في المتكلم قليلا وذلك كقولهم لا ارينك ههنا والمنهي هو المخاطب اي لا تكن
ههنا حتى لا اراك كقوله تعالى ولا يصدنك عنها من لا يؤمن بها فقول
القاضي في تفسير قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار
مخاطبون بالفروع ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المنهي لكن لا ينزجرون بهذا النهي
والمراد خطاب المؤمنين اي لا تمكنوهم ايها المؤمنون ان يقربوا المسجد الحرام لان صدر
الاية وختمها خطابهم وهو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وقوله تعالى وان خفتم عيلة الاية

قوله

قوله واما الامر واعلم ان العلماء اختلفوا في صيغة الامر لما ذا وضعت
فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها
للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة
بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك
بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل
لمعان مختلفة من الايجاب والندب والتاديب والارشاد والاباحة
والتهديد والامتنان والاكرام والتعجيز والاهانة والتسوية والدعاء والتمني
والاحتقار والتكوين والامثلة في الاصول **قوله** فهو جار على لفظ
المضارع الجريان في الاصطلاح يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدا
او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه
وجريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في الحركات والسكنات
بالاشتقاق وجريان الامر على المضارع المجزوم في الحركات والسكنات وكل
من هذه المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام في الحد كما قال الرضي في شرح الكافية
لان المذكور هو المعنى الاخير لا مطلق الجريان **قوله** واصل افعل تفعل فحذفت
اللام لكثرة الاستعمال قيل عليه لو كان الحذف لكثرة الاستعمال لما حذف
فيما قل استعماله نحو اخلوط واعلنكك في تعلوط اي تلزم وتعلنكك
اي تجتمع قياسا على حذف النون في لم يكن دون لم يصن وحذف اللام في لم
ابال دون لم اغال وحذف الالف والنون في انعم صباحا دون انعم بالاخر وحذف
الهمزة في ويل امه دون ويل اخته لكثرة الاستعمال في السوابق وقلته في اللواحق
وايضا لو كان الامر كما ذكروا لتضمن الامر لام الامر فيكون مبنيا كالاسم وليس لهم
ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة وليس المراد بكثرة
الاستعمال في مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على الاصل ثم
خففوه لان ذلك يستلزم تعوده في كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد انهم علموا

انه يكثر استعماله فيفعلوا ذلك به من اول الامر قلنا انهم الواضعون وان قلنا ان الله تعالى
علمهم ذلك فاوضح **قوله** وليس بالوجه وصاحب مغني اللبيب راه وجها وذكر
وقال وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا
بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج
عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله صلى الله عليه وسلم انت يا ابن خير قريش فلتقضي حوائج
المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك
تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء
لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان
كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض
عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ
فيشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل **قوله**
لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار فلا يعمل مضمرا كما لا يعمل قيل عليه ان ان الجازم تعمل
مضمرا كما بعد الامر والنهي والاستفهام وغيرها فلم لا يجوز ان يعمل ههنا مضمرا فتامل
قوله ويأتي بصوغ الباقي الاتيان متعد الى واحد تقول اتيته من باب رمى اتيا واتيانا
ايضا واتوة اتوة لغة فيه وقوله تعالى انه كان وعده ماتيا اي اتيا كما قال
حجابا مستورا اي ساترا وقد يكون مفعولا لان ما اتاك من امر الله فقد اتيته وتقول
اتاه اتيا اعطاه واتانا ايضا اتى به ومنه قوله تعالى اتنا غداءنا اي ايتنا به ذكره
في الصحاح فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فاجاءها المخاض وهو في الاصل
منقول من جاء لكنه خص بالالجاء في الاستعمال كاتى في اعطى ليس على ما ينبغي على ان
ابا حيان ذكر ان اتى بمعنى اعطى مما بني على افعل وليس منقولا من اتى بمعنى جاء
وذكر في الصحاح ايضا وتاج المصادر وديوان الادب اجاءه اي جئت به واجاءه
الى كذا بمعنى الجأه اليه وقد يتعدى الى الثاني بالباء مثل اتيته بالبلية فقوله تعالى
الا ان ياتيهم الله يحتمل الوجهين وكان هذا مراد من قال ان الاتيان يجيء لازما ومتعديا

والاية

والاية تحتملهما فقول الصحاح والاتيان المجيء مع ان القوم صرحوا ان المجيء يكون لازما ومتعديا
ليس على ما ينبغي قال الراغب المجيء اعم لان الاتيان مجيء بسهولة ويقال جاء في الا
الاعيان والمعاني وبما يكون مجيئه بذاته وبامره ولمن قصد مكانا او عملا او
زمانا ذكره الطيبي في سورة مريم وذكر في سورة النحل عند الاتيان قد يقال
للمجيء بالذات وبالامر وبالتدبير وفي الخير والشر وفي الاعيان والاعراض
وذكر الزمخشري ان اتى يجيء بمعنى صار كجاء في قولك جاء البناء محكما بمعنى صار
قوله ويستعمل لفظ الجمع للواحد والواحدة قال الرضي في شرح الكافية وقال رح
في المطول لم يجئ ذلك اي الجمع للواحد تعظيما للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما
هو استعمال المولدين وقد سبق في اوائل بحث المضارع ما يتعلق بهذا
ثم الاولى ان يجعل ارجعوني من قبيل قوله تعالى رب ارجعون اعني اقامة تكرير
الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة التي بينهما على معنى ارجعني ارجعني ارجعني وارحمني
ارحمني ارحمني قال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب ومن هذا القبيل
عندي قوله تعالى كل في فلك يسبحون فانه دفع ما قيل كيف جمع بالواو والنون
مع انه ليس من صفات العقلاء واسمائهم ثم اختلفوا ان ابنية الجمع هل تصح
اطلاقها لاثنين فيه مذاهب احدها لا تصح ثانيها تصح حقيقة ثالثها
مجازا رابعها وهو للامام تصح وتصح للواحد ايضا وهذا الخلاف في نحو رجال
ومسلمين وضربوا واضربوا لا في لفظ الجمع ولا في نحن فعلنا ولا في نحو
فقد صغت قلوبكما فانه وفاق كذا في المنتهي ذكره في شرح العضد فما ذكره
الزمخشري في تفسير قوله تعالى الحج اشهر معلومات من ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء
الواحد بدليل فقد صغت قلوبكما ليس بصحيح فان قيل قوله في هذه الاية
موافقا لقول الشريف في اوائل شرح الكشاف على خلاف قول التفتازاني
في شرح تفسير هذه الاية وفي تعريف المسند من شرح المفتاح موافقا لما في
مفصله يدل على ان المختار عنده المذهب الثاني قلنا اجاب عنه صاحب الكشف

ح م ع ح

حيث قال هذا على ظاهره خلاف مذهبه المذكور في مفصله ومذهب الجمهور لانه قد يذكر
الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو جائز في داب المناظرة ذكره التفتازاني ومن
ههنا تبين ان ما ذكره الرازي في اول تفسير الفاتحة انه جرت عادة المصنفين على انه اذا كان له
في مسئلة راي اطلق القول به وقيد غير رايه بالنقل ليس بمعول عليه وبقي ههنا فائدة
ذكرها في الفتوحات المكية في الباب الاحد والثلاثين ومائة في مقام ترك العبودية
حيث قال لما وصلت الى هذا المقام نمت فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام
وقد سالني سائل ما اقل الجمع في العدد فكنت اقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند
النحاة ثلثة فقال عليه السلام اخطا الفريقان فقلت يا رسول الله فكيف اقول فقال من العدد
ثم اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فرمى درهمين على حدة ورمى ثلثة على حدة
وقال ينبغي لمن سئل في هذه المسئلة ان يقول للسائل عن اي عدد تسال عن العدد
المسمى شفعا او عن العدد المسمى وترا ثم وضع يده المباركة على الدرهمين فقال
هذا اقل الجمع في العدد الشفع ثم وضع يده المباركة على الثلثة وقال هذا اقل الجمع في العدد
الوتر قوله كقوله الا فارحموني يا اله محمد اي فارحمني تمامه فان لم اكن يكن خ
اهلا فانت بها اهل قوله فزادتها ساكنة ليست بوجه لما يلزم من الوقوع
فيما فر منه قوله وسميت همزة وصل لانها للتوصل بها الى النطق با
لساكن وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول
كتبت اسمك فسقطت همزة اسمك فاتصل التاء بالسين قوله
فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وقول
ابي البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين ضعيف لكون
تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا تحذف فاسد لان المحذوف
الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي كذا في المغني
قوله لان حروف الصفير انما سميت حروف الصفير لانك اذا وقفت
على الزاي والسين والصاد باتيان همزة في اوائلها وقلت اِزْ اِسْ اِصْ

سمعت

سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت
هناك ويأتي كالصفير وانما لم يدغم حروف الصفير في غيرها محافظة على الصفير
قوله وحروف ضوي مشفر اه يقال ضوي الرجل اذا نحف بدنه
والمشفر من البعير بمنزلة الشفة من الانسان وانما لم يدغم فيما يقاربها لزيادة
صفتها على صفة غيرها اما الضاد ففيها استطالة وفي الواو والياء اللين وفي
الميم غنة وفي الشين والفاء تفش اي انتشار لزيادة رخاوتها وفي الراء
تكرار فلو ادغمت في مقاربها لزالت صفتها العدم من الصفة في مقاربها
وانما قال فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها قوله وهذا عكس قياس
الادغام اي اذا قصد ادغام احد المتقاربين في الاخر فلا بد من قلب احدهما ليصير
من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول الى الثاني ان لم يكن التغيير
الا لعارض كما في اذبح عتودا فانه اذا اريد ادغام الحاء في العين تقلب العين
حاء لان العين ادخل في الحلق من الحاء فلا يدخل الحاء في الادخل في الحلق لئلا يستثقل
والعتود ذكر اولاد المعز ما رعى وقوي واتى عليه حول والجمع عتدة ومنه تاء الافتعال
فانها تقلب الى الحرف الذي قبلها ولا ينعكس لتعين هذا الدليل قوله
رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد اي انما ارتكب عكس قياس الادغام
ولم يقل اطلح واطرب لرعاية صفير الصاد وعدم ادغام حروف الصفير
في غيرها في اصطلح ورعاية استطالة الضاد قال في شرح الهادي يقال
للضاد مستطيل وطويل لانه طال فادرك مخرج اللام قوله وقرئ في لبعض
شانهم ونخسف بهم اه اعلم ان الضاد لا تدغم الا في مثلها وقرئ لبعض
شانهم بادغامها في الشين وعابه على هذه الرواية الزمخشري والفاء
ايضا لا تدغم الا في مثلها وقرئ نخسف بهم بادغامها في الباء وقال
الزمخشري هذا ضعيف تفرد به الكسائي والراء ايضا لا تدغم الا في مثلها
وقرئ نغفر لكم بادغامها في اللام قال الزمخشري وادغام الراء لحن اي

وهو رواية ابي شعيب السوسي
عن اليزيدي ان ابا عمرو كان يدغمها
في الشين صح

اي في اللام وقال سيبويه ومن تابعه لا تدغم اللام في الراء في نحو تغفر لكم غير ابي عمرو
وتشين ايضا لا تدغم الا في شكلها وقد روي عن ابي عمرو ادغامها في الشين
في قوله تعالى الى ذي العرش سبيلا كما روي عنه عكسه في قوله تعالى واشتعل
الراس شيبا وقد يقال حمل ذلك على الاخفاء لا على الادغام التام وكيف لا
ولو كان ادغاما لالتقى ساكنان لا على حده في البعض شانهم قوله ويروى
الوجوه الثلثة في قول زهير وهي ترك الادغام والادغام على وجهين
اي بالطاء المهملة والظاء المعجمة ومعناه انه يعطي ماله عفوا اي بسهولة من غير
منّ ولا مطل ونظلم احيانا على بناء المجهول يعني ربما تؤذيه السائلون بكثرة
سؤالهم ويطلبون منه في غير موضع الطلب فيظلم اي يعطيهم ما طلبوا منه ويحتمل
ذلك وينقاد لمن ساله ولا يدوم استجداه في الاوقات التي يشتد الطلب فيها
وفي الاوقات التي لا يطلب مثله فيها وقيل معناه انه يسال منه فوق طاقته
ويطلب منه ما لا يقدر عليه والاستشهاد انه روي فيظطلم بتقديم الظاء على الطاء
المهملة على الاظهار ونظّلم بظاء معجمة مشددة ويطّلم بطاء مهملة مشددة
قوله وكذلك متفرقاته اي كل واحد منها توجيه لافراد الضمير الراجع الى الكلمات
وقد يوجه في مثله بانه قد يكنى بالضمير الموضوع للواحد المذكر عن اشياء
كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى باسم الاشارة
الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك التاويل الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر
حتى قال علاء الدين في حاشية المطول قد شبه الضمير باسم الاشارة في الثبوت
بين الاحوال كلها نص عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا
وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم الاية وقد يجري
وقد الضمير في به لا جرا الضمير مجرى اسم الاشارة كما في قوله تعالى كانه في الجلد
توليع البهق اراد ذلك وقال القطب الرازي ان كان اسم الاشارة اشارة
الى السمع والابصار والقلوب كانت الاشارة الى الجماعة بلفظ مفرد مذكر

وهو خارج عن قانون وضع اسماء الاشارة لانها وضعت صيغا مختلفة بحسب اختلاف
احوال المشار اليه وان كان اشارة الى ما ذكر وما تقدم فالضمير يحتمل ان يعود اليه
من غير تاويل باسم الاشارة وقال الكازروني فان قيل ما وجه اعتبار اسم الاشارة
واقامته الضمير مقامه قلت الاشعار بان الامور المذكورة امور ظاهرة فيكون الاحتجاج
بها اكد ثم قال ومع ذلك فيه تكلف وقال صاحب الكشف فجاز في اسم الاشارة
ان يشار به الى الجمع والمثنى على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام
كما جعلوا فعلنا نائبا عن افعال جمة ذكرت قبله بجملته تقول نعم ما فعلت
وقد ذكر لك افعالا كثيرة ثم قال والسر في هذا ان اسماء الاشارة تثنيتها
وجمعها ليسا على الحقيقة لانها في معنى الحرف وقال التفتازاني يعني تثنية اسماء
الاشارة والموصولات وجمعها ليسا على قانون اسماء الاجناس
بان يلحق باولها الف ونون او واو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة
وكذا تانيثهما ليس بالحاق التاء فيجوز فيهما ما لم يجوز في اسماء الاجناس
واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث ولهذا
جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع وان كان بالتاويل قوله باسرها اي
بجميعها الاسر القد الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير باسره فقد ذهب
بجميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء برمته وهي قطعة الحبل البالية
تنحى على الشوك قال الاصمعي نحوت غصون الشجر اي قطعتها و
تقول انحيت على حلقه السكين اي عرضت الجراز بالجيم المضمومة والراء
المهملة والزاي المعجمة بعد الالف القاطع والمقضب بقاف وضاد معجمة
آلة القطع والهرم بتسكين الراء المهملة نبت وذري البرى اي اعطاه الريح
يصف الشاعر ناقته يقول ان هذه الناقة تعمل اسنانها في الشوك
فتقطعه وتسقط هذا النبات وقيل الضمير في تنحى يرجع الى الجارية
يعني تعرض تلك الجارية السكين على الشوك وتلقيه القاء عجبا

وقيل الى وحشية اى تعرض اسنانها المشبهة بالسيف القاطع على الشوك وتقطعه
وتذري ذلك النبت وجرائحي ومقتضبا صفة المفعول والهرم منصوب بفعل
مضمر على شريطة التفسير تقديره تذري الهرم تذريه والنصب هو المختار
بالعطف على جملة فعلية للتناسب اذرانصب بالمصدر واصله اذترأ من ذرى
غير مهموز لان الجوهري ذكره في باب الالف المقلوبة غير المتحركة قلبت تاؤه دالا
والاستشهاد ان فاء افتعل ذال معجم ولم يدغم في الذال **قوله** ويلحق الفعل
غير الماضي والحال نونان للتاكيد وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه قول الشاعر
دامن سعدك ان رحمت متيما اى دام سعدك فالحقت بدام لانه دعا فيه
معنى الطلب والتوكيد هو تقرير الحكم مع دفع الشك بالنسبة الى المحكوم عليه
قال سيبويه اذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب اضرب واذا قلت
اضربن فكانك قلت اضرب اضرب اضرب وقال الشارح في شرح المفتاح
الوكد القصد وليس بلغة عربية وقال في شرح الكشاف الوكادة بمعنى التاكيد
لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب الا ان المصنف ثقة في اللغة فكفى استعماله
او مصدر من وكد وكده اى قصد قصده مستعملة في التاكيد لما فهمه التلبس وقال
علاء الدين في حاشية شرح المفتاح وفيه بحث لان في الصحاح وكد وكده اى قصد قصده
من غير تعرض لكونه مولدا وكذا في مجمع البحرين ان التوكيد بالواو افصح **قوله**
ولا يلحق الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر مثال الامر اضربن والنهي لا تضربن والاستفهام
هل تضربن والتمني ليتك تضربن والعرض الا تضربن والقسم والله لاضربن
وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال والطلب اما في الامر والنهي
فظاهر واما في الاستفهام والتمني والعرض فلانها بمنزلة الامر فمعنى هل تضربن
اخبرني هل تضربن ومعنى الا تضربن اضرب ومعنى ليتك تضربن اضرب
واما في القسم فلانك اذا قلت بالله لافعلن فكانك اذا قلت سالت الله
ان افعل والمراد من القسم جواب القسم لا نفسه لان نفس القسم لا يؤكد بالنون

وانما قال

وانما قال غالبا لانه قد يقسم الانسان على ما يعلمه ما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه كقول
من اتى كبيرة والله لا عاقبن وامثال ذلك كثيرة **قوله** وشبه بالقسم نحو اما
تفعلن اى شبه بالقسم الشرط المؤكد بما الشبيه بلام القسم في كونها مؤكدا يعني
كان اللام لتاكيد القسم كذلك ما لتاكيد الشرط فشبه ما يؤكد بها بما يؤكد باللام وهو القسم
وقد اختلف فيه فذهب الزجاج وجماعة الى ان حكمه في لزوم النون حكم القسم
وذهب ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز وفي تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها
ان الشرط شك وقد تقرر ان النفس مجبولة على الفرار عن الشك وعلى المحبة للعلم بل
الاول مرضها والثاني صحتها على ما صرح به عبد القاهر في دلائل الاعجاز بجملة
فالشرط من حيث انه تردد يدل على الطلب كالخلاص من المرض اللغوي **قوله** ولانه
لما اكد حرف الشرط بما كان تاكيد الشرط اولى لئلا ينحط المقصود بالذات وهو
وقد يلحق بالنفي ويجري مجرى النفي نحو ربما وقلما وجوزوا كثيرا ما تقومن زيد
حملا للكثرة على القلة حملا للنقيض على النقيض **قوله** قلبت النون الفا للوقف
لان النون الخفيفة تبدل الفا في الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين
لانها مثله في كونها نونا ساكنة في اخر الكلمة بعد حركة فقالوا في اضربن في الوقف
اضربا كما قالوا في رايت زيدا رايت زيدا وان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها
كما وجب حذف التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست لازمة في الوصل
بخلاف التنوين **قوله** ربما اوفيت في علم اى يقارون في داوفي على الشيء
اى شرف ونزل والعلم الجبل وشمالات جمع شمال وهي الريح التي تهب
من ناحية القطب معناه ربما اشرفت على جبل ونزلت وحططت رحلي
في جبل ترفع ثوبي ريح الشمال اعرابه في ربما كافة واوفيت جملة فعلية ترفعن
فعل ثوبي مفعوله شمالات فاعله والجملة صفة علم والاستشهاد لحاق النون
الخفيفة في ترفعن وليس فيها معنى الطلب **قوله** والقلة تناسب
النفي القلة تستعمل بمعنى النفي كقولك قل رجل يقول اى ما رجل يقول ولذلك لا يدخل

الفعل عن غير المقصود بالذات وهو ان

نواسخ الابتداء على قلّ كما لا يدخل على ما النافية ومن ذلك الحديث الذي ذكره النسائي
عن عبد الله بن ابي اوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر الذكر ويقلّ اللغو قال ابن الاثير
في النهاية اي لا يلغو شيئا وقوله تعالى فقليلا ما يؤمنون وغير ذلك **قوله**
يعني ان جمع بين النونين تختص الثقيلة اي تفرد اه وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص
يقتضي بحسب مفهومه الاصلي ان يدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اي صار
مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره ونحو كثيرا الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء
على المقصور وذلك لان اختصاص شيء باخر في قوة تمييز الاخر به فاستعمل فيه مجازا
مشهورا او بقي الشان في الرجحان والذي عند الشارح ان الاول عبادة عرفية والعرفي
هو ان تدخل الباء على المقصور ومختار الشريف ان دخولها على المقصور هو الاصلي الاستعمال
قوله واما ما اجازه يونس اه قال الانباري هو يونس بن حبيب البصري اخذ عن
ابي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من كان قبله اخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء
وله مذاهب واقيسة تفرد بها ذكره الطيبي وذكر في كشف الوافية ان اول من وضع
وافية خ
علم النحو امير المومنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقيل ابو الاسود الدؤلي
استاد الحسن والحسين رضي الله عنهما فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحاق الحضرمي
وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ من عيسى الثقفي الخليل بن احمد واخذ منه سيبويه
واخذ من ابي عمرو بن العلاء علي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا
فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه
واخذ منه الاخفش ابو الحسن سعيد بن مسعدة وقطرب ومنه صالح الجرمي وبكر
المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن
كيسان ومنهم ابو علي الفسوي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي
الفارسي ويقال له الفسوي ايضا لانه نشأ بشيراز من قرية يقال لها فسو ومنه ابو
الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري قيل لم يأت بعده من يعبأ به
قوله وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف قال ابو البقاء في القراءة

بالتخفيف وهي قراءة ابن ذكوان وجهان احدهما انه نهي كما في قراءة العامة بالتشديد
وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفها لحذف
متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغييرا والثاني الفعل
معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى
لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين وتجوز
ان يكون لا تتبعان نهيا لحقه نون التاكيد على مذهب يونس وكسرت لالتقاء
الساكنين تشبيها بنون التثنية ذكره في الكشاف فاطلاق قوله نهي
للتاكيد غير موجه وكذا ايراد صاحب التلخيص في بحث الحال لا يصلح للاستشهاد
بل للتمثيل الا ان يقال التمسك بالاولى والارجح يكفي في مباحث الالفاظ
سيما في التنزيل ذكره في شرح اللباب والمفتاح **قوله** لا تهين الفقير علك اه
يقال اهانه استخف به والاسم الهوان والمهانة ورجل فيه مهانة اي ذل وضعف
والمستهان به والمتهاون به يستحقره قال الراغب المشهور ان الفقر هو الحاجة
واصله كسر الفقار من قولهم فقرته نحو كبدته وبهذا النظر سميت الحاجة والداهية
فاقرة وقوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم ومنع الزمخشري
ان يبدل قوله تعالى للفقراء المهاجرين من قوله وللرسول رفعا لمنزلته من ان يسمى
بالفقير وما اشتهر بين الناس من قوله الفقر فخري فلين يثبت اذ لم يعلم صحته كيف وقد
استعاذ منه رسول الله ذكره في شرح اللباب وعلّ بلام مشددة مفتوحة
او مكسورة لغة في لعل وهي اصلها عند ابي العباس زيدت عليها لام الابتداء
وكذا عنّ وانّ ولانّ ولعنّ لغات فيها ولها معان احدها التوقع وهو
ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا وافكا والثاني التعليل اثبته جماعة
منهم الاخفش والكسائي والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ويقترن خبرها
بان كثيرا حملا على عسى وبحرف التنفيس قليلا وجاز كون خبرها فعلا ماضيا

خلافا للجريري ويخفف ويرفع الخبر الاسم وقال بعض اصحاب الفرا وقد ينصبها وزعم يونس ان ذلك لغة
لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا على اضمار يوجد او يكون وعقيل
يخفض بها المبتدا وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل قد ينجزم بعد لعل عند
سقوط الفاء وهو غريب والركوع الانحناء ومنه ركوع الصلوة وركع الشيخ انحنى
من الكبر والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وفي الحديث لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله لانهم
كانوا يضيفون النوازل اليه فقيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان ذلك هو الله والدهري
بالضم المسن وبالفتح الملحد وقال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم ربما غيروا في
النسب كما قالوا سهلي للمنسوب الى الارض السهلة ذكره في مختصر اللغة وذكر في الاساس
الدهر دولة والله يداول الايام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم وفي الفائق
معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث
هو الله لا غير ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا
خلاف ما ذكره السكاكي ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد قصر الانطلاق
على زيد ذكره في شرح المفتاح السعدي وقيل الدهر الذي في الخبر مصدر بمعنى الداهر
اي المصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب والاظهر ان معناه ان الله فاعل ما يضاف
الى الدهر من الخير والشر والمسرة والمساة فاذا سببتم الذي تعتقدونه انه فاعل
فقد سببتموه تعالى ثم قال الدهر في الاصل اسم لمدة العالم وعليه قوله تعالى هل اتى
على الانسان حين من الدهر ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة وهو خلاف الزمان فانه يقع
على المدة القليلة والكثيرة وفي الجمهرة الدهر هو مدة الدنيا وقيل بل دهر
كل قوم زمانهم وقال ثعلب في اماليه الدهر الزمان وقال بعض اصحابنا الدهر معرفا
هو الابد بلا خلاف ومنكرا قال ابو حنيفة لا ادري كيف هو في حكم التقدير وقال ابو يوسف
ومحمد هو يقع على ستة اشهر والرفع ضد الوضع والتبليغ والحمل والتقريب
الشيء ومن ذلك رفعته الى السلطان معنى البيت لا تهين الفقير لعلك تنحني
يوما وتسقط عن المنصب وتذل والدهر يرفعه ويعزه فيستغني هو وتفتقر انت

لان احوال الزمان لا تدوم على ما هيته وتهين مفتوح على ارادة النون الخفيفة وفاعله انت
والفقير مفعوله والكاف اسم عل وان تركع خبره ويوما ظرفه وقد رفعه جملة حالية
من فاعله والاستشهاد على ان النون الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين **قوله**
والا لوجب قال الدماميني في شرح المغني ادخال اللام في جواب الشرطية
ممتنع مع ان المصنفين يفعلونه ثم قال ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقفت
له على شاهد يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها لها بلو كما في الاهمال وعدم الجزم
قوله ولم يحرك فان قلت ما الفرق بين هذه النون والتنوين حيث
يحرك التنوين اذا لقيها ساكن ويحذف النون قلت الفرق ان للتنوين قوة
ليست للنون لان التنوين لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون ولان التنوين
مختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من قبول القوي
الحركة قبول الضعيف اياها **قوله** وفيه نظر لان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين
وضعا له اعني الحركة التاكيد وهي كذلك اذ الثقيلة افادته ذلك المعنى
بالنسبة الى ما يفيد دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليها وما نقل
من الكوفيين ان الخفيفة فرع من الثقيلة لا كلمة براسها كما هو عند سيبويه **قوله**
مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام هذا صحيح اذا لم يلزم من عدم
الجريان عليه فساد وههنا يلزم لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل
قوله فالمناسبة ان تعدى من الخفيفة اليها هذا مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة
قوله حرف مد هو الالف والواو والياء السواكن ولم يقيد بمجانسة
حركة ما قبلها اشارة الى ان المراد بحرف المد اللين بطريق ذكر الخاص وارادة
العام او الى ان في حرف اللين مدا ما وهو المد الطبيعي كما ذكر الجعبري ونفى المد
عن حرف اللين في غير الالف لا ينافيه لان المنفي هو المد الاصلي الخاص او الى ان
المصنف لم يفرق بينهما كما قال الشاطبي بعيده **قوله** والثاني مدغما
وفي بعض النسخ والثاني مدغما فيه بزيادة لفظة فيه والصواب تركها ولعل

فيه بحث لان اصالة الثقيلة على ما نقل عن الكوفيين انما هي ح

اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصل في افادة ح

الغلط فيها وقع من الناسخين قوله كخويلصة تصغير خاصة وياء التصغير والصاد الاولى
ساكنتان قوله لان انما تفيد الحصر لتضمنه معنى ما والا لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة ان انما
لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه ولصحة انفصال الضمير معه ولصحة اعمال الصفة
الواقعة بعده عليه ما صرح به بعض النحاة واستدل بعضهم على افادة الحصر بان ان يكون للاثبات
وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده
ونفي ما سواه وعلى العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى الحصر
وذلك فاسد لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه.
باجماع النحاة فتامل قوله فان التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا اي سواء
كان احدهما حرف مد ولين اولا كقولك زيد وعمرو وبكر اعلم انه يجوز التقاء الساكنين
ثلث سواكن اذا اجتمع هذان الامران اعني الوقف على الساكن الاول منه حرف لين
والثاني مدغم كدواب واصيم تصغير اصم ومثله تقع في كلام العجم كثيرا كگوشت وبيست
وجمع بين اربع سواكن ممتنع في كل لغة وعلى كل حال والوقف لغة مصدر وقف
بمعنى حبس ومنع وبهذا المعنى متعد واما اللازم فهو مصدره وقوف وقيل
للموقوف وقف تسمية بالمصدر والايقاف في هذا المعنى قيل لغو وقيل لغة ردية
وهذا بمعنى الصدقة وقد يقال الوقف لغة الكف عن الفعل والقول واصطلاحا قطع
الصوت اخر الكلمة الوضعية زمانا فقطع الصوت جنس واخر الكلمة فصل لخروج قطعه
عن بعضها عن بعض فهو لغوي لا اصطلاحي والوضعية ليندرج فيه نحو كلما الموصلة الموصولة خ
فانه لغويا وصلها لام وزمانا وهو ما يزيد على الان خرج به السكت وهذا
اجود من قولهم قطع الكلمة عما بعدها وقطع الحرف عن الحركة لعمومه ذكره في كنز
المعاني وقوله لعمومه اشارة الى انه جامع بخلاف ما قالوا اما قطع الكلمة
عما بعدها فلعدم شموله الوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء وظاهر
كلام بعضهم انه يسمى قطعا وليس من الوقف في شيء فعلى قوله لا ينصرف عنه هذا التعريف

ولاغ

ولا غيره قولهم قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم شموله
الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع الكلمة عما بعدها
على تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة على تقدير ان يكون الحرف متحركا و
لا يخلو ذلك عن تكلف ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه ليس
بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها فانه يسمى
وقفا ولذا يقال وقف واخطأ في ترك حكمه وهو خارج واما انه ليس بمانع
فلانه لو اسكن اخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تؤذن بوقفه فانه
لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك وارد ايضا على قولهم
قطع الحرف عن الحركة ثم الوقف اختباري بالباء الموحدة ومتعلقه الرسم
لبيان المقطوع من الموصول والثابت من المحذوف والممدود من المربوط
واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس والعي واختياري بالمثناة
من تحت وهو المنقسم الى التام والكافي والحسن والاضطراري لا ينقسم
اليها بل اليها والى القبيح ذكره في شرح الازهري قال القسطلاني
الوقف كامل وتام وحسن وناقص وهو الذي يسمى قبيحا لانه اما ان يتم
اولا الثاني الناقص والاول اما ان يستغني عن تاليه اولا والثاني اما ان يتعلق به
من جهة المعنى فالكافي او من جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان يكون استغناؤه
كليا اولا فالاول الكامل والثاني التام وفي شرح الكشاف الشريف
الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح وعلى ما يفيده حسن فان استقل
ما بعده ايضا يسمى تاما والا يسمى كافيا وحسنا غير تام والوقف على
بسم قبيح وعلى الله والرحمن كاف وعلى الرحيم تام وقال صاحب
المكتفى وحكم القبيح انه لا يفعل الا لضرورة النفس ويعاد وحكم الحسن
انه يجوز الوقف بلا ضرورة لكن يعاد وحكم الكافي انه يجوز ان لا يعاد
وفي التام الوقف وعدم الاعادة واجب او اولى قال السجاوندي

الوقف لازم وهو الذي اذا وصل غير المرام ومطلق وهو ما يحسن الابتداء بما بعده
وجائز وهو الذي يجوز الوصل فيه والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين
وقال الجزري وليس في القران وقف واجب اذا تركه القارى اثم ولا حرام
اذا فعله اثم الا ان يكون له سبب شرعي يستدعي تحريمه فيحرم كان يقصد الوقف
على من اله واني كفرت من غير ضرورة قال القسطلاني والذي قرروه
انه لا يوقف دون الموصوف والخبر والمضاف اليه والفاعل والموكد والمعطوف
نسقا وبيانا الا اذا اكثر المعطوفات وطال الكلام او كان عطف جملة على جملة
ودون صلة وبدل والمجرور والمجزوم والتمييز والتفسير والحال والمستثنى والمشار اليه
وعلة وسبب ولا على الفاعل دون المفعول ولا على الظرف دون ما عمل فيه
ولا على احد مفعولي ظننت ولا على اسم ان واخواتها دون اسمائها ولا على
التمني والشرط والاستفهام ولا على القسم دون جوابها ولا على حرف دون
ما دخل عليه ولا على الرافع اللفظي دون المرفوع ولا على الناصب دون المنصوب
ولا على المجازى ورد دون ما جاوره نحو يشتهون حتى يقول وحور عين في قراءة الجر
واجاز الاخفش دون النعت والمنسوق وابو علي دون الا في موضعين احدهما
ما بمعنى لكن كقوله تعالى الا ما اضطررتم وثانيهما ما بمعنى الواو كقوله تعالى
الا من ظلم وقال ابو عبيدة دون الا خطأ والا سلاما والا اللمم وقال ابن مقسم
على رأس الاية كقوله تعالى الا ال لوط والا عجوزا والا عادا كذا ذكره في عين
المعاني سلمنا انه اراد غير الوقف الا ان اعلم ان تسليم هذه الارادة مع
لان المفهوم من حصر الحكم في شيء هو ان لا يجري في غيره والتقاء الساكنين جاز فيما ذكره المصنف
في الوقف مطلقا وفي الكلمات اذا عددت تعديدا وكان قبل اخرها لين
وقفا ووصلا سواء كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء نحو قاف وميم
وعين اولا نحو زيد وان وغيرهما مما ناده لعدم التركيب اما وقفا
فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين ما بني لعدم المقتضى للاعراب وهو التركيب



والامر والنهي دون اجوبتها

والمنعوت خ

ومن بني

وهو مشابهته مبني الاصل ولم يفعل بالعكس لقلته ما بني لعدم المقتضى وكثرة ما بني لوجود المانع صح

ومن بني لوجود المانع ومنهم من زعم ان السكون فيهما في حال الوصل ايضا على نية الوقف
وفي كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس
الاستخبار بالخبر نحو الحسن عندك وايمن نحو وايم الله يمينك كما ذكره التحرير واما خلاف
البطلان ما قدمنا فعلم بما ذكرنا ان الاعتراض بعدم استقامة الحصر وارد وان
الجواب الذي ذكره التحرير ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونها من الشواذ لا يستقيم في الامثلة الاخير
الثنية او ردنا لانها مطردة فيها غير شاذة في الاسم المعرف باللام اعلم ان
حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل وعند الخليل
ال كهل اله للتعريف وعند المبرد حرف التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره
في كتابه والمذاهب الثلثة مذكورة في شرح الرضي مع ادلتها
ونحو ذلك انما اختير ذلك لانه ادخل في الاستعمال واولى كلفظة الفعل بيانه
ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا واحسنت اليه واعطيته كذا فتقول نعم ذلك
كما تقول نعم فعلت فصار كانك عددت جميع ما ذكر الا انك اختصرت
وكذلك ههنا ولو قيل تلك وان اشارة الى جميع المذكورات لكان
تصريحا لا كناية عنها كذا في شرح الكشاف للشايع وقال صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا عبر عن الاتيان بالفعل لانه
فعل من الافعال والفائدة فيه انه جار مجرى الكناية التي تعطيك اختصارا ووجازة
تغنيك عن طول المكني عنه قيل مراده الكناية اللغوية وهي عدم التصريح بالشيء
كتسمية الضمائر بالكناية وقيل يمكن الحمل على الاصطلاحية وهي ان ينفي
العام بنفي الخاص وهذا ابلغ لكن عبارته لا تساعده فقول ابن كمال باشا
في تفسير هذه الاية وهذا من قبيل ذكر العام في موضع الخاص فان اريد به معنى
الخاص بخصوصه فمجاز مرسل والا فحقيقة وليس بكناية ليس على ما ينبغي
قلت جوازه مشروطة بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط نفهم من هذا الجواب ان السائل قد اصاب في سؤاله وشرط التقاء

هي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بين همزة التعريف صح

الساكنين على حده عند المصر موجود في المثالين المذكورين وليس كذلك لانهم
صرحوا بعدم جوازه الا في كلمة واحدة ومراد المصر هو هذا الا انه لم يصرح اكتفاء
بالتمثيل والعلامة يعترف كما سيجي والسر فيه انه اذا كان في كلمة كان محل التغيير
فاغتفر حذفه لذلك بخلاف لوسط الا يرى انهم حذفوا الساكن الاول في
اضربن واضربن مع ان الاول حرف مد والثاني مدغم لكونهما في كلمتين لان نون
التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم لم يحذف في نحو اضربان واضربنان
مع انهما كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو والياء والالف في الحذف لكن
عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد
عند الوقف ولو حذفت من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو
اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقالهما **قوله** ويحذف من الفعل
معهما اي مع كل واحد منهما فلا يرد ما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا يدخلان معا دفعة واحدة
حتى يحذف معهما النون في الامثلة الخمسة
في الامثلة الخمسة **قوله** ولم يحذف الالف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبسا
بالواحدة قال جلال الدين العجدواني وطال ما تختلج في صدري ان الجمع بين رفع
الالتباس وحذف الالف ممكن وذلك بان يجعل الفتحة كالالف فتكسر نون التاكيد
كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق بين الفعل الواحد وفعل التثنية
حتى وجدت في بعض شروح المفصل تعليلا لذلك مع ما يقوى به اختلاجي فقيل ولا يحذف
الالف لانها خفيفة ووجودها كعدمها فلو كان المؤكد بعدها مفتوحة لكان
لزوم الالتباس بالفعل الواحد عند حذف الالف وجها يمنع حذفها ولكن النون بعد
الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر يظهر بالتدبر فيما اسلفناه قبيل هذا
من قولنا قلت مقتضى الاطراد **قوله** وقيل حد التقاء الساكنين ان يكون الاول
مشعر بان المذهب ما ذكر انفا وليس كذلك اذ لا خلاف بين علماء هذا الفن في ان التقاء
الساكنين انما يغتفر اذا كان في كلمة ومراد المصر بل من لم يذكر هذا القيد ايضا هو هذا
القيد الا انه لم يصرح لما مر وما ذكر من عدم حذف الواو والياء عند البعض ليس لانه

لالتقاء

لالتقاء الساكنين على حده بل لانهما هي ضمير فاعل او فاعل فارتكب على التقاء
الساكنين على غير حده للضرورة وان لم يلتبس **قوله** جار الله العلامة
يسمى جار الله لانه جاور بيت الله خمس سنين وتاؤه علامة للمبالغة
ووجهها ما اشار اليه العلامة من انه اذا قيل رجل علامة اقتضى ان يقدر موصوفه
جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدهم هذا الواحد
جماعة لكثرة علومه فالتاء في التحقيق لتانيث الموصوف ونظيره استعمال
الجمع في الواحد للتعظيم وقالوا في صفة الله علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ
احترازا من علامة التانيث ذكره في الكشاف وهو ابو القاسم محمود بن عمر بن
محمد بن عمر الخوارزمي من المعتزلة وقال العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف
انه قد تاب من مذهب الاعتزال وكان حنفيا وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه
في بعض الاسفار فكان يمشي في خشب وقيل انه كان اخذ في صباه عصفورا وشد في
رجله حبلا فانفلت من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارجه فجره فانكسر
رجله فقالت امه ليقطع الله هناك قطعت رجلك فوقع كذلك ولد بزمخشر سنة
سبع وستين واربع مائة وتوفي بجرجانية خوارزم سنة ثمان وثلثين
وخمسمائة وزمخشر بكسر الزاء وفتحها قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية
قصبة خوارزم ومصنفاته الكشاف وربيع الابرار في الوعظ والمستقصى
في مجمع الامثال والقفاع والاسماء والافعال والفايق في اللغة والمفصل
وحواشيه والانموذج في النحو والتصريفات في التصريف والايضاح في المعاني
والبيان واساس البلاغة والمفرد والمولف وصميم العربية وديوان الاشعار
وقسطاس العروض ونوابغ الكلم والديوان المنثور وفوايد القلايد
وواسطة العقد وخلاصة الجواهر الحنفية ومكارم الاخلاق وفصوص
الاخبار والاحاديث المسندة وشافي العمى في مذهب الشافعي والنصايح
الصغار والنصايح الكبار في الوعظ صنفهما بعد توبته من الاعتزال **قوله**

للواحد تعظيما نخ

في عدم تصنيفات جار الله العلامة

المستصفى نخ

وبيانه

وههنا موضع تأمل اذ لم يلزم من تمثيله بكلمة واحدة ان لا يجوز في غيره ويمكن ان يدفع
بالعناية **قوله** ففي الجملة اي في الجملة اعلم تستعمل في القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة
فادخل اما وهي شرط اي ليس اما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط هو ان وما
زائدة ولعل مراد النحرير هو هذا الا انه تسامح في العبارة **قوله** فالاكثر
ان يجي اسم الفاعل منه على فاعل قيل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي اي ولاجل
ان اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل سمي بلفظ الفاعل لجميع الفاعل كالمفعل
والمستفعل لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل ورد
بانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصفة التي تجي على وزن اسم المفعول
الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي
فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل والمستفعل اعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من
لم يفعل الفعل كالمنكر والقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك
كذا في جناح النجاح واعلم ايضا قد يكون الفاعل بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف
اي تعصف فيه الريح وليل نائم وهم ناصب وبمعنى مفعول كقائم صندر عامر
وسر كاتم وعيشة راضية وماء دافق ذكره الجوهري وكاس بمعنى مكس ذكره ابن مالك
في شرح التسهيل وقال الرضي في عيشة راضية وماء دافق الاولى ان يكونا على النسب
كقابل وما شابه ذلا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كقابل
بل يجوز ايضا كونه مما منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ **قوله**
والاكثر ان يجي اسم المفعول على مفعول ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي فان قيل لم اسمي اسم
المفعول مع ان المفعول حقيقة هو المصدر اجيب لان المراد المفعول به يقال فعلت
الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار
والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله **قوله** وانما قال والاكثر لانهما قد
يكونان على غير فاعل قيل فيه نظر لان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل البتة
ولذلك سمي به وما يكون على غيره فمن الصفة المشبهة وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى

الفلاح خ

كاتم خ

تمييز

تميز من اصطلاحات الادباء **قوله** نحو ضراب نفي ههنا صيغ للمبالغة في الفعل
من الفاعل كفسيق وكبار بضم الفاء وتخفيف العين وسيف مجذم بكسر الميم
وفتح العين مشترك بين الالة والمبالغة وطوال بضم الفاء والتشديد مشترك
بين الجمع والمبالغة وعلامة بالتشديد وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء
وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين ومجذامة مشتركة بين الالة
والمبالغة وعلامة ~~بالتشديد~~ ومعطير بكسر الميم فيهما وسكون الفاء وضحكة
بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول ويستوي المذكر والمؤنث
في التسعة الاخيرة وقالوا مسكينة حملا على فقيرة وقيل ويكون اسم الفاعل
على وزن المفعول كقوله تعالى وعده ماتيا اي اتيا قال الرضي والاولى
انه من اتيت الامر اي فعلته بمعنى كان وعلى مفعولا وربما استغني
عن فاعل بمفعل كحبه فهو محبب ولم يقولوا حاب وعم الرجل بمعروفه فهو
معم وبمفعل نحو لم به متاع القوم فهو ملم ذكره ابن مالك في التسهيل
قوله وحلوب في اسم المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث وقد
يلحقه التاء للنقل الى الاسمية وللوحدة فيكون بعد لحاق التاء
ايضا صالحا للمذكر والمؤنث وفعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث
وقد قالوا عدوة الله حملا على صديقة ذكره في المراح وشرحه ويجي فعول للمبالغة
ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم
يذكر فلا يستويان واذا كان بمعنى المفعول فلا يستويان ذكر الموصوف اولا
قوله وكذا الصفة المشبهة اسم فاعل هذا الاطلاق عندهم ليس على الاطلاق
لانهم مميزوا لكل واحد منهما تصريف على حدة في كتبهم واعتبروا الحدوث بحسب
الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار في الصفة
المشبهة وان اعتبر الثبوت بعضهم فيها ونحو خالد ودايم وثابت ومستمر
وباق وراسخ ومؤمن وواجب وكافر وضامر في فرس ضامر مما يدل

بوزن

على دوام الفاعل والثبوت لا يرد نقضا واما نحو حائض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى
ذات حيض وطمث فليس باسم اذ معنى الثبوت عارض وكذا في صفات الله تعالى نحو الله عالم
وقالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن
الان او غدا قال الله تعالى في ضيق لما قصد الحدوث وضائق به صدرك وهذا
مطرد في كل صفة مشبهة قوله لان القائم مقام الفاعل هو اللفظ الجار انما قال اللفظ لانه
في المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب اللباب وهو التحقيق وان كان الاكثرون
على خلافه وقال الشريف السيد الجرجاني حروف الجر ادات توصل معاني الفعل الى
مجروره ومنصوب المحل ومرفوع المحل هو المجرور وحده لا المجموع الجار والمجرور
ليرد الاشكال بان المجموع ليس باسم والاسناد دليله من خواصه والقول بان الجار والمجرور
في محل النصب والرفع مسامحة في العبارة اتكالا على ما تقرر من القواعد قوله ولظاهر
كلام صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يتقدم لانه ذكر في قوله تعالى
اولئك كان عنه مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قال البيضاوي وابو البقاء ما ذكره
الزمخشري خطأ لان الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقرير
غاية للزمخشري وانما جاز تقديمه مع انه فاعل لفظا لاصالته ظرفيته
لا العروض فاعليته ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتدأ ولا التباس ههنا
ولانه ليس بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف سأل ابن جني ابا علي عن قولهم
فيك يرغب الرغب وفيك ظرف وهذا الصحيح مسئلة الكتاب وجعل الضمير
في مسؤلا للمصدر بجعل عنه في موضع نصب وفي شرح الالفية لابن المعطي
ان كان مفعول المجهول جارا ومجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه لو قدم اشتغل الفعل
بضميره ولا يمكن جعله مبتدأ لاجل حرف الجر ومنهم من اجاز محتجا بهذه الاية
لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى والمفعول جائز التقديم على عامله فان قيل
كلام الكشاف نص في جواز التقديم فما وجه قول الشارح فظاهر كلام الكشاف
قلنا وجهه احتمال كلامه التاويل بجعله من قبيل الاضمار والتفسير كما يشير اليه تمثيله

فقال فيك لا يرتفع بما بعده فانه المرفوع فقال المصدر اي فيك يرغب صح

في ظاهر

بقول

بقوله كالمغضوب في غير المغضوب وقول الشارح قدم عليه زيادة منه مبنية على الظاهر
قوله وفعيل قد يجي بمعنى الفاعل كالرحيم وقد يجي بمعنى مفعل قليلا كالذكر
الحكيم اي المحكم على تاويل ذكره الرضي ووجيع بمعنى موجع واليم بمعنى مولم
وسميع بمعنى مسمع ذكره الجوهري وقال صاحب الكشاف في التفسير قوله تعالى
بديع السموات قيل بديع بمعنى المبدع كما ان السميع في قول عمرو امن ريحانة
الداعي السميع بمعنى المسمع وفيه نظر انه لا يثبت لذلك والاستشهاد
في البيت لان داعي الشوق لما دعا القائل صار هو سميع الدعوة فتسبب لكونه
سميعا فاوقع على الداعي اسم السميع لكونه سببا فيه على ان الشاذ لا يقاس عليه اثبت
ذكره الشارح في شرحه وفيه تكلف لا يخفى وتجي بمعنى مفاعل كثيرا كجليس
وحليف وعشير وكليم وانيس ونديم ذكره الرضي في شرح الكافية والشارح
في شرح الكشاف وغدير بمعنى مغادر من تغادره او مفعل من اغدره ذكره
الجوهري قوله كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وهي ليست بلازمة لصيغة
فعيل مطلقا بل اذا كان من باب فعل بضم العين وقيل هي لازمة لها مطلقا
ونقل عن الزمخشري ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة فرحيم ورحوم
ورحمن للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم ذكره في حاشية تفسير القاضي قوله
وبمعنى المفعول قال الرضي وبنا فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس قوله
الا انه يستوي الى قوله في الذي بمعنى المفعول والفعيل الذي بمعنى الفاعل
لا يستوي فيه المذكر والمونث سواء اجري على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامراة
نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والقليل هو انه لا يلزمه التاء
ذكره في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى تاويل في قوله تعالى ان رحمة الله قريب
بان الرحمة بمعنى المطر والغفران او الاحسان او بان القريب بمعنى المسافة
يذكر ويؤنث لفظا او بان المراد به النسب اي ذات قرب او بان المصدر المونث
يجوز تذكيره حملا على لفظ اخر في معناه او تاويلا بانه مع الفعل او بانه في الكلام حذفا

اي شيء قريب او انه رحمة الله قريب او بانه مقروب او بان رحمة اكتسبت التذكير من المضاف اليه
كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالياء التحتانية او بان
تانيث الرحمة غير حقيقي مع ان الشارح قال في شرح الكشاف هذا خارج عن قانون
النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين الحقيقي وغيره ولا بين كون المسند
فعلا او صفة وقال ابن هشام في المغني المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث
وهذا ابتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي
ويكون المسند فعلا او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا فلا يجوز هذه الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا
وهو لا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان واعتراض صاحب الكشاف
بان هذه الوجوه المذكورة في الاية ولم يثبت بمطرد ليس بقادح وانما تذكير بغي
في قوله تعالى ما كانت امك بغيا على التقدير على كونه فعيلا فانما لانه مصدر كما قالوا
في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر او للفواصل
ذكره الطيبي او لتشبيهه بمفعول كما في ملحفة جديد من جديد عند البصرية لا الكوفية لانه
عندهم بمعنى مجدود من جده بمعنى قطعه ذكره الرضي او لانه للنسب كطالق
او لانه للمبالغة ذكره القاضي فرد القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم
النفي مطلقا واجيب بانه من باب نفي المقيد وقيده للنسبة اللفظي قد يحمل فعيل بمعنى
مفعول على فعيل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل
فعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة مفعال
ومفعل ومفعيل بكسر الميم فيها وفعال بفتح الفاء وفعال بكسرها وتخفيف العين
فيها **قوله** والمراد بالضابطة امر كلي منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي قد يراد
وقد يراد به القضية الكلية والمعنى الثاني مراد ههنا وكذا الانطباق وقد يراد به
المفهوم الكلي وقد يراد به الاشتمال فمعناه امر كلي مشتمل على احكام جزئية موضوعة
اشتمالا يتوقف احكامها منه وقد يراد به الحمل فمعناه امر كلي محمول على موضوعه
على جزئياته ليعرف احكام جزئياته منه فلو قال قضية كلية لكان اولى لانه يوهم

به المفهوم الكلي

جزئيات

ارادة

ارادة المفهوم الكلي وهو لا يمنع نفس تصوره من الشركة بل قد توهم بعضهم **قوله** الامانة
ومنه عقوق من الاعقاق والقياس معق ومنتوج من الانتاج والقياس منتج
وباقل من الابقال والقياس مبقل وماحل من الامحال والقياس محل ولاقح
من الالقاح والقياس ملقح ومثنى من الاثناء والقياس مثن وحق من الاحقاق
والقياس محق
قوله فهو مسهب قيل هو وكذا محصن وملقح مستعار من اسم المفعول كسيل مفعم
لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل وربما استغني عن مفعل
بمفعول كاجنه الله فهو مجنون واحزنه فهو محزون واحبه فهو محبوب وقد جاء محب
على الاصل في الشعر واصففت الشيء فهو مصفوف واحمه الله فهو محموم وازكمه الله
فهو مزكوم واعله فهو معلول على مذهب سيبويه فما قال ابن صلاح قول
المحدثين والفقهاء معلول مرذول عند اهل العربية واللغة وكذا قول النووي انه لحن
وقول صاحب المحكم والمتكلمين يستعملون لفظة المعلول كثيرا ولست منهم على
ثقة ليس على ما ينبغي على انه قد جاء في اللغة علّ فهو معلول اي ذو علة على ما ذكره
في الصحاح والمغرب وقد جاء اسم الفاعل من افعل فعال كاسار فهو سار والقياس
مسئر واجبر فهو جبار ذكره في الصحاح وفي تفسير القاضي الجبار من جبره على الامر
بمعنى اجبره وفي موضع اخر من الصحاح حساس دراك لغة وازدواج ومن فعل ايضا
كلبس فهو لباس ونقل فهو نقال **قوله** واذ قد فرغنا من لم نقدها انه
قال حسن الفناري قد يقال يجوز ان يكون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في
الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة وقال الدماميني
في شرح المغني كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط لكن بعيد عن ذلك
وجود قد لامتناع دخولها في الشرط وقال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب
وقد يجري الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء ما بعده نص عليه سيبويه
في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه والفاء في فنقول اما للعطف على جاء فيلزم
عطف المضارع على الماضي وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح المنار او ممتنع

على ما صرح به في كشف الوافية نقلا عن ابن يعيش شارح المفصل واعمال المستقبل في الماضي
لا نشترط صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد يجاب عن هذا بان يا لا يغتفر
في الاوائل يغتفر في الثواني ان نشا ننزل عليهم من السماء آية فظلت مع انه لا يكون
في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقوله تعالى اسكن انت
وزوجك الجنة وكقولهم ضربتني هند وزيد ومررت برجل قائم ابوه لا
قاعدين ورب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وبانه لا يشترط في
عطف الجملة على الجملة صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه على ما صرح به بعض
شراح المفتاح في اوائل الفن الاول واشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى
ولا تطرد الذين يدعون ربهم الى قوله فتكون من الظالمين والشارح في
باب الفصل والوصل من المطول ولا في عطف المفرد على المفرد كليا كما صرح به
علاء الدين البسطامي في حاشية المطول في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة
الجاهل حيث قال من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء على انه يجوز اعمال
الفعل المستقبل في الظرف الماضي على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى
واذ اعتزلتموهم الى فأووا الى الكهف وقوله تعالى واذ لم تفعلوا الى فاقيموا
وقوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون ووجهوه بانه من باب المبالغة حتى كان
هذه الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية لازمة لها لا لزوم
المظروفات لظروفها او فا فصيحة وهي التي تدل على الشرط المحذوف
وقيل على السببية وقيل عليهما وسميت فصيحة اما لافصاحها عن الشرط
او السبب او عنهما ولفصاحة الكلام الذي دخلت هي فيه او لظهور المعنى بسبب دخولها
او وصف لها بوصف صاحبها او لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة
موقعا حسنا وتتنوع الفا الفصيحة بتنوع ما دل عليه من المحذوف فتارة
يكون المحذوف امرا او نهيا كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير ونذير لا تعتذروا
فقد جاءكم وتارة شرطا كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث اي ان كنتم منكرين

للبعث

للبعث فهذا يوم البعث وتارة معطوفا كما في قوله تعالى فانفجرت اي فضرب
فانفجرت وقد يصار الى تقدير القول كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
في سورة الفرقان فقد كذبوكم بما تقولون ان هذه المفاجاة حسنة رائقة
وخاصة اذا انضم اليها حذف القول وجعل هذه الآية من ذلك القبيل
كذا ذكره الشارح في شرح الكشاف **قوله** المضاعف وانما سمي
مضاعفا لانه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام **قوله**
قال الخليل وهو من الخلة والخلة من الخلال فانه ود تخلل النفس وخالطها
وقيل من الخلل فان كل واحد من الخليلين يسد خلل الآخر او من الخل وهو الطريق
في الرمل فانهما يترافقان في الطريق او من الخلة والمصطفى المخصص الذي
ادخله في خلال الامور واسرار العلوم **قوله** التضعيف ان يزاد على شيء
القائم مقام فاعل يزاد الجار والمجرور او ضمير مصدر يزاد على ان يكون لازما نعم
يلزم تفسير المتعدي باللازم الا ان يقال ليس بتفسير لغة بل بطريق شعور الذهن
والكناية لان من الذلة يلزم القهر وان القهر يستلزم الذل ثم التأويل المذكور معروف
في الفعل المجهول وفي الفعل المعروف جوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم حيث قال اي وقع التقطع بينكم وفي المعروف اولى لانه اصيله وقال
صاحب الكشف جعله من الاسناد الى ضمير الامر لتقرره في النفوس اي تقطع الامر
بينكم اولى اذ لا يعرف له شاهد والاصل مهجور ومن باب الاسناد الى المصدر
الملفوظ حكما في الفرع دونه **قوله** فيجعل اثنين او اكثر قال الطيبي الصواب
ان ضعف الشيء مثلاه وضعفيه ثلاثة امثاله وهو الموافق لقوله تعالى فزده عذابا
ضعفا في النار واذا زاد على عذابهم ضعفا فقد اتاهم ضعفين فيطابق قوله تعالى
في موضع ربنا آتهم ضعفين من العذاب روى ابو عمر عن ابي عبيدة في
قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلاثة
اي يعذب ثلاثة اعذبة وانكره الازهري وقال ان الذي يستعمله الناس في كلامهم

بمعنى الخصلة فانهما يتوافقان
في الخصال او الخليل هو الفقير
من الخلة صح صح

والكناية لان زيادة الشيء على الشيء
يستلزم كونه مزيدا عليه كما قال ...
صاحب الهداية فتح بلدة عنوة اي قهرا
هذا ليس بتفسير لغة لان عنى بمعنى ذل
وخضع لازم وقهر متعد بل هو
تفسير من طريق شعور الذهن
صح

ومتعارفهم وانما الذي قال الحذاق انها يعذب مثلي غذا بغير بالان الضعف في كلام العرب
المثل الى ما زاد وليست تلك الزيادة بمقصورة على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيده
صوابا وقال الراغب الضعف من الالفاظ المتضايفة كالنصف والزوج وهو تركب
الزوجين المتساويين ويختص بالعدد فاذا قيل اضعفت الشيء وضعفته وضاعفته
ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشيء هو الذي يثنيه ومتى اضيف الى عدد اقتضى
ذلك العدد ومثله نحو ان يقال ضعف العشرة فذلك عشرون بلا خلاف واذا قيل اعطه
ضعفي واحد فان ذلك يقتضي الواحد والثلاثة يزاد وجانبه هذا اذا اضيف فان لم يضف
فقلت الضعفين قيل ذلك يجري مجرى الزوجين في ان كلا منهما يزاوج الاخر
فيقتضي اثنين لان كلا منهما يضاعف الاخر فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا
اضيف الضعفان الى واحد فثلثها نحو ضعفي الواحد **قوله** ويقال له الاصم
وهو من له وقر في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف
ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفي ولهذا
سمي به ولانه لم يذكر فيه حرف به الاصم لانه يكرر الحروف حتى يسمع ولانه لا يسمع
حركة الحرف المدغم **قوله** وكان اهل الجاهلية اي في المدة والايام التي كثر فيها الجهل
والخصلة المنسوبة الى الجاهل وتلك تسمى فترة لفتور الدواعي في العمل بالشرايع
التي فيها وهي ما بين الرسل من ارسل الله عز وجل **قوله** يسمونه رجبا شهر الله
نون رجبا لان المراد رجب بعينه وهذا تعليل لكون رجب الغير المنصرف معدولا
عن الرجب المعرف باللام العهدية ولو لم يعتبر العدل لكان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية حينئذ
وهذا التعليل ذكره صاحب الكشف وتبعه الشارح وفيه بحث وهو ان رجبا علم لان
جميع اسماء الشهور من باب الاعلام الجنسية يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعبان ورمضان
من الصرف فان الالف والنون المزيدتين لا يوثران في الاسم منع الصرف الا مع العلمية
وتعريف العلم يمتنع ان يكون بالاداة فلا يكون اصله الرجب على ان العدل ان علم
الى علم بالمثل عمر وزفر كذا ذكره الاصفهاني في شرح البديع ومال الى ان منع الصرف سهوا

من الناسخ

من الناسخ ويمكن ان يجاب عنه بان بعض الاعلام قد دخله حرف التعريف للمح الوصفية الاصلية
كالحسن فلعل الرجب منه وفيه ان دخال اللام للمح الوصفية ليس مقيسا في كل اسمي الاعلام
بل هو امر سماعي ذكره الدماميني في شرح المغني والفرق في ذلك بين علم الجنس
وعلم الشخص يحتاج الى نقل من العدد وان علم الجنس الى علم الشخص ليس ببعيد على
ان اللام التي تدخل على الاعلام للمح الوصفية انما تدخلها بعد اخراجها عن العلمية و
اطلاقها على المسمين بها اوصافا لقصد المدح والذم كما صرح في شرح الكافي للسيد فليس
حينئذ فيما ذكر عدول من علم الى علم كالحسن واضافة الشهر الى الله للتشريف والتعظيم
ولذا سمي رجبا لان الرجب التعظيم ولانهم كانوا يعظمونه في الجاهلية ولا يستحلون فيه القتال وانما
قالوا رجب مضر لانهم كانوا اشد تعظيما له واذا ضموا اليه شعبان قالوا رجبان وسمي الشهر
لتشهيرهم اياه حين راوا الهلال كما في مختصر الصحاح لا يسمع وهو الاصبوب
والكاف للتشبيه وكلمة ما قيل كافة لها عن الدخول في المفرد وقيل مصدرية عند النحاة
وكلمة ما ايضا تاكيد لما يستفاد من الكاف ومن هذا القبيل قولهم كان زيد من فاضل كذلك
كذلك عمرو واما قولهم كان زيد قائم عمرو قاعد فالظاهر ان الكاف ههنا للتحقيق
بمعنى الوجود على ما ذكره علاء الدين البسطامي كما في قوله تعالى رب ارحمهما كما ربياني
صغيرا على ما نقله صاحب اللباب ووجهه شارحه بانه ليس الكاف فيه للقران
في الوقوع كما في قولك كاحمر زيد قام عمرو لان التربية من الوالدين واقعة والرحمة
انما مطلوب الوقوع والمعنى ارحمهما اوجد الولد التربية ايجادا محققا في الزمان الماضي
وقال الراغب الكاف في قوله تعالى او كالذي مر على قرية ليس للتشبيه المجرد
بل للتجديد والتحقيق كما في قولك الاسم كزيد **قوله** مستغيث من الاستغاثة
والاغاثة والاسم الغياث بالكسر اي المستغيث المسلوب القدرة والمستعين
الضعيف القدرة والمستجير طالب الخلاص والمستنصر طالب الظفر **قوله**
من الاشهر الحرم وهي اربعة وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب
ومعنى سرد متواليات وسردت الحديث اذا اتيت به على ولائه

قوله

فصل في بيان اول ايام الاسبوع

ولذلك ادخل الالف واللام عليه دون غيره من الشهور ص

الدواب صح

[illegible]

والمحرم اول الشهور كانهم قالوا هذا الذي يكون ابدا اول السنة ذكره في النجم الوهاج وذكر
وذكر في طلاق الواقعات لما منه ابتداء السنة عادة غير المحرم واما اول ايام
الاسبوع فالصواب انه يوم السبت لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام
قال خلق الله التربة يوم السبت والجبال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين والمكروه
يوم الثلثاء والنور يوم الاربعاء وبث فيها يوم الخميس وخلق ادم عليه السلام
يوم الجمعة بعد العصر في اخر ساعة منه وقول ابن عمر الم تر ان الدهر يوم وليلة
يكر ان من سبت عليك الى سبت وقال ابن السيدة اولها الاحد وقال
النووي في شرح المهذب سمي يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع والخميس لانه
خامسه وقد كان للشهور الاهلة وايام الاسبوع في صدر الجاهلية اسماء غير هذه
هذه الاسماء وكان المحرم يسمى المؤتمر لانهم كانوا يأتمرون فيه الغارات فسمي المحرم لتحريم
القتال فيه وقيل لتحريم الجنة فيه على ابليس وسمي صفر ناجرا لانه ينجر الابل اي
يهزله فسمي صفر لاصفرار الاشجار فيه او لاصفرار مكة من اهلها اذا سافروا
يقال دار صفر اي خال او لاصفرار وجوههم حين وقع في الناس فيه وباء وسمي
ربيع الاول خوان وربيع الاخر وبصان فسميا ربيعين لارتباع الناس فيهما
اي اقامتهم في الخصب والجمادان حنين ورنة فسميا جمادين لجمود
الماء فيهما يوم سميتا وجميع الشهور مذكرة الا جمادين ورجب الاصم لما لم يسمع
فيه صوت السلاح فسمي رجب لتعظيمه وتعظيمهم فيه الهتهم وفي الروضة
لم يعذب الله امة في شهر رجب وفيه نظر لان قوم نوح عليه السلام اغرقهم الله
تعالى فيه كما قال الثعلبي وشعبان عجلان فسمي شعبان لانشعاب القبائل
فيه وتفرقها في الغارة او لانشعاب الخير فيه لرمضان ورمضان ناتق
فسمي رمضان لانه يرمض فيه الذنوب اي يحرق او لرمض الفصال وشوال
عذل بالذال المعجمة فسمي شوالا لشول الناقة فيه ذنبها يوم التسمية لتعليم
الذكر انها حامل او لان العرب كانت تشول فيه اي تنزح عن امكنتها

وذو القعده

وذو القعدة هواع فسمي ذا القعدة لقعودهم في رحالهم عن الغزو والحرب
وذو الحجة برك لبروك ابلهم فسمي ذا الحجة لانه تحج فيه وكانوا يقولون ليوم
الاحد اول وليوم الاثنين اهون وللثلثاء جبار وللاربعاء دبار وللخميس
مونس وللجمعة العروبة وللسبت شيار ذكره في غرر التفاسير وقال بعض اكابر
المتاخرين ايام الاسبوع من الاعلام الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد لفظ
الاثنين من اللام والسر في جعل هولاء من الاعلام الغالبة وان لم يثبت جنسها
محافظة على القاعدة التي هي ان الاعلام التي لاسماء لازمة في الاصل اجناس صارت
بالغلبة اعلاما مع العهد فلاجرم وجب ان يجعل جنسيتها مقدرة والثلثاء
والاربعاء لما جعلا اسمين جعلت الهاء التي في العدد منهما فرقا بين الحالين
ذكره في مجمع الصنائع وفي بعض شروح الكشاف قد اطبقوا على ان العلم في ثلثة اشهر
هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الاخر
وفي البواقي لا يضاف الشهر ثم في الاضافة يعتبر حال المضاف اليه في اسباب منع
الصرف ووجوب دخول اللام وامتناعه وفيه ان الامام ذكره في تفسيره ان
رمضان مختلف فيه اختيار المجاهد انه اسم الله ولذا لا يجوز ان يقال جاء رمضان
وذهب رمضان بل شهر رمضان واختيار محيي السنة وهو الصحيح ان رمضان
اسم للشهر واختيار صاحب التيسير ان شهر رمضان من قبيل اضافة الجنس
الى النوع كيوم الجمعة والاسم رمضان واليه مال الرازي فقول من قال العلم لو لم يكن
لشهر رمضان لما جاز اضافة الشهر اليه لعدم جواز انسان زيد ليس بصحيح **قوله**
حركة نعال في مختصر الصحاح حركة قتال الحركة ضد السكون والقتال المقاتلة فلا
يتعلق به السماع بل بخبره وصوته والنعال جمع نعل مؤنثة تصغيرها نعيلة
تقول نعل وانتعل اي احتذى والنعل خفه ودابته ولا يقال نعل فالمضاف
محذوف على الوجهين **قوله** ولا قعقعة السلاح والقعقعة حكاية صوت
السلاح ونحوه ففي قعقعة تجريد في الاول وتنصيص في الثاني كما في قولهم العلم صفة
السلاح

قائمة بغيره والتخصيص ح والواو في لا قعقعة هي المقترنة بلا المذكرة للنفي المؤكدة له بشرطين سبقها
بنفي وعدم قصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي
الاجتماع والافتراق والعطف من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور
انه من عطف المفردات واذا قصد احد الشرطين امتنع دخولها فلا نحو نحو قام زيد
ولا عمرو وجاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي عند البصرية واما عند الكوفية
فلفظ لا بمعنى غير وجا قوله فاذهب فاي فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم وغج
ولا جبل لان المعنى لا فتى احرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون و
ولا في نحو ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما وما يستوي الاعمى والبصير
ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات
فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد وقد يقال انها تقصد نفي الاستواء من كل واحد منهما
مقيسا منهما الى الآخر كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور مع
الظلمات فان قلت كلمة لا في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو تفيد التصريح بعموم النفي
اذ بدونها ربما تحمل على نفي الاجتماع فلا تكون زائدة بل مفيدة معنى مقصودا
قلت افادتها المعنى لا تنافي تسميتها بالزائدة فانهم يسمون كان في كان زيد فاضلا
زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع **قوله** ولما كان المضاعف
في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجعلهما في تعريف واحد لتعذر جمع الحقائق المختلفة في
تعريف واحد اذ لم يوجد قدر مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما
والحاق المضاعف على قسميه من قبيل الحاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة
ولا يخفى تعذر تعريف العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما ولم يتعرض
للمزيد فيه مع ذكره في هذا القسم لان حكمه حكمه لا مخالفة بينهما **قوله** ما كان عينه ولامه
من جنس واحد فان قيل هذا منقوض بنحو فرح فانه ليس عينه ولامه من جنس
بل العينان كذلك قلنا المراد بيان المضاعف الذي يكون التضعيف فيه اصليا
ولم يكن بسبب زيادة حرف **قوله** كما ترى الكاف بمعنى على كما في كن كما انت

وقول بعضهم كخير حين قيل له اصبحت اي على ما انت وعلى خير وقيل المعنى بخير ورد
بانه لم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقد يكون للتعليل ولم يثبت ذلك قوم ونفاه
الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة وللمبادرة
وتسمى كاف المفاجاة والقران وللتقييد على ما ذكره علاء الدين البسطامي في حواشي
المطول في قوله الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة حيث قال وما في كما يفهم كافة
والكاف للتقييد والتقييد الغرابة كذا على الوجه الذي فهم ثم قال وبالجملة فليست
للتشبيه قطعا بل للتقييد وقد صرحوا بان هذه الكاف لا عامل لها كالا معمول لها
لانها لم يبق حرف جر حينئذ **قوله** فقوله المضاعف مبتدأ فان قيل قد صرح
في كشف الوافية ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون مفردا الا اذا كان قولا
مصدرا كقولك قلت قولا حقا وربما يحذف المصدر ويترك صفته منصوبة
كقولك قلت حقا فاذا وقع في مقول القول مفرد فهو مبتدأ خبره محذوف او خبر
مبتدأ محذوف قلنا هذا على المشهور من كون القول هو التلفظ بما يفيد فائدة
تامة على ما ذكره القاضي في انوار التنزيل واما على ما ذكره الرضي ونقلناه في اوائل
هذه الرسالة من ان الكلام واللفظ والقول من حيث اللغة بمعنى يطلق على كل
حرف من حروف المعجم او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا فلا كلام في كون مقول
القول مفردا قال ابن التمجيد في حاشية انوار التنزيل بعدما قال وحقيقة القول
التلفظ بما يفيد فائدة تامة فالمهملات والكلمات المفردة والمركبات الناقصة
ليست باقوال والاولى ان يعم ما لا يفيد لصحة قولهم في قيود التعريفات
قوله هذا الاخراج الشيء العلاني مشيرا الى كلمة واحدة من كلمات التعريف اولى
مركب ناقص من الفاظه الا ان يصار في امثال هذا الى المجاز واعلم ان للعرب
في القول ثلثة مذاهب اكثرها حكاية ما بعدها محله النصب ان كانت جملة
لوقوعها موقع المصدر كانه قال قولا ثم عدل الى الجملة لارادة الخصوص لانها بمنزلة
النوع من القول ولذا ينصب المعطوف عليها كما قال زيد عمرو منطلق او مسئلة بالنصب

لا غير وحق المحكي ان يؤدي على هيئته فلا يقال قال زيد عمرو الظريف ونفسه مطلق
ولا عمرو وبكر مستطلقا اذا لم يقله المحكي عنه لانه يلتبس ان النعت والتاكيد
والمعطوف داخل في الحكاية واعتبار الخواص والمزايا فيما حكى الله تعالى قيل في المحكي وقيل
في الحكاية وهو الظاهر وفي قوله تعالى قالوا سلاما ما اجمع القراء على نصبه لان المراد
التبري لا التحية اي نتبرا منكم وسلمنا منكم سلاما ولذا انتصب وفي قوله تعالى قالوا سلاما
قال سلام في النصب وجهان على المصدرية اي سلموا سلاما وعلى انه مفعول قالوا لانه بمعنى
قولهم كما تقول حقا لمن قال لا اله الا الله ورفع الثاني على انه خبر مبتدا اي امري سلام
او مبتدا محذوف الخبر اي عليكم سلام والمذهب الثاني للنبي سليم اجراء القول
مجرى الظن من غير شرط والثاني اجراؤه مجرى الظن باربعة شروط الاستفهام
والخطاب والاستقبال وان لا يفصل بين حرف الاستفهام والفعل باجنبي غير الظرف
كذا في بعض شروح الكافية **قوله** وهو الظاهر ان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي ولو وقع
في نسخ المتن ليست في محل ها فان قيل قد يكون الخبر مع الواو وان كان حقه ان لا يكون بها
كخبر المبتدا على ما حكى الرضي وان كان قليلا ذكره الدماميني في بحث الجمل من شرح المغني
وخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقعة بعد الا
كقولهم ما احد الا وله نفس امارة وخبر لا الواقعة بعد لا بد كقولهم لا بد وان يكون
قالوا هذه الواو لتاكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو التي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف
في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
ونحو ذلك قلنا امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال في كون كل منهما حكما
لصاحبه على ان صاحب المفتاح قال ان قوله تعالى ولها كتاب حال من قرية لكونها
نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف وجعل الواو
لتاكيد اللصوق كما ذهب اليه صاحب الكشاف ومن قلده سهو ثم اعتذر لصاحب
الكشاف بانه لا عيب في السهو للانسان لانه ذهول نيرول بادنى تنبيه والبشر
لا يخلو عنه وانما العيب في الخطا وهو ان يستقر الصورة المنافية للحق فلا يزول ولا يسرع بل لا يزول

اصبح خ

اصلا

اصلا ويزول بعد العثار وورد بانه قد تكرر في الكشاف الحمل على الوصف مع بسط
وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو ولا شك ان معنى الجمع يناسب اللصوق وباب
المجاز مفتوح فقول صاحب الفوائد دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم
لاتحادهما ذاتا وحكما وتاكيد اللصوق يقتضي الاثنينية مع انا لا نسلم ان الواو تفيد التاكيد
وشدة اللصوق ليس بذاك **قوله** من المثاني حال بمعنى ان من ضمير عنه ولانه وقد
جوز بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار شرط على ما ذكره
في حواشي شرح المفتاح السعدي ومنعه بعضهم معللا بان الحال خبر من المخبر عنه والمضاف اليه
كان فاعلا او مفعولا في المعنى جاز والا فلا الا انه قد جاء كقوله تعالى بل ملة ابرهيم
حنيفا واجاب عنه بعضهم نقلا عن صاحب الكشاف بان المضاف اليه لما كان في معنى
المضاف والمضاف مفعول فكانه في حكمه كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم
اخيه ميتا فان لحم الاخ هو الاخ وبالعكس ذكره في كشف الوافية وقال الدماميني
قالوا لا يقع الحال من المضاف اليه الا بان يكون المضاف جائز العمل في الحال وبان يكون
جزءا منه او كجزء منه في صحة الاسقاط والاستغناء به والمعتبر في تلك الصحة
حال العامل كذا ذكره العلامة ابن كمال پاشا في شرح المفتاح ثم اختلفوا في عامل مثل
هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة
يثبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد
بالوجه المذكور واما حال من المبتدا فقد جوز جماعة من النحاة الحال من المبتدا وجعلوا
العامل انتساب الخبر الى المبتدا فانه معنى فعلي قابل للتقييد ان قصد هناك تقييد
كذا ذكره سيد المحققين في حواشي شرح المفتاح واعترض عليه بانه قد صرح بعض
النحاة بان تاخير الحال في مثل هذه الصورة لازم لان مثل هذا العامل ضعيف
لا ينعقد الا بعد انعقاد الكلام فقبل ذلك ليس له قوة العمل في الحال فوجب ان
هذه الجهة وان كانت معقولة الا ان المناسبات النحوية تابعة للاستعمالات
والاستعمال يساعد سيد المحقق لقوله تعالى فله جزاء الحسنى فقدم جزاء من جزاء

لاحظ له في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح ان كلمة المضاف اليه ان صح

فكان خ

في قراءة النصب حال من المبتدأ وهو الحسنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة
نص فيما ذكرنا بخلاف الاية الاولى فانه يحتمل ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو الظرف
المتقدم ولك ان تجعل عامل الحال لفظة كان في الخبر واختلاف عامل الحال وذيها
جائز عند مجوز الحال من المبتدأ وهو سيبويه واتباعه وقد قال السيد المحققين في قول
التلخيص فالفصاحة في المفرد خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حالا من المبتدأ بناء على جواز ان
منه بغير تاويل لان المقصود تغير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان
المآل واحدا ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وان
احوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون قوله من الثلاثي صفة
للمبتدأ بان يقدر متعلقه معرفة اي المضاعف الكائن من الثلاثي على القول بجواز حذف
الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين
ذكره الدماميني وفيه بحث لان الكائن المقدر في مثله للثبوت كالمؤمن
والكافر فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول
مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة مبني على اعتبار
التدريج بمعنى انه يقدر اولا منكرا لدلالة الظرف على زيد منه ثم يعتبر تقدير
اللام ثانيا وفيه ان تقديره معرفة ناش من المقام كما ان رأيه الشريف المحقق
لا من دلالة الظرف ثم قال ذلك البعض ويجوز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية
حذف اللام وللمضاف بتاويل فك الاضافة على ما نص عليه ابو علي في الشيرازيات
وبنى عليه قوله كان مزاجها عسل وماء اي كان مزاجا لها فصح وقوعه خبرا مع نكارة
عسل وماء كما صرح به العلامة في شرح المفتاح كما يجوز جعل المعرف حالا بنية
طرح اللام بل لما جاز جعل المنكر صفة للمعرف بنية اللام في مثل قولهم ما يحسن
بالرجل خير منك وقولهم ما يحسن بالرجل مثلك مع وجود المانع من اظهاره
يعني ما مر جوابه جاز ما نحن فيه بل جوازه ولا مانع اولى فانه قيل ان الارج قد صرح
في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة

فلا حاجة

بيان جملة معترضة وفائدتها

فلا حاجة الى تعريف المتعلق اجيب بان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال
لا يساعده بخلاف المعهود الذهني **قوله** ويقال له الاعتراض جملة معترضة
وهي التي تعترض بين الشيئين لافادة التقوية والتسديد والتحسين والتنبيه او الاهتمام
او التنزيه والدعاء او المطابقة او الاستعطاف او بيان السبب لامر فيه غرابة
والواو الداخلة عليها تسمى واو الاعتراضية ليست حالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء
ايضا ويقع تلك الجملة بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدأ
والخبر وبين ما اصلهما المبتدأ والخبر وبين الشرط وجوابه وبين القسم وجوابه وبين
الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضايفين
وبين الجار والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده
وبين حرف التنفيس والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين
جملتين مستقلتين وقد يعترض باكثر من جملة واحدة ومن جملتين وصرح
صاحب الكشاف بجوازه على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض
باكثر من جملة والمعترضة كثيرا ما تلتبس بالحالية ويميز بينهما على ما ذكره ابن
مالك في شرح التسهيل وابن هشام في مغني اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها
وجواز اقترانها بالفاء وبالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وبان
الشرطية ولن والسين وسوف وكونها طلبية فقول الجرجاني في قوله تعالى الحوفي
اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية مردود ومن هنا الفروق
اللفظية واما الفرق المعنوي فما اشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى
اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض
وانتم قوم عادتكم الظلم وفي معنى الحال انتم تضعون العبادة في غير
موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في
المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة
وقال الطيبي الاعتراض ابلغ من الحال لان فيه عموم الاحوال بخلاف الحال

وهي قيد للفعل نفي ههنا فاين وهي ان ابن هشام قال في المغني للبيانيين
في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحاة والزمخشري يستعمل بعضها
ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه ان لا اعتراض
الا ما يقوله النحاة وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين وبيّن الى ما ينبني
تلك الاصطلاحات على وفق المطول حيث قال من اهل البيان من يقول الاعتراض
ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط
بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون
الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء
كلام او في آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها
من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره ومنهم من يقول هو ان
يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما **قوله**
ويجوز ان يكون فضل المضاعف على الاضافة فحينئذ المحذوف هو المبتدا على
ما قاله الوسطي من ان الاولى كون المحذوف المبتدا واذا دار الامر بين كون
المحذوف مبتدا او كونه خبرا لان الخبر محط الفائدة او الخبر على ما قاله العبدي
من ان الاولى كونه هو الخبر واذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي
فاعلا او كونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر
فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف والفعل غير الفاعل
الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع اخر يشبهه
او بموضع آت على طريقته واذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا
فكونه ثانيا اولى واذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول
الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى والوجه اشهر **قوله** ويقال له
المطابق وانما خص بالرباعي مع ان المطابقة موجودة في الثلاثي بين عينه

ولامه

ولامه لكثرة المطابقة في الرباعي **قوله** زلزل فانه فاؤه ولامه الاولى كليهما
زاء وعينه ولامه الثانية لام على مذهب البصريين فوزنه فعلل واما
الكوفيون فيجوزون تضعيف الفاء وحدها ويقولون ان زلزل مشتق من زل
موافقة اياه في المغني فالزاء الثانية عندهم زائدة فوزنه فعفل **قوله**
وان لم يكن فيه دعاء قال السابع في شرح الكشاف كل مبتدا بان الوصلية عُقِبَ صح
يؤتى خبره بالا الاستدراكية او لكن مثل هذا الكتاب وان صغر حجمه لكن كثر
علمه وذلك لما في المبتدا باعتبار تقييده بان الوصلية من المعنى الذي يصلح
الخبر استدراكا له واشتمالا على مقتضى خلافه وقال في موضع منه والفاء
في خبر المبتدا المقرون بان الوصلية شايع في عبارات المصنفين مثل زيد
وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان يجعل الشرط عطفا على محذوف والفاء جواب
والشرطية خبر المبتدا وان جعل الواو للحال على ما يراه الزمخشري والشرط غير محتاج
الى الجزاء فلتشبيه الخبر بالجزاء حيث قرن المبتدا الشرط وقال علاء الدين البسطامي فيُشبه نخ
في حواشي المطول ما قرن بالا او لكن في مثل ما ذكر قائم مقام الخبر وليس بخبر
والتقدير هذا الكتاب وان صغر حجمه لا يقل علمه لو لم يكثر علمه لكن كثر علمه وكذا جِهته نخ وانما يقل علمه صح
الكلام في قولهم زيد وان كان مطيعا الي لكنه ليس بعبد الي وهذا اي طي المقدمة
الواقعة في معرض الخبر مع سياقتها غير مختص بما ذكر بل هو جار في باب الشرط يعتبرون
طي الجزاء مع ما يتبعه ويقيمون المقدمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك
مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان زيد فقيرا لكنه ليس ببخيل فالتقدير ان كان
زيد فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس ببخيل فما ذكره
مولانا خسرو في حاشيته تفسير القاضي من ان غاية ما يقال في تصحيح امثال هذا
التركيب ان الواو زائدة كما في وكنت ما نهنهني الوعيد وان من حروف
الزوائد ليس كما ينبغي وقد يقال في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم للمضاعف
مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه ومثل ذلك كثير شايع وربما يلتزم

بان المضاعف من الرباعي لا يسمى اصم كما ان المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا قوله
يلحقه الابدال اعلم ان الابدال ما للتخفيف اولما كله الحروف وتقاربها في المخرج
او في الصفات كالجهر والهمس وغير ذلك قوله ان يجعل حرف موضع حرف اخر علم بالنقل
ان يجعل حرف عوضا عن حرف ~~عوضا عن حرف~~ احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف
في غير موضعه كهمزة ابن واسم وتاء عدة وزنة لانه لا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا
وقوله اخر احترازا عن رد المحذوف في مثل اب واخ وست فانك اذا اثبت
اليها تقول ابوي واخوي وستي برد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق حينئذ
انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا لانه جعل حرف مكان حرف هو نفسه
وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانا وان قلنا التاء فيهما عوض
عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون العوض فاء
ان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان الاصل عينا كما في قال ولاما ان كان
الاصل لاما كما في ماء وزايدا دالا على المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم
بالهمزة في عالم بالالف ومعلوم ان تاء اخت وبنت ليست كذلك فان
قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل مثل اظلم اصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء افتعل
لارادة الادغام ولا يسمى ابدالا لان الظاء ليس من حروف الابدال فوجب عليه ان يزيد
قيدا للادغام والجواب انه لما بين عقيبه حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله
جعل حرف موضع حرف احدى تلك الحروف واكثر ان تقول تنوين حرف للعهد
كما قيل في تنوين تسع في قولهم موانع الصرف تسع وفي تنوين ضحى في قوله تعالى
موعدكم يوم الزينة وان يحشر الناس ضحى وفي تنوين دمعا في قول البردة وفي تنوين
قوما في قوله عسى الايام ان يرجعن قوما وفي تنوين لامر في قول المفتاح ولامر ما تجد
القران وفي تنوين حاجب في قوله كمال ارتفاع شان حاجب الاول
قوله والحروف التي تجعل موضع اخراه وقال العفهم حروف الابدال
ثلثة عشر تجمعها قولك استنجده يوم طال وبدهم لانهم نقصوا الضاد والدال

وهما

وهما من حروف الابدال لقولهم ضراط وزقر في سراط وسقر وزادوا السين والهوس
من حروف الابدال ولو اوردوا اسمع صلته استمع ابدل السين من التاء اجيب بان المراد
ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم يعني يلزم ان يكون
جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام من حروف الابدال ويلزم منه ان يكون
جميع الحروف غير الصاد والشين والفاء والراء من حروف الابدال لان جميع الحروف
غير ضوي مشفر تبدل للادغام والياء والواو والميم وان كان من حروف ضوي مشفر
فهي من حروف الابدال قوله حروف انصت يوم جد طاء زلا انصت
امر من الانصات ويوم ظرفه وجد مبتدا مضاف الى طاء وهو علم لشخص وزل
من الزلل وهو خبر المبتدا والظرف مضاف الى الجملة اي انصت في هذا اليوم قوله
وكل منها تبدل من عدة حروف فالهمزة تبدل من حروف العلة ومن العين ومن الهاء والنون
تبدل من الواو ومن اللام والصاد تبدل من السين التي بعدها عين او غين او خاء او قاف
او طاء والتاء تبدل من الواو ومن الياء والسين ومن الباء ومن الصاد والياء
تبدل من الالف ومن الواو ومن الهمزة ومن احد حرفي التضعيف كما ذكره ومن النون
ومن العين ومن الثاء ومن السين ومن الباء والواو تبدل من الالف ومن الياء
ومن الهمزة والميم تبدل من الواو ومن اللام ومن النون ومن الباء والجيم تبدل من الياء
المشددة وغير المشددة والدال تبدل من التاء والطاء تبدل من التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهمزة
ومن الهاء ومن الهاء تبدل من الهمزة ومن الالف ومن التاء ومن الياء والزاي
تبدل من السين ومن الصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين واللام
تبدل من النون ومن الضاد والامثلة في المطولات فلفظ الكل للتكثير
دون الاحاطة وكمال التعميم صرح به المعروف بالپهلوان في شرح المفتاح والشريف
في اول القصر واشار اليه فيه ايضا في قول السكاكي والتغليب يجري في كل فن
وصرح ابن كمال باشا في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظ كل
قد يكون للتكثير والمبالغة لا للاستغراق كما في هذه الاية وفي حاشية شرح المفتاح

والملة لغتان جيدتان جاء بهما القران واستعمله الكتاب ٥

في اول الفن الثاني ان لفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتسوير اذ لا نار
في شجر العناب وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف في اخر سورة آل عمران
ان لفظة الكل كثيرا ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد ويعلم
كل شيء وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله دبر كل صلوة
ان لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكل الافرادي ولا المجموعي قوله يعني ان اصله
املت اه امليت الكتاب لثقل اللامين عليه على قوله قلبت اللام الاخيرة
ياء فان قيل لم خص اللام الثانية ولم خص بالياء قلنا لان الثقل نشأ منها
ولان لام الفعل هو المحل للتغيرات والابدال نوع من التغيير وان الياء اقرب
الحروف الى اللام في المخرج قوله نحو تقضى البازي التقضض النزول
وقال الجوهري لم يستعملوا من التقضض تفعل الا مبدلا قالوا التقضي فاستثقلوا
ثلث ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما قالوا تظنى من الظن وحسيت بالخبر
واحسيت به اي ايقنت واللعاع نبت ناعم في اول ما يبدو ويقال الععت الارض
تلعع اللعاع اذا انبتتها فاذا اردت انك تناولتها قلت تلعيتها واصله
تلععتها فكرهوا ثلث عينات فابدلوا الاخيرة ياء وقال ابو عمرو اللعاعة
الكلأ الخفيف رعى ولم يدع ودهدهت الحجر فتدهده دحرجته فتدحرج
صهصهت اي قلت له صه اي اسكت قوله مسنا السماء قال القاضي
في قوله تعالى لن تمسنا النار المس ايصال الشيء بالبشرة بحيث تتأثر الحاسة به
وقال الزمخشري في قوله تعالى يمسهم العذاب جعل العذاب ماسا كانه حي يفعل
بهم ما يريد من الالام وناقش [?] فيه بان المس ليس من خواص الاحياء
وانما هو تلاقي الجسمين من غير واسطة فحينئذ اما ان يقدر الارادة او يقال عبر
بالفعل عن ارادته كما يعبر عن رقته وعن القدرة عليه وكما يعبر بالارادة
عن الفعل واصل ذلك اقامة السبب مقامه وبالعكس لنفسح قولنا [?] من نال ينال نيلا
اصاب من باب فهم يفهم والسماء على ما ذكره القاضي اسم جنس يقع على الواحد

والمتعدد

والمتعدد كالدينار والدرهم وقيل جمع سماوة وقال صاحب غرر التبيان [?]
السماء جمع سموات وهي جمع سماوة كجرادة وجرادات وجراد وقال حسن الفناري
المحققون على ان السماء المظلة للارض مؤنثة لا غير ولهذا وجهوا منفطر في قوله تعالى
السماء منفطر بوجوه منها انه بمعنى ذات انفطار وليس بمعنى اسم الفاعل وجمعها
سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر ويؤنث والاغلب التانيث
والجمع في القلة على اسمية وفي الكثرة على سمي بوزن فعول ولا يجمع على سموات
ثم قال فاحفظ هذا ولا تلتفت الى ما ذكره الجوهري من ان السماء على المعنى الاول
يذكر ويؤنث ويجمع على اسمية وسموات وفي المختصر السماء كل ما علاك فاظلك
ومنه قيل سقف البيت سماء وسميت سماء لانها سميت وعلت وحد المضمتين [?]
وثهلان بفتح الثاء المثلثة اسم جبل ويهوي من هوى يهوي كرمى يرمي هويا
بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء سقط وبضم الهاء الصعود الى الاعلى قوله
خلا ان العتاق من المطايا اه وقبله فبات يويد [?] الجور وبات يسري بصير بالدجى هاد
غموس خلا ان العتاق من المطايا الخ قائله ابو زبيد الطائي يصف اسدا يقصد صيد
ابليهم [?] وبات يكون بمعنى صار ولاقتران مضمون الجملة بالليل وبمعنى عرس قال الخليل
البيتوتة دخولك في الليل وكونك فيه بنوم وغيره الا ترى انك تقول بت
ارعى النجوم معناه انظر اليها ومن قال بت بمعنى نمت فقد اخطأ الا ترى ان رجلا
سقيم الاعتقاد سمع قوله عليه السلام لا يدري اين باتت يده فقال انا ادري
اين تبيت يدي فلما نام من الليلة الثانية واستيقظ فراى كان يده في دبره
الى الكوع وادلج سار من اول الليل والاسم الدلج بفتحتين والدلجة والدلجة بوزن الجرعة
والغرفة وادلج بتشديد الدال سار من اخره والاسم ايضا الدلجة والدلجة
وسرى يسري بالكسر سرى بالضم ومسرى بالفتح واسرى ايضا اي سار ليلا
كان في كله او في بعضه وبالالف لغة الحجاز والدلج على ما نص عليه في المجمل والاساس
سير الليل كله فما في شرح المفتاح الشريفي من ان الدلج هو السير في بعض الليل والسرى

هو السير في كل ليل ذلك والبصير ضد الضرير الذي هو ذاهب البصر وفعيل من بصر به بصارة
وبصرا بمعنى علم والدجى جمع دجية وهي الظلمة والهادي من الهداية بمعنى الرشاد
ضد الغي بمعنى الضلال والخيبة ايضا وعرف الهداية الزمخشري بالدلالة الموصلة
الى المطلوب وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب وصل اليه بالفعل
او لا لكن الاستعمال في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفها المتقدمون من مشايخ اهل السنة
بخلق الاهتداء واستدل الزمخشري في الكشاف على ما قاله بوجوه ثلثة واعترض عليه
الرازي ودفع اعتراضاته بعض الفضلاء وبعضهم دفع دفعها لم ار في ايرادها جدوى
لكونها مدفعة ودعوى والعموس بالغين المعجمة والسين المهملة بمعنى الشديد القوي
وخلا يكون حرفا جارا للمستثنى فقيل موضعه نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله
من فعل او شبهه على قياس حرف الجر وقيل هما في موضع نصب ان كان موجبا وبدل
ان كان منفيا وصوب الاول صاحب المغني لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء
بل يزيل معناها عنها فاشبه في عدم التعدية الحرف الزائد ولانه بمنزلة الا وهي غير متعلقة
باصالة وان كان لازما في الاصل من خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استنتج
وان لم يكن نفيا ولا يستثنى به الا اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر عايد الى مصدر الفعل
المتقدم عليه واسم فاعله والبعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستانفة وحالية
وقد محذوفة على خلاف في ذلك وما خلا لا يكون بعده الا النصب لان ما المصدرية
يعين الفعلية وموضعه نصب على الحال عند السيرافي كالمصدر الصريح في ارسلها العراك
وقيل على الظرف لنيابتها عن الوقت وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب
غير في قاموا غير زيد واجاز الجر به الاخفش والكسائي والفارسي وابن جني والجرمي
والربعي على زيادة ما ورد عليهم بان الحروف لا يزاد اولا واجيب بانه من مثل الاول
وبانها لا تزاد اولا في قوله تعالى لا اقسم ورد عليهم ايضا بانهم ان قالوا بالقياس
ففاسد لان ما تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وفبما رحمة
وان بالسماع فشاذ لا يقاس عليه والعتاق بكسر العين جمع عتيق وهو الكريم

وعند البعض الى انه مصدر مضاف اي ذا او ما بعده ويكون الفعل متعديا

يقلب

والحيان

والحيا من كل شيء والمطايا جمع مطية وهي الابل سميت بها لانها يركب مطاها اي ظهرها
وقيل لانها تمط في السير اي تمد وهي تذكر وتؤنث اصلها مطيوة جمعت الواو
والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت قال في لباب التفاسير
هن ضمير لجمع القليل وهي وها ضمير لجمع الكثير وقال في الكواشي وربما عكسوه
وذكر الشارح في شرح الكشاف قال الفراء تقول العرب فيما بين الثلثة الى العشرة
فيهن وفيما جاوزها فيها يكنى عن جمع القلة كما يكنى عن جماعة الاناث وعن جمع
الكثرة كما يكنى عن الواحد المؤنث والشوس جمع اشوس بالشين المعجمة المتقدمة والسين المهملة
المتاخرة وهو المتكبر الذي ينظر بمؤخر عينه **قوله** فاكثر من ان يحصى قيل عليه ان ما
بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعني الكثرة
واجيب بان كلمة من متعلقة لما تضمنه اسم التفضيل اي متباعدة من الاحصاء
ورد بان كلمة من اذا لم تكن تفضيلية فقد يستعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة
ولا شك ان التفضيل مراد في المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة
اعتمادا على ظهور المراد اذ ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود وان اريد تصوير التقدير
قيل اكثر من متعلق الاحصاء ورد الرد بان المجيب لا يقول اسم التفضيل
في معنى فعل مفيد للزيادة وهو تباعد او تعالى او ترقي ونحوها على
سبيل المجاز فلا يلزم ما ذكره وبان ضمير يحصى عايد الى الابل قطعا فالقول
بان هذا الضمير عايد الى ما ليس بمذكور مع القول بحذف الموصول مع بعض
الصلة مما لا وجه له وبهذا علم حال ما يقال في الجواب من انه محمول على
حذف المضاف اي ذي ان وفيه بعد وبان من التفضيلية يحتمل ان يكون
محذوفا كما في يعلم السر واخفى وقال محمد بن مسعود في كتاب البديع ان الذي
وان المصدرية يتعارضان فيقع الذي مصدرية على ما قاله يونس والفراء
وابو علي الفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه قوله تعالى
ذلك الذي يبشر الله عباده وقوله وخضتم كالذي خاضوا وتقع ان بمعنى الذي

كقولهم زيد عقل من ان يكذب اي من الذي يكذب فعلى هذا لا يرد شيء فيما ذكره
وفي امثاله ورد صاحب المغني امثاله بان يكون في الكلام تاويل على تاويل
فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفترى ان التقدير ما كان مفترى وفي شرح الكشاف للشارح ان هذا قليل جدا
وانما كثر في صيغة المصدر وان كان بمعنى المفعول بواسطة كما قيل في الحكم انه بمعنى المحكوم عليه
وبه وفي الرهان انه بمعنى ما يراهن عليه والنضال بمعنى ما يناضل عليه وفي قوله
ثم يعودون لما قالوا انه بمعنى يعودون للمقول فيهن وهذا مجاز شايع لا يحتاج
الى نقل في احاده وبان افعل ضمن معنى البعد فمن المذكورة ليست للمجاوزة
للمفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من معنى الوضع والمفضل
عليه متروك ابدا مع افعل هذا لقصد التعميم وهذا قريب مما ذكره الرادي **قوله**
رمز خفي الرمز على ما ذكره البيضاوي اشارة بنحو يد او رأس وصله التحرك ومنه
الراموز للبحر وعلى ما ذكره السكاكي ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية
فما في تلويح الشارح وفي شرح المفتاح للشريف حيث قال الاعلى وفق ما في مختصر الصحاح
الرمز الاشارة بالشفة او الحاجب من ايهام اختصاص الرمز بهما ليس على ما ينبغي
ثم ما ذكره السكاكي حيث قال وان كانت الكناية ذات مسافة قريبة مع نوع
من الخفا كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا لا ينافي في حواشي المطول لحسن الفناري حيث قال
الايما الاشارة الخفية وقد يستعار الاشارة الخفية مطلقا ويستعمل فيما يكون بجنس
الكلام وبما ذكر من اعتبار الخفا في الرمز عرفت ان قول الشارح رمز خفي اما على
التجريد في الاول والتنصيص في الثاني **قوله** وكان الاولى ان يقال الخ
فان قيل قد يصير غير حرف التضعيف حرف علة كما في ضفادي وتعاني وسادي
والاصل ضفادع وتعالب وسادس قلنا كلامنا في الافعال لكن كلامه في تقرير السالم
حيث قال قيد الحروف بالاصلية ليدخل ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة او تقييد
العموم **قوله** يقال ادغمت اللجام الفرس الظاهر ان نصب الفرس بنزع الخافض يدل عليه

هذا القول بانه لم اعرف قائلا به
مردود بانه لا يلزم من عدم العلم
بقائل قوي عدم قائله ولا من
عدم قائله فيما مضى عدم صحته
وقد وجه صاحب المغني
صح

وان كانت لا مع نوع الخفا كان
الطلاق اسم الايما والاشارة عليها
مناسبا اه

ادغمت

ادغمت اللجام في الوعاء قال بعضهم في مثله ولنا قاعدتان الاولى ان يحذف حرف
الجر وينصب فانه للنصب لمقام الجر كما في اسئلة لافعلن والثانية ان الفعل ذا التعدي
بحرف الجر بنزع الحرف ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى قومه وقال ابن التمجيد
في شرح انوار التنزيل ان النصب بعد حذف الخافض علامة المفعول به لان حروف الجر انما
تدخل الاسماء لافضاء معاني الافعال اليها فيكون تلك الاسماء مفاعيل لتلك الافعال
منصوبة المحال العدم ظهور فيها النصب لفظا لضرورة وجود اثار تلك الحروف
ولما حذف مانع ظهور نصبها المحلي عادت منصوبات على المفعولية وقال مولانا حسن القباري
في حواشي التلويح الناصب في صورة نزع الخافض هو الفعل المذكور فان من جملة
الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر كما صرح به في اللب فكانه يتعدى بعد
اسقاط الجار لتضمن معناه انتهى فاسناد النصب الى نزع الخافض اسناد الى الشرط
يعني يشترط وجوده لوجود المحلي وزعه لظهوره **قوله** من عبارات الكوفيين
اي المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل الرملة الحمراء وبها سميت الكوفة قال
النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة ودار الفضل واهله مصرها
عمر بن الخطاب ويسمى كوفة الجند لان جند كسرى كان فيها **قوله** من عبارات
البصريين اي المنسوبين الى البصرة وهي في الاصل حجارة رخوة الى البياض ما هي
وبها سميت البصرة وهي مثلثة الباء حكاها الازهري وغيره افصحها الفتح
والبصرتان البصرة والكوفة بناها عقبة بن غزوان في خلافة عمر رض سنة سبع عشرة
ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب لم يعبد صنم قط بارضها وهي اقوم
البلاد قبلة ذكره في النجم الوهاج **قوله** والغرض من الادغام الى قوله في
غاية الثقل حسبما فيه من العود الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء التباعد
المفرط بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة فلذلك اجيز الابدال والتقارب
المفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة حجلان المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها
في موضع وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد

سعد بن ابي وقاص رض

التذت النفس ملته وكرهته فكيف بما عليه فيه كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه وكذلك
صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن في التاليف واسهل مما قربت مخارجه
قوله لا يقال ان قوله ان تسكن ولو جعل لتسكن ثلاثيا معلوما ويدرج رباعيا
مجهولا لا يرد شي لان المعنى في الادغام سكون الحرف الاول اعم من ان يكون ساكنا
بالسكانة او ساكنا في نفسه وادراجه في الثاني قوله بالطريق الاولى قال علاء الدين
في حاشية المطول والاعتذار بالاولية غير معتبر في التعريفات قطعا كما قال الشارح
في المطول والاعتذار بانه ترك التقييد بقوله في الظاهر في تعريف الحقيقة مع كونه مرادا
اعتمادا على انه يفهم عما ذكره في تعريف المجاز والا مما لا يلتفت اليه في التعريفات قوله
اعني مصدرا اشارة الى ان نصب مصدرا بالفعل المحذوف وتجويز ان يكون
بالحالية على قول من اجاز وقوع الحال من المضاف اليه مطلقا قوله والضابط انه
يجب في كل فعل الخ فان قيل ينتقض هذا الضابط بنحو قول وحيي واقتتل وتتنزل
وتتباعد فان كلا منها فعل اجتمع فيه حرفان متجانسان لم يقع بينهما فاصل
والثاني متحرك واجيب عن الاول بانه لو ادغم يلزم ضم التاء في مضارعه وهو
مرفوض وعن غيرهما بانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم التاء في التاء سقط همزة
الوصل ويقال قتل فيلتبس بالماضي من التفعيل ولو اسكن التاء الاولى من تتنزل وادغم
في الثانية احتيج الى همزة الوصل ويقال اتنزل فيلتبس بمضارع تنزل لاحتمال ان يكون
الهمزة في الثانية للاستفهام فان قيل جواز الادغام فيهما يستلزم جواز الالتباس فينبغي
ان لا يجوز كما لا يجب قلنا جوازه لا يستلزم الاجواز الالتباس ووجوبه يستلزم وجوبه
وهو قبيح وفيه نظر لانهم صرحوا بان اللبس في الفعل لا يمنع من الادغام لانه يرتفع في البعض
العضو باتصال الضمير المرفوع وفي البعض بالمضارع وفي البعض بصيغة الامر مع انه
لم يتحقق اللبس في تتنزل وتتباعد لفظا والاولى ان يقال على وفق المفصل وشرحه
لابن الحاجب لم يجب الادغام في اقتتل لان التاء الاولى من الثانية في حكم الانفصال لان تاء
الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها كحواصرتم فهي شبيهة بقول لعبت تلك

بانه لو ادغم التبس بمجهول قول
وعن الثاني ص

ولم يجب

ولم يجب في تتنزل وتتباعد لانه لو ادغم احتيج الى همزة الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع
نص عليه في شرح الشافية قوله اذا كثر ضبابها الضباب جمع ضبابة وهي سحابة
تغشي الارض كالدخان قوله اني اجود لاقوام وان ضنوا واوله مهلا اعاذل
قد جربت من خلقي في المختصر المهل بفتحتين التؤدة وفي المغرب بالسكون التؤدة
والرفق وبالتحريك التقدم وقوله مهلا يا رجل وكذا للاثنين والجمع والمونث
بمعني امهل وقيل انه منصوب على المصدر والهمزة حرف نداء وعاذل اسم امراة
اصلها عاذلة رخمت والتجربة الاختبار في المختصر المجرب بفتح الراء الذي قد جربت
الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح
وقال ابن السيدة المجرب الذي اختبر ما عنده والخلق بضم الخاء وسكون اللام
وضمها السجية الطبيعة واختلف في تغيير الخلق قال بعضهم لا يمكن لاحد تغييره ان خيرا وان
شرا وقال بعضهم يمكن تغييره لما روي عنه عليه السلام حسنوا اخلاقكم فلو لم يكن
لما امر به والحق ان اصل الخلق لا يستطيع احد تغييره واما توسيعه واكماله فقد يمكن
ذكره في شرح البردة والجود السخاء والاقوام جمع قوم وجمع الجمع اقادم والقوم
اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثني ويجمع ويوحد الضمير العايد اليه
ذكره في التلويح ولا يرد الصواحبات لان الدليل مجموع كونه مثني ومجموعا
ولا رماح رماحان رماحات لانه شاذ او الدليل مجموع الامور الثلثة ويذكر ويونث
لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت للادميين تذكر وتونث
وربما يدخل فيه النساء بالتبع ذكره في المختصر وفي المجمل القوم جماعة الرجال خاصة
وواحد القوم امرء وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة
لانهم القوام بامور النساء وهو في الاصل جمع قايم كصوم وزوم في جمع صايم
وزايم او تسمية بالمصدر وللشارح لغفوله غير هذا التفصيل قال في التلويح
والتحقيق ان القوم في الاصل مصدر قام فوصف ثم غلب على الرجال خاصة
لقيامهم بامور النساء ذكره في الفايق وينبغي ان يكون هذا تاويل ما يقال ان قوما

للانسان نخ

بالكسر
جمع قايم كصوم جمع صايم والا ففعل ليس من ابنية الجمع تقول ضنن بالشي بضنن ضنا
وضنانة بالفتح اذا بخل به من باب علم وقال الفراء هو لغة من باب حسبت **قوله**
او ممتنع قد ذكرنا في اوايل الكتاب ان المراد بالامتناع في استعمالات الادباء
ما هو في مقابلة التحقق والوجود **قوله** والادغام جايز فان قيل ان حرك الثاني
وجب الادغام والا امتنع فلا يتصور الجواز قلنا التحريك جايز فكذا الادغام
المتفرع عليه **قوله** لغة الحجازيين اي المنسوبين الى الحجاز وهو مكة والمدينة
واليمامة وقراها والطايف مع واديها وتهامة من قرى مكة وخيبر من قرى المدينة
وفي الوسيط والنهاية للرافعية في بعض الكتب تصحيف اليمامة بالتهامة قال ابن
الصلاح وهو غلط لان تهامة لا تدخلها الالف واللام وسمي الحجاز حجازا لانه حجز
بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه بالحرار الخمس وهي حرة واقم وحرة راجل او حرة ليلى
وحرة بني سليم وحرة النار وحرة وبرة والحرة ارض ذات حجارة سود محترقة
كانها احترقت بالنار وجمعها حرار بالكسر وحران وحرون جمعوها بالواو
والنون واليمامة مدينة بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطايف
قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسكنها
ذكره في النجم الوهاج **قوله** ومن ثم حذف يكن تشبيها بحروف العلة قال بعضهم
شبهت بها في امتداد الصوت وقال الرضي النون مشابهة للواو في الغنة وقيل تشبيها
بالتنوين وقال الفردون حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما ذكره الشارح في بحث
اللفيف المقرون حتى لا يكون ان يحذف من نظايره مثل لم يبن ولم يخن ولم تصن ونحوها
ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعبرون بكان ويكون عن كل الافعال فيقولون كان زيد
يقوم وكان زيد يجلس ذكره في شرح المنظومة فان وصلت بساكن ردت النون ولا يجوز
سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكن واجازه يونس وهو قليل ذكره
في شرح الالفية وقد مر في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم
من يعطي يقال له فضل والبخل بالضم والفتح وبفتحتين ضد الجود وبخل بالفضلة على قومه

الالف واللام واليمامة يدخلها صح

وبخل يكذا من باب فهم وطرب وبخلا
ايضا بالضم فهو باخل وبخيل والمعنى
من يكسب صاحب فضل صح

ينبغي

ينبغي ان يستغنى عنه وينبغي ان يقدم لفظ ههنا فائدة وهي ان جماعة منهم المبرد
وابو علي الفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين ذهبوا
الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر ولذا سمي ناقصا
وجعل الخبر عوضا عنه ولذا لا يحذف ولا يتعلق به الظرف والجار والمجرور
ولا يصلح صلة لحرف المصدري ولا يجي منه الحال ولا يدخل على خبره لام كي
لدلالته على المفعول له خلافا للكوفيين وفي قوله تعالى ما كان الله ليذر
المؤمنين الخبر محذوف وقال ابن هشام في المغني والصحيح ان الافعال
الناقصة كلها دالة على الحدث الا ليس فيثبت له الاحكام المذكورة وتسميتها
ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع وقد نص الشارح واشار صاحب الكشاف
في قوله تعالى فذوقوا ما كنتم تكنزون حيث قال او وبال كونكم كانزين
الى ان كان الناقصة تصلح صلة لما المصدرية وان الكون يصلح مصدرا لها لا
كما وقع في بعض كتب النحو انه لا مصدر لها البتة فلا وجه لما قال ابن التجيد
في قوله تعالى كيف يكون للمشركين الآية من ان الافعال الناقصة لا يتعلق بها
الجار ولا ما قاله ابو البقاء في قوله تعالى بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية
وصلتها يكذبون وقد استدل المثبتي التعلق بقوله تعالى اكان للناس
عجبا ان اوحينا لان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا
لفساد المعنى ولانه صلة لان واعترض عليه بان المصدر الذي ليس في
التقدير بحرف موصول وصلته لا يمتنع التقدم عليه وبانه يتوسع في الظرف
ما لا يتوسع في غيره وبانه يجوز تعلقه بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله
لعزة موحشا طلل **قوله** بني تميم لان من البناء لانه مبنى ابيه
ولذلك نسب المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب وبنت فكر **قوله**
وفيه نظر والجواب ان المراد بالادغام الاسكان من ذكر الكل وارادة الجزء
وذلك شايع فالمعنى لان الادغام اي الاسكان الاول موقوف على تحرك

الثاني لالتقاء الساكنين وهذا مطوي وهو اي تحرك الثاني موقوف على
الاحكام اي على اسكان الاول لئلا يتوالى اربع الحركات فيلزم الدور
فحاصله نفي الملزوم وهو الادغام بنفي اللازم وهو الاسكان **قوله**
لا يندرج في الواحد الواحدة فيه انه يندرج فيه الواحد فانظر تق التغليب وبطريق
الدلالة لان علة جواز الادغام في الواحد عند دخول الجازم سكون اخره فان الواحدة
الغايبة كذلك ولك ان تقول المراد من فعل الواحد لفظه فيكون علما والعلم
يصح تاويله بالصفة المشتهرة مسماه بها كما عرف في رب حاتم ولكل فرعون موسى
حيث قالوا رب جواد ولكل جبار عادل ماهر فيكون المعنى والادغام جايز
فيما يسكن لغوه اذا دخل الجازم **قوله** لانه يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة
المخاطبة فيه ان الاضافة للعهد والمعهود المفردات الخمسة **قوله** اللهم
الا ان يقال اصله عند البصريين يا الله حذفت اليا للنكتتين احديهما ان النداء
انما يكون في محل الغفلة والله تعالى متعال عن ذلك والثانية ان حقيقة النداء
طلب الاقبال وهو في حقه تعالى محال والسر في تشديد الميم هو انه عوض عن حرفين
او فيه تعريف للحرف بالكلية اذ الاول من حروف المعاني والثاني من المباني ولفوت
الميم تبركا بالابتداء باسم الله وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير
اي اقصدنا بالخير فحذفت الهمزة لبعد الضمير وحرف النداء فاتصلت الميم المشددة
باسم الله فامتزجا وصارا الكلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر
كقوله غفرت او عذبت يا اللهما وربما يجوز ان يوصل بها ما كقول الاعشى
وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهما ويجوز ان يكون الالف
فيه للاطلاق وزاد حرفا من جنس ما في اخر الكلمة وهي الميم لضرورة الشعر
واختلف في جواز وصفه فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف
يكون الميم فاصلة فقوله اللهم مالك الملك تقديره عنده يا مالك الملك
قال المطرزي يستعمل في الدعاء وقد يجيء في جواب الاستفهام قبل لا ونعم كثيرا من ذلك

الادغام نخ

ولمن هو غافل نخ

تعريفه نخ

ما قرات

رضي الله عنه عمير الفاروق

ما قرات من حديث عمير بن سعد وقد اتاه رسول عمر وقال له كيف تركت امير المؤمنين
فقال صالحا وهو يقراك السلام فقال ويحك لعله استاثر نفسه قال اللهم لا فقال
لعله فعل كذا قال اللهم لا في حديث طويل وكان المتكلم قصد اثبات الجواب مشفوعا
بذكر الله عز وجل ليكون ابلغ واوقع في نفس السامع الحج وليعلم انه على يقين
مما يراده وبصيرة في اثباته قد جعل نفسه في معرض من اقبل على الله تعالى يجيب
فيما ساله مثلا ولا شك ان من كان حاله هذه لا يتكلم الا بما هو صدق ويقين
وحق مبين وقد يوتى بها قبل الا اذا كان المستثنى عزيزا نادرا وكان قصدهم بذلك
الاستظهار بمشية الله تعالى في اثبات كونه ووجوده ايذانا بانه بلغ في الندرة
حد الشذوذ وهذا كثير في كلام الفصحاء ليعني الاثم والخطا الحصل بنفي الكل او اثباته
والواقع خلافه نحو ما جاني او جاني القوم اللهم الا زيد فمعناه لا تؤاخذني يا رب
فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلام عند المستمع
فكانه قال ايها المستمع علمني ادعو اليه ليشهد على كلامي انه حق واستثناء صدق
قوله لا يخلو عن التعسف والتعسف والاعتساف الاخذ على غير الطريق
قوله كيعض الشيء وعليه يعض في المختصر عضه وبه وعليه فقصره فيهما وليس على ما ينبغي
وقول المفتاح ولا يعض فيه بضرس قاطع من قبيل يجرح في عراقيبها
نصلي يعني نزل المتعدي منزلة اللازم لقطع النظر عن المفعول بواسطة ذكره في شرح المفتاح
الشريفي **قوله** الساكن اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى
المشهور مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ
بعده باحدى المدات الثلاث وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك
ذكره الشريف في شرح الكشاف **قوله** لما بين الكسر والسكون من التاخي يقال
تاخي زيد وعمرو اذا اتخذ كل منهما صاحبه اخا له وفي لباب التفاسير والاخوة
تستعمل في النسب وفي المشابهة والمشاركة في الشيء ووجه التاخي ان الكسرة
لقلته يناسب العدم وهو السكون وقال الشريف في شرح الكشاف الكسرة اخت السكون

للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع
ثم عدي كما يعدى اللازم والفعل
كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر
عن المفعول بلا واسطة كذلك
ينزل منزلته ح

قوله في المخرج بمعنى ان الحرف الساكن والمتحرك بالكسرة قريبان في الاداء ورفع اسنانهما
وذلك ان تقول الكسر في لم يغرلمتابعة العين قال صاحب القواعد والفوايد
العرب تتبع الحرف والكلمة الكلمة اما ما قبله لما بعده واما ما بعده لما قبله
كما قري في قوله تعالى فلامه الثلث بكسر الهمزة اتباعا للام المكسورة قبلها والميم المكسورة
بعدها وقد قري ايضا الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام في لله وبضم
اللام اتباعا لضمة الدال في الحمد ومن قبيل الاتباع اتباع الجر على الجوار كقولهم هذا جحر ضب
خرب بخفض خرب اتباعا للضب وهو صفة للجحر وقال القاضي في انوار التنزيل وهو كثير
في القران والشعر وللنحاة باب في ذلك وقال ابن هشام في مغني اللبيب القاعدة
الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره ثم قال والذي عليه المحققون ان خفض الجوار
انما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف
يمنع من التجاور ثم قال انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا البيت المذكور
وذكر ابن مالك في شرح عمدته ان الواو تنفرد بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة وجوزه
صاحب الكشاف وصاحب المغرب والقاضي البيضاوي ثم قال صاحب القواعد
والفوايد وشرط الخفض على الجوار ان لا يقع في محل الاشتباه كما يقال جاء غلام امراة
عاقل بالجر على جوار امراة وجارية رجل عاقلة على جوار رجل لان اثبات التاء في
وحذفها ينفي الالتباس ولو قيل جاء غلام رجل عاقل بالجر ليكون عاقل بالجر
صفة للغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه وما قيل في ارجلكم بالجر من انه عطف
على ايديكم خفض للمجاورة ذو سكم رده ابو عبيدة لوقوعه في محل الاشتباه وقال
صاحب الكشاف في تفسير سورة البراءة وقري ورسوله بالجر لوقوعه في جوار
المجرور وهو من المشركين ورد عليه بانه قد علم من قوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم وفي مواضع من كتابه ان فائدة العطف على الجوار اكتساب المعطوف من المعطوف
عليه بعض معناه ولا يجوز ذلك ههنا ثم قال ابو عبيدة المسح هو المس والغسل
جميعا فبالنسبة الى الراس مس والى الرجل غسل كقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون

في قوله مسح

على

على النبي لاية فالصلوة من الله رحمة ومن الملايكة استغفار ودليل تعيين
المسح بمعنى المسح في الراس وبمعنى الغسل في الرجل فعل النبي عليه السلام و
الصحابة والتابعين رض وقال صاحب مغني اللبيب الصواب عندي
ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف وذا بالنسبة الى الله الرحمة والى الملايكة
الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض واما قيل في قوله تعالى ان الله
وملايكته يصلون في قراءة من رفع محمول عند البصريين على الحذف من الاول والدلالة
الثاني عليه والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فبعيد
من جهات الاولى اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له
يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه والثانية انا لا نعرف
في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا
والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلوة فعلها لازم ولا يحسن تفسير اللازم بالمتعدي
والرابعة انه لو قيل مكان صلى الله عليه وسلم دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين
صحة حلول كل منهما محل الاخر واعترض عليه الدماميني بان ذلك معروف ويقال
ارض الرجل وارض الجذع فالاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد
واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل
ازعد او زكم وعند اسناده الى الجذع معناه اكلت الارضة وهي دويبة
تاكل الخشب ومنه كثا بمثلثة وهمزة ان اسندته الى اللبن كان معناه
ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته وان اسندته الى النبت كان معناه
طلع او غلظ وطال والتف وان اسندته الى شيء من الماشية كان معناه سمن
ومثله كثير ثم قال هل يجب اقامة كل من المترادفين مكان الاخر فيه ثلثة مذاهب
غير واجب قال الامام وهو الحق وواجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن
الحاجب والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي والهندي فان كانا من لغة
واحدة صح والا فلا قوله وقولهم ادعوى يدعوى واحواوي يحواوي

يدل عليه ارعوي عن القبيح اذا كف عنه وتقديره افعول ووزنه افعلل وانما لم يدغم لسكون
الياء ولئلا يلزم ضم الواو في المضارع او نقول انه اعل قبل النظر الى الادغام فا
نقلبت لامه ياء لوقوعها خامسة في الماضي ولانكسار ما قبلها في المضارع فزال مقتضى الادغام
وكذا في احواوي وهو من الحوة وهي حمرة تضرب الى السواد واصل احواوي
احواوو كما ان ارعوي ارعوو وتطرفت الواو وما قبلها غير مضموم فانقلبت ياء
ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز الادغام والاظهار في
مصدر احواوي فمن قال احويواء ولم يدغم قلبها نسبه فعله ومن قال احوياء
وادغم اجتمعت الياء والواو وسبقت احديهما بالسكون فقياسه الادغام **قوله**
لانه الاصل في حركة الساكن وذلك لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت
منها انها لا تتوصل الى التلفظ بالساكن الثاني من الساكنين الا بكسرة خفية خفيفة
على الحرف الاول يحس بها عند الامتحان والتفطن كما في بكر وبتر في الوقف
واذا كان الكسر سجيتها حرك بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للطبع فان حرك بغير
الكسر فذلك لعارض اقتضى غير وجوب الكسر او اختياره او جوازه كوجوب
الضم في ميم الجمع اذا لم تكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد كسرة
نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسره وفي مذ تحرك عند الاحتياج بالحركة
الاصلية لان اصله منذ وكاختيار الفتح في نحو الم الله وهو مذهب سيبويه والمسموع من كلامهم
واجاز الاخفش الكسر قياسا وقرابه عمرو بن عبيد الله لكن القراء لم تقبله
وكجواز الضم اذا كان بعد الثاني من الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن
الثاني نحو قالت اخرج وقالت اغزي فان بعد الساكن الثاني وهو الخاء والغين
ضمة اصلية لان اصل اغزي اغزوي بخلاف ان امرؤ لان ضمة الراء غير اصلية
لانها تابعة لضمة الاعراب وبخلاف قالت ارموا لان ضمة الميم غير اصلية
وبخلاف ان الحكم لان ضمة الحاء وان كانت اصلية لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني
وهو لام التعريف وكاختيار الضم في نحو اخشوا القوم ومصطفو الله مما كان الساكن الاول

بعد الهاء التي تكون بعد ياء او بعد كسرة مثل بهم المنصور وان كان

و والجمع

و واو الجمع المفتوح ما قبلها اسما كان او حرفا بخلاف نحو لو استطعنا مما لم يكن الواو
واو الجمع فان المختار فيه الكسر وكوجوب الفتح في نون من مع اللام نحو من
الرجل ويكسر على ضعف عكس من ابنك فان الاشهر فيه الكسر وكذا عن الرجل
ويضم فيه على ضعف وقد حكاه الاخفش وجاء في التقاء الساكنين اي الجائز
النقر ومن النقر بتحريك الساكن الاول بحركة الساكن الثاني الذي سكن للوقف
من غير نقل حركته في حالة الرفع والجر ولم يجز في النصب الا على شذوذ وتهرب
من التقاء الساكنين وان كان متفرقا وجاء اضربه بتحريك الباء بالضمة وجاء دابة وشابة
بقلب الالف همزة مفتوحة هربا منه وان كان على حده تامر وفي فانه يقلب
الواو همزة لبعد الهمزة عنها وثقل الفتحة عليها مع ضم ما قبلها **قوله**
يعني امر المخاطب لان لفظ الامر عند الاطلاق ينصرف عندهم الى الحاضر
قوله ذم المنازل من الذم ضد المدح والمنازل جمع منزل وهو المنهل
يعني الموضع الذي في المفاوز على طريق السفار لان فيه ماء والدار والمنزلة
مثله والمرتبة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف
ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن
غير مسقف واللوى اسم موضع والعيش بفتح العين الحياة واولئك
يشار به الى العقلاء كما اشار اليه القاضي في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك حيث قال اجراها مجرى العقلاء لما كانت مسئولة عن احوالها شاهدة
على صاحبها اوان اولاد وان غلب في العقلاء لكنه من حيث انه اسم جمع لذا
وهو يعم القبيلتين جاء لغيرهم واستشهد بهذا البيت وقال الكواشي
اولئك غالب لمن يعقل والايام جمع يوم وهو المدة من طلوع الشمس الى غروبها
عرفا ومن طلوع الفجر الثاني الى غروبها شرعا والوقت لغة ليلا كان او نهارا
طويلا كان او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم في الاساس
ومن المجاز ذكر في ايام العرب كذا اي في وقايعها وفي الحديث لا تخضر معنا

الا من حضر يومنا ما لامس ازد وقعة حد معنى البيت لا منزلة اطيب من منزلة اللوى
ولا عيش بعد عيشنا في تلك الايام التي مضين فيها **قوله** اعدد من الرحمن ع
الفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال له فضل والنعمة اليد والصنيعة والمنة مثله
وما انعم به عليك كذا النعمى بالضم والنعماء بالفتح والمد والنعيم يقال فلان واسع النعمة
اي المال كذا في المختصر وذكر في شرح المشكاة النعمة الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة
التي يكون عليها الانسان كالجلسة قال الامام الرازي النعمة عبارة عن المنفعة المفعولة على
جهة الاحسان الى الغير وفي حواشي شرح جمع الجوامع النعمة تطلق على الشيء المنعم به وعلى الانعام
الذي هو ايصاله الى المنعم عليه وفي تفسير الكواشي الانعام ايصال الاحسان الى الغير
بشرط ان يكون ناطقا فلا يقال انعم فلان على فرسه والقياس لذا ما جاء لكنه التفت
من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر قال الراغب الخير ما يرغب فيه الكل كالعقل مثلا
والعدل والفضل والشيء النافع والشر ضده وقيل الخير ضربان مطلق وهو ان يكون مرغوبا
فيه بكل حال كالجنة ومقيد وهو ان يكون خير الواحد وشر الآخر كالمال وقال بعض العلماء
لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال الله تعالى وانه لحب الخير لشديد كذا في شرح التبيان
وذكر في شرح المنار الخير حصول الشيء لما من شانه ان يكون حاصلا له اي يناسبه ويليق به
والفرق بينه وبين الكمال اعتباري فان الحصول المناسب من حيث انه خارج من القوة
الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير وفي شرح المنظومة الخير يستعمل بمعنى اكرم وافضل وانفع
الا انه للاستعمال على وزن افعل وفي شرح المشارق في حديث انهم لا خير منهم
اي بصيغة افعل مشتق من صر مبالغة لان خير كان مصدرا يفيد التفضيل والبيت
من الطويل وصدر المصراع الاول على فعلن والمصراع الثاني خارج عن الوزن **قوله**
بالضمير من وجه واحد يعني اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ضمير الغائبة نحو ردها وجب
الفتح لان الهاء خفية فكان الالف وليت المدغم وما قبل الالف يجب ان يكون مفتوحا
او ضمير الغائب نحو رده وجب الضم لان الهاء خفية **قوله** على الافصح وانما قال على الافصح
لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون مضموما **قوله** وردي رده بالكسر سمع الاخفش

ناسام

ناسا من بني عقيل يقول رده بالكسر فحينئذ تقلب الواو ياء فلا يبقى الاستكراه لان حكم
الهاء ان تكسر وتقلب الواو ياء اذا كان ما قبلها مكسورا نحو به وغلامه وغلط ثعلب في
يختار الكسر على الاكثر قياسا على اردد القوم واضرب القوم وانما قلنا على الاكثر لان بني اسد جوزوا صح
جواز الفتح نحو رده لكونه ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ساكن
غير ضمير نحو رد القوم الفتح كما روى عن يونس فقوله فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا
بلغت ولا كلابا بفتح الضاد كانه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به ترك
على حاله ولم يسمع الضم فيه واما اذا كان الساكن ضميرا فيجب الالف مع الفتح ومع الواو
للمبالغة ح
الضم ومع الياء الكسر نحو رُدّا ورُدّوا ورُدّي للمناسبة **قوله** ان نشمر الذيل للتحقيق اتى
بنون العظمة لاظهار ملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله له بتاهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى
واما بنعمة ربك فحدث وبنون المتكلم مع غيره تواضعا لانه فيما ينبئ عنه النون من اسناد
الفعل اليه مع غيره اشارة الى احتقار نفسه عن الاستقلال بالقيام بحق تشمير الذيل
للتحقيق وتشمير الذيل رفعه وهو كناية عن التهيؤ وهي ذكر اللازم وارادة الملزوم
مع جواز ارادة اللازم او لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه او شبه
التحقيق بالطريق الذي يسلك فيه استعارة بالكناية واثبات التشمير المناسب للطريق
المشبه به استعارة تخييلية **قوله** سميت بذلك لانه من شانها وقيل لان العليل لا يتلفظ
الا بها عند الانين فاضافوا هذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم
اضافة شيء الى شيء بادنى ملابسة وقيل لان هذه الحروف تدخل في جميع انواع الكلمات
ما يجري فيها صح
كالعلة تدخل في جميع الحيوانات **قوله** ولا يجري فيها من التغيرات المطردة اللازمة
كالحذف والقلب والاسكان وعدم البقاء على حال عند مجاورتها لما تيناد بها
من الحركة وقوله في كثير يتعلق بيجري الثاني **قوله** حرف مد ابدا اكتفى عن ذكر اللين
لاستلزامه اياه **قوله** يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا قال
الجاربردي فهو اما محمول على التفصيل او تسمية الشيء بما يؤول اليه **قوله** انضغط من ضغطه
زحمه الى حائط ونحوه ومنه ضغطة القبر بالفتح وهي بالضم الشدة والمشقة
قوله ولانه لما امتنع الى قال الشريف الجرجاني في بحث الالتفات من شرح المفتاح

المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء ثم قال في حاشيته وقد وجدنا
في الحديث دخول الفاء في جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل وفي الفصل الذي عقد لتقسيم
النظر الى الصحيح والفاسد من شرحه للمواقف ان جواب لما بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز وقال ابو
المكارم الخراساني في شرح ديباجة مختصر الوقاية والمتعارف في جواب لما الفعل الماضي لفظا
او معنى بدون الفاء ثم قد يدخل الفاء على قلة لما في لما من معنى الشرط صرح به الرضي وعليه
ورد بعض الاحاديث وذهب بعض الى ان جواب لما في قوله تعالى ولما جاءهم كتاب
من عند الله هو قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به وضعفه بعض الافاضل بان جواب
لما لم يجئ في فصيح الكلام الا فعلا ماضيا بدون الفاء وقال حسن الغنادي لا يجوز دخول
الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما
وفي شرح اللباب للسيد جواب لما فعل ماض او جملة اسمية مع اذا المفاجاة او مع الفاء
وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا **قوله** وفي الاسماء المتمكنة المتمكن هو
الاسم المعرب لتمكنه في الاسمية فاذا انصرف مع ذلك فهو المتمكن الامكن لان معنى مكنته
كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحرف والمبني يسمى غير متمكن وقولهم في الظرف
انه متمكن معناه يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير متمكن معناه لا يستعمل في موضع يصلح
ظرفا الا ظرفا كقولك لقيته صباحا وموعده صباحا بالنصب فيهما لا غير اذا اردت
صباح يوم بعينه ولا علة للفرق بينهما غير استعمال العرب كذلك **قوله** الاسماء
الغير المتمكنة لي اصلية اما الاسماء المبنية كمتى ومهما وكذا الاسماء الاعجمية كجالوت وداود
واما الحروف كبلى وعلى فلانها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا
الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل **قوله** لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل
المتعدد **قوله** لمماثلته الصحيح وقيل المثال في اللغة المشابهة فسمي لان امره
مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد وزن وقيل المثال من المثول وهو الانتصاب
ومنه سمي علم الامير مثالا لانتصابه اما ما فسمي هو به لانتصاب حرف العلة في الاول
قوله في احتمال الحركات الفتحة والضمة والكسرة كوعد بفتح الواو ووعد بضمها ووجهة

فلعدم استعمالهم

بكسرها

بكسرها وما ذكره الشارح لا يظهر وجهه في التمثيل لاحتمال الحركات بل للصحة وعدم الاعلال
كما يشير اليه قوله بخلاف الاجوف **قوله** لما وقع بين الياء والكسرة فان قيل لم حذف
في يوعد مضارع اوعد مع وجود العلة قلنا لا نسلم وجودها لان اصله يؤوعد
فالواو بين همزة وكسرة ولان الضمة قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها
قوله ثم حملت عليه اخواته وان لم يوجد علة الحذف لئلا يختلف بناء المضارع
ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف **قوله** اعني التاء
والنون والهمزة والاولى ان يقول اعني التاء والهمزة والنون والتاء
قوله اي باقي تصاريفه اشارة الى ان السائر بمعنى الباقي ويجئ بمعنى الجميع ايضا
على ما في الصحاح وشرح المفصل لابن الحاجب وقال صاحب الفائق استعماله
بمعنى الجميع من غلط العامة وقيل من قال انه بمعنى الجميع واستعماله في معنى الباقي
غلط وقع في لغة العرب فقد غلط في كل من مقامي كلامه وقيل سائر يوافق بقية
في اخذت من المال بعضه وتركت سائره لان المتروك بمنزلة البقية ويفارقها
من حيث ان سائر لما كثر والبقية لما قل ولذا تقول اخذت من الكتاب
ورقة وتركت سايره وقول من قال الصحيح ان سائر بمعنى الباقي قل او كثر
لا شاهد له لانه للاكثر والبقية للاقل كما قال ابو علي وقد مر زيادة تفصيل فيه
قوله لما مر اشارة الى قوله لانه لما **قوله** الاصل وعدة فالتاء للوحدة
لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه **قوله** وقيل الاصل وعد فيرد على قول المصنف
ومن مصدره الذي على فعلة حذف الواو منه وعدم انه ليس على فعلة
ولو قال ومن مصدره المكسور الفاء لا يرد شيء **قوله** كما من الكاف بمعنى المثل
اي مثل حذف وعدة او للتعليل اي لما مر من قوله لثقلها عليه مع اعتلال
فعلها قال في المغني اثبت كون الكاف للتعليل قوم ونفاه الاكثرون
وقيد بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة من ما
وفي المقرونة بما الكافة والمصدرية **قوله** الا فيما المضارع منه على يفعل

او الهمزة والنون صح

كثير والبقية لما قل نخ

استعمل صح

يرد عليه وجهه على قول من يقول انها مصدر **قوله** والوجهة اسم المصدر جواب سؤال
مقدر تقديره انتم قلتم الواو تحذف من مصدر المعتل الفاء الذي على فعلة ولم تحذف
من الوجهة فاجاب بقوله والوجهة اسم المصدر قال في الصحاح الوجه والوجهة بمعنى والهاء عوض
من الواو والاسم الوجهة بكسر الواو وضمها وقيل اسم للجهة المتوجه اليها والواو من فعلة
اذا كانت اسما نحو ولدة جمع ولد وهو الصبي والعبد وقد يجاب بانها وان كانت
مصدرا لكن ما حذفت الواو تنبيها على الاصل كالعود وتستحوذ على ما قاله المازني
وحكاه في الشافية وبعض حواشي تفسير القاضي مع التلقي بالقبول قياسا للوحدة
لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه **قوله** ويجوز ان يكون الضمير جواب ثان عن عدم
الحذف في الوجهة لان مضارعه ليس على يفعل بالكسر **قوله** والاصل يوتق وامقة
حذفت الواو كما في وعده وقيل كسرت العين في المصدر وجوبا ان لم يفتح العين
في المضارع لاجل حرف الحلق لان الساكن اذا حرك حرك به وليكون عين المصدر
كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف اما اذا فتحت العين لاجل حرف
الحلق فيجوز ان يفتح العين في المصدر حملا على الفعل نحو يسع سعة وان تبقى
على الكسر نحو يهب هبة **قوله** ففتحوا الدال اتباعا لحركة اقرب المتحركات
اليها وهي فتحة الهاء ولانهم لو كسروا والزموا فروا منه في ابكن الاول
وهو الكسر **قوله** قال عجبت لمولود وليس له اب اه في المختصر عجبت من باب
طرب وتعجب واستعجب بمعنى فلام لمولود بمعنى من كما في سمعت له صراخا
او بمعناه قد استعمل بها لكون مبدء الشيء علة له كما يقال دعا له واليه وناداه له
واليه وندب له واليه وناداه له واليه وهداه للطريق واليه لان معنى انتهاء
الغاية والاختصاص حاصلان جميعا لان من انتهى الى الشيء اختص به في شرح الحماسة
الاستعجاب شدة التعجب وقال الراغب التعجب حيرة تعرض للانسان لجهله
سبب المتعجب منه وحقيقة اعجبني كذا ظهر لي ظهورا لم اعرف سببه ويقال لما
لم يعهد مثله عجيب وللشيء الذي يتعجب منه عجب وعجيب وعجاب بالضم وعجابت

يعني ان الواو تحذف من المصادر والوجهة اسم المصدر صح
لا تحذف
المتوجه نخ
بكسر العين نخ
وندبه له نخ

وبالتشديد

وبالتشديد والاعجوبة بالضم مع كثرة فيها ولا يجمع عجب ولا عجيب وقيل جمع عجب
عجايب وعجوبة على اعاجيب والولد يكون واحدا وجمعا كولد بالضم والكسر عجبت
فعل فاعل لمولود متعلق به ليس حال عن مولود لانه اراد به عيسى عليه السلام
له خبر ليس اب اسمه ذي ولد عطف على مولود اراد به آدم عليه الصلوة والسلام
ضمير لم يلده راجع الى ذي ولد ابوان فاعل يلده والجملة حال من ذي ولد وفي هذه
القصيدة لغز كثيرة منها وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي بزمان
ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع مضت وثمان الشامة هي الخال
وجمعها شام اراد بذي الشامة القمر سوادا ثابتا نيث اسود حر الوجه
ما بدا من الوجنة مجلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى منكشفة ويروى مجللة بمعنى
ذات غرو جلاء والانجلاء الانكشاف والذهاب والزمان اسم لقليل
الوقت وكثيره والباء في بزمان بمعنى في كما في قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر
وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك
من مبدئها الى منتهاها والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان المفروض لامر
ذكره في انوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل في الماضي ذكره في النجم
الوهاج والكمال التمام وقد يفرق بينهما بان التمام يقابل نقصان الاصل و
الكمال يقابل نقصان الوصف بعد تمام الاصل والشباب والشيبة خلاف الشيب
يعني ان القمر في اربع عشرة ليلة يصير بدرا كاملا والهرم كبر السن يعني انه بعد مضي
خمس عشرة ليلة يصير ناقصا وذي شامة عطف على ذي ولد سوداء صفة
شامة وفي حر وجهه جار من شامة على قول من يجوز الحال من المضاف اليه مطلقا او صفتها
ومجلجة حال او بدل او فاعل لا تنجلي صفة مجلجة او شامة بزمان ظرف لا تنجلي ويكمل مع فاعله
وهو شبابه حال من ذي شامة بتقدير مبتدأ فدخول الواو حينئذ جائز ومسموع كثيرا
كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله وقولهم قمت واصك وجهه
وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا وفي خمس ظرف يكمل وتسع عطف عليه ويهرم عطف

صفتهما ن

قوله على يكرمه وفي سبع ظرفه وتماً عطف عليه ومضت صفتها وسط بينهما للنظم قوله
ويمكن ان يدفع بالعناية اى بارادة ان الفتحة في كويلما والسكون في لحو لم يلده عام رمضان
والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو بحركة او سكون اصليين والقوم تنبيها محمون
في اطلاقاتهم باستعمال الدفع في مقام الرفع اذ تعلق به نكتة هي المبالغة في ضعف
الاشكال كانه لم يثبت ذكره علاء الدين في حاشية المطول والعناية تخليص الشخص عن محنة
توجهت اليه ذكر في المراة شرح المرقات قوله اى خاف الخوف توقع مكروه عن امارة
مظنونة او معلومة ضد الامن يستعمل في الامور الدينية والدنيوية ذكره في تفسير
الكواشي قوله وهو الاصل والفصيح قوله لانها اخف من الواو والياء وظاهر كلام



السيرافي يدل على ان قلب واو نحو يوجل الفا قياس وان قل ذكره في شرح الشافية
قوله وليت هذه من لغة بني اسد اى ليست اللغة الرابعة من لغة بني اسد لانهم وان
كانوا يكسرون حرف المضارعة فيما اذا كان ماضيه مكسور العين ليدل على كسرة الماضي الا انه
مختص بغير الياء لثقل الكسرة على الياء فان قيل بنو اسد يكسرون الياء في ييئس كما قال في
شرح المراح وفي نحو ييجل كما صرح به في الصحاح حيث قال بنو اسد يقولون انا ايجل

ونحن ننجل صح

وانت تيجل وهو ييجل كلها بالكسر قلنا كسرهم الياء فيما ذكر ليس لان كسر الياء مطلقا لغتهم
بل لتقوي احدى الياءين بالاخرى وقلب الواو ياء قوله واهل هذه اللغة وهم قوم من بني
كلب قوله قال الشاعر قعيدك الا تسمعيني ملامة قولهم قعيدك لا تيك وقعدك
الله لا تيك وقعيدك الله لا تيك يمين للعرب من المصادر التي استعملت منصوبة
بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى ذكره في الصحاح والا اصله
ان لا ادغم النون في اللام وان رايت يدل عليها قولهم المذكور على انه قد اختلف في لزوم
كون صلة الموصول الحرفي لجملة خبرية والاكثرون وان كانوا على جواز كونها امرا ونهيا
لكن الفاضل الرضي قال والاصح عدم جواز ذلك قيل وجهه كون ان المصدرية مع
الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه واعترض عليه بان الامر والنهي الموصولين
بان المصدرية انما تؤولان بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه

بان قم

بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه الامر بالقيام او بالنهي عنه وانما قال الدلالة
بالصيغة فقط على ان فوات المعنى المذكور كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة
بالماضي والمضارع عند التقدير المذكور وان مصدرية ان المخففة من الثقيلة متفق عليها
مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء
من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا والاسماع من السمع يطلق على
القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك كالبصر قال في المختصر ويكون واحدا وجمعا
كقوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لانه في الاصل مصدر قولك سمع الشيء
بالكسر سمعا وسماعا وقد يجمع على اسماع وجمع سماع سامع قال صاحب الكشاف
في تفسير هذه الاية واما ما قيل من ان مدركات السمع واحدة وهو الصوت
ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب ففيه ان دلالة وحدة على حدة متعلقة لا بعلم
من اي الدلالات هي ورده الشريف بانها من الدلالة الالتزامية التي يكتفى فيها
باي لزوم كان ولو بحسب الاعتقاد في اعتبار البلغاء دلالة رابعة كالعادة

والشارح بان اعتبارات البلغاء صح

طبيعة خامسة وقال ابن كمال باشا وعند البلغاء دلالة رابعة يبتني عليها كثير
من اعتباراتهم مبنى تلك الدلالة عرفهم والمستوفي لذلك العرف من الاعتبارات
على نوعين احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار التاكيد في دفع الشك ورد الانكار
والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض المجازات المرسلة ادعاء واعتبار
التضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه الدلالة التي عليها مدار اعتبارات
البلغاء اوسع دائرة من الدلالات الثلث المعتبرة في ساير العلوم لانها لفظية
لا تتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد تكون معنوية بكون الدال والمدلول كليهما
من قبيل المعاني والملامة واللوم والاثمة العذل والعتاب يقال نكات القرحة اي نكوتها
نكاء اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح الجراح وبالضم الم الجرح
والفؤاد بضم الفاء وفتح الهمزة وقرئ بفتح الفاء والواو والقلب على ما في المختصر
وباطن القلب على ما في شرح المشارق والظاهر بحسب الكتاب والسنة ان محل الادراك

هو القلب وكيفية ادراكه مجهولة وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة على
ما في التلويح لم يقم عليه شبهة فضلا عن حجة ذكره في التوضيح المصحح ومد يطلق القلب
على المضغة التي في الجانب الايسر والوجع الالم والمرض قال الجوهري وبنو اسد يقولون
ييجع بكسر الياء ولا يقولون يعلم استثقالا للكسرة على الياء فلما اجتمعت اليا ان قويتا
واحتملتا ما لم تحتمله المفردة فما في بعض شروح المراح من ان بني اسد على لغتهم فيما كان الفاء
داوا في غير ييجل فيه نظر وقوله فيجعا جواب النهي عني لا تنكاثي والالف للاطلاق **قوله**
قياس متكلث اسم فاعل من ايلاث الامر ايليثا اذا استقام وايلاث الطريق اذا امتد واستوى
قوله لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتدا بها والوقوف عليها
وهذا اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب الراجح والدليل ولاجل هذا الاصل كتب نحو رة
زيدا او قه زيدا امرين من تري وتقي بالها في حالة الوصل لانه اذا وقف عليهما وقف
بالها وكتب مثل مه انت ومجي مه جئت بالها ايضا مما اتصل ما الاستفهامية باسم جار
لانه اذا وقف على مه فيهما وقف بالها بخلاف ما اذا اتصل ما الاستفهامية بحرف الجر
نحو حتام والام وعلام فانها يكتب بالالف لانه لا يجب الوقف عليها حينئذ بالها لشدة
الاتصال بينهما فصارتا كشئ واحد ولكونهما كشئ واحد كتبت هذه الحروف معها بالالف
مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط الكلمة وكتب مم وعم في من مه وعن مه
بغير نون وكتب مم مال وعن ما بالنون فان قصدت في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر
الى الالف كتبت بالها وجعت اليا في حتى مه والى مه وعلى مه والنون في من مه وعن مه
ولاجل الاصل المذكور كتب انا زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف عليه كذلك ومنه لكنا
هو الله لان اصله لكن انا وكتب تا التانيث في نحو رحمة وقبحة بالها ومن وقف بالتاء
كتب تا بخلاف التا في اخت وبنت وباب قامات وباب قامت هند فانها
لا تكتب بالها اذ الوقوف عليها بالتاء وكتب المنون المنصوب بالالف نحو رايت
زيدا لان الوقف عليه بالف مبدلة من التنوين والمنون الغير المنصوب بحذف التنوين
نحو جاء زيد ومررت بزيد اذن بالف لانها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن ولدن

وكتب اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون لتوهما بانها نون
في الوقف ولئلا يخرج الهادي لا يبدل منون مم

وقد يوقف

وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة فحينئذ لا يبعد ان يكتب بالالف لكن الاولى
ان يكتب بالنون ايضا فرقا بينها وبين اذ التي هي ظرف وكتب اضربا بالالف عوضا عن
النون الخفيفة الملحقة بالامر للواحد المذكر على الاكثر ومنهم من يكتبه بالنون حملا على اضربن امر
الجمع المذكر وكان قياس اضربن للجمع المذكر اضربوا بواو والف لانه اذا وقف عليه
اسقط نون التاكيد وعاد المحذوف وقياس اضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك
اذا وقفت عليه اسقطت نون التاكيد وترد اليا وقياس هل تضربن للجمع ان يكتب بواو
ونون لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التاكيد ورجعت الواو والنون المحذوف وقياس
وقياس هل تضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بيا ونون لانه اذا وقف عليه سقط نون التاكيد
وعاد المحذوف وهو اليا والنون ولكنهم كتبوها على لفظها لعسر تبيين هذا الاصل
وهو انه عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجلها ولعدم
تبيين فقد نون التاكيد لان هذه الالفاظ بغير نون التاكيد ايضا كذلك وقد يجري اضربن
للامر للواحدة المخاطبة مجرى هل تضربن لان النون فيه نون خفيفة مثلها والاكثر على كتبه
بالالف لفوات الامرين المذكورين وكتب باب قاض بغير ياء وباب القاضي
بالياء لان الافصح الوقف على قاض بغير اليا وعلى القاضي باليا وكتب حرف الجر
في نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا لانه لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد
وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه لا يبتدأ به وبقي ههنا
بحث وهو ان صاحب الكبير في شرح الشافية قال اذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية
لزم الفها الحذف عند الوصل نحو عم ومم وفيم وتقلب هاؤه عند الوقف كقول
ابي ذؤيب قدمت الى المدينة ولاهلها ضجيج بالبكا كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام
فقلت مه فقيل هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوز صاحب الكشاف وقال الا
في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون ما استفهامية
ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا مع تصريحه في سورة
الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى فبما اغويتني بان اثبات الف ما الاستفهامية

اذا دخل عليها حرف جر قليل نادر قوله في الكتب التعليقية التعليمية هي كاشفة للتعليقية
قوله فلا باس به هذه العبارة اكثر استعمالها في المباح وتركه اولى وقد تستعمل
في موضع كان الاتيان به مستحبا قوله كوجه اي صار شريفا يقال اوجه الرجل صار وجيها
اي ذا القدر ذا جاه وقدر ووجوه البلد اشرافه وقال الامام الرازي معنى الوجيه
ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة وهو وجيه اذا صار له منزلة رفيعة
عند الناس والسلطان وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان اشرف اعضاء
الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال قوله لكن يرد على المصنف جوابه
ان المراد بالثلاثة الكثرة ان اللتان بالحركة او سكون اصليين لا عارضين يدل عليه كلام صاحب
الكشاف في المفصل قوله وهو شاذ المراد بالشذوذ قلة الاستعمال وهو مقبول
على ان بعضهم من شراح الكشاف منع اقتضاء القلة للشذوذ قوله واما توا ماضي
يدع قال علاء الدين البسطامي وما زعمت النحوية من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره
محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه السلام افصح العرب وقد روي عنه عليه السلام
ابن عباس رض انه عليه السلام لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وعن عروة ومجاهد
انهما قرءا ما ودعك بالتخفيف ولك ان تقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال وعدمه
لكن النادر لم يعد مستعملا فان قيل قراءة ما ودعك بالتشديد يدل على ان
مجرده مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم استعمال المجرد كاعطى واحمر حيث
لا يستعمل عطو ولا حمر قوله ولا وادع وكذا لا يستعمل الزمان والمكان
والالة والمصدر قوله ليت شعري عن خليلي اه ليت للتمني وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة المجردة وقيل ميل نفساني الى حصول التمني فلا يكون طلبا
ولا يستلزم ما له لان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته وقيل الانسان كثيرا ما يحب المحال
ويطلبه ويستعمل في المحال العقلي والمحال العادي والممكن المستبعد لا يتوقع ولا
يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى في الصحاح
شعر بالشيء بالفتح يشعر شعرا بالكسر فطن له ومنه ليت شعري وقوله قال في شرح

قول المصباح فما فطن المقتضي لمحال ان فطن متعد بنفسه فنزل منزلة اللازم ثم عدي
باللام ليس على ما ينبغي لان اللام صلة فطن والخليل الصديق والانثى خليلة
غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر والحب بالضم والكسر والمحبة ميل القلب
من الحب بالفتح استعير لحبة القلب ثم اشتق منه الحب لانه اصابها ورسخ فيها وقيل
ميل النفس الى الشيء لكمال ادرك فيه بحيث يحملها على التقرب اليه وضعف الرازي
قول المتكلمين في معنى المحبة واثبت المحبة الذاتية بان كل شيء لو كان محبوبا لاجل
امر لغيره لتسلسل وهو صحيح لانا نعلم ان الكمال محبوب لذاته كما ان اللذة
كذلك قال في شرح المشارق اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله
فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد وهو باطن القلب والهوى
غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله شعري اسم ليت وخبره محذوف
وجوبا لوجود شرطه وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب
والتقدير ليت علمي حاصل بجواب هذا السؤال وعن خليلي متعلق بمضمر تقديره
ليت علمي حاصل بكذا باحثا او مستخبرا عن خليلي قوله اذا ما استحمت ارضه من
سمائه اه الحميم العرق وقد استحم اي عرق والمراد بالارض الحوافر وبالسماء ما علاها
ويقال للفرس الجواد انه لذو مصدق بالفتح اي صادق الحملة والجري كانه ذو
صدق فيما يعدك والبيت لخفاف بن ندبة يصف فرسا يقول اذا ابتلت
حوافره من عرق عاليه جرى وهو متروك لا يضرب ولا يزجر ويصدقك
فيما يعدك البلوغ الى الغاية قوله وفي جعل مودوع ضرورة الشعر
بحيث هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة
عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح المغني بان هذا يقتضي عدم
تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان
بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال
والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كانت

للشاعر عنه منه وحدام لا قوله ولما كان ههنا مظنه سؤال مظنة الشيء موضعه الذي
يظن فيه كونه واطلاق لفظ السؤال على الاعتراض في العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفسار
قوله وهو البركة هي النماء والزيادة قال الراغب البرك صدر البعير وبرك البعير
القى بركه واعتبر منه اللزوم وسمي محبس الماء بركة والبركة ثبوت الخير الالهي على وجه لا
يحس ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة هو مبارك وفيه بركة
قوله يقال يمن الرجل مبني للمفعول قوله ميمونا اي مباركا قوله
من الميسر يعني انه مصدر يسر يقال يسرته اذا قمرته واشتقاقه من اليسر لانه فيه اخذ مال الغير
بيسر وسهولة او هو ماخوذ من اليسار لان فيه سلب يسار الغير وتحصيل اليسار لنفسه
وقيل يكنى عن القمار بالميسر واصل الميسر موضع نحر الجزور الياسر والجازر وكان للعرب عشرة
اقداح سموها ازلاما واقلاما ثلثة منها لا انصباء لها وهي المنيح والسفيح والوغد ولها سبعة
انصباء اولها الفذ وله نصيب واحد والثاني التوام وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء
ثم الحلس وله اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة
وهو اعلاها وكان اهل اليسار والجود في الجاهلية عند شدة الزمان ينحرون جزورا
ويجزؤنها ويجعلون هذه الاقداح العشرة في خريطة ويضعون تلك الخريطة على يد عدل
ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده في الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن خرج له قدح
من ذوات الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا
نصيب له لم ياخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء
الى الفقراء ولا ياكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه
البرم قوله وهو قمار العرب بالازلام المقامرة والتقامر واللعب بالقمار وقامره
فقمره من باب ضرب عليه في لعب القمار ومن باب نصر فاخره في القمار فغلبه
والازلام جمع زلم بالفتحتين وزلم بضم الزاي وفتح اللام وهو سهم لا ريش له
ولا نصل اي حديدة قوله اجحاف بتقديم الجيم على الحاء يقال اجحف به
اذا اذهبه وتغيير الاجحاف بالاضرار تفسير باللازم قوله لان المحذوف في حكم

في الشيء وسمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة ولما كان الخير الالهي يصدر صح صح

كان قبل لم كانت النون في كلمة النون وفي الكلمة الخمسة التي اخرجت صح

الثابت لفظا غير سقوط الواو مع انها لم تكن لفظا غير قلب الهمزة المحذوفة الكتابة
الياء وانما قلنا لانه على تقدير سقوط الواو يلزم الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة قوله
قياس مطرد يقال اطرد الشيء تبع بعضه بعضا وجرى واطرد الامر اي استقام قوله
اتعد اي قبل الوعد ووعد بالشر فالقصر قصور قوله وفيه نظر والجواب
ان الياء المنقلبة وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف همزة الوصل في الدرج
بل تقلب تاء نحو واتعد بخلاف الياء المنقلبة عن الهمزة لانها عارضة غير مستمرة تحذف فيها
عند حذف همزة الوصل في الدرج قوله اصح رواية ودراية لانه يعلم من قوله
وفي افتعل منهما اتعد ان الواو والياء تقلبان تاء وتدغم التاء ان المنقلبتان
فلا احتياج الى التطويل لان الاختصار لغير المخل مطلوب قوله لغة لغوية هي لغة
اهل الحجاز قوله ولذا حمل جار الله قول الشاعر وايتصلت بمثل ضوء الفرقد
اوله قامت بها ينشد كل منشد نشد الضالة بالفتح ينشدها بالضم نشدة
ونشدانا بكسر النون وسكون الشين فيهما اي طلبها والمنشد اسم مكان منه
والضوء بفتح الضاد وضمها الضياء والفرقد بفتح الفاء كوكب معروف وقيل يصف
بقرة وحشية تطلب ولدها يقول قامت بارض تطلب كل مطلب واتصلت
الام بالولد كاتصال ضياء الكوكبين وقامت فعل مع فاعل تنشد حال من فاعل قامت
كل منشد كلام اضافي ظرف تنشد وايتصلت عطف على قامت وبمثل ضوء الفرقد
كلام اضافي في محل مفعول ايتصلت قوله في اسم المفعول ويحتمل ان يكون اسم المكان
والزمان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى الغلطة فيه قوله فلانه منتف من المثال الواوي
قطعا منصوب على المصدر اي انتفاء قطعا بمعنى ذا قطع او قطعيا او قطع قطعا
او الحال من ضمير منتف اي مقطوعا اي بحسب القطع قوله من وجد يجد بالضم فحذف
الواو في يجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها او حذف على طريق الاتباع
لبعث في الحذف لا على طريق القياس ومادة وجد متحد الماضي والمضارع مختلفة
المصادر بحسب المعاني يقال في الغضب موجدة بكسر الجيم وفي المطلوب وجدا

بضم الواو وفي الضالة وجدانا بكسر الواو وسكون الجيم وفي الحب وجدا بفتح الواو وفي المال
وجدا بضم الواو وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الاشهر في جميع ذلك
وقالوا ايضا في المكتوب وجادة وهي مولد ذكره ابن حجر في فتح الباري شرح البخاري
قوله وهو ضعيف لخروجه عن القياس وعن استعمال الفصحاء قوله لئلا ينجزم بالجيم
والزاي المعجمة او الخاء المعجمة والراء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد والكلية قوله
وتغير الكلمة عن وضعها جدا بمعنى قطعا فان اعرابه كاعراب قطعا على ما ذكر وقد يكون بمعنى
المبالغة في الاجتهاد كقولهم فلان محسن جدا فانتصابه على المصدر اي جاء ناجدا
بمعنى ذا جد او على الحال بمعنى جادا لا يقال عليه قوله التغيره جدا لانا نقول تغيره ليس
باعلا لين قوله على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك في الثلاثي المجرد ويسمى غيره
ذي الثلاثة بتعاله اولانه على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المتكلم مقدما على غيره
اعتبر في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك او اشرف واجل من
المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف وبهذا اسقط
ما قيل من انه لو قال على ثلثة احرف بالمتكلم بل المخاطب كذلك قوله الفعل الماضي
للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المعتل فكانه حرف من حروفه
قوله وباع البيع في اللغة تمليك الشيء بالشيء كالشراء تملك الشيء بالشيء وهما من الاضداد
ومن خص البدلين بالمال وبدل التمليك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد
فقد اخطا اما في التخصيص فلانه لا يناسب التحديد اللغوي فان مالية البدلين غير لازمة
في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه في المحيط ولا التحديد الشرعي لان ماليتهما غير كافية
في تحقق مفهومه الشرعي كما عرف في الفروع واما في التبديل فلان المبادلة تصدق
على الشراء صدق العام على الخاص التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد ذكره ابن كمال باشا
وذكر في المجمع لان المكارم البيع كالشراء من الاضداد الا انه غلب في اخراج المبيع
عن الملك والشراء في اخراج الثمن عنه وبه خص الابتياع ويتعدى البيع الى المفعول
الثاني بنفسه وبمن يقال باعه اياه ومنه وانما عدى بمن حملا له على الشراء كما عدى الرضاء

اجلى خ

في اتصال الضمير المرفوع المتصل
لكان اولى لعدم اختصاص
كونه على ثلثة احرف صح

فلا يتحقق صح

يعلى

يعلى حملا له على السخط والتكره بالى حملا له على التجنب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى
وحبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر اشار الرضي وكان تعديته بمن فرارا عن القبل
بان حمل على معنى البعد وذكر في النجم الوهاج قيل سمي البيع بيعا لان البائع يمد باعه
الى المشتري حالة العقد وضعف بان البيع من ذوات الياء والباع واوي
تقول بعته ابوعه بوعا وفي هذا التضعيف نظر فان بعض المتاخرين حكى جواز
اشتقاق الواوي من اليائي وبالعكس قوله وعلمنا به الاستغراق الباء
في به لانه يقال علمه وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى او ضمنه معنى
الاحاطة فاتى بصلتها وقد يقال ان تعدية الفعل بنفسه وبالحرف فلا يكون
الا باعتبار معنيين اما بان يكون اللفظ موضوعا لهما فيلزم الاشتراك ولاحدهما
والاخر بالتضمين فيلزم المجاز واعتباره اولى فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع له
وبالباء باعتبار تضمين معنى الاحاطة وههنا فائدة مهمة وهي ان اللفظ اذا دار
بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى واذا دار بين كونه منقولا وبين كونه باقيا
على الحقيقة اللغوية فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز اولى
على الصحيح كما ذكر واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل واذا
تعارض المجاز والاضمار ففيه مذاهب تقديم المجاز لكثرته قال الرازي في المعالم
وتقديم الاضمار وتساويهما قاله الرازي في المحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض
النقل والاضمار فمقتضى كلام المعرج بان الخلاف فيه والمعروف تقديم الاضمار
والتخصيص اولى من المجاز والنقل ومما تحل الفهم اليقيني دون الظني التخصيص والمجاز
والنقل والاضمار والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع قوله صيد البعير وانما
صحت الياء فيه لصحتها في اصله لتدل عليه وهو صيد بالتشديد وكذا اعور لان عور
واعور معناهما واحد وانما حذفت منه الزوائد للتخفيف ولولا ذلك لقلبت
صاد وعار والدليل على انه فعل مجيء اخواته على هذا في الالوان والعيوب
نحو اسود ولعمر وانما قالوا اعور وعرج للتخفيف وكذا قياس عمي وان لم يسمع ذكره

في الصحاح قوله والصيد بالتحريك مصدر الأصيد بفتح الهمزة والياء وهو الذي يرفع راسه كبرا ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعير يكون به داء في راسه فيرفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء قوله ليدل على الضم والكسر على الواو وعلى الياء يشير الى ان دلالة مفعول له فان قلت قد شرط النحاة لنصبه المقارنة في الوجود بانه لا يتقدم المفعول عليه تاخرا ولا كما ذكره صدر الافاضل والشيخ عبد الدين والسخاوي في المفصل وبان يكون اول زمان الفعل اخر زمانه او بالعكس على ما ذكره القاضي في شروح الضوء وكونه فعلا لفاعل الفعل المعلل ههنا وجد الشرط الاول لا الثاني لان الدلالة للضمة والكسرة كما صرح به لا لفاعل الفعل المعلل الذي هو نقل قلت في مثل هذا يأول الفعل او المفعول كما قيل في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم تدون اوابين او ارادة خوف وطمع او الاخافة والاطماع على ان الرضي قال والذي يقوى في ظني انه لا يشترط كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين فسقط ما قيل من انه يجب لنصبه شرط اخر هو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال طلبته قتلا ولا جئتك اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد نصب دلالة لعدم شرطه قوله لم يتغير عنهما اصلا واصلا مصدر مؤكد لانتفاء التغيير او حال اي انتفى التغيير انتفاء كليا او انتفى ملتبسا بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا حكم كلمة راء قوله وفساده يظهر بادنى تامل في سياق الكلام لان قوله ولم يتغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل فعل فعلم ان المراد بقوله ولم يتغير لم ينتقل الى لم يرجع الى الاصل حتى يحترز به عن غير الاصليين لانهما يرجعان الى اصلهما عند زوال الضمير المذكور والسياق بالباء الموحدة ما قبل الشيء وبالمثناة التحتية اعم وقيل قرينة السياق ما يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود او متاخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق ايضا وقيل استعمال السياق بالمثناة في المتاخر اكثر واما دلالة

السياق

السباق بالموحدة فهي دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره في حاشية جمع الجوامع قوله وليس بشيء لان الترديد الذي ذكره بقوله ان اراد بعدم التغيير عدم النقل الى باب اخر الخ وارد عليه قوله وقد سنح لي يقال سنح له راي في كذا اذا عرض من باب خضع فليتامل امر بالتامل لان ما سنح له لا يخلو عن شيء لان الاصل في التقييد الادخال والاخراج في هذا السلك هو اخص من الخيط واعم من السمط لان الخيط كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول نص عليه في المجمل والسمط خيط ما دام فيه الجوهر كذا في حاشية الكشاف فقول المختصر السلك بالكسر الخيط وكذا قوله الخيط السلك ليس بذاك واعلم ان مذهب النقل اي نقل فعل من الواو الى فعل ومن اليائي الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتاخرين الضم والكسر مخترع فيه بالاصالة وصاحب المراح ايضا ذكر ان اصل قلن قولن فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال ما قاله ثم قال وما قيل من نقل فعل الواوي الى فعل المضموم واليائي الى فعل المكسور فاسد صورة لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة تحصل بما ذكر انفا ومعنى لاختلاف البابين هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق الاشمام من الشم كانك اشممت الكسرة رائحة الضمة ومعنى ان تنحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة فتميل الياء من املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال يميل ميلا اذا انحرف عن القصد اي العدل وعرف هذا الاشمام بعضهم بتهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير وفيه نظر لان الاشمام الذي لا يدركه الا البصير هو الاشمام في الوقف الذي هو ضم الشفتين بعد اسكان الحرف من غير صوت وههنا ضم الشفتين في حال التصويت قليلا منصوب على المصدر اي امالة قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز ان يستوي

في قليل وكثير وقريب وبعيد بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي
هي الصهيل والنهيق ذكره صاحب الكشاف في سورة هود في تفسير قوله تعالى
وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يقدر امالا على ما ذهب اليه سيبويه من جواز حذف الفاء
في مثله وان لم يضعف **قوله** وهذا مراد النحاة والقراء بالمقاف يعني فيما وقع
الاشمام في غير اخر الكلمة **قوله** لا ضم الشفتين فقط فاء فقط وكذا فحسب عاطفة
لا زايدة مع التحسين اللفظ كما زعمه ابن هشام على ما صرح به في حواشيه على شرح التسهيل
حيث قال ولم اسمع منهم فقط الا مقرونا بالفاء وهي زايدة لازمة لا جزائية
كما اختاره الشايع حيث قال في شرح قول التلخيص ويوصف بها الاخيرين فقط
بعد ان قال اذا وصف بها الاخيران فانته عن وصف الاولين بها وانما قدرنا الشرط
تصحيحا للفاء ذكره ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح والمذكور في الشرح قوله
فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه
جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاولين بها
قوله مع كسر الفاء كسر اخالصا وكسر امصدر المعرفة على نحو اعجبني ضربك زيد ابتدا
قوله كما في الوقف الاشمام في الوقف على اخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم
الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف
نستعين لما تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما **قوله** كالتانيث
في الفعل مثال وضعت على السكون وقيد بقوله في الفعل لوضعها على الحركة في الاسم
قوله فليتامل امر بالتامل لان منهم من يقول دعاتا ويعطي حركة التاء حكم الاصلية
وان كانت موضوعة على السكون **قوله** الزيادة جاءت متعدية الى مفعولين
نحو زاده الله خيرا والازدياد بمعناها الا انه لا يستعمل متعديا الى مفعولين ذكره
في شرح الكشاف للشارح **قوله** وما وقع في الاصطلاح غير متعد اي قصره اصطلاحهم
عليه لقولهم للحرف الزايد دون المزيد والتكلف في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد فيه
قوله والا فيحتمل اي وان لا يكن كذلك فهو يحتمل فيصير حمله اسمية فيؤتى بالفاء على انهم

قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الاربعة اي السين وسوف وان
وما يجوز الفاء وتركه اما جواز الفاء فلانه قبل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم يؤثر
الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء
واما تركه فلتاثير الاداة الى الاستقبال **قوله** على تقدير حذف حرف الجر اي المزيد فيه
قد نص الامام المرزوقي انه حذف حرف الجار والمجرور في الصلة لتصحيح الامر العائد
خطاء وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز في ~~الحذف حتى صرحوا~~ الصفة وذهب الكسائي
وجمع من النحاة الى ان هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدريج في الحذف حتى صرحوا
بانه يحذف الجار اولا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز الا ان
يكون الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب جمهورهم من سيبويه
والاخفش واتباعهما الى انه يجوز الامران ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين البسطامي
قوله وقد يحذف نحو قوله تعالى اقام الصلوة تمثيله به يشير الى ان الحذف
في حال الاضافة كما ذهب اليه الفراء ومذهب سيبويه جوازه مطلقا لان التعويض
من الامور الجائزة عنده **قوله** وهذا عكس ساير الابواب فان في سائر الابواب تتبع المزيد
المجرد وهاهنا تتبع المجرد المزيد بل يجعل كل بناء اصلا في نفسه فما وجد فيه سبب
الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل والاولى في مثل هذا التركيب ان يجعل مضمون
الجار والمجرور مبتدا على معنى وبعض العرب من اتصف بكذا ولا استبعاد
في وقوع الظرف بتاويل معناه مبتدا وقد يقع الظرف موقع مبتدا كقوله تعالى
ومنا دون ذلك وقد اختار الشارح جعل المقدم مبتدا والمؤخر خبرا في مثل هذا
المقام واصر عليه وهذا داخل في القبول على ما صرح به الفحول ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين
قوله نحو اعاروا سادقيل بهما مما لم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهري بعدم
اعلاله حيث قال فتحت الواو في اعورا لسكون ما قبلها وفيه نظر لان الاستقراء
على النفي وقول الجوهري على اللغة المشهورة **قوله** قال الشاعر اعارت عينه
ام لم تعارا البيت لابن احمر وله تسائل يا ابن احمر من راه تسائل فعل فاعله

فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال
فصرفه الاداة صح

قوله او البصرة بنظر ضعيف والقصور لا يلزم ان لا اصل ليعاد اليه والحجة
لا يلزم ان يلتفت الى الاصل

ضمير المجيبة والباء في بابن ليعمر بمعنى عن كما في قوله تعالى سأل سائل بعذاب متعلق بسائل
ومراده مفعول لتسائل وضميره المنصوب راجع الى ابن جحيم والهمزة في اعارت للاستفهام
وهو فعل فاعله عينه وام متصلة عاطفة جملة ام لم تعار او هو مجزوم الفه مبدلة
في الوقف عن النون الخفيفة وقيل لما تحركت الراء للشعر عادت الالف المحذوفة لالتقاء
الساكنين والفه للاطلاق وفيه تعسف وقال في الاقليد لقوله اعارت عينه وجنبه عندي
وهو انه اسند الى الرجل الى جزء منه والعيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من المضاف
الى الجزء فكانه نزل النقصان منزلة العدم حتى لو كان عار ليس من افعال العيوب
فلذا اعل **قوله** ونحو اغيلت واغيمت اغيلت المرأة اذا سقت ولدها الغيل وهو
بالفتح اللبن الذي يكون للمرأة حالة الحمل فهي مغيل واغالت ايضا ولدها فهو مغيل
واغال فلان ولده اذا غشي امه وهي ترضعه واغيمت السماء واغامت وتغيمت
كلها بمعنى اي صارت ذا سحاب واغيم القوم اصابهم عطش وحر الجوف وغيم
والطيبة اي جعلته طيبا واحوشت الصيد واحتوشته اذا جئته من حواليه لتصرفه الى الحبالة
وهي التي يصاد بها قال في الصحاح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت في اجتوروا اي صاروا
بعضهم جار بعض وانما صحت في اجتوروا لانه في معنى ما لا بد له من ان يخرج على الاصل
لسكون ما قبله وهو تجاوروا فبني عليه ولم يكن معناهما واحدا لا علت واحولت
الشيء اذا اتيته طويل واحولت الدار واحالت اتى عليها حول فهو محول ومحيل
قوله وكذا سائر تصاريفها يعني اذا لم يعل متصرفاته من المضارع واسم الفاعل
واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان **قوله** وعليه قول امرئ القيس فمثلك حبلى اه
مثل كلمة لتسوية واعم الالفاظ الموضوعة للمشابهة وقد مر تفصيله حبلى جمعها حبالى
وحباليات بفتح الحاء والباء واللام فيهما طرق من باب دخل فهو طارق اذا جاء
ليلا ارضع الصبي امه ارضاعا بالفتح ولغة اهل نجد من باب ضرب وارضعته
امه وامرأة مرضع اي لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة
والهاه شغله من لهى عن الشيء لهيا بالضم والتشديد ولهيانا بضم اللام وكسرها سلا عنه

العيب

اسند الفعل الى العين
بخلاف قولهم عور الرجل
حيث صح

وترك

وترك ذكره واضرب عنه والتمايم جمع تميمة وهي عوذة تعلق على الانسان للحفظ
في الحديث من علق تميمة فلا اتم الله له وقيل هي خرزة بفتح الخاء والراء المهملة بعدها
زاي معجمة واما المعاذات اذا كتب فيها القرآن واسماء الله فلا بأس بها ومحول
اسم فاعل من احول الصبي اي اتى عليه الحول الفاء بمعنى رب مثلك مجرور به متعلق
بطرقت وقيل طرقت صفة مثل بحذف الضمير اي طرقتها وحبلى صفة مثل لعدم
تعرفها بالاضافة وقيل عطف بيان لكاف الخطاب في مثلك في موضع عطف على
حبلى فالهيتها عطف على طرقت وغير ذي تمايم متعلق بالهيتها ومحول
صفة ذي وفي وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي
تمايم وذي حول وفي جمع تمايم اشارة الى كمال ميل النساء اليه **قوله** وروى
الاصمعي مغيل اسم مفعول من اغيلت المرأة ولدها اذا اسقته الغيل **قوله**
ونحو استحوذ اي استولى وغلب واستصوب اي وجد الشيء صوابا وصار صوابا
واستجوب اي طلب جوابا واستنوق الجمل اي صار ناقة وهو مثل يضرب
لرجل يكون في حديث او صفة شيء ثم يخلطه بغيره وينتقل اليه واصله ان طرفة بن العبد
كان عند بعض الملوك والمسيب بن علس ينشد شعرا في وصف جمل ثم حوله
الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل **قوله** وفيه نظر لان اسم المصدر من
يعني في تغيير التحويل وقد مر جوابه هناك **قوله** اي جميع تصاريف اشارة الى ان ساير
بمعنى الجميع وقد مر تفصيله **قوله** وغير ذلك من الزمان والمكان والآلة **قوله**
لعل بالهمزة فقول الفقهاء بايع بغير همزة لحن **قوله** ويكتب الهمزة بصورة
الياء وتنقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف
كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو نائل حيث قال نائل يديه
فاض خطأ وحكي ان ابا علي الفارسي دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين
بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب نائل منقوطا
بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خطأ فقال خطي فالتفت الى صاحبه

عينه صح

كالمغضب وقال قد اضعنا خطوتنا في زيارته وخرج من ساعته وفي شرح المقصود اي المطلوب
هذا اي كون النقط خطأ في الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو ولام الياء فرقا بين الواوي
واليائي **قوله** لان الهمزة المتحركة ان كانت ما قبلها تكتب بحرف حركتها اعلم ان الهمزة
في الاول تكتب على صورة الالف في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة
على وفق حركة ما قبلها كراس ولوم وذيب واذا كانت متحركة وسكن ما قبلها على وفق
حركة نفسها نحو يسال ويلوم ويسيم وقيل تحذف الهمزة قبل التخفيف او كان
تخفيفها بالنقل كمسئلة والادغام كبيوء وقيل تحذف الهمزة المفتوحة فقط والاكثر
على حذف المفتوحة بعد الالف ولا واذا تحرك ما قبلها ايضا فتكتب على
ما تخفف به كموجل بالواو وفية بالياء لان تخفيفها كذلك وسال بالالف ولوم بالواو
وبئس ومن مقرئك بالياء ورؤس بالواو لان تخفيفها بان يجعل بين بين المشهور
وجاء في سئل ومقريك مما كانت الهمزة مكسورة وما قبلها مضموم او بالعكس
كتبها بحرف حركتها او بحرف حركة ما قبلها لان في تخفيفها خلافا فلا في
ان يجعل بين بين المشهور او غير المشهور وفي الاخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب
على صورة شيء نحو خبء بالفتح ودفء بالكسر وبرء بالضم وشكل الهمزة
هو شكل احدى حروف اللين والمكتوب في خبء ودفء وبرء علامة الهمزة
ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ وكتابة نحو البطوء والوطىء والجبئة بالواو والياء
ليست على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط واذا كان متحركا يكتب بحرف
حركة ما قبلها سواء كانت الهمزة ساكنة او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة
كقرأ ويقرأ ورد ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ واذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث لا يوقف
عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل او تاء تانيث صارت كالوسط فمن
كتبها في الوسط بصورة كتبها هنا كذلك ومن اسقط اسقط نحو خراك
وجزؤك وخزئك مما كان الاول منه مضموما نحو ردائك وردؤك وردئك
مما كان الاول منه مكسورا ونحو يقرؤه ويقرئك مما كان الهمزة فيه مضمومة وما قبلها

كسال وقيل تحذف في الجميع سواء
كانت مفتوحة او لا وسواء
كانت المفتوحة بعد الالف صح

مفتوح او مكسور الا في نحو مقروءة وبريئة فانهم كتبوه بحذفها وفي الاول المتصل به
غيره لا يكون كالوسط فتكتب بالالف نحو باحد ولاحد بخلاف لئلا لكثرة
استعماله او لكراهة صورته وبخلاف لئن لكثرته وكل همزة بعدها حرف
كصورتها تحذف نحو خطأ في النصب فانه يكتب بالف واحدة وفي مستهزؤن
يكتب بواو واحدة ومستهزئين بياء واحدة وقد يكتب بياءين بخلاف
قرآءا ويقرآن حيث يكتب بالفين للبس وبخلاف نحو مستهزئين في المثنى
لعدم المد لفتح ما قبل الياء وبخلاف نحو رداءي حيث يكتب بياءين في الاكثر
لان الياء الاولى مغايرة للثانية في الصورة او لان اصل ياء المتكلم
الفتح فكانه لم تجتمع الهمزة مع حرف مد وبخلاف نحو حنائي حيث يكتب
بياءين في الاكثر للمغايرة والتشديد التي يذهب بالمد وبخلاف نحو لم تقرئي
للواحدة المخاطبة من قرا حيث يكتب بيائين للمغايرة واللبس بتقري مضارع
قرى **قوله** لان حروف العلة كثيرا ما تحذف نصب كثيرا على الظرف
صفة لحين او على المصدر لانه صفته وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه
على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي حينا
كثيرا او حذفا كثيرا تحذف **قوله** على شفا جرف هار قال الراغب
شفا البير والنهر شفيره وطرفه ويضرب به المثل في القرب من الهلكة و
اشفى على الهلاك اي حصل على شفا جرف وتثنيته شفوان والشفا المرض
موافاة شفا السلامة وصار اسما للبرء والجرف بضم الجيم والراء و
سكونها ما جرفه السيل من حرف الوادي وحفر اصله فبقي واهيا
والهار الهائر وهو المتصدع الذي اشفى واشرف على الهدم والسقوط
قوله وزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين ومن سكن العين وقال
قلبت الفاء على مذهب يونس كما قال في قول فقد اخطأ **قوله**
شاك في شاك من الشوكة وهي شدة الباس والحد في السلاح

وقيل الشوكة الحدة مستعار من واحدة الشوك وشاك الرجل يشاك شوكا ظهر شوكته وحدته

وقال في المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك هذه المخالفة بين كلامي **قوله**

صاحب الكشاف في شاك وقد خالف كلامه فيها ايضا حيث ذكرها في بحث

المصغر من المفصل فيما حذف منه حرف اصلي لا يرد في التصغير وقال ابن الحاجب في شرحه

ولا يجوز ان يكون هار فعلا لان المحذوف منه حرف اصلي ولا يمكن ان يكون

مقلوبا لانه مثل قاض ان يكون اليا فيه كالثابتة اذ حذفها عارض كقولك رايت

قويضيا فوجب ان يكون فاعلا حذف عينه كما ذكر في بعض حواشي الكشاف من انه

مقلوب ليس بذلك كما ذكره الجاربردي في شرح الشافية **قوله** اي بنقل العين

موضع اللام اه هذا هو القلب المكاني وهو نقل حرف عاريا عن عارضة من الحركة

والسكون مكان حرف اخر وكل واحد منهما معروض لعارض الاخر **قوله** لن يفهم

مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك

وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنيمة وقرا بعضهم فنظرة الى ميسره بضم السين والاضافة

وذكر ابن القطاع انه جاء مالك بضم اللام بمعنى الرسالة على ان الفرا جعلهما جمعين

على حد تمر وتمرة وانما لم يجعل معونا على وزن اسم مفعول بمعنى المصدر كالميسور لئلا يلزم

كثرة التغيير من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعل مفعلا حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة

قوله تذكر بيضاتها وهيجه اه تذكر الشي واذكره غيره وذكر بمعنى ذكره بلسانه

وبقلبه ذكرا وذكره وذكرى ويقال اجعله منك على ذكر بضم الذال وكسرها

بمعنى وقيل بالضم ما بالقلب خاصة وهو ضد النسيان وبالكسر يعمهما باللسان وبالقلب

جميعا والبيضات جمع بيضة وهيجه حركه شوقه وكذا هايجه والرذاذ بفتح الراء المهملة

والذال المعجمة المطر الضعيف والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم الباس الغيم

السماء والسحاب والمطر الكثير يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومغيوم اسم

مفعول بمعنى ذي غيم فاعل تذكر ضمير الظليم وهو الذكر من النعام جنس النعامة وبيضات

مفعوله وفاعل هيجه ضمير التذكر الرذاذ ويوم مفعول فيه لتذكرا وفاعل هيجه والجملة

معطوفة

على جملة تذكر وعليه ظرف فاعله المفعول ... والدجن مبتدا والظرف الدجن لاعتماده غيره صح

عظم من السفينة الغير المفر

معطوفة والجملة صفة يوم رذاذ ومغيوم صفة اخرى له الا ان الاولى تقديم المفرد

على الجملة وقد جاء تاخيره كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف

بالجملة الفعلية اولى من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل الماضي اولى من المستقبل وفي وقوعه

صفة خلاف نحو مررت برجل يصيد غدا ذكره في الشرح الكبير للكافية **قوله**

قد كان قومك يحسبونك سيدا اه ساد قومه سيادة وسودا بالضم وسيدودة

بالفتح فهو سيدهم اي كبيرهم وزنه فعيل وقال اهل البصرة فيعل والجمع سادة

واذا اردت الاستقبال قلت سائد قومه وسيد قومه بالتنوين وخال الشي

ظنه خيلا وخيلة ومخيلة وخيلولة وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح

وبنو اسد تقول اخال بالفتح وهو القياس وعانه اصابه بعينه فهو عاين

وذاك معين على النقص ومعيون على التمام اي مصاب بالعين وفي الحديث

العين حق اي اصابتها حق قيل وجه اصابة العين ان الناظر اذا نظر الى الشي

واستحسنه ولم يرجع الى الله والى رؤية صنعه قد يحدث الله تعالى في المنظور علة

بجناية نظره على غفلة ابتلاء لعباده ليقول المحق انه من الله وغيره من غيره فيؤاخذ

الناظر لكونه سببها ووجهها بعض بان العاين ينبعث من عينه قوة سمية عنده

يتصل بالمعيون فيهلك او يفسد كما قيل مثل ذلك في بعض الحيات كذا

في شرح المشارق وذكر في فتح المنان قال الزهري يؤتى الرجل العاين بقدح

فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم يمجه في القدح ويغسل وجهه في القدح ثم يغسل

يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى فيصب على ركبته

اليسرى ثم يغسل داخلة ازاره ولا يوضع القدح في الارض ثم يصب على راس

المعيون من خلفه صبة واحدة وقيل العين الى الصغار اسرع من الكبار وقد يعين

الرجل نفسه وبغير ارادته بل بطبعه ومما يدفع به العين قول العاين اللهم بارك

فيه وقوله ما شاء الله لا قوة الا بالله ورقية جبرائيل للنبي عليه السلام التي

رواها مسلم في صحيحه بسم الله ارقيك من كل شي يؤذيك من كل شر كل نفس

او عين حاسد الله يشفيك بسم الله ارقيك وتدسيم النونة كما ذكره في شرح السنة ان عثمان رضي
راى صبيا مليحا فقال دسموا نونته لئلا تصيبه العين يعني سودوا الحفرة في ذقن الصبي
والاكثار قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب واية الكرسي وذكر القاضي حسين ان نبيا
من الانبياء استكثر قومه ذات يوم فامات الله تعالى منهم مائة الف في ليلة
واحدة فلما اصبح شكا الى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى له لما استكثرتهم عنتهم فلولا
حصنتهم بان تقول حصنتكم بالحي القيوم الذي لا يموت ابدا ودفعت عنكم السوء
بلا حول ولا قوة الا بالله قال القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا راى نفسه سليما
واحواله معتدلة يقول في نفسه ذلك وكان القاضي يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم
وذكر الامام الرازي في بعض كتبه ان العين لا تؤثر ممن له نفس شريفة لانها
استعظام الشيء وما ذكره القاضي يرد ذلك كذا في النجم الوهاج وههنا تعويذات
ورقى كثيرة تطلب من فتح المنان في تفسير سورة يوسف **قوله** ومسك بكسر الميم
من الطيب فارسي معرب وكانت العرب تسميه المشموم **قوله** وضعف قول
مقوول قال الجوهري في الصحاح وابن الانباري في النزهة الكسائي ياتي مفعول من ذوات
الثلاثة تاما من بنات الواو بالتمام الاحرف ثوب مصوون ومسك مدووف
ثم قال الجوهري وفي النحويين من يقيس على ذلك فيقول قول مقوول وفرس مقوود
قياسا مطردا **قوله** وقد لا يكون ذكر في مغني اللبيب ان قد حرفية مختصة
بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الجازم والناصب وحرف التنفيس وهي معه
كالجزء فلا يفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم **قوله** اذا اخبرت عن نفسك فان قيل
ليس للتخصيص كون ماضيه على اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه في الاجوف
قوله ودحى قيل اصل دحى دحو لقولهم دحوت فحينئذ يكتب بالالف **قوله**
الالف والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر اي تاتي بعد الحركة
لا تكون حشوا فانها قبل الحركة فاذا صار الحاء الفا تتبع حركته وتاتي بعدها وليست
بعارضة لحرف كالحركة بل هي حرف مستقلة زيدت علامة للتمكن مع العلامة لا تحذف

وبما ذكرنا

وبما ذكرنا سقط ما قيل هي نون ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف المعروض كيف يبقى
العارض لكن التزموا بمثل هذا المضيق ليسلم كلامهم **قوله** والمنقلبة من الياء تكتب
بصورة الياء هذا في الاخر وفي غيره تكتب بصورة الالف منقلبة عن الواو والياء
نحو باع واعلم ان ما في لفظه الف ان كان حرفا يكتب الجميع بالالف الا بلى وعلى
والى وحتى وان كان اسماء مبنية فكذا يكتب الجميع بالالف الا انى ومتى ولدى
وان كان اسماء معربة زايدة على الثلثة فصاعدا فلا ينظر الى اصلها ويكتب جميعها
بالياء لا غير لان الواو تنقلب الى الياء فيها الا فيما قبل الالف ياء نحو العليا والدنيا
كراهة الجمع بين اليائين الا في نحو يحيى وريا علمين للفرق وان كانت الاسماء المعربة
ثلاثية نظر الى اصلها الذي انقلبت منه الالف فان كان ياء كتبت بالياء كالفتى
تنبيها على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان واوا كالعصا كتبت بالالف والفعل
الثلاثي ينظر الى اصله وما زاد فبالياء لا غير كالاسم ويجوز ان يكتب الجميع بالالف
على اللفظ وعلى كتبه بالياء فان كان منونا فالمختار انه يكتب بالياء ايضا وهو قياس المبرد
وقياس المازني ان يكتب بالالف وقياس سيبويه المنصوب يكتب بالالف وما سواه بياء
ويتعرف الياء من الواو بالتثنية نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والقنوات
وبالمرة نحو رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك
نحو رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمي ويغزو وبكون الفاء واوا
نحو وعى لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوا الا واو على وجه وبكون العين واوا نحو
شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واوا الا ما شذ نحو القوى والصوى فان جهل كون
الالف من الواو او الياء بان لم يكن فيه شيء مما ذكر فان اميلت فالياء نحو متى
والا فالالف وكتبوا لدى بالياء لقولهم لديك وكلا بالياء والالف لاحتمالهما
قوله ولو في صورته وهي غزوا فانه اذا حذف الالف المنقلبة عن الواو لاجتماع
الساكنين بقي غزا فالتبس بالمفرد **قوله** والشرى الاشتراء والشراء بالقصر والمد
والقصر اشهر كالابتياع والبيع من الاضداد لغة تقع على المشتري والبايع الا ان عرف الفقهاء

المقلوبة

احتص الاول بالمشتري والاخير بالبايع فما في شرح المنظومة من ان البيع الشرا اذا استعمل ثلاثيين
يكونان بمعنى البيع واذا استعملا خماسيين يكونان بمعنى الشرا ليس على ما ينبغي وذكر في
تفسير القاضي اصل الاشتراء بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الاعيان فان كان احد العوضين
نقدا تعين من حيث انه لا يطلب لعينه ان يكون ثمنا وبذله اشترا والا فاي العوضين
تصورته بصورة الثمن فباذله مشتر واخذه بايع ولذا عدت الكلمات من الاضداد
ثم استعير للاعراض عن الشيء طمعا في غيره حكي ان الرشيد سال اليزيدي والكسائي
عن قصر الشرا ومده فقال الكسائي من اين لك هذا فقال من المثل السائر لا يغتر
بالحرة عام هدائها ولا بالامة عام شرائها فقال الكسائي ما ظننت احدا يجهل مثل هذا
فقال اليزيدي ما ظننت احدا يفتري بين يدي امير المومنين ذكره في عقد القلايد
وقال ابن الانبادي في النزهة اليزيدي هو ابو محمد يحيى بن المغيرة المعري صاحب
ابي عمرو بن العلا البصري وانما قيل له اليزيدي لانه صحب يزيد بن منصور
خال المهدي يودب ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله مودب المامون
وكان الكسائي مودب اخيه الامين ويحكى انه تكلم اليزيدي مع الكسائي بين يدي
الرشيد فلحن كلامه على كلام الكسائي فرمي بقلنسوته فرحا بالغلبة فقال الرشيد
لادب الكسائي مع انقطاعه احب الينا من غلبتك مع سوء ادبك **قوله**
واذا تقرر هذا فنقول اشارة الى ان فنقول جواب شرط محذوف لكن في دخول
الفاء بحث وجوابه يعرف مما ذكرنا سابقا **قوله** رضي وطي تقول رضا
بقلب الكسرة فتحة والياء الفا لاستثقالهم الكسرة قبل الياء **قوله** اصله رضوا
لانه من الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى الرضا والمرضاة مثله كذا في المختصر
وفي شرح الكشاف للطيبي الرضوان الرضا الكثير ولما كان اعظم الرضا رضا الله خص
لفظ الرضوان في القران بما كان من الله تعالى يقال رضي به وعنه وعليه بمعنى
قوله سرو اي صار سيدا في المختصر اي صار سريا وجمع السري سراة وهي
جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره وفي الصحاح مثله سادة

الكلمات ن خ

مقصور لا غير وقال اليزيدي
يقصر ويمد فقال له الكسائي صح

لان

لان تقدير سيد فعيل يدل على ذلك انه يجمع على سيايد بالهمزة مثل
تبيع وتبايع وقال اهل البصرة تقدير سيد فيعل وجمع على فعلة كانهم جمعوا
سايدا مثل قايد وقادة وقالوا اجتمعت العرب الجيد والسيد على جيايد
وسيايد بالهمزة على غير قياس لان جمع فيعل فياعيل بلا همزة **قوله**
لا يخلو عن حزازة هي وجع في القلب من غيظ ونحوه والمراد بها ما يدغدغ القلب
وينفر عنه الطبع **قوله** فانه ان ضم فكيف يضم والجواب ان جواب هذا الشرط
محذوف وهو البقي لدلالة البقي الاول **قوله** يدل على انه لم تنقل ضمة
الياء والجواب ان معنى قوله ضم اتي الضمة بقرينة قوله فنقلت حركة الياء
قوله لان معمول الشرط لا يتقدم عليه والجواب ان هذا من قبيل الاتساعات
في الظرف كتقدم معمول المصدر وامعمول ما بعد ما النافية اذا كان ظرفا
مع كلهم بامتناعه فان في الظروف يجري توسعات كثيرة لا تجري في غيرها او من
قبيل الاضمار والتفسير **قوله** وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح في
الضوء وحاشية للقاضي بان فاء الجزاء لا تمنع عمل ما بعدها في الظرف قبلها
قوله فالتوجيه ان يقال تقديره اذا اتصل اتصالا الا هذا لا يخلو
عن حزازة لان لفظ اتصالا انه لم يكن سهو لا طائل تحته ولانه جعل صحة هذا
التوجيه سببا لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل اندفاعهما بقوله
المراد بقوله ان انكسر اه وبقوله انه لم يقل وان انضم اه ولعله الى هذا
اشار بقوله وهذا موضع تامل **قوله** والالف فيه ان الالف ساكنة
ابدا ولا تقبل الحركة فاسكانها تحصيل الحاصل الا ان يقال انه عطف الجملة
على الجملة بتقدير يبقى **قوله** فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف والفاء
في فكما للتفريع والكاف للتشبيه وما كافة لها عن الدخول في المفرد فسقط
ما قاله صاحب المستوفي من ان الكاف لا يكف بما واصل الكلام ان يقال فتحذف
هذه الحروف كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه به فصار مقارنا لفاء التفريع

وكرر كذا للتأكيد وقد يكرر لطول الكلام كما ذكره الشارح والشريف في شرح الكشاف
وزيد الفاء في كذا لان المشبه به المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا حذف هذه
فقد حذف تلك وقال الشارح في شرح الكشاف الفاء زائدة وهذا التكرير
والزيادة في التركيب شايع والحكم بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء
وكلمة ما موصولة ولذا دخلت الفاء في الخبر باطل بل لفظا كما في موضع المصدر لتحذف
الثاني المقدر ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحل على الابتداء وما مصدرية والخبر
هذه الحروف بتقدير المضاف **قوله** هجوت زبان اه الهجاء ضد المدح
في الاساس ومن المجاز فلان يهجو فلانا هجوا وهجاء بكسر الهاء وتهجاء بفتح التاء
يعد معايبه فهو مهجي ولا تقل مهجية زبان اسم رجل معتذرا اسم فاعل
من الاعتذار وهو عبارة عن محو اثر الذنب من قولهم اعتذرت المنازل درست
او من القطع من قولهم اعتذرت المياه انقطعت كانه يجعل العذر سببا لقطع الذنب
ذكره الشارح في شرح الكشاف تدع من الودع بمعنى الترك هجوت فعل فاعله
تاء الخطاب ومفعوله زبان غير منصرف وجئت مع فاعله التاء عطف عليه ومعتذرا
حال من تاء جئت من هجو زبان كلام اضافي متعلق بمعتذرا لم تهجو جملة فعلية خبر كانك
المقدر اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع جملة فعلية عطف على لم تهجوا
ومفعول الفعلين محذوف اي لم تهجه ولم تدعه اي الهجو اذ قد هجوت في الواقع
وعلى هذه اللغة كتبت الالف بعد واو الجمع فيما لم يتصل به الضمير للفرق بين واو
الجمع وواو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا وقيل كتبت للفرق بين واو الجمع
وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد ومنهم من يكتب الالف في نحو شاربو الخمر وزائروا
زيد كما في الفعل ومنهم من يحذف الالف في الجمع وان لزم الالتباس لندوره
وزواله بالقرائن وكذا زادوا في مائة الفا فرقا بينها وبين منه والحقوا المثنى بها
بخلاف الجمع وزادوا في اولئك واوا فرقا بينه وبين الى واجري اولو عليه **قوله**
الم ياتيك والانباء تنمي الخ الهمزة للاستفهام وحقيقته طلب الفهم للمتكلم بالاستفهام

ولهذا

ولذا لا يكون من الله تعالى على حقيقته فقول بهاء الدين السبكي استحالة الاستفهام منه تعالى
واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا كما في قوله تعالى أأنت قلت للناس
اتخذوني وامي الهين الاية فهو استفهام حقيقي لطلب به اقرار عيسى عليه السلام في ذلك
المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم لبس على
ما ينبغي على ان الشارح صرح في المطول بان الهمزة في الاية للتقرير وقد يستعمل للتهكم
نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وللامر نحو اسلمتم اي اسلموا وللتعجب
نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل وللاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا وللتنبيه
على الضلالة نحو فاين تذهبون وللوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم ادب
فلانا اذا علم ذلك وللتسوية بعد سواء نحو ما ابالي وما ادري وليت شعري
وللانكار التوبيخي على معنى لم كان هذا الشيء في الماضي او على معنى لم يكون في الحال
والاستقبال والابطالي على معنى لم يكن في الماضي او على معنى ليس في
الحال ولا يكون في الاستقبال فاحفظ هذا والانباء جمع نبأ بمعنى الخبر يقال
نبأ ونبأ بالتشديد وانبأ اي اخبر ومنه النبي لانه انبأ عن الله تعالى وهو فعيل
بمعنى الفاعل تركوا همزة كالذرية والبرية والخابية الا ان اهل مكة يهمزون الاربعة
والنماء الزيادة يقال نمى المال وغيره ينمي بالكسر نماء بالفتح والمد وينمو نموا بالضم
والتشديد والملاقاة المصادفة يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته واستقبلته
قريبا منه واللبون من الشاة والابل ذات اللبن غزيرة كانت او بكية
والغزيرة لبنة بفتح اللام وكسر الباء وبنو زياد هم الربيع بن زياد العبسي واخوته
فاعل ياتيك لبون بني زياد او على حذف المضاف اي خبرها والانباء
تنمي جملة وقعت حالا من فاعل ياتيك وفاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله
محذوف وهو ضمير راجع الى ما اي لاقته ويجوز ان يكون فاعل ياتيك ما
والباء زائدة في المرفوع ويكون لبون فاعل لاقت والمفعول محذوف **قوله**
وتضحك مني شيخة عبشمية اه قال الراغب الضحك انبساط الوجه وتكشر الاسنان

اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي

[illegible]

من سرور النفس ولظهور الاسنان عنده سمي مقدمات الاسنان الضواحك ويستعمل في السرور المجرد نحو مسفرة ضاحكة وفي السخرية نحو وكنتم منهم تضحكون وفي التعجب المجرد وامرأته قائمة فضحكت وضحكها كان للتعجب انتهى وقد يقال القهقهة ما كان مسموعا له ولجيرانه بدت اسنانه او لا والتبسم ما لم يكن مسموعا والضحك ما كان مسموعا له دون جيرانه يقال ضحك به ومنه بمعنى والشيخ اسم القبيلة والعبشمية نسبة الى عبد شمس وهذا من باب النحت في النسب فانهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه وقد مر امثاله كان لم اصلها بالتشديد وترى من رؤية البصر وقيل ضد بعد والاسير من الاسار وهو القد بالكسر فيما سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد ثم سمي كل اخيذ اي الماخوذ اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر فهو اسير وماسور والجمع اسرى واساري ويقال بذلك ما بسراي بقدره ثم استعمل في معنى بجلبه الظهور المناسبة كما يقال برمته واصله ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته ويمانيا اصله يمني حذفت احدى يائي النسبة وعوضت بالالف فلا يجتمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد فاعل تضحك شيخة ومني متعلق بتضحك عبشمية صفة شيخة واسم كان ضمير شيخة خبره جملة لم ترى فاعله ضمير شيخة قبلي ظرف ترى اسيرا مفعوله يمانيا صفته والاستشهاد في الابيات الثلثة هو ان الشاعر اثبت الواو في تهجو والياء في ياتيك والالف في لم ترى انبا تا شاذا ويمكن ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذفت حركتها للجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع والضرورة **قوله** فما سودتني عامر عن وراثة اه سودتني من السيادة عامر اسم قبيلة فاعله وعن في عن وراثة للتعليل كما في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة متعلق بسودتني ابى فعل

بمعنى

بمعنى منع فاعله الله اسمو فعل متكلم من السمو وهو العلو والارتفاع مفعول ابى بام متعلق بابى ولا اب عطف عليه لان في ابى معنى النفي كما في غير المغضوب عليهم ولا الضالين يعني ما جعلني قبيلة عامر سيد الاصل كوني وارثا السيادة بلا استحقاق بل كنت سيدا باستحقاق وخصال في تصلح للسيادة **قوله** ويحتمل ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما يكون ما عاملة حملا لها على ان ويسمى هذا تعارض اللفظين ولذلك امثلة احدها هذه والثاني اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير في الوصف بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال واعطاء لو حكم ان في الجزم والرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها واهمال متى حملا على اذا والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب واعطاء لن حكم لم في الجزم والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا وهو لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس والتاسع اعطاء الحسن الوجه في الجر والعاشر منعهم فعل التفضيل ان يرفع الظاهر تشبيها له بافعل في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازتهم تصغير افعل في التعجب ورفعه الظاهر تشبيها بافعل التفضيل فيما ذكرنا والامثلة في اخر مغني اللبيب **قوله** وفي قول الشاعر ان تقرآن اه وصدره يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما حيث ما كنتما لقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا قال الاخفش ان الشعر مثل الابن وتام راى صاحب شعر ويسمى شاعر الفطنة والصاحب كما يطلق على الموافق يطلق على المخالف ايضا كما وقع في ما كتب معاوية رضي الله عنه الى ملك الروم بنفسه في الغاتق يا صاحبي خطاب للخليلة او من قبيل خطاب العرب للواحد خطاب الاثنين وقد مر تفضيله وفدت من الفداء نفسي فاعله

حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه صح

ونفوسكما من قبيل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما مفعوله والعرب تجعل الاثنين
على لفظ الجمع اذا كانا متصلين ولم يقولوا في المنفصلين افراسهما ولا غلمانهما وقد جاء
وصغار رحالهما وحيث للمكان وقد يستعمل للزمان والغالب كونه في محل نصب
على الظرفية او جر بمن وقد تجر بغيرها وقد يقع مفعولا به وتمييزا ويلزم اضافته
الى الجملة وندرت الى المفرد واندر منها اضافته الى الجملة المحذوفة وقال ابو الفتح
في كتاب التمام ومن اضافه الى المفرد اعربه وقال ابو سعيد يبقى على بنائه
وهو الاشهر واذا اتصل بها الكافة صار للمجازاة وجزم الفعلين كما ههنا
واللقاء المصادفة والرشد بمعنى الحق والصواب ضد الغي مفعول لقيتما وان تحملا
مفعول فعل مقدر وهو سال او بتقدير اللام مفعول له للقيتما او قدت وحاجة
مفعول له ولى بسكون الياء وجاز فتحها ان لم يوجد مانع صفة حاجة وخف الشيء يخف
بالكسر خفة صار خفيفا والمحمل بوزن المجلس بمعنى الحمل او واحد محامل الحاج فاعل
خف والجملة صفة حاجة يقال صنع اليه معروفا وصنع به صنيعا قبيحا اي فعل و
التصنع التكلف حسن السمت وقولهم الفاعل الصانع كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق
والزاني الا ان صاحب المفتاح كنى به عن الصفات المحمودة لاستعماله على الاصل
فان اختصاصه بالذم طار والنعمة اليد والصنيعة والمنة ما انعم به عليك مفعوله
تصنعا والجملة عطف على تحملا وعندي صفة نعمة وضميرها للحاجة واليد بمعنى
النعمة عطف على نعمة من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر اذا كانت حقيقة فيها
كما قيل كقوله والفى قولها كذبا ومينا وفائدته تقرير المعنى في الذهن كالتاكيد وما وقع
لبعضهم من ان ذلك تطويل للفائدة غير مسلم وقيل انما يكون كذلك في مقام
يقتضي التقرير وقيل هي الجارحة المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق
اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وجمعها الايدي وجمع
الايدي الايادي وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة
على الايادي يرد عليه ان اصل يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل

لا فائدة فيه ح

وبعض

وبعض العرب تقول في الجمع الايد بحذف الياء فما ذهب اليه الجوهري من ان الايدي في
قوله تعالى والسماء بنيناها بايد جمع يد ليس على ما ينبغي اذ لا اعرف احدا من ائمة اللغة
والتفسير ذهب اليه بل هي مصدر بمعنى القوة من آد ايئيد ايدا اذا قوي ثم
الشايع استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء نقله صدر الافاضل
في ضرم السقط عن ابي عمرو بن العلاء قال وقع الجمع للحقيقة ولكن جمع الجمع للمجاز
ونظيره بيوت وبيوتات وقال الاخفش قد يعكس الشريف وفي شرح المفتاح للشريف
ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها وقوله
ان تقرآن في محل النصب بدل من نعمة او حاجة او الرفع خبر مبتدأ محذوف هو
ضميرا النعمة او الحاجة والجملة صفة احديهما وعلى لسماء وهي حبيبته متعلق بتقرآن وتحكما بمعنى
تقضيا عطف عليه واصله تحكمان حذف النون بان مقدرة ومني متعلق بكلا الفعلين
على طريق التنازع احد الفعلين واحد مفعوله **قوله** فآليت لا ادني
آليت فعل متكلم من آلى يولي ايلاء بمعنى حلف قال ابن هشام في المغني وقول
الفقهاء آلى من امرأته غلط اوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في قوله تعالى للذين
يؤلون من نسائهم وقال القاضي في الآية تعديته بعلى ولكن لما ضمن معنى القسم معنى
البعد عدي بمن لا يقال البعد ليس مغنيا بل معنى غير لان معنى ابتداء الغاية
لا يخلو عن بعد الشيء المبتدأ عن المبتدأ منه ولك ان القول تعديته بمن مع قولهم ايضا باعتبار
ما فيه من الامتناع من الوطي ككله فالمخطي مخطي والمقسم به محذوف وكانه قال اليت بابيه
وارثي فعل متكلم من رثي له اي رق ورحم جواب القسم ولها متعلق بارثي
والكلالة التعب والاعياء ولا من حفى عطف على من كلالة يقال حفي من كثرة المشي
على وزن علم اي رقت وجرحت قدمه او حافره والمصدر حفى بالقصر وحفاية
لاارثي تلاقي من الملاقات بمعنى المصادفة فاعله ضمير الناقة مفعوله محمدا والمراد به رسولنا
عليه الصلوة والسلام وهو اسم مفعول من التحميد اي كل الانبياء حمدوه وقيل
ان الله تعالى سماه محمدا واحمد فاراد بمحمد ان الله تعالى يحمده كثيرا او سماه احمد

وكذا السلام مفعولهما على تلك الطريقة
وان لا تشعر امر من الاشعار بمعنى الاعلام
عطف على مح
مكسه

ضميره للناقة ومن في قوله من كلالة
للتعليل كما في قوله تعالى مما خطيئاتهم
اغرقوا متعلق بارثي صح

كانه قال كل الانبياء حمد ونحن وانت احمد هم لى قال ابن العربى لله تعالى الف اسم ولنبيه
محمد عليه السلام الف اسم **قوله** سوى نون جماعة النا سوى اذا كان بمعنى غير
او مكان على خلاف فى ذلك يمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان
مع الكسر وتقع صفته ولستثنا كغير وهو عند الزجاج وابن مالك كغير فى المعنى
والتصرف تقول جائنى سواك بالرفع على الفاعلية ورايت سواك بالنصب على
المفعولية وما جائنى احد سواك بالنصب والرفع وهو الارجح عند سيبويه والجمهور
انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا فى الضرورة وعند الكوفيين
وجماعة انها ترد بالوجهين ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء
الذى سواك واجيب بتقدير سواء خبر لهو محذوفا او حالا لثبت مضمرا ولا منع
الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح يجوز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبنى
كما فى غيره كذا فى المغنى علم انه اذا اضيف اسم معرب الى المبنى بنى على الفتح عند
قوم وترك معربا عند قوم كقوله تعالى ومن خزى يومئذ قرى بفتح الميم
وكسره وقوله تعالى لحق مثل ما قرى بالفتح والضم وقوله تعالى يوم ينفع الصادقين
قرئ بالفتح والضم وقوله عليه السلام كيوم ولدته امه نقل بفتح الميم وخفضه
والاصل فى الفعل البناء وكذا اذا اضيف مثل ونحو الى شى فى طريق المثال نحو قول النحاة
الكلمات اسم مثل زيد وفعل مثل ضرب وحرف نحو من ولقول الفقيه يجرى الربوا
فى الادوية المطعومة مثل السقمونيات فان الاضافة ههنا غير مقصودة كذا
فى الكتاب المسمى بالقواعد والفوائد فى النحو **قوله** لا طايل تحته لانه ذكر
الجازم والناصب قبل هذا ولكن تقول اعادهما لئلا يتوهم اختصاص الحكم با
لصحيح يقال هذا امر لا طائل فيه اذا لم فيه غناء ومزية يقال ذلك فى التذكير
والتانيث ولا يتكلم به الا فى الجحد **قوله** لا دخل الالتباس اى التباس المثنى
بالمفرد لان المثنى لما حذف نونه بالناصب بقى لن يرضى **قوله** كما مر انفا
قال كذا انفا وسالفا وفى القاموس قال انفا كصاحب وكتف وقرئ بهما اى

اى هذه

اى مذ ساعة اى فى اول وقت يقرب منا **قوله** كيهدى من الاهداء يقال اهدى له
من الاهداء يقال اهد واليه ويناجى من المناجات وهى المكالمة على سبيل الخفية
ويرتجى من الارتجاء وهو ضد اليأس يقال رجاه وترجاه وارتجاه ورجاه
ترجية كله بمعنى ويستدعى من الاستدعاء وهو الطلب يقال دعاه واستدعاه
صاح به ودعوت الله وعليه **قوله** لئلا يلزم اجتماع الاعلالين قال ابن الحاجب
الاعلال تغير حروف العلة للتخفيف ويجعل بالقلب والحذف والاسكان
اى لا يخلو الاعلال عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمستكره مطلقا لجواز الجمع
بين الاسكان والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف كمقول وبين الابدالين
كيدعى فان الالف فيه مبدلة من اليا وهى من الواو وبين الابدال والحذف
كقلن وبين الحذفين مثل قه حذفت الفا واللام وانما لا يجوز الجمع بتغير مخصوص
وهو الجمع بين الابدالين والحذفين وابدال وحذف بعد ان يكون احدهما
فى موضع والاخر فى موضع لفر على سبيل التعاقب كما فى ما اصله موه
قلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة كذا فى شرح المراح وفيه ان حذف الياء
فى قه ليس للاعلال بل لبناء الامر وان قلب الهاء همزة ليس باعلال
قوله وما اشبه ذلك مما قلب او حذف فيه حرفان والقلب فى ايفاء
اصله اوفاى قلبت الواو ياء والياء همزة والحذف فى نحو يقون اصله يوقيون
حذفت الياء لما مر **قوله** فان امتناع اجتماع الاعلالين اه قيل اجتماع
الاعلالين انما يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث
لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال
وبالثانى نحو قه وبالثالث نحو يرعى واعتمد وفى ترك هذه القيود
على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون
قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية وقال السيرفى
الاعلال الذى منعنا من جمعه هو ان يسكن العين واللام جميعا من جهة الاعلال

يكونا خ ط

وقال ابو علي المكروه منه ان يكون الاعلال على التوالي ما اذا لم يكن على التوالي كما تقول
في ايمن الله من الله بحذف الفاء ثم تقول بعد استعمالك من الله م الله
فليس بمكروه كذا في شرح الشافية وفيه نظر **قوله** مصدره التمطي في المختصر التمطي
التبختر ومد اليدين في المشي وقيل اصله التمطط قلبت احدى الطاءات ياء
كما قالوا التظني والتقضي في التظنن والتقضض ومنه قوله تعالى ثم ذهب الى اهله
يتمطى **قوله** من الصبوة بمعنى الميل ويسمى الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه **قوله**
ويتقلسى يقال قلساه فتقلسى وتقلنس وتقلس اذا لبس القلنسوة فلبسها
قوله ولا يعادي فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة اي لا يقال ارضيون
ولا ارضيين بل يقال ارضون وارضين لعروض حركتي الواو والياء فلم يرتفع
التقاء الساكنين **قوله** جعل ارضي بضم ياء على حكاية راضو ولذا لم يقل اضيا
وان كان مفعول جعل وكانه قدمه في البيان مع تاخره في الذكر اهتماما به لكونه
ذا الاصلين **قوله** قال قائلهم نستوقد النبل كذا البيت من الحماسة وهو
لبعض من طي واوله لكن حبسنا بني جذيلة في نار من الحرب جمة الضرم نستوقد النبل الخ — حبسنا
من الحبس ضد التخلية خبر لكن وبني جذيلة حي من طي مفعوله وجذيلة بنت سبيع بن عمرو
من حمير امهم في نار متعلق بحبسنا في الكشف النار جوهر لطيف مضي حار ~~محرق~~
محرق من نار ينور اذا نفر لان فيها حركة واضطرابا والنور مشتق منها وقال
الراغب النار والنور مشتق احدهما من الاخر من حيث انه قلما ينفك احدهما عن الاخر
واعترض على تعريفه النار بان الاضافة لا تعتبر في حقيقتها وكذا الاحراق وانه
لا ياتي في النار الاصلية التي هي كرة الاثير لانها شفافة لا لون لها والضوء
ملون فانه مرئي وان قوله لطيف وحار مستغنى عنه وان الجوهر الماخوذ في
التعريف اخفى من النار واجاب الشيرازي والشريف بانه لا شك في ان مجموع
ما ذكره ~~بانه لا شك في ان مجموع ما ذكره~~ معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار في
متعارف اللغة ورده اكمل الدين بان اعتبار هذا المجموع عند الوضع غير محقق ثم قال

والحق

والحق ان النار لا تحتاج الى التعريف فما ذكره بيان ما يطلق عليه لفظ النار في
متعارف اللغة لا تعريف للنار **قوله** من الحرب وهي مؤنثة صفة نار
وجمة الضرم بمعنى كثير الاشتعال صفة الحرب الضرم جمع الضرمة وهي السعفة والشيحة
في طرفها نار يستوقد من الوقود وهو سطوع النار ولهبها والسين للطلب او للتاكيد
حال من فاعل حبسنا والنبل السهام العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها جمعوها
على نبال وانبال مفعول نستوقد مفعوله وبنت فعل مجهول من البناء
والقائم مقام الفاعل ضمير نفوسا صفة لها وعلى الكرم متعلق ببنيت وهو
ضد اللوم وقدم تفصيله جعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل استبعادا
يتقد بكمها منافي الرمية حتى تصل الى حضيض الجبل واسفله فيخرج النار منه لشدة
رمينا ونضيد بها نفوسا بنت على الكرم اي ثقيل الرؤوسا **قوله** فيمن يقول
رجل ورجلة يعني ان التا للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة وهو الكثير الشايع
وقد يكون للفرق بينهما في الاسم وهو قليل **قوله** في عيشة راضية اه هذا
من قبيل الاسناد المجازي توجيهه ان الرضا صفة الراضي فحقيقة الكلام رضي الرجل
عيشة فاسند الفعل الى المفعول به من غير ان يبنى له فحصلت رضيت عيشة وهو — رضيت خ
معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم الفاعل فقيل عيشة راضية فقد
جعل المفعول فاعلا **قوله** كما في المصادر كقيام وعياذ وقيم واحياز والقياد
وحال حولا كالعود بخلاف لاوذ لواذا وقاوم قواما مما لم يعل فعله
باعلال **قوله** كما في الجموع كجياد جمع جيد اصله جيود وديار جمع دار
اصله دور وتير جمع تارة اصله تورة وديم جمع ديمة اصله دومة وشذ
طيال جمع طويل وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين ونواء جمع ناو وهو
السمين من الابل لصحة عين مفرده وقلبت في رياض وثياب لوقوعها عينا
في الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها الف لانه حرف صحيح
بخلاف عودة جمع عود وهو المسن من الابل وكوزة جمع كوز لعدم الالف بعدها

وبالحضيض وهو القرار من الارض عند منقطع الجبل متعلق به ونضيد
فعل متكلم من الاضطياد وعطف عليه
نفوسا صح

وبخلاف جوان لانه مفرد وبخلاف طوال جمع طويل لتحركها في الواحد وثيرة جمع ثور وثانيا
لعدم الالف بعدها قوله وقمحدوة بفتح القاف والميم وسكون الحاء وضم المهملة
الدال المهملة وفتح الواو ما خلف الرأس قوله لا يكون الواو كالمتطرفة فيه لانها
وان لم يكن كذلك لكنها وقعت خامسة فالقياس قلبها ياء كما قال الشارح بعيد
هذا ولا يبعد عندي قوله وليس علينا الآن نقول الاصل غواشي بالتنوين
اي عند سيبويه في وجه فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذفت الياء وجعل التنوين
الذي كان للصرف عوضا او حذف التنوين ايضا ثم عوض تنوين الغرد في وجه اخر
اصله غواشي بغير تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء
اكتفاء بالكسرة لانهم حذفوها في المفرد مع خفته اكتفاء بالكسرة كما في المتعال
ففي الجمع اولى فجيء بالتنوين وعند سيبويه تنوين عوض عن الياء او حركتها
وعند المبرد عن الحركة وعند القائل بالصرف وهو الاخفش وتوابعه للتمكن وتابعوه
قوله واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر قال الكسائي وابو زيد
في حال الجر بفتح الياء لكونه غير منصرف وجره بالفتح لخفته وعليه ورد بيت الفرزدق
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى المواليا قوله قياس مطرد
قال في حاشية شرح المفتاح لابن كمال باشا علم من كلامي الشيخ في المطول ودلائل الاعجاز
ان المطرد في عرفهم ينتظم غالب الوقوع قوله كما تقدم اي في الاجوف في شرح قول المص
ويصح نحو قول وقاول قوله ويقضي وطرا وهو الحاجة والآتي منه يفعل قوله
نحو اليوم وقد يعبر عن الشدة باليوم يقال يوم ايوم كما يقال ليل اليل قوله
ولا في الاعلام نحو حيوة وهو اسم رجل ولم يدغم كما ادغم هين وميت لانه اسم
موضوع لا على وجه الفعل كذا في الصحاح قوله ديوان بكسر الدال وقد يفتح
فارسي معرب وسبب تسميته ديوانا وجهان احدهما ان كسرى اطلع يوما على كتاب
ديوانه فرآهم يحسبون مع انفسهم فقال ديوانه اي مجانين ثم حذفت التاء
لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين سمي الكتاب باسمهم

تحذقهم

تحذقهم بالامور ووقوفهم على الجلي والخفي ويسمى به الخرائط التي فيها الصكوك والسجلات
والجريدة ويقال لها الدفتر ويروى ان عمر رض اول من دون الدواوين
للولاة والقضاة قوله اسيود وجديول فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاكثر
نظرا الى مجرد الاجتماع وجاز تركه لعروضه لانه حصل بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة
مع انها في محل التغيير ومع ان الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو عجيز
في تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف
الا ان الواو قبل الاجتماع وان كان عارضا الا في محل التغيير قوله اذا اجتمعا
اه مهملة يشير الى ان اذا كان ولو في الشرطية المتصلة للاهمال كلما ولو في
المتصلة وقد يقال اذا تقييد الدلالة على بعض التقادير المفيدة بجزئية الحكم
في بعض الصور على قياس لفظة قد فان قلت ما سور الكلية والجزئية فيهما
قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما
وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون
وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون او بادخال حرف السلب على سور
الايجاب الكلي قوله قواعد العلوم تجب ان تكون اه هذا الوجوب في العلوم
العقلية مسلم وفي العلوم العربية لو سلم فقد شاع التخصيص بالمثال والمقام
كما سيشير اليه قوله لقد علمت عرسي مليكة اه فاعل علمت عرسي وهي الزوجة
وربما يسمى الذكر والانثى عرسين مليكة اسم زوجته بدل او عطف بيان
لعرسي انني هو ان مع اسمها وانا ضمير الفصل لا موضع له على الاصل وبه
سماه البصرية لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا او صفة وسماه الكوفية
عمادا لكونه حافظا ما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ
للسقف من السقوط فالغرض منه في الاصل فصل الخبر عن الصفة فالقياس
ان لا يجيء الا حيث التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء حيث لا التباس
بدونه ايضا اطرادا للباب على ما ذكره السيد عبد الله والتوكيد والفصل

بساكنة ضعيفة وبخلاف
عرية في تصغير عروة فان
الاجتماع صح صح

ثم جاء المجرد التاكيد فيما لا لبس فيه كاللام للحال والتاكيد وقد جاء المجرد للتوكيد
في قوله تعالى ولسوف يعطيك على ما ذكره شارح الهادي وقد اشترط فيما قبله
امران كونه مبتدأ في الحال او في الاصل واجاز الاخفش والكسائي مجيئه وقوعه
بين الحال وصاحبها نحو جاءني زيد هو ضاحكا وكونه معرفة واشترط فيما
بعده ايضا امران كونه خبرا في الحال او في الاصل وكونه كالمعرفة في عدم
قبول لام التعريف فلا وجه لما قاله القاضي في تفسير سورة الرعد حيث قال
في قوله تعالى اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون خبر بعد خبر لاولئك
وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما اشار اليه الشريف الجرجاني في حاشية التصديقات
حيث قال لفظ هو في زيد هو عالم لا يكون رابطة لدلالته على زيد ورجوعه
اليه بل هو ضمير الفصل والعماد مع ان ما بعده وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تأمل
وشرطه في نفسه ان يكون صيغته صيغة مرفوع منفصل وان يكون على وفق
من يجري فصلا له وقوله الليث خبران ومعديا من عدي عليه بمعنى ظلم حال
من الليث والعامل ما في ان من معنى الفعل وعليه قائم مقام فاعل معديا
ضميره راجع الى الليث وعاديا عطف عليه وان مع جملتها في موضع مفعولي
علمت على مذهب سيبويه **قوله** عدو وهو اسم فاعل للمبالغة من العداوة
والعدوان بضم العين والعداء بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخل
التاء في قولهم هذه عدوة الله وعداء بعضها تشبيها بصديقة لان الشيء قد يبنى
على ضده ويقال القوم اعداء وعدى بكسر العين وعدى وعداة بعضها
بمعنى وقال ثعلب العدى الاعداء الذين تقاتلهم والعدى الاعداء الذين
لا تقاتلهم ذكره في شرح ديوان المتنبي **قوله** اي فاجرة تبتغي الرجال **قوله**
ابن جني هو بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني
ونقل عن سيبويه انه معرب كني وليس الياء فيه للنسبة ذكره الدماميني
قوله مثل الامام لفظة مثل مقحمة للتعظيم كما في قول المفتاح مثلك بشار وقولك

خالدون وتوسيط الفصل لتخصيص
الخلود بالكفار لعدم شرطه اللهم الا
ان يقال ان قوله صح

مثلك لا يبخل **قوله** لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية وجوز القاضي
كونه فعيلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء لانه للمبالغة او للنسب
كطالق ورد القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا
واجيب بانه من باب نفي المقيد وقيده وقال الطيبي في محشي الكشاف كل ما كان
معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى وما كانت امك
بغيا اسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم تقل
بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم تقل بغية ~~رعاية للفواصل~~ لانه مصدر
او بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بزنته وكما
قالوا في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم لم تقل رميمة لانه اراد المصدر **قوله**
كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود
في قوله تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يسوى في بعيد وقريب وقليل
وكثير بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق
وقد مر في هذا وجوه من التأويل **قوله** والياء اخف المفضل عليه اذا علم
وكان افعل خبرا جاز استعماله بلا احد الاشياء الثلثة كما في الله اكبر وقول الشاعر
دعائمه اعز واطول **قوله** وهو من الصبوة وهو الميل الى الجهل والفتوة ويسمى
الصبي به لميله الى ما لا يعنيه او من الصبي بكسر الصاد وفتح الباء والقصر وهو العشق
ومنه يقال تصابى ويقال صبي صباء كسمع سماعا اي لعب مع الصبيان **قوله**
ولم يكن ما قبلها مضموما احتراز عن نحو يغزو وفيه انهم قلبوا ياء التمطي من الواو لضمهم
الواو المتطرفة المضموم ما قبلها الا ان يقال ما ذكر في الفعل **قوله** والاصل اعطو
من العطو وهو الاخذ قيل لم يسمع ماضيه من الثلاثي المجرد وقيل المفعول الاول
عاط اي اخذ لان معنى اعطيت زيدا درهما اخذ زيد درهما مني **قوله**
والاصل مسترشو من الرشوة بكسر الراء وضمها يقال المسترشي في حكمه
طلب الرشوة عليه وارشاه اعطاه الرشوة والراشي هو المعطي والمرتشي هو الاخذ

بلغ [illegible]

والرائش هو الواسطة **قوله** لا محالة بفتح الميم اي لابد **قوله** لا وقع في الثقل على بناء
المجهول والقائم مقام الفاعل ضمير اللفظ او المتلفظ والثقل كالصغر ضد الخفة وبكسر
الثاء وسكون القاف واحد الاثقال وبالفتحتين متاع المسافر **قوله** وكانهم
اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المعتل فسقط الاعتراض بنحو استقوم واستحوذ واعشوشب
واجتور وتجاور وادعى انه لا اعتداد بالمدة فسقط بنحو مدعو وعدو **قوله**
فلتشرع الفاضحة واللام يحتمل لام الابتداء ولام الامر وقد ترجح دخولها
على صيغة المتكلم **قوله** فلاجتماع حرفي العلة فيه وقد يقال هو مأخوذ
من اللف بمعنى الخلط فسمي به لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة من طعام
لفيف اذا كان مخلوطا من جنسين **قوله** من قبائل شتى جمع قبيلة وحده
قبائل العرب وهم بنو اب واحد وسميت بها لان العمائر تقابلت عليها
وشتى جمع شتيت بمعنى المتفرق وقد فسره الشارح في المطول بالمختلف
قوله والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون العين
واللام واوين كقوو وثانيها ان يكون يائين كحيي وثالثها ان يكون العين واوا
واللام ياء ورابعها ان يكون العين ياء واللام واوا وهذا القسم لم يجئ في
الكلام قال الاندلسي في المحصل علم ذلك باستقراء ابنية الفعل والاسم **قوله**
وانما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا فيه نظر لانه يعلم منه ان يفعل
بالكسر منحصر فيما اذا كان العين واوا واما اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واوا
وبالعكس وليس كذلك لما مر من انه لم يجئ ما يكون العين ياء واللام واوا قال سيبويه
ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو اذا كان في هذا نوع من الاعتدال لان الياء اخف
والنطق باخر الكلمة اشق من النطق بالاول لما لكون المتكلم اجماعا في الابتداء ولتعب
في الانتهاء فبدأوا بالاثقل وعقبوا بالاخف الضعيف تنزلا على حالتي المتكلم
ولا يخفى ما فيه من الاعتدال قال ابن الحاجب ويعرف الياء من الواو ويكون العين واوا
نحو شوى لانه لم يجئ عين ولام واوين الا ما شذ من نحو القوي والصوى وانت خبير

بما فيه من المخالفة لما نقلناه اولا وفي بعض شروح المفصل ما يشير الى هذا حيث قال
ولو ثبت مما عينه ولامه واوان كالقوة والحوة لقلت قوي وحوي بقلب
الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها ويمكن ان يجاب عن النظر بان مراد الشارح انه
انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط واوا واما اذا كان اللام ايضا
واوا كما اجازه ابن الحاجب فلا يجئ من يفعل بالكسر بل من يفعل بالفتح نحو قوي
يقوى **قوله** فجميع ما عرفته في رمي يرمي فاعرفه ههنا فاء فجميع فصيحة داخلة
في عامل جميع في الحقيقة وهو عرف واعرفه المذكور بالفاء مفسره وتكرير الفاء
للتاكيد كما في قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وقوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا **قوله** ونظيره الجو والتو الجوى بفتح الجيم الحرقة وشدة الوجد
من عشق او حزن تقول منه جوي الرجل بالكسر فهو جو والجو الهوا ايضا وهو
ما بين السماء والارض ويحتمل ان يكون بالحاء المهملة المضمومة جمع الاحوى وهو الاسود
والتوى هلاك المال يقال توي المال بالكسر يتوى توى ويحتمل ان يكون
بالباء بنقطة تحتانية وهو جلد ولد البعير المملو بالتبن فاعتبر اجتماع الواوين
في الجو والتو بالادغام روما للخفة فلم يعل كما اعتبر في القوة والصوة وهو
العلم في الطريق **قوله** ولان فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح
العين لان الاصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرة معانيه
لانه لا يجئ غير فعل لمعنى من المعاني الا وقد يجئ فعل لهذا المعنى **قوله**
ولما لم يكن لاسم الفاعل من روي مثله النفي في الكلام كثيرا ما يتوجه الى القيد
نحو لم يأتك القوم جمعون معناه نفي الاجتماع لا المجيء وقد يتوجه الى الفعل
فقط بلا اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا
وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر
عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى
ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا اطاعة ولا غير ذلك

بعينه نخ

جواب اذا وعنده معمول فاجزعي
فيكون التقدير ففاء فاجزعي صح

والجو والتو بابهما صدى
يعني من باب الرابع

والمراد بهنا المعنى الثاني والاخير فلا يرد ان اول الكلام يدل على عدم المثل وقوله
بل يبنى على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان في الكلام قيد فكثيرا ما يتوجه الاثبات
او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك اثبات
القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد للاثبات او النفي وقد ذكر الشارح
في مواضع من كتبه ان النفي الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وفي الثاني بالعكس
ولا ريب في اطراده وكليته وقد يجعل القيد متاخرا على كل حال من جهة المعنى كما انه
متاخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفي او المنفي وكذا الاثبات **قوله** الصفة المشبهة
باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
كاسم الفاعل **قوله** لان المعنى لا يستقيم الا عليها فان قيل هذا يقتضي ان يكون نحو مؤمن وكافر
وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم وخالد وثابت
وراسخ ومستمر وحائض وطامث مما يدل على الدوام والثبوت ان لا يكون
اسم الفاعل اجيب بان ما ذكر بمعنى الحدوث بحسب الوضع والدوام والثبوت بعارض
قوله لان صيغة فاعل تدل على الحدوث فيه بحث لانه صرح في بحث الحمد في اوائل
المقدمة من حاشية المطول لحسن الفناري وعلاء الدين البسطامي ان اسم الفاعل المقدر في الظرف
بمعنى الثبوت ورائحة الفعل تكفي للعمل في الظرف وصرح الشارح في اواخر الباب الثالث
من المطول ان اسم الفاعل المقدر كحاصل في زيد في الدار للثبوت وقال في بعض شروح ان فيه
والصفة المشبهة من الفعل المتعدي بمكسور العين يجيء على فاعل كحمده فهو حامد وصحبه
فهو صاحب وركبه فهو راكب قال الشريف في شرحه للمفتاح والاسم كعالم مثلا
يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعريض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه
وا في حاشية المطول قوله اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضي اولا نعم لما كان اسم
الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في قوله تعالى
وضائق به صدرك الاية بمعنى ضيق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح
والمبالغة ثم قال وفي المفتاح الاصل في الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام

الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات وقال في حاشية المطول
فان قلت قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة
قلت قد صرح في المفتاح بان عالم يفيد منه الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض
في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير
وجعل الميداني الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما فرقهم بين حاسن وحسن
وضائق وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز
ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا
الا مجرد الثبوت اذ الدوام معه باقتضاء المقام وقد يتكلف للجمع بين الكلامين
بان من قال يدل على الحدوث اراد به ثبوتا مطلقا ومن قال يدل على الثبوت اراد به
نفي التجدد والتقضي بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت
الاعم **قوله** والصفة المشبهة على الثبوت على ما ذكره الشريف في شرحه للمفتاح وحاشية المطول
حيث قال الصفة المشبهة لا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء
المقام وقال صاحب الكشاف في المفصل وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث
قيل هو حاسن الان او غدا وكارم وطائل ومنه قوله تعالى وضائق به صدرك
وفي بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار وعدت عند اهل
هذا الفن من اسم الفاعل وكذا افعل التفضيل **قوله** والمعنى في هذا على الثبوت
لا الحدوث لا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد في كثير من صيغ اسم الفاعل على
ان هذا يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة مقتضية للمعنى في قانونهم وقولهم اذا قصد
الحدوث قيل هو حاسن الان او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل متعد
يجعل لازما بمنزلة الفعل الغريزي فينقل الى فعل بضم العين ثم يشتق منه على ما ذكره
صاحب الكشاف في الفائق في فقير ورحيم ورفيع يقتضي خلافه **قوله**
فاني لو اشتغلت بتفصيل ذلك ليطول الكلام فان قيل قد صرحوا بان لو للشرط
في الماضي فيلزم المضي في جملتها قلنا قد تدخل على المضارع لقصد استمرار الفعل

صريحا لكون اصل الاسم صفة او غيرها
للدلالة على الثبوت صح

مقتضية نخ

كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم او لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن
لا خلاف في اخباره او لاستحضار الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجواب
لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا على ما ذكره الشارح او لترى على ما ذكره حسن الفناري
وقد تدخل على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان تعبر عنه
بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لو قد اصابتني حوادث لو تبقي
الى الان لما بقي مني اثره وقد يستعمل كان في المستقبل وهو مذهب المبرد والمشهور
انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد للتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هنا توهم ابن الحاجب ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطا عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد في مقام الاستدلال بانتفاء
اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد
انتفائين معلومين للاخر بحسب الوقوع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا
الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء
ولها استعمال ثالث هو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة للاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام وقد يستعمل لمطلق الربط كان ولقطع الربط
فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم وقع فيه ربط فتقطعه انت لاعتقادك بطلان
ذلك الربط ذكره الدماميني وقد يكون للتمني وللعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا
وللتقليل وحرفا مصدريا كان لكن لا ينصب وزعم بعضهم ان الجزم بلو مطرد على لغة
واجازه جماعة في الشعر وجوابه مضارع منفي بلم او ماض مثبت مقرون باللام غالبا
او منفي بما مجرد عن اللام غالبا وقد يكون جوابه الماضي المقرون بقد وهو غريب

وجملة اسمية مقرونة باللام او الفاء وبعضهم حمل ذلك على التشبيه وعلى تقدير الجواب
قوله مما كان لحن فان فيه ياء ان يحيى فيه اشارة الى رد من قال ان عينه ياء ولامه
واو قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها بانه لم يوجد في كلام العرب ما عينه ياء
ولامه واو ورد بانه شهادة نفي لا تسمع **قوله** على لغة من يميل الالف الى الواو
وقال صاحب غاية الاماني وانما كتب بالواو للاشعار بالاصل كهدى وسرى
بالياء وقاله صاحب الكشاف والقاضي كتب بالواو على لغة المفخم ليس بشيء
اذ لم يقرا به احد فكيف يوضع الرسم باتفاق الصحابة رض على شيء لا وجود له
وتغليظ اللام ليس لامالة الالف نحو مخرج الواو بل لان الصاد من الحروف المستعلية
فغلظ اللام لتقارب الصاد كما في فخمه في ظلموا وطال وكذا ما قال الضعفاء
بواو وقبل الهمزة على من يفخم لفظ الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علموا بني
اسرائيل ليس بشيء لما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظايرهما لما قال ابو عمرو الداني
صاحب التيسير في المقنع وهو قاعدة علم الرسم من انه على مراد الاتصال والتسهيل
يعني ان قياس تخفيفها في الوصل بالتسهيل والوقف بالروم كالواو فرسمت عليه
ثم قال وجه كتب الالف بعدها ما قال ابو عمرو ولما تطرفت الواو شبهت بواو الجمع
في قالوا والحقت بها وفيه نظر ثم التفخيم يطلق على ضد الترقيق وهو التغليظ
وعلى ما يقابل الامالة وعلى امالة الالف نحو مخرج الواو وهو المراد ههنا **قوله**
والربوا قال الكرماني الربا مقصور من ربا يربو اذا زاد فيكتب بالالف واجاز
الكوفيون كتبه بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد كتب في المصحف بالواو وقال الفراء
انما كتبوه بالواو لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة ولغتهم الربو فعلموهم
صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلاثة وزيدت الالف بعد الواو تشبيها على الثلاثة
بواو الجمع ذكره في الكشاف في سورة البقرة في قوله تعالى الذين ياكلون الربوا
ويحتمل ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة
مرفوعة كانت او منصوبة في كل القران من نحو يتلو وتبلوا ونبلوا ويدعوا ولنبلو وان اتلوا

القرآن او يعقوب الذي **قوله** والحق ان يقال مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء
بنقلته اعلم ان كتابة المصحف مثبتة بخط واحد على الاحرف السبعة وهي تنقسم
الى ما يوافق القياس والى ما لا يوافقه بل يتلقى بالقبول لانها سنة واجبة
الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت وهو امين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب
وحيه علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره وما خالفه انما خالفه لحكمة بليغة ومعرفة خفية
وقد حكم مالك بحرمة المخالفة وكذا نقل عن كثير من السلف فيما يقصد به البقاء
كالمصاحف فاما ما لا يقصد به الا التفهيم كالواح الصبيان وما يجري مجراها فيجوز
ان يكتب على قانون الخط وقد اتفقت في خط المصحف اشياء خارجة عن القياسات
التي بني عليها علم الخط والهجاء قال ابن درستويه في كتاب الكتاب خطان
لا يقاسان خط المصحف لانه سنة وخط العروض لانه يثبت فيه ما اثبته اللفظ
ويسقط عنه ما اسقطه روي عن الكسائي وغيره انهم قالوا في رؤس الآي
وخط المصحف عجائب وغرائب تحيرت فيها عقول العلماء وعجزت عنه
آراء البلغاء وقال صاحب الايضاح المقرئ الاندرابي ومن طعن في شيء من هجائه
فهو كالطاعن في تلاوته ومن الاشياء الخارجة عن قياس الخط كتب ولا
اوضعوا بزيادة الالف ووجهه الزمخشري بان الفتحة كانت تكتب الفا
قبل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا من نزول القرآن العظيم وقد بقي من ذلك
الالف اثر فكتبوا صورة الهمزة الفا وفتحها الفا اخرى ونحوه اولا اذبحنه
ثم اختلف في وجوب التواتر في الطباع في محل القرآن الكريم ووضعه وترتيبه منهم من قال
بكفاية نقل الآحاد فيها والاصح عند المحققين من اهل السنة وجوبه في المكان
ان يقع في خط القرآن الكريم لحن بناء على عدم تواتر صورة الكتابة والصحيح انه
لا يجوز لانها ايضا متواترة وما روي عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما قالا
ان في المصحف لحنا وستقيمه العرب بالسنتها على تقدير صحة الرواية يحمل
على اللحن في الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره الشارح وفيه نظر لانه على

ومن خالفه نخ

تقدير

تقدير الصحة لا تواتر فيما ثبت بالتواتر **قوله** الا في يحيى وريّا علمين وبينهما فعلا
وصفة ولم يعكس لاستثقال الصفة والفعل وكون الالف اخف **قوله**
قال عيّوا بامرهم اه ولفرة جعلت لها عودين من نشم ولغر من ثمامة عيّوا
بامرهم اي لم يهتدوا الوجه وتحيروا فيه كما لم يهتد الحمامة امر بيضتها وهي
واحدة الحمام تقع على الذكر والانثى والتاء للوحدة لا للتانيث عند العامة
هي الدواجن فقط وعند العرب ذات الاطواق نحو الفواخت والقماري
وساق حر والقطا والوراشين واشباه ذلك وقوله جعلت استيناف
لبيان عيّ الحمامة وضميره للحمامة او حال من الحمامة بحذف قد وجوازه عند غير سيبويه
وعودين مفعول جعلت ومن نشم بالتحريك شجر يتخذ منه القسي صفة عودين
ولغر عطف على عودين ومن ثمامة صفة واحدة الثمام بضم الثاء نبت ضعيف له
خوص اي ورق او شبيه بالخوص وربما حشي به وسد به خصاص البيوت
يصف الشاعر قوم بني اسد عند ملك من ملوك العرب ويبين تحيرهم في امرهم
لينعم عليهم ويعينهم على اعدائهم يقول انهم تحيروا كما تحير الحمامة في امر بيضتها يعني
ان الحمامة ليست لها حيلة ومعرفة في ان تطلب موضعا قويا يضع بيضتها
فيه بل تضع على خشبات ضعيفة يلقيها الريح **قوله** وكنا حسبناهم فوارس
كهمس اه فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن وتامر لكن
المجموع الشاذة كهوالك ونواكس لان فواعل انما يكون جمع فاعلة في صفات
من يعقل قال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسن فيه انه
لم يجئ امرأة فارسة واما هوالك فقد جاء في مثل هالك في الهوالك
والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس واما نواكس فلضرورة الشعر قال ابن
السكيت اذا كان الرجل على حافر برذونا كان او فرسا او بغلا او حمارا
قلت مررنا فارس على بغل ومررنا فارس على حمار وقال عمارة صاحب
البغل بغال لا فارس وصاحب الحمار حمار لا فارس وكهمس ابو حي من العرب

يعني العلمين ويقاس على يحيى كل علم مثله وكتب الالف بالياء فيهما للفرق بين يحيى وريّا صح

قال الراغب انواع الموت بحسب انواع الحيوة ما بازاء القوة النامية الموجودة
في الانسان والحيوان والنبات نحو اعلموا ان الله يحيي الارض بعد موتها وما
بازاء القوة الحاسة نحو ياليتني مت قبل هذا والثالث زوال القوة العاقلة
وهي الجهالة نحو او من كان ميتا فاحييناه الرابع الحزن المكدر للحيوة نحو ويأتيه
الموت من كل مكان الخامس المنام فقد قيل المنام موت خفيف والموت
نوم ثقيل نحو الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها والدهر
الزمان وقيل الابد وقيل في الاصل مدة العالم ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة
والزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة ذكره الراغب وذكر صاحب الكشاف
في الفائق ان معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان
الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب
للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكره صاحب المفتاح من ان المنطلق زيد
وزيد المنطلق كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد وقيل الدهر الثاني
مصدر بمعنى الفاعل ومعناه ان الله تعالى هو الدهر اي المصرف المدبر المفيض
لما يحدث وقال الراغب والاظهر ان معناه ان الله فاعل ما يضيفونه الى الدهر
من الخير والشر والمسرة والمساءة فاذا سببتم الذي تعتقدونه انه فاعل فقد
سببتموه تعالى وفيه انه لا يلزم من هذا اتحاد المعنى لان المسبب غير السبب ذكره
في شرح التبيان والاعصر جمع العصر وهو الدهر بمعنى الزمان والمعنى كما ظننا انهم
من بني لهم عطوا حيوة بعد موتهم زمانا كثيرا **قوله** على سبيل الاغتباط
هو ان ينحر البعير وغيره من غير علة **قوله** ونظيره حذف النون من يكون
وقيل حذفها للتشبيه بحروف العلة في امتداد الصوت او في الغنة او بالتنوين
وقد مر تفصيله **قوله** قال سيبويه في استحي قلبت الياء الثانية الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار استحا ثم نقل فتحة الياء الاولى الى الحاء وقلبت
الفا لانها متحركة في الاصل وما قبلها مفتوحة في الحال فالتقى الفان ساكنان

حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد
توضيح اعلاله ان استحي اصله استحيي
صح

فحذفت

فحذفت العين فصار استحى **قوله** قلت فيه نظر لانه كما نقلت حركة الياء
الى الحاء في قول المازني لان الياء في استحيي حذفت لالتقاء الساكنين
والاصل دويا اذ قال لا هو يستحي قلنا وكذلك حذفت من يستحيي لالتقاء
الساكنين لان الاصل يستحيي استثقلت الضمة على الياء الثانية فحذفت
ونقلت كسرة الياء الاولى الى الحاء فالتقى ياءان ساكنان فحذفت الاولى
لالتقاء الساكنين وجوابه انه لم لا يجوز ان تعل الياء الاولى قبل الياء الثانية
وتحذف للتخفيف لا لالتقاء الساكنين بان تنقل كسرة الياء الاولى الى
الحاء وتحذف تخفيفا ثم يقلب الفا للعلة المذكورة فصار استحاي ثم تحذف
الالف للتخفيف فيصير استحي ثم نقلت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فيصير استحى فبثبات الياء حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين فما قيل
كلامه مبني على تقدير توهم حذف الياء الثانية قلنا وعليه ايضا ليس الحذف
لالتقاء الساكنين فتامل **قوله** وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم
وانما قال يوهم لانه يحتمل ان يكون المراد بالياء في قوله حذفت الياء
لالتقاء الساكنين الياء الاولى وحينئذ ينبغي ان يقول لانها تقلب الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه اعادها وضعا للظاهر موضع المضمر توضيحا
قوله الالف لفظة واو يعني عند المبرد فان الواو عنده من واو وياء وواو
يائه وعند سيبويه والاخفش من ثلث واوات وادخال التاء في
لفظة للوحدة **قوله** واما حال الوصل فتقول ق ويكتب في الوصل ايضا
بالهاء لان الوقف عليه بها وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة
لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها **قوله** كيسان بلا تنوين لانه
غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي **قوله** وويل مثله فرح
وويس قال سيبويه ويح كلمة زجر لمن اشرف على الهلكة وويل لمن وقع
فيها وقال الهروي ويح يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم بها عليها

ثم تحذف ضمة الثانية فيصير يستحي
وكذا في استحي تنقل حركة الياء الاولى
الى الحاء صح

والوقف نخ

مطلب
كلمة ويل وويح

ويؤتى له وويل لمن لستحقها وقال بعضهم ويح كلمة ترحم وويس تصغير اي اقل منها في ذلك
وقال الفراء ويح وويس بمعنى ويل كروي عن علي رضي ويح باب رحمة وويل
باب عذاب وقيل الويل والويلة شدة من العذاب اكثر الناس على
ان هذا دعاء منها عليه وزعم بعضهم انه دعاء منها له في معرض الدعاء عليه
والعرب تفعل ذلك صرفا لعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله
ما افصحه **قوله** وويل كلمة عذاب ويلم لصوت من اصابه المصيبة **قوله**
ولا يبنى منه اي من هذا النوع وفي بعض النسخ وقع منها اي من هذه الثلثة
وما جاء في الشعر كقوله فما وال ولا واح ولا واس ابو هند اذ قول
القاضي في تفسير المرسلات ويل في الاصل مصدر منصوب بفعله يدل على بناء
الفعل منه ايضا وقوله تعالى في قوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب انه في الاصل مصدر
لا فعل له يدل على عدم البناء **قوله** والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام
الاول ان يكون الفاء والعين واللام واوا والثاني ان يكن ياء والثالث
ان يكن الفاء والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام ياء والعين ياء والخامس
ان يكون الفاء ياء والعين واللام واوا والسادس ان يكون الفاء واللام
ياء والعين واوا والسابع ان يكون الفاء واللام واوا والعين ياء
والثامن ان يكون الفاء والعين واوا واللام ياء والتاسع ان يكون الفاء
والعين ياء واللام واوا هكذا و و و ي ي ي و ي ي و و
ي و ي و و ي ي ي و والظاهر انه ان اعتبرت الالف تزيد الاقسام
على التسعة وان لم تعتبر لا تزيد على الثمانية وكان حكمه بالتسعة لاجل نظره
الى ضرب الثلثة في الثلثة **قوله** وبهاوه وبه يعبر افصاح الهاء في
التلفظ وانما كتبت الهاء على تقدير الوقف كما هو قاعدة الخط **قوله**
ويجعلون لامه همزة على غير القياس لعدم تطرفها بعد الف زائدة
قوله والاولى ان يقال حكم المهموز وانما كان هذا اولى لان عبارة المتن

تدل على ان حكم المهموز حكم الصحيح في التصرف واحتمال الحركات لا حكم المضاعف والمثال
والاجوف اه وعبارته تشمل الجميع فلهذا قال والاولى **قوله** حرف شديد
وهو ما ينحصر جري صوته عند اسكانه في مخرجه فلم يجر لشدته وامتنع عن قبوله اللين
والمد لقوته **قوله** بالقلب والحذف وغيرهما وهو بين بين
وهذا قسمان مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها كما تقول سئل
بين الهمزة والياء او غير مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها
كما تقول سؤل بين الهمزة والواو ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة
وعند البصريين متحركة حركة خفيفة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذا لا تقع الا
حيث يجوز فيه وقوع الساكن غالبا فلا تقع في اول الكلام **قوله** لان
استقصاء ذلك اي انهاؤه وابلاغه الى الغاية والنهاية **قوله** فانه باب
الباب ما يتوصل منه الى الشيء والنوع قال صاحب الكشاف انما بوب
المصنفون في كل فن من كتبهم ابوابا موشحة الصدور بالتراجم لان القارئ
اذا ختم بابا من الكتاب ثم اخذ في الاخر كان انشط له واهز لعطفه
وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله
المسافر اذا علم انه قطع ميلا او طوى فرسخا وانتهى الى راس بريد
نفس ذلك عنه ونشط للمسير ومن ثمه كان القران سورا واجزاء القراء
اسباعا وعشورا واخماسا واحزابا **قوله** طويل الذيل ممتد السبيل
السبيل الطريق يذكر ويؤنث وهما كناية عن كثرة الابحاث
وفيهما استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية **قوله** ردا اي طلبا
قوله ثانيهما ساكنة جملة حالية وللنحاة في الجملة الاسمية الواقعة حالا
اختلافات فيجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم في تاويل المفرد اذا كانت
بحيث يفهم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل اجزائها نحو فوه
الى في اي مشافها وبعضكم لبعض عدو اي متعادين وبعضهم اذا كان

فلا يجري صوته ولذا سميت مجهورة لانه لما انحصر في مخرجه

ضمير ذي الحال في صدر الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال مفردة
كالمثال المذكور في الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبئ عن التشبيه نحو كان
وبعضهم اوجب في نحو جاني وهو يسرع **قوله** واسد يبقيك لنا سالما
قال الراغب البقاء ثبات الشيء على الحالة الاولى وسالما اسم فاعل من السلامة
وهي التعري من الافات الظاهرة والباطنة والبرد بالضم نوع من الثياب والتبجيل
هو التعظيم والمعنى بردين ملك ملابسين ولي لا يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة
وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا
والاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل
عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله بردا تبجيل حالا من الضمير في سالما ولكن ان تقول
يحتمل ان يكون قوله في كلمة جملة ظرفية متقدرة بالفعل على ما هو الاصح وترك
الواو لان الظرف اذا كان عاملا في ضمير ذي الحال يكون بغير واو البتة لانخراطه
في سلك المفرد كما ذكره في الضوء وان قال الشريف في شرح المفتاح رجحان الترك
اظهر فترك الواو لا لكونها عقيب حال غير جملة بل للبعض ما قدمناه قبيل هذا
قوله ورم هو طني ابيض خالص البياض يسكن الرمل **قوله** يا حادي
ائزز بهمزتين اوليهما لام اسم الفاعل من حدي بمعنى نصر وثانيهما فاء الامر
من تازز بزاي معجمة ثم راء مهملة بمعنى تعاون وهمزة الوصل قد سقطت في الدرج
قوله فله احكام لا يليق بهذا الكتاب والتقى الهمزتان في كلمة واحدة
وتحركت الثانية مع سكون الاولى ولم يكن في موضع اللام كسآل على فعال من سال
تثبت الثانية وان كانت في موضع اللام قلبت ياء وان تحركتا وقد قال
النحاة وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها او انكسرت نحو جاء اصله
على مذهب الخليل جائئ وائمة اصلها القريب أائمة بكسر الثانية وان لم تكسر الثانية
ولا التي قبلها وجب قلب الثانية واوا نحو اويدم في تصغير ادم اصله أأيدم
واوادم وقد صح التسهيل عن القراء بجعل الثانية بين بين وتخفيف الهمزتين نحو ائمة

محصل الحال المترادف والمتداخلة

اصله أأدم

والتزم

والتزم في باب اكرم حذف الثانية وحملت عليه اخواته **قوله** بل نقلت حركة الميم
اليها لوقوع المثلين وهما الميمان بعدها وارادة الادغام **قوله** وقلبت ياء
فقيل ائمة في الكواشي زعم بعضهم ان النحاة لا يجيزون اجتماع همزتين في ائمة للثقل وفيه
نظر لصحة نقلها عن النبي عليه السلام بل التواتر فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب
استعملت على الاصل وهو قليل وان تقل وزعم ايضا ان من قرأ بهمزتين
محققتين يلزمه ان يقرأ ادم بهمزتين محققتين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة
متبعة فلا تعلل الا ما نقل وزعم الزمخشري ان التصريح بالياء ليس بقراءة ومن
صرح بالياء فهو لاحن محرف وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤون الهمزة بعدها
ياء مكسورة كسرة خفيفة ولان الزجاج قال في ائمة عند النحاة لغة واحدة
بهمزة وياء والقراء يقرؤون بهمزة وياء وبهمزتين واعترض عليه الطيبي بان معنى
قوله ليس بقراءة ان احدا من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه
عن صاحب التيسير وقال الشايع في شرح الكشاف ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره
النحاة واختاره في مفصله وقال ابو شامة رأى النحاة ابدال الهمزة ياء في ائمة
نص ابو علي في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري النحاة واختار مذهب القراء في
الكشاف وما في المفصل فهو حكاية قول النحاة **قوله** بل هو سهو محض والجواب
ان قول المصنف تعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح ما قبلها لا يستلزم عدم العود
عند غيره لعدم الحصر غاية انه بين عود الثانية عند الفتح وترك الصورتين
الباقيتين اختصارا ولا يكون قوله اذا انفتح قيد احتراز **قوله** يا قطام الملي
مثل هند لان قطام اسم امرأة مبنية على الكسر عند اهل الحجاز **قوله** لا يكون مفتوحة
الا في مواضع معدودة معينة فيه ان معدودة وان استعملت في القلة
وفتح همزة الوصل الا في لام التعريف وايمن في القلة تصدق على الواحد
والاثنين الا ان لفظة مواضع جمع كثرة لا تتناول الا ما فوق العشرة الا
ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنين اقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا عند

جماعة ومنهم صاحب الكشاف عند بعضهم **قوله** وأمر اهلك بالصلوة اهل الرجل زوجته
عند الامام الاعظم لقوله تعالى وسار باهله واعترض عليه بانه لم يرد في الاية
الزوجة خالصة لانه تعالى قال فلما قضى موسى الاجل الى قوله امكثوا الاية انه
خاطبهم بخطاب الجمع وفيه نظر لانه ربما خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة
الذكور ويقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل عن الافراد والتانيث
الى الجمع والتذكير فيبعد عن الضمير لها بمرتبتين ومنه هذه الاية
ذكره في شرح المغني **قوله** فمر براس التمثال اي بمجور اسه في المغرب التمثال
ما تصنعه وتصوره مشبها بخلق الله من ذوات الروح والصورة عام وكان
التمثال في شريعة من قبلنا مباحا وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام في عهد عمر رض
وكان على فصه اسدان وبينهما رضيع يلحسانه وذلك ان بخت نصر لما اخذ في
تتبع الصبيان وقتلهم وقد ولد هو القته امه في غيضة رجاء ان ينجو منه فقيض الله سبحانه
له اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه فلما كبر صور ذلك في خاتمه
حتى لا ينسى نعمة الله تعالى عليه **قوله** ومر بالستر اي بستر عيوب المسلمين
ومعنى براس الكلب العقور بقتل الكلب كما يقال فلان اعتق كذا كذا راسا او تملك ويقال
امر حسن بل دام راسك سالما وذكر الراس لمشاكلة راس التمثال او المراد
القتل بضرب راسه لكونه به اسهل **قوله** وفي قراءة السبعة سال سائل اه
قال ابن مالك ليس سال في قراءة من قرا سال سائل بعذاب مخففا من سال وانما
هو مثل هاب وسال معتل العين مرادف سال مهموز العين لانهم يقولون سلت
تسال كخفت تخاف قال ابو البقا سال يسال مثل خاف يخاف ومصدره
وهو واد **قوله** قلت لا يسال اكثر استعمالا من جر في اجار من الجوار بمعنى الجوار
يقال جار الثور اي صاح ورؤف في ارؤف من الرافة وهي الرحمة على ما في المجمل
وان الرحمة على ما في الصحاح واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القران
العظيم مع اطراد تقديم الاول على الثاني يبعد هما فالانسب لنظم القران

ما نقله

لبوة ديه املاء

ما نقله الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه
وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل فقول القاضي في سورة البقرة
تقديم الرؤف على الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة على الفواصل لا يخلو عن قصور
الا ينظر الى قوله تعالى في سورة النحل ان ربكم لرؤف رحيم مع ان الفواصل
هناك نونية على ان رعاية جانب المعنى اهم وفي بعض الكتب حكى الاخفش عن
بعض العرب اسل في سل فلا يرد السؤال **قوله** وسا يسو لازم ومتعد يقال
سؤته فسيء مثل سررته فسر ويقال هو رجل سوء بالاضافة ورجل السوء بالاضافة
كاضافة حمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة حيث ريد ان الصدق اخاطه
فصار الرجل منسوبا اليه كانه اصل له ولا يقال رجل السوء بالضم في الكشاف هما
كالكره والكره والضعف والضعف من ساء الا ان المفتوح غلب في ان يضاف
اليه ما يراد ذمه من كل شيء والسوء بالضم جار مجرى الشر الذي هو نقيض الخير وقيل
بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه وآله ما رد الهلاك وقيل بالضم اسم مصدر
قوله الزند وهو ما يقدح به النار من العود والحديد والجمع زناد وفي بعض
شروح المقامات ان زنادا مفرد مثل حمار في الكشاف هي التي تورى بها الاعراب
واكثرها من المرخ والعفار وفي امثالهم في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار يقطع
الرجل منها غصنين العفار وهي انثى والمرخ وهو ذكر فيقدح النار باذن الله تعالى
وهو ذكر مخالف لقول الجوهري والعفار الزند وهو الاعلى والمرخ الزندة
وهي الاسفل ويوافقه قول الميداني في مجمع الامثال والزند الاعلى يكون من
العفار والاسفل من المرخ ولفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتسوير
اذ لا نار في شجر العناب قال في الكشاف وعن ابن عباس رض ليس
من شجرة الا وفيها النار الا العناب قالوا ولذلك يتخذ منه مدقة للقصارين
قوله كما في ائمة الشيعة في قلب الهمزة ياء مع قطع النظر عن كسر ما قبلها او كسرها
قوله ويرجح قول الخليل قيل المرجح ابو علي الفارسي هو نسا بشر ازم قرية

مصـ
ترجمة ابي علي الفسوي

تعال الا فسوي ويقال له ابو علي الفسوي احد كبراء المشهورين في العربية سيما في صنعة الاعراب
وهو امام في العربية وكلامه حجة يتمسك به صاحب الكشاف دخل بغداد
واقام بها مدة و دخل الاهواز وحلب وغيرهم البلاد و له مصنفات كثيرة
الشيرازيات والبغداديات والحلبيات والاهوازيات وكتاب الشعر
وكتاب الحجة والتذكرة والاغفال والايضاح **قوله** وفي الوقف تنكيته
اشارة الى ان تِ ولِ امران يكتبان بالهاء وان كانا في الوصل لان مبنى
الكتابة على الوقف ولكن لا يفصح الهاء **قوله** واوى ياوي اَوْيًا واُوِيًّا على فعول
واِوَاءً على فعال بالكسر الى كذا اي انضم اليه واَوِيَ له اي رحمه وتحقيقه تقلبه ذكره
الطيبي والماوى كل مكان ياوي اليه الشيء ليلا او نهارا **قوله** وعليك بالتدبر
هو اسم فعل اذا تعدي بنفسه كان بمعني الزم واذا تعدي بالباء كان بمعنى
التمسك لان الباء في المفعول لتقوية للعمل كما ظنه الرضي وكان القياس ان لا تقال
للجار والمجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما قط بخلاف رويد فانه اسم في اصله
لكنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ الى معنى الفعل اشار اليه الرضي والتدبر تصرف
القلب بالنظر في العواقب والتفكر تصرفه بالنظر في الدلائل **قوله** كقوله
الم تر ما لاقيت اه لفظ الم تر تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي و
تعجيب يستعمل فيما تقدم الرؤية و فيما لم يتقدم لانه جرى مجرى المثل في معنى
التعجب والرؤية تحتمل البصرية ذكره صاحب الكشاف و ما موصولة وتا لاقيت
خطاب لاعصر والدهر منصوب على انه معطوف على ما او على انه مفعول معه و
اعصر منادى حذف حرف ندائه ومن شرطية وتمتع بمعنى يستمتع ويعيش طويلا
مجزوم بما يقال ملاك الله حبيبك تملية اي متعك به واعاشك معه
طويلا وتمتع جزاء الشرط مجزوم و نستمتع ايضا مجزوم بالعطف عليه والاستشهاد
انه بهمزة ترى **قوله** وكقوله اِذِي عُنَيْنَي مالم تراياه الى لغرة الترهات
بالضم الطرق الصغار غير الجادة تتشعب عنها والواحد ترهة بتشديد الراء
وفتحها فارسي معرب ثم استعيرت في الباطل اري مضارع متكلم واحد من اراى

بيان عليك و تدبر و تفكر

اي حمل المخاطب على التعجب

مصـ
لفظ الترهات

يري عينيه مفعوله الاول ما لم ترياه مفعوله الثاني كلا نا تا مبتدا خبره عالم
بالترهات متعلق به والجملة استيناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة فلا يتعدى
الى مفعولين وما اشتهر بين النحاة من امتناع الاقتصار في افعال القلوب على احد
المفعولين فقد قيل المراد به الترك بحيث لا ينوى ولا يقدر وقيل
المنع مذهب سيبويه واجازه الاخفش و ذكر صاحب الكشاف في سورة النور
جواز الحذف فيما اذا كان الفاعل والمفعولان شيئا واحدا في المعنى اعلم
ان كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة
معرفة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك
نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر
مدى وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى على معنى
وكلا ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي واجدي
عضدا فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها
نحو كلاي وكلاك محسنان واجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة
نحو كلا رجلين عندك محسنان ويجوز مراعات لفظ كلا وكلتا المختصتين اتت اكلها
ومراعات معناهما وهو قليل وقد سئل ابن هشام صاحب المغني عن قول
القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان ايهما الصواب فكتب ان قدر
كلاهما تاكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدا فالوجهان والمختار
الافراد **قوله** وقد حذف الف عن الهمزة من ماضيه فقال صاح هل رايت اه
الضرع لكل ذات ظلف او خف و قرى بمعنى جمع و منه القرية للمكان الذي يجمع
الخلق والحلاب بالكسر وقيل جمع محلبة وهي ما يحلب فيه و روي في العلاب جمع علبة
وهي محلب من جلد صاح منادى حذف حرف ندائه ورخم على سبيل
الشذوذ لان اصله يا صاحبي وقد قالوا المضاف لا يرخم وتا رايت
خطاب لصاح وسمعت عطف عليه يرد مفعول لهما على سبيل التنازع

و كلا

في الافراد نحو كلتا

مصـ
كلمة القرى

مصـ
المنادى المضاف
لا ارحم

لكن في عمل سمعت يحتاج الى تقدير مضاف اي خبر رائع والبا زاين او باعتبار تضمين معنى الاحاطة
وترد صفة رائع في الفرع متعلق بترد وما قري مفعول ترد في الحلاب متعلق بتقري
قوله وفي عبارته حزازة الى قوله لابد من تقدير قد ليصح قال ابن هشام
في المغني جوز الزمخشري ومن تبعه كون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان ضربت
فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على ضربك وفيه بحث لان ما
ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض من جهة ان مبنى كلامه ان الماضي
بقد محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل
الاعتراض بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي الداخل عليه قد
التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج
الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا لمجرد وقوع
الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر
على السرقة المنسوبة الى اخ يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظة من قبل على
ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت
فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقد ذكره حسن الفناري وفيه بحث قال
الشريف في شرح المفتاح الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع قد
واضمارها ضعيف وقال السيد في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى
فانفجرت في حذف قد بعض نقصان ووجه النقصان والضعف في حذفها
واضمارها عند عدم قيام قرينة دالة عليها وفاء الفصيحة لا تصلح قرينة لها لان امرها
ينتظم بالعطف كما بالشرط فلا نقصان ولا ضعف في حذفها واضمارها عند
قيام قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما في قوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وفي قوله تعالى وان كان قميصه قد
من دبر فكذبت ولتغفل ابن الخطيب عن هذا الفرق اورد النقض بما في الآيتين
على ما قاله ان رهان **قوله** وذاك مرئ بالفتح والتنوين وانما كتب بالياء

الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل قيل المراد فقد حكمنا بسرقته صح

لان اصل

ان يكتب بالالف وقياس سيبويه صح

لكون اصل الالف المحذوفة ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني
ان يكتب بالالف في النصب وبالياء في الرفع والجر **قوله** وقول من قال اتّزر
من ايتزر خطأ في فتح الباري شرح البخاري انكر النحاة الادغام حتى قال صاحب
المفصل انه خطأ لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغاني في مجمع البحرين
وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصن فليؤد الذي
اؤتمن بالتشديد **قوله** واما اتخذ فليس من اخذ قال الجوهري الاتخاذ
افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء وقلب الياء تاء
ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان الياء اصلية فبنوا منه تخذ يتخذ **قوله**
في بيان اسم الزمان والمكان اعلم ان الفصول والابواب والمقدمات المذكورة
في الكتب يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان مدلولات تلك الالفاظ
ظروف لها وهذا توسع شائع ولا بناء فيه لما اشتهر فيما من كون الالفاظ اوعية
وقوالب لانفس المعاني لان المعاني لما كانت ماخوذة من الالفاظ مستفادة
منها كما يوخذ المظروف من الظرف جعلت الالفاظ ظروفا لانفس المعاني لكن
ثم ان بيان المعاني قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان المعاني كظرف
محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ انفس المعاني وظرفها بيان المعاني فلا منافاة
قوله باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد بعين شخص او بزمان
فاذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق او زمان الخروج المطلق ومن ثم لم يعملوا
اسم الزمان والمكان في مفعول ولا ظرف فلا تقول مقتل زيدا ولا مخرج اليوم
لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد كذا في شرح الشافية للجاربردي هذا عند المتقدمين
والمتاخرون من النحاة قد جوزوا اعمال اسمي الزمان والمكان في الظرف وعللوه بان
الظرف يكفيه رائحة من الفعل ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية المطول وفيه بحث
لان تعليله بالاطلاق منقوض بالصفات الجارية على الفعل لانهم صرحوا بان الصفات
موضوعة لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها فتركب مدلولها من ذات

افتعال صح

مطلب بيان فصل في بناء اسمي الزمان والمكان

مطلب الاداة الفاظ

مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك الصفة وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مصححا للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف معها لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قام بها المعنى **قوله** اسمى الزمان والمكان الاولى توحيد الاسم للاشعار بوحدة صيغتهما **قوله** لرفضهم مفعلا في الكلام الا مكرما ومعونا وقد ذكرنا انه جاء مهلك وميسر ومالك بضم العين **قوله** وشذ المسجد وهو اسم البيت للعبادة سجد فيه اولا قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ومنه المنخر بكسر الخاء واما منخر بكسر الميم والخاء ففرع على منخر بفتح الميم والخاء وهو ثقب الانف من النخير وهو الصوت بالانف لمنتن بكسر الميم وكسر الميم والتاء فرع على منتن بضم الميم وكسر التاء وهو الرائحة الكريهة وثالث لهما **قوله** ومنه مفرق الراس لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر **قوله** ومنه مسقط الراس اي موضع سقوط الولد عن الام **قوله** من يجزر مفتوح العين في الصحاح بالضم **قوله** والمسكن وهو لغة اهل الحجاز وحكى الفتح في المنسك ايضا في المختصر **قوله** قال ابن السكيت اسم يعقوب ومتى الملق ليعقوب في كتب اللغة يراد به ابن السكيت قال ابن الانباري هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رايت للبغداديين كتابا في اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحق السكيت وههنا فائدة ذكرها النووي في تهذيب الاسماء قال قال ابن قتيبة يحذف الالف من الاسماء الاعجمية كابرهيم واسمعيل واسحق واسرائيل وسليمن وهرون وسائر الاسماء الاعجمية الكثيرة الاستعمال واما الاكثر استعماله منها كهاروت وماروت وطالوت وجالوت وقارون فلا يحذف الالف في شي منها ولا يحذف من داود وان كان كثير الاستعمال لحذف احدى الواوين منه وما كان على فاعل كصالح ومالك وخالد يجوز اثبات الفها وحذفها ان كثر استعماله والا فلا يحذف كسالم وجابر وحاتم وحامد وما كثر استعماله ودخل الالف واللام يكتب بغير الالف مع الالف واللام فان حذفتها اثبت الالف تقول

قال الحرث وقال حارث ولا يحذف الالف من عمران ويجوز حذفها واثباتها في مروان ومعاوية وعثمان وسفيان **قوله** فمن المعتل الفاء مكسور عينه ابدا وقيده في بعض الشروح بان فيه لو والذي حذف واوه في المضارع ولم يكن لانه حرف علة ثم قال لانه لو كان يائيا لكان بمنزلة الصحيح وهذا يوافق ما ذكره ابن عصفور في المغرب ثم قال لانه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كالموجل وينافيه ما ذكر في مطلوب المقصود من كون الموجل والموسم بالفتح من علم وحسن وفائدة قوله ولم يكن لانه حرف علة الاشارة الى ان المعتل الفاء واللام كالناقص كما ذكره صاحب المقصود وقال صاحب المغرب المعتل الفاء الواوي المضاعف حكمه حكم الصحيح المضاعف **قوله** قال الشاعر علي بن رواه الكسائي فاصبح العثين ركودا الالعثين جمع العيان وهي الحديدة تكون في آلة الفدان اي آلة الثورين للحرث والنفر للشيء تحرث وهو فعل فنقلوا الان اليائم الواو ودركودا من ركد الماء ركودا سكن وكل ثابت في مكان فهو راكد والاوشان جمع وشن بالتحريك وهو المكان المرتفع وجمع الجمع اوشاز ورسخ الشيء رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ والموحل بالحاء المهملة من الوحل وهو الطين الرقيق واللام مقدرة في ان ولا مقدرة بعدها اي اصبح الحدايد ثابتة على المواضع المرتفعة لانه لا يرسخن في الموضع ذي الطين الرقيق في الصحاح ومختصره وبعض شروح المفصل الموحل بالفتح المصدر وبالكسر المكان ولا دليل في البيت على انه سمع موحلا بالفتح للموضع وكلام الجوهري في هذا البيت محتمل قال صاحب الكشاف وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج اي وقت قدومه فالاستشهاد به على ان الموحل اسم مكان ليس بجيد كذا قيل وفيه تعسف لا يخفى ثم مذهب الجمهور كون الزمان مقدرا في المصادر وعند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيجعل لسعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف **قوله** واويا كان او يائيا واويا خبر كان والمراد التسوية بين الواوي واليائي

مطلب تقديم خبر كان

وتقديم خبر كان في مثل هذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم الخبر لم يعلم منه التسوية بل لا بد من
التصريح بلفظ سواء ذكره الشريف في شرح المفتاح **قوله** وروي ماوي الابل وماقي
العين قال الاندلسي ذكر الفراء ماوي الابل وذكر غيره ماقي العين قال السيرافي
وذلك غلط عندي لان الميم اصلية وفي الصحاح موق العين طرفها مما يلي الانف
واللحاظ طرفها الذي يلي الاذن والجمع آماق وامآق مثل اباء وآبار وماقي العين لغة
في موق العين وهو فعلي وليس بمفعل لان الميم من نفس الكلمة وانما زيدت في آخره
الياء للالحاق ولم يجدوا له نظيرا يلحقونه به لانه فعلي بكسر اللام نادر لا اخت لها
فالحق بمفعل فلهذا جمعوه على مآقي على التوهم وقال ابن السكيت ليس في ذوات
الاربع مفعل بكسر العين الا حرفان ماقي العين وماوي الابل قال الفراء سمعتها
والكلام كله مفعل بالفتح نحو رميته مرمى ودعوته مدعى وغزوته مغزى وظاهر هذا
القول ان لم يتناول على ما ذكرناه وهو الالحاق بمفعل غلط لان الميم اصلية
على ما عرفت انتهى كلامه فايراد ماقي العين من هذا القبيل منظور فيه الا ان يحمل
على ما ذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يؤول على ما عرفت **قوله**
فلم يعلم ان المعتل الفاء واللام كيف حكمه فنفي وتردد مع تصريح اعلم العلماء
ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه في كتابه المسمى المقصود ان اللفيف المفروق كالمعتل الفاء
وما قيل ليس للامام كتاب مصنف فهو كلام المعتزلة قال الامام صدر الائمة الملعنت
مسائل ابي حنيفة رحمه الله خمسمائة الف مسئلة مع ما اودع في كتبه من المسائل الغامضة
المبنية على خفيات النحو واسرار العربية ودقائق الحساب وذكر الخطيب الخوارزمي
انه وضع ثلثة الاف وثمانين الف مسئلة ذكره في الانتصار وذكر في الغاية
شرح الهداية قيل ما وضعه اصحابنا من المسائل الفقهية هو الف الف ومائة الف وسبعون
الف ونيف مسئلة وذكر في شرح البزدوي للامام الارزنجاني ان الامام الاعظم صنف كتاب
العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب بعثه الى عثمان البتي من اصحابه وكتاب
الفقه الاكبر وكتاب المقصود في الصرف وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال

وقيل ستين الف مسئلة

قوله

واسم الزمان

واسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح العين في المنقوص البتة
وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فتحت
تم كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقي قوله والا فتحت
شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل العين واللام واللفيف فيكون
اسم الزمان مفتوح العين منه قال صاحب المظهر المعتل الفاء مفعل بفتح الميم
وكسر العين ابدا والمعتل اللام مفعل بفتح الميم والعين ابدا واللفيف المفروق
كالمعتل الفاء واللفيف المقرون كالمعتل اللام وقال صاحب الاساس اسم الزمان والمكان
من المفروق قيل هو كالمثال وقيل هو كالناقص **قوله** اما للمبالغة ليدل
على ان لها شانا في انفسها قال بعض الفضلاء وتحقيق كون التاء في الوصف مثل
علامة للمبالغة على ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان التاء مقتض ان يقدر موصوفه
جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدهم الواحد جماعة مبالغة
كانه لكثرة علومه جماعة فسموا التاء مبالغة تسمية باسم الاثر وقطعا للمسافة وتصريحا
بالمقصود ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتعظيم فالتاء في التحقيق لتانيث الموصوف
قوله بمنزلة قارورة وشبهها اي في كونها غير جارية على الفعل فان القارورة
في اللغة المقر المايعات لكنها خصت بالزجاجة المخصوصة والدبران خص من بين ما يصف
بالدبور بالمنزل الرابع للقمر **قوله** فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل اي
لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه لثبوت مفهوماتها بل
انها موضوعة هكذا ولا يراد بها صدور الفعل في زمان او مكان **قوله**
وجعل خروج صيغة عن صيغة الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناه اي
على ان المراد من صيغة المفهوم الدوام والثبوت دون التجدد والحدوث
كما انها مرادان من صيغة الجاري عليه فتامل **قوله** قال من رجم الجامد والنوى
وهو للعجاج اول هذه القصيدة اطربا وانت قنسري والدهر بالانسان دواري
الهمزة للاستفهام وطربا مصدر طرب بالكسر وهو خفة تصيب الانسان لشدة

بمنزلة البالغة

فلا يرد الخ

مطلب في تسمية الانسان انسانا

خز او سرور يعني انطرب طربا وانت قنسري وهو الشيخ الفاني والدهر الزمان
او الابد والانسان من الانس عند البصريين ومن النسيان عند الكوفيين
وفي تسمية الانسان به اقوال ثلثة الاول قول ابن عباس انه انما سمي به لانه عهد اليه
فنسي والثاني قول بعضهم انه سمي به لظهوره وادراك البصر اياه من انست كذا اي
ابصرت والثالث قول قوم سمي به لانه يستانس به ويقال لما خلق الله تعالى
ادم عليه السلام انسه بزوجته فسمي انسانا والدواري الدهر يدور بالانسان
احوالا وفيه مبالغة من جهة تشديد الواو والاتيان بياء النسبة ولا فعل له
الا الدوران وهذه نسبة الى فعله فقوله والدهر دواري يحتاج الى التجريد
في الثاني والمحرنجم المجتمع والجامل بالجيم القطيعة من الابل مع رعاتها والنوي
حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر والجمع نؤي على فعول واصله نووي
يعني انظر الفرح حال كونك شيخا وحال رؤيتك دوران الزمان وانت
ترى ديار الاحياء خربة خالية بحيث خلا مجتمع الابل وموضع خيام الاحباب
عن اهلها **قوله** قيل فيه مفعلة دخال للتاء للدلالة على الكثرة او ارادة البقعة
قوله لكن توجيهها بهذا التوجيه لو صح لم يصب الحكم بالسهو محرزه **قوله** عايشة رضي
بالهمزة **قوله** كحمرش وعضرفوط الحمرش العجوز الكبيرة ولا تقل عجوزة والعاتية
تقول والجمع عجائز والعضرفوط العظاية الذكر وهي دويبة اكبر من الوزغة يقال
بالفارسية كرباسو **قوله** محلب وهو اسم لما يستعان به في الحلب وان كان في الحقيقة
اسم لما يحلب فيه ومكسحة اسم لما يكنس به الثلج وغيره ومفتاح اسم لما يفتح به قال
صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض
كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان
ان الاصل مفعل وما عداه متفرع منها بزيادة ومصفاة اسم لما يصفى به اللبن
وغيره **قوله** وقيل هي آلة متخذة من الخشب يطرح به الثلج **قوله** مطهرة وهي
الاداوة في الصحاح والفتح اولى ومسعطة **قوله** ومسقاة وهي بالفتح

موضع

قوله السعوط وهو بالفتح دواء يصب في الانف

موضع الشرب ومن كسرها جعلها كالآلة لسقي الديك **قوله** فجعله اي جعل اسم
الموضع مخالفا لاسم الآلة **قوله** ولما قال الى قوله فاشار دخول الفاء في جواب
لما غير جائز وقليل وقد مر تفصيله **قوله** ومحرضة في الصحاح هي بكسر الميم
وفتح الراء وفي شرح الهادي انه المشهور قال ابن درستويه هذه الكلمات
لو كسرت على الاصل جاز **قوله** وفيه نظر والجواب ان الشذوذ عند غير سيبويه
قوله وقال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل يعني لم يجعلوا هذه الاسماء
متصلة بالفعل ومشتقة منه كالمضموم العين من اسمي الزمان والمكان لان الاسم
المشتق من الفعل لم يجئ على مفعل بضم الميم والعين بل هي اسماء موضوعة
لهذه الاشياء كسائر الجامدة فلا يقال مدهن للآلة التي جعلت للدهن ولو جعل الدهن
ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره وهذا مثل الكلمات
التي على وزن المفعول وليس المراد به المفعول وهي اربع كلمات المغفور
والمغثور وكلاهما بالغين المعجمة وهما مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة
والثالثة المعزود وهي ايضا بالغين نوع من الكماة والرابعة المعلوق
بالعين المهملة وهو مثل المعلاق وهو ما يعلق به شيء قال ابو سعيد لا نظير
لهذه الاربعة **قوله** على فعلة بالفتح قال في شرح المفصل وقد يكون
بناء المرة من الثلاثي المجرد لا على فعلة ولا على المصدر المعروف بل على بناء آخر
كقولهم غزا غزاة وقضى قضاة لان مصدريهما الغزو والقضاء والفعلة
منهما الغزوة والقضية وفيه نظر لجواز ان يكون اصلهما غزوة وقضية على وزن
فعلة بفتح الفاء وسكون العين نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما
فقلبتا الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الا ان يقال انهما بلا اعلال
من الاوزان المختصة بالمعتلات كما قيل في قضاة وامثالها كبغاة وحفاة
وزناة وسعاة وعراة وغزاة **قوله** والمرة مما زاد اذا كان للفعل
مصدران احدهما اشهر في الاستعمال من الآخر فالمرة انما تبنى من الاشهر تقول

كذب تكذيبة ولا تقول كذابة **قوله** تا التانيث التي توقف عليها يعني ان تا
في اخر الاسم المفرد ولم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التانيث
الفعلية وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التميز ولم تقلب حرفا لفر
دون الياء لانها اشبه شيء بالالف لمجيئها للتانيث ولاقتضائها فتح ما قبلها
ولم يعكس لانه لو قيل ضربة في ضربت لا التبس بضمير المفعول وقيدنا بالمفرد لان
في الجمع يوقف عليها بالتاء وما روى قطرب عن طي انهم يقولون كيف البنون
والبناه وكيف الاخوه والاخواه بابدال تا الجمع ها في الوقف فضعيف
وبقولنا ولم تكن عوضا لانها لو كانت عوضا كما في بنت واخت يوقف
عليها بالتاء وبقولنا على الاكثر لان بعض العرب تقف عليها بالتاء
منه قولهم وعليه السلام والرحمت والوقف بالهاء في نحو
الضاربات ضعيف وهيهات ان جعل مفردا
وقف عليها بالهاء والا فبالتاء ومثله في احتمال
الوجهين لستاصل الله عرقاتهم وعرقاتهم
بفتح التاء وكسرها **قوله** الطعم هو بفتح الطاء
ما يؤديه الذوق وبضمها الطعام ذكره
في المختصر وقال في شرح البزدوي ذكر في المغرب
وغيره ان الطعم بالفتح والضم مصدر
طعم الشيء اي اكل وذاق الا ان المفتوح
بين الجمهور من الفقهاء تم كتابة
هذا الكتاب المسمى شرح سعد الدين التفتازاني
من مؤلفات دده افندي بعبد الغفار
والبلد دس رحب الفرد
لسنة اثنتين وخمسين والف

ومن فضلاء الدهر كمال الدين المعروف بردة خليفة

كان رحمه الله من نواحي قصبة سونسه من اولاد بعض الاتراك وكان في اول امره من اصحاب الصنائع مشتغلا ببعض الصنائع وعالج صنعة الدباغة سنين حتى اناف عمره على عشرين وما احرز شيئا من العلوم وما اجتمع بواحد من ارباب الفهوم ثم من الله عليه بالكمالات فصار من اعيان عصره وعلمائه وكان اشتغاله بالدباغة ببلدة اماسيه فاتفق انه جاء اليها مفت من علماء ذلك العصر فاجتمعت فرقة من اعيان البلدة المزبوره لضيافة المفتي المزبور فذهبوا به الى بعض الحدائق وذهب المولى المذكور متطفلا لبعض ارباب المجلس فلما باشروا امر الطعام طلبوا ان يجمع لهم الحطب والمرحوم قائم على زي الدباغين الجهلة فقال المفتي المزبور مشيرا الى المرحوم ليذهب هذا الجاهل ففهم المرحوم انه ازدراء بشأنه وعلم انه ليس ذلك الا من شنعة الجهل وذهب الى جمع الحطب وفي نفسه تاثر عظيم من ازدرائه وتحقيره وتخفيفه فلما بعد عنهم نزل على ماء هناك وتوضأ وصلى ركعتين ثم ضرب وجهه على الارض وتوجه بكمال التضرع والابتهال الى جناب حضرة المتعال طالبا منه الخلاص من ربقة الجهل والنقصان واللحوق بمعاشر الفضل والعرفان متوكلا على قوله تعالى اجيب دعوة الداع اذا دعان ثم قام واخذ من الحطب ما تحمله وجاء الى المجلس وفي وجهه جراحات من شدة مسح وجهه بالتراب فتضاحك القوم منه فظنوا ان ذلك من مصادمة الاحجار عند الاحتطاب فلما تم المجلس قام المرحوم وقبل يد المفتي وقال اريد ترك الصناعة والدخول في طلب العلم فقال المفتي ابعد هذا تطلب العلم وهو لا يحصل الا بجهد جهيد وعهد مديد وعزم صادق ولا بد في خدمة الاستاذ اكثر من المعتاد وانت لا تتحمل هذه المشاق فتضرع المرحوم وابرم عليه في القبول فقبله المفتي لخدمته ورضي بتعليمه فلما اصبح باع ما في حانوته واشترى مصحفا وبدأ في القراءة الى ان حصل مبادي العلوم ودخل في سلك ارباب الاستعداد وتحرك على الوجه المعتاد حتى صار معيد الدرس المولى سنان الدين المشتهر بالقلعجي في مدرسة السلطان مراد بمدينة بروسه ثم تولى مدرسة بايزيد باشا في البلدة المزبوره بعشرين ثم مدرسة اغا الكبير باماسيه بخمسة وعشرين ثم مدرسة سلطان محمد بمرزيفون باربعين ثم مدرسة امير الامراء خسرو بمدينة آمد بخمسين ثم مدرسة خسرو باشا بمدينة حلب وهو اول مدرس بها وفوض اليه الفتوى بهذا الديار ثم نقل الى مدرسة سليمان شاه الغازي بقصبة ازنيق ثم نصب مفتيا بديار كفه وعين له كل يوم سبعون درهما وتوفي رحمه الله سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة كان اية في الحفظ والاحاطة وله اليد الطولى في الفقه والتفسير وكتب حاشية على شرح التفتازاني في الصرف وبسط الكلام وله منظومة في علم الفقه وله عدة رسائل من فنون عديدة كذا في ذيل الشقائق لعلي جلبي